416

INTERNATIONAL
ISLAMIC UNIVERSITY
ISLAMABAD - PAKISTAN
FACULTY OF ARABIC

الجامعة الإسلامية العالمية
إسلام آباد - باكستان
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات اللغوية

الدلالة النحوية بين وجهي رفع الاسم ونصبه في القراءات القرآنية

بحث لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية

تحت إشراف

فضيلة الأستاذ/ الدكتور محمود عبدالسلام أحمد شرف الدين

رئيس قسم الدراسات اللغوية بكلية اللغة العربية

إعداد الطالبة

عالية أكرم

العام الجامعي

أول شعبان ١٤٢٤ـ ١٤٢٥ هـ

٢٨ سبتمبر ٢٠٠٣-٢٠٠٤م

مقدمـــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشـــرف المرســلين، وخاتم النبيين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، أرض اللهم عن الصحابـــة والتابعين وتابعيهم إلى يوم الدين، واجعلنا خير خلف لخير سلف، وبارك لنا في علمنا وعملنا وذريتنا، وانفعنا وانفع بنا يا إله العالمين ... وبعد

فقد اعتقد فقهاء اللغة العربية وعلى رأسهم ابن جني أن اللغة العربية من وضع واضع حكيم جل وعلا(١). وإن نزول القرآن الكريم باللغة العربية رفعها إلى مكانة سامية رفيعة، وإذا كان سليمان عليه السلام قد قـال: (رَبِّ اغفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لاَ يَنْبَغِي لأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي)(٢). فإن العربيـة أوتيـت بفضل إنزاله الله القرآن بها مُلكاً على سائر لغات الدنيا لا ينبغي للغة مـن قبلها ولا من بعدها(٣).

قد اقتضت حكمة الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريـم أن تتغـاير أوجه القراءات للتيسير في التلاوة، والإيجاز في فـهم معانيـه واسـتيعاب أحكامه. وخصّ الاهتمام بها كثيراً من العلماء عُنوا بنقلـها والتثبُّـت مـن رواياتها، كما عنوا بتوجيهها والاحتجاج لها أو بها كـل بحسـب متجهـه؛ فاتخذ منها اللغوي شاهداً على قاعدته، واعتضد بها الفقيـه فـي اسـتنباط الأحكام أو في ترجيح حكم على آخر، وتوسّل المتكلم ببعض وجوهها فـي إثبات مذهبه أو في رد مذهب غيره، ومرتّل القرآن أيضا يفيد من القراءات

١- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ١١٢، تحقيق أحمد محمد قاسم، نشر أدب الحوزة، القاهرة، ط: ١، ١٩٧٦م.

٢- سورة ص، الآية: ٣٥.

٣- د. علي محمد يوسف جميل، أثر القرآن الكريم على اللغة العربية، ص ١٣٦، المنهل، العـدد ٤٩١، المجلد ٥٣، ١٤١٢هـ - سبتمبر وأكتوبر ١٩٩١م.

ما يجعل قراءته تأتي على الوجه الأكمل، وكانت وسيلتُهم جميعاً إلى ذلك هي التحليل اللغوي والنحوي لعناصرها.

ويعد الكشف من هذه الفوائد مجالاً خصباً من مجالات البحث في توجيه القراءات، وغاية من غاياته منذ مرحلة باكره من تاريخه ولكن الاختلاف بين القراءات المتواترة لا يبلغ بحال مبلغ التضاد بين معانيها، وإنما مبْلَغُه – كما يقول ابن قتيبة هو التغاير والتنوع. وذلك مثل قوله تعالى (رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا)[1]. على طريق الدعاء والمسألة، و(رَبُّنَا بَاعَدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا)[2] على جهة الخبر، والمعنيان وإن اختلفا صحيحان؛ لأن أهل سبأ سألوا الله أن يُفَرِّقهم في البلاد فقالوا (رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا) فلما فرقهم الله في البلاد أيدي سبا، وباعَدَ بين أسفارهم، قالوا رَبُّنَا بَاعَدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وأَجابَنَا إلى ما سألنا، فحكى الله سبحانه عنهم بالمعنيين في غرضين.

وكذلك قوله تعالى (لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَؤُلاَءِ)[3].

و(لَقَد علمتُ ما أنزَل هؤلاءِ) لأن فرعون قال لموسى إن آياتك التي أتيْتَ بها سحرٌ. فقال موسى مرة لقد **علمتُ** ما هي سحر ولكنها بصائر، وقال مرة: لقد علمتَ أنت أيضا ما هي سحر، وما هي إلاّ بصائر. فأنزل الله المعنيين جميعاً[4].

١- سبأ ١٩، قرأ الجمهور (ربنا) بالنصب عل النداء، (باعد): طلب؛ البحر المحيط، ٥٣٨/٨.

٢- قرأ يعقوب برفع الباء من (ربنا) وفتح العين والدال وألف قبل العين من (باعد)؛ النشر في القراءات العشر، ٣٥٠/٢.

٣- الإسراء ١٠٢؛ قوله (علمت) قرأ الكسائي بضم التاء، وفتحها الباقون؛ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ٥٢/٢.

٤- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص ٤٠، ٤١، تحقيق: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت ط:٣، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

فالزركشي يرى أنه فن جليل، وبه تُعرف جلالة المعاني وجزالتها، وقد اعتنى الأئمة به، وأفردوا فيه كتباً ... وفائدته – كما قال الكواشي أن يكون دليلاً على حسب المدلول عليه، أو مرجحاً[1].

فالصلة بين القراءات والإعراب صلة متينة منذ نشأتها، يكفي أن النحاة الأول الذين نشأ النحو على أيديهم كانوا قُرّاً كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، ويونس، على حين تستطيع الكوفة أن تفاخر بثلاثة من أصحاب القراءات المشهورة – حمزة وعاصم والكسائي ولعل اهتمامهم بالقراءات القرآنية وجههم إلى الدراسة النحوية، ليلائموا بين القراءات والعربية؛ بين ما سمعوا ورَووْا من القراءات، وبين ما سمعوا ورَووْا من كلام العرب.

وقد صنف بعضهم كتباً في معاني القرآن الحكيم لأنهم كانوا أجدر به من سواهم وأعرف بدلالة مفرداته ومعاني أدواته وإعرابه فنجد (معاني القرآن) للكسائي[2]. ولكن هذا الكتاب مفقود، أما (معاني القرآن) للفرآء فموجود ومطبوع –الحمد لله– وقد أخذت المادة الأولية لهذا البحث منه ثم رجعت إلى (معاني القرآن) للأخفش الأوسط، و(معاني القرآن) للزجاج أيضاً.

– أما من كتب التفاسير فبدأت بـ "البحر المحيط في التفسير" لأبي حيان ولاحظت تناوله فكرة التبادل بين الرفع والنصب في القراءات القرآنية بالتفصيل، ثم أخذت من "الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل"، للزمخشري، و"المحرر الوجيز لابن عطية، و"الجامع لأحكام القرآن" للقرطبي.

١– الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، ٤١٩/١، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٢– ابن نديم، الفهرست، ص ٥٤، تحقيق: د. يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م؛ وطاش كبرى زاده، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ١٥٦/١، تحقيق: كامل كامل بكري، عبد الوهاب أبو نور، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

- ومن كتب الاحتجاج بالقراءات القرآنية كتاب الحجة في القراءات السبعة لابن خالويه، وحجة القراءات لأبي زرعة، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي، والمحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات لأبي الفتح عثمان بن جنّي.
- ومن كتب إعراب القرآن نحو: التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ومشكل إعراب القرآن للمكي القيسي، والدر المصون في علم الكتاب المكنون للسمين الحلبي.
- تعد القراءات القرآنية مصدراً هاماً من مصادر النحويين، فهي مبثوثة في كتبهم بوصفها شواهد على صحة القواعد التي استنبطوها مثل: الكتاب لسيبويه، المقتضب للمبرد، الأصول في النحو لابن السّراج، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام.
- وقد ورد "معجم القراءات القرآنية" للدكتور أحمد مختار عمر، ود. عبد العال سالم مكرم بطباعة انتشارات أُسوة، إيران ط:١، ١٤١٢هـ ١٩٩١م ويشير إلى معظم الأماكن قرئ فيها الاسم بالرفع والنصب في القرآن الكريم مع أن الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة يجمع الأساليب المختلفة لهذه القراءات في كتابه القيّم "دراسات لأسلوب القرآن الكريم". فقد انتفعتُ بهما أيضاً.

أهمية الموضوع:

إن الناظر إلى القراءات القرآنية تتراءى له معان كثيرة ومختلفة كما تتراءى للناظر إلى قطعة من الماس ألوان مختلفة ومتعددة بتعدد ما فيها من زوايا وأضلاع، ومختلفة باختلاف ما يكون عليه الناظر وما عليه قطعة الماس من الأوضاع، هكذا بدت هذه النظرة في القراءات حين نرى مفسراً

يرجح وجهاً واصفاً إياه بأنه الأفضل ويرجح آخر عكس ما رجح ولكن الحقيقة واحدة والقراءتان فيهما من الحسن ما فيهما(١).

← ومن حسن القراءات ما لاحظتُ خلال بحث هذا الموضوع أن القراءات جاءت مناسبة للكلمات أو الصيغ قبلها وبعدها.

وهذا كما قال ابن هشام: التناسب أولى من عدم التناسب(٢). فلاحظت في قوله تعالى: (إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الأَقْدَامَ)(٣).

وجود القراءات الثلاث يلائم وجود هذه الصيغ الثلاث في الآية نفسها. فـ(يُغَشِّيكُمْ) بمناسبة (يُنَزِّلُ) و(يُطَهِّرَ) و(يُثَبِّتَ):

(إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ **وَيُنَزِّلُ** عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً **لِيُطَهِّرَكُمْ** بِهِ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ **وَيُثَبِّتَ** بِهِ الأَقْدَامَ)

وقراءة (يُغْشِيكُمْ) بمناسبة ورود نفس الصيغة في (يُذْهِبَ).

(إِذْ يُغْشِيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ **وَيُذْهِبَ** عَنكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ).

وقراءة (يَغْشَاكُمْ) بمناسبة صيغة المجرد في (يَربط):

(إِذْ يَغْشَاكُمُ النُّعَاسُ أَمَنَةً مِنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ **وَلِيَرْبِطَ** عَلَى قُلُوبِكُمْ).

١- د. محمد علي حسن عبد الله، القراءات القرآنية وموقف المفسرين منها، ص ٢٤٢، مجلة البحوث الإسلامية، مجلة دورية تصدر الإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة، الرياض، العدد ٣٥-١٩٩٢م.

٢- انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٦٣٠-٦٣٥.

٣- الأنفال ١١، قرأ أبو عمرو وابن كثير (إذ يغشاكم) بالألف، (النعاسُ) رفع، وقرأ ابن عامر وأهل الكوفة: (إذ يغشيكم) بضم الياء وتشد الشين، (النعاس) نصب، وقرأ أهل المدينة: (إذ يغشيكم) بضم الياء وسكون العين، (النعاس) نصب؛ أبو زرعة، حجة القراءات، ص ٣٠٨، ٣٠٩.

وهكذا قراءة الجمهور بنصب (أحداً) في قوله تعالى:(وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا) [1].

يناسب الفاصلة النصب منوناً في سورة الكهف كلها، فنلاحظ كلمات منصوبة منونة من بدايتها إلى نهايتها كاملاً مثل: عوجاً[2]، حسناً[3]، أحداً[4]، صنعاً[5]، وزناً[6]، هزواً[7]، نزلاً[8]، حِوَلاً[9].

كما ذكر أبو زرعة[10] في حجة قراءة رفع (لاغية)[11] في سورة الغاشية أنها موافقة لإعراب رؤوس الآيات قبلها وبعدها من قوله: (خاشعة)[12] (عاملة ناصبة)[13]، وبعدها (عينٌ جاريةٌ)[14]، (مرفوعة)[15]، (مصفوفة)[16] فجرى على ذلك[17].

وجدت في قوله تعالى (ولتستبين سبيلُ المجرمين)[18] قرأ نافع (ولتستبين) بتاء الخطاب (سبيل) بالنصب. فاستبان هنا متعدية – فقيل هو

١- الكهف ١٩.

٢- الكهف ١.

٣- الكهف ٢.

٤- الكهف ١٩.

٥- الكهف ١٠٤.

٦- الكهف ١٠٥.

٧- الكهف ١٠٦.

٨- الكهف ١٠٧.

٩- الكهف ١٠٨.

١٠- الحجة ص ٧٦٠.

١١- الغاشية ١١.

١٢- الغاشية ٢.

١٣- الغاشية ٣.

١٤- الغاشية ١٢.

١٥- الغاشية ١٣.

١٦- الغاشية ١٥.

١٧- قرأ نافع (تسمع) بالتاء و(لاغية) برفع التاء، وابن كثير وأبو عمرو ورويس بالياء مع رفع التاء في (لاغية)، والباقون بالتاء في (تسمع) ونصب التاء في (لاغية) = البدور الزاهرة، ص ٣٣٩.

١٨- الأنعام ٥٥.

خطاب للرسول صلى الله عليه وسلم[١]. وورد هذا أسلوب الخطاب بـ (قل) إلى الرسول صلى الله عليه وسلم في سورة الأنعام[٢] أكثر من أي سورة أخرى في القرآن الكريم فنجده ٤٤ مرة تقريباً، أما السور الطويلة مثل البقرة وآل عمران فقد ورد أسلوب الخطاب بـ (قل) بعشرين مرة تقريباً فقط[٣]. فبمناسبة كثرة ورود أسلوب الخطاب قرئت هذه الآية في القراءة السبعية بتاء الخطاب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم (ولتستبين سبيلَ المجرمين).

← وإن تغيير الحركات في بعض الأحرف والكلمات يتهيأ ويتيسر معه استنباط الأحكام التي تجعل القرآن ملائما لكل عصر، فتجد فيه كل أمة بغيتها.

فنلاحظ توارد الحركات الثلاث على (أرجلكم) في قوله تعالى: (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ)[٤].

قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص (وأرجلَكم) بالفتح، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وأبو بكر (وأرجلِكم) خفضاً عطفاً على الرؤوس[٥]، فيحمل في قراءة النصب على ما إذا كانت الرجلان باديتين، وتحمل قراءة الخفض على ما إذا كانتا مستورتين بالخفين، توفيقاً بين القراءتين وعملاً بهما بالقدر الممكن. وقد يقال:

١- البحر المحيط، ٥٢٩/٤.

٢- مثل قوله تعالى: (قل سيروا في الأرض) الآية ١١.

(قل لمن ما في السماوات والأرض، قل لله) الآية ١٢.

(قل هل يستوي الأعمى والبصير) الآية ٥٠.

(فقل سلام عليكم) الآية ٥٤.

(قل إنّي نهيت أن أعبد الذين تدعون من دون الله) الآية ٥٦.

٣- محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ص ٥٧١، ٥٧٢، سهيل اكيدمي لاهور باكستان ط: ٥، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

٤- المائدة الآية ٦.

٥- أبو زرعة، حجة القراءات، ص ٢٢١، ٢٢٢.

إن قراءة من قرأ (وأرجلِكم) بالجر معارضة لمن نصبها فلا حجة إذا لوجود المعارضة[1]. وهذا ما يدل عليه **قراءة الرفع** أيضاً.

كما قال أبو حيان[2]. قرأ الحسن (وأرجلكم) بالرفع، وهو مبتدأ محذوف الخبر، أي: اغسلوها إلى الكعبين على تأويل من يغسل، أو ممسوحة إلى الكعبين على تأويل من يمسح – وقال أبو الفتح[3]: وكأنه بالرفع أقوى معنى؛ وذلك لأنه يستأنف فيرفعه على الابتداء، فيصير صاحب الجملة. وإذا نصب أو جرّ عطفه على ما قبله، فصار لحَقاً وتبعاً كما قال السيد محمود الألوسي[4]: وأرفع القراءات قراءة الرفع لدلالة الجملة الإسمية على الثبوت والدوام بقرينة المقام.

← وقد قضت **قراءة الرفع** بين فرضية العمرة أو إتمامها في قوله تعالى: (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ)[5] الجمهور على نصب (العمرة) على العطف على ما قبلها. وقرأ عليّ وابن مسعود وزيد بن ثابت (والعمرة) بالرفع على الابتداء و(لله) الخبر، على أنها جملة مستأنفة[6]. فيخرج العمرة عن الأمر، وينفرد به الحج، قاله أبو حيان[7].

وقال أبو جعفر بن جرير الطبري (الحج والعمرة) فرضان واجبان أمر الله تعالى بإقامتهما، كما أمر بإقامة الصلاة، وأنهما فريضتان، وأوجب العمرة وجوب الحج. اختلف العلماء في وجوب العمرة وليس في هذه الآية حجةٌ للوجوب؛ لأن الله سبحانه إنما قرنها بالحج في وجوب الإتمام لا في الابتداء، فإنه ابتداء إيجابَ الصلاة والزكاة، فقال تعالى: (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ

١- العيني، بدر الدين أبو محمد محمود أحمد، عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، ٢/٣٣٩، تحقيق: صدقي جميل العطّار، دار الفكر، بيروت، ط:١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٢- البحر المحيط، ٤/١٩٢.

٣- المحتسب، ١/٢٠٨.

٤- الألوسي، السيد محمود، تفسير روح المعاني، ١/٧٥، المكتبة الرشيدية، لاهور، باكستان.

٥- البقرة ١٩٦.

٦- السمين الحلبى الدر المصون، ٢/٣١٢/٣١٣.

٧- البحر المحيط، ٢/٢٥٥.

وَآتُوا الزَّكَاةَ)[١]. وابتدأ بإيجاب الحج فقال تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً)[٢] ولما ذكر العمرة أمر باتمامها لا بابتدائها، فلو حجَّ عشرة حجج أو اعتمر عشر عُمر لزمه الإتمام في جميعها؛ وإنما جاءت الآية لإلزام الإتمام لا لإلزام الابتداء[٣].

← وهكذا في قوله تعالى: (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالأَنفَ بِالأَنفِ وَالأُذُنَ بِالأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ)[٤].

قال العكبري: (والجروح) فيقرأ بالنصب حملاً على (النفس)، وبالرفع على أن يكون مستأنفاً، أي: والجروح قصاصٌ في شريعة محمد صلى الله عليه وسلم[٥].

كما قال أبو علي: ويجوز أن يُستأنف (والجروحُ قصاص) ليس على **أنه مما كتب عليهم في التوراة، ولكنه على الاستئناف وابتداء تشريع**[٦].

← وظهرت بورود قراءتي الرفع والنصب الزيادة في المعنى في قوله تعالى: (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ)[٧]. قرأ ابن كثير وأبو عمرو (وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتُكَ) بالرفع، على معنى ولا يلتفت منكم أحدٌ إلا امرأتك فإنها ستلتفت.

فقوله: (امرأتُك) بدل من قوله (أحدٌ) كقولك: ما قام أحدٌ إلا أبوك. وكان أبو عمرو يتأول أنَّ لوطاً كان سار بها في أهله. وحجته ما رُوي عن

١- البقرة ٤٣.

٢- آل عمران ٩٧.

٣- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله، أحكام القرآن، ١/١١٩، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت..

٤- المائدة ٤٥؛ قرأ العربيان (أبو عمرو وابن عامر) وابن كثير بنصب (العين والأنف، والأذن والسن) ورفع (والجروح)؛ البحر المحيط، ٤/٢٧٢.

٥- التبيان، ١/٣٢٩.

٦- الدر المصون، ٤/٢٧٨.

٧- هود ٨١.

ابن عباس أنه قال: إنها سمعت الوجبة فالتفتت فأصابها العذاب وقرأ الباقون (امرأتَك) بالنصب استثناءً من الإسراء. وحجتهم ما روي عن عبدالله بن مسعود أنه قال: (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ إِلاَّ امْرَأَتَكَ) فدلّ ذلك أن الاستثناء كان من (أهله) الذين أمر بالإسراء بهم لا من (أحد). والمعنى في هذه القراءة أنه لم يخرج امرأته مع أهله، وفي القراءة الأخرى أنه خرج بها فالتفتت فأصابتها الحجارة[1].

قال أبو حيان: وهذا وهم فاحشٌ إذ بنى القراءتين على اختلاف الروايتين من أنه سرى بها ولم يسْرِبها ، هذا تكاذبٌ في الإخبار، يستحيل أن تكون القراءتان – وهما من كلام الله تعالى- يترتبان على التكاذب[2].

وقال الشيخ أبو شامة: ووقع لي في تصحيح ما أعربه النحاة معنى حسنٌ، وذلك أن يكون في الكلام اختصار نبّه عليه اختلاف القراءتين فكأنه قيل: فأسر بأهلِك إلا امرأتك، ثم كأنه قال سبحانه: فإن خرجت معكم وتبعتكم – غير أن تكون أنت سريت بها – فانه أهلك عن الالتفات غيرَها، فإنها ستلتفت فيصيبها ما أصاب قومها، فكانت قراءة النصب دالة على المعنى المتقدم، وقراءة الرفع دالة على المعنى المتأخر، ومجموعها دالّ على جملة المعنى المشروح. وهو كلام حسن شاهد لما ذكرته[3].

← قال أبو زرعة: إن ما أتي في القرآن من المجازاة أكثره على لفظ ما لم يُسَمَّ فاعله[4]. ووجدت هذا أيضاً تشير إلى معاني متنوعة كما في قوله تعالى: (كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ)[5] قرأ أبو عمرو (نجزي) بالياء مبنياً للمفعول (كلّ) بالرفع[6].

١- أبو زرعة،الحجة، ص ٣٤٧.

٢- البحر المحيط، ١٩٠/٦.

٣- السمين الحلبي، الدر المصون، ٣٦٩/٦.

٤- أبو زرعة، حجة القراءات، ص ٥٩٣.

٥- فاطر ٣٦.

٦- البحر المحيط ٣٦/٩.

ومثلها وجدتُ في (التقبّل) من الله تعالى للأعمال الصالحة والأخرى السيئة فوردت القراءتان بصيغة المعلوم والمجهول في قوله تعالى:

(أُولَئِكَ الَّذِينَ **نَتَقَبَّلُ** عَنْهُمْ **أَحْسَنَ** مَا عَمِلُوا **وَنَتَجَاوَزُ** عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ)[1].

والفاعل في القراءتين هو الله جل ذكره[2].

فنلاحظ في قوله تعالى (**فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا** بِقَبُولٍ حَسَنٍ)[3] أنها وردت بقراءة المعلوم فقط مسند إلى نفسه المكرم عند قبول الأعمال الحسنة، أما عند عدم قبول الأعمال السيئة وردت صيغة المجهول في قوله تعالى: (قُلْ أَنفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ **يُتَقَبَّلَ** مِنْكُمْ)[4].

فالآية الكريمة التي وردت فيها القراءتان المعلوم والمجهول (أُولَئِكَ الَّذِينَ **نَتَقَبَّلُ** عَنْهُمْ **أَحْسَنَ** مَا عَمِلُوا **وَنَتَجَاوَزُ** عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ) فسبب اختلاط الأعمال الصالحة مع السيئة كما قال تعالى: (وَنَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ)، وورود صيغة المعلوم والمجهول عند ذكر العمل الصالح مع العمل السيئ مذكور أيضاً في قوله تعالى: (إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا **فَتُقُبِّلَ** مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ **يُتَقَبَّلْ** مِنْ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا **يَتَقَبَّلُ** اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ)[5].

← وقد لوحظ أن التراوح بين رفع الاسم ونصبه في القراءات القرآنية له أثر في الوقف على بعض الكلمات أو عدم الوقف. كما في قوله تعالى (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ **الْعَفْوَ**)[6] يُقرأ بالرفع على أنه خبر، والمبتدأ محذوف، تقديره: قل المنفق، وهذا إذا جعلت (ماذا) مبتدأ وخبر. ويُقرأ بالنصب بفعل محذوف تقديره: ينفقون العفوَ. وهذا إذا جعلت (ما) و(ذا) اسما

١- الأحقاف ١٦. قوله (نتقبل) و(نتجاوز) قرأ ذلك حفص وحمزة والكسائي بالنون فيهما وهي مفتوحة، وبنصب (أحسن)، وقرأ الباقون بياء مضمومة فيهما ورفع (أحسن): الكشف، ٢/٢٧٢).

٢- القيسي، المكي، الكشف، ٢/٢٧٢.

٣- آل عمران ٣٧.

٤- التوبة ٥٣.

٥- المائدة ٢٧.

٦- البقرة ٢١٩، قرأ أبو عمرو (العفوُ) بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب؛ أبو زرعة، الحجة، ص ١٣٤.

واحدا؛ لأن (العفو) جواب وإعراب الجواب كإعراب السؤال[1]. قال السخاوي: يجوز الوقف على (ما) عند الضرورة وانقطاع النفس على قراءة أبي عمرو رحمه الله وكل من رفع (العفو)، لأنهما على قراءته كلمتان، و(ذا) بمعنى الذي، والتقدير: ما الذي ينفقون؟ فجوابه: الذي ينفقون العفو، وهو في غير قراءة أبي عمرو كلمة واحدة، والكلمة الواحدة لا يوقف على بعضها، والمعنى ما ينفقون لذلك كان جوابه نصبا: أي ينفقون العفو[2].

← وقد استدل أهل المذاهب المختلفة بقراءتي الرفع والنصب على إثبات مذاهبهم كما في قوله تعالى (إنا كل شيء خلقناه بقدر)[3] فقد تنازع أهل السنة والقدرية الاستدلال بهذه الآية فأهل السنة يقولون: كل شيء فهو مخلوق لله تعالى بقدرة دليله قراءة النصب، لأنه لا يفسر في مثل هذا التركيب إلا ما يصح أن يكون خبرا لو وقع الأول على الابتداء. وقالت القدرية: القراءة برفع (كل) و(خلقناه) في موضع الصفة بكل، أي: إن أمرنا وشأننا كل شيء خلقناه فهو بقدر أو بمقدار، على حد ما في هيئته وزمنه وغير ذلك[4].

خطة البحث:

قال ابن جني: الشريعة جاءت من عند الله تعالى ومعلوم أنه سبحانه لا يفعل شيئا إلا ووجه المسألة والحكمة قائم فيه وإن خفيت عنا أغراضه ومراميه وليس كذلك حال هذه اللغة فالغالب على أوضاعها أن العرب

١- العكبري، التبيان، ١٤٣/١.

٢- السخاوي، علم الدين، جمال القراء وكمال الإقراء، ص ٦٣٥، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة التراث مكة المكرمة، ط:١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٣- القمر ٤٩، قرأ الجمهور (كل) بالنصب، وقرأ أبو السمال، قال ابن عطية وقوم من أهل السنة بالرفع، البحر المحيط، ٤٨/١٠.

٤- البحر المحيط ٤٨/١٠.

أرادت من العلل والأغراض ما نسبهم النحويون عليها فهل يحسن لذي لبٍّ أن يعتقد أن هذا كله إتفاق وقع وتوارد اتجه؟[١].

ففن القراءات القرآنية فن جليل وبه تعرف جلالة المعاني وجزالتها فقسمتُ البحث إلى أربعة أبواب مقترنا بالتمهيد والخاتمة. ويتناول التمهيد معنى الدلالة النحوية، والتبادل بين الرفع والنصب في أبواب النحو المختلفة مع ذكرها في القراءات القرآنية. وأساليب التي يجوز فيها الرفع والنصب هي أكثر الجوازات وروداً في النحو العربي، وتأتي في الأسماء والفعل المعرب[٢]. فاخترت الأسماء المعربات فقط وليست المبنيات. ووجدت أن عدد المواطن التي قرئ فيها الكلمات بالرفع والنصب معاً بلغ ٥٥٠ قراءة تقريباً. فوزعتُ هذه القراءات على أبواب البحث وفصوله التالية:

يدور الباب الأول في فلك "ثنائية المعنى النحوي" بين معنى الفاعلية والمفعولية وفيه ثلاثة فصول: الفصل الأول في معنى الفاعلية، وهي تتولد مرة من تغيير صيغة الفعل ومرةً دون أي تغيير في الفعل، ومرة أخرى باختلاف حرف المضارع في الفعل. والفصل الثاني يشتمل على معنى المفعولية الذي يظهر بتحوّل الفعل المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول. فالنصب هنا غطاء ظاهري لرفع إذا كان المعنى هو (الفاعلية)، والرفع غطاء ظاهري لنصب إذا كان المعنى هو (المفعولية). والفصل الثالث يتناول تداخل القراءات في معنى الفاعلية والمفعولية معاً. وكل هذا يتم داخل الجملة الفعلية. وتفعل العربية الشيء نفسه في التراوح بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية بحيث يكون الرفع أمارة كون الجملة اسمية، والنصب أمارة كون الجملة فعلية.

١- انظر الخصائص، ١/٤٨-٥٢، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.

٢- مراجع عبد القادر بالقاسم، الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، ص ١١، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، الجماهيرية العربية الليبية.

فالباب الثاني يحتوي "ثنائية نمط الإسناد" بين الاسمية والفعلية. الفصل الأول يتعلق بالابتدائية والمفعولية أما الفصل الثاني فيختص بالخبرية والمفعولية. والفصل الثالث يتناول التداخل بين النمطين.

بعد أن خصّصتُ الباب الأول لتراوح بين الرفع والنصب داخل الجملة الفعلية وخصصتُ الباب الثاني لتراوح بين الرفع على الجملة الاسمية والنصب على الجملة الفعلية. ركزتُ في الباب الثالث على التراوح بين الرفع والنصب داخل الجملة الواحدة سواء كانت هذه الجملة اسمية أو فعلية. لهذا كان عنوان هذا الباب "ثنائية الموقع النحوي" لأن نمط الجملة هنا مع الرفع أو النصب لا يتغير ولكن الذي يتغير بين الرفع والنصب هو الموقع النحوي الواحد داخل الجملة النحوية الواحدة. الفصل الأول يتناول المواقع الاسمية أما الثاني فيتناول المواقع الوصفية أما الثالث فيتناول التداول بين الاسمية والوصفية. المواقع الاسمية يحتوي مواقع متحدة الرتبة بمعنى عمدة مع عمدة وفضلة مع فضلة. أما المواقع الوصفية فتدور بين موقع الخبر وموقع الحال بدليل أن بعض ما ينصب على الحال يجوز رفعه على الخبر. وهكذا بين النعت والحال. وجدت في تبادل الرفع والنصب بين الخبر والحال آيات تتراوح بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية خلال النقل من الرفع إلى النصب، والآيات التي تكون فقط في نطاق واحد من نمطي الإسناد، فاخترت هذا النوع من الآيات فقط لأننا نحن الآن في مجال ثنائية الموقع النحوي فحسب.

الأبواب الثلاثة الأولى تلمس كيف، أما الباب الرابع تأتي تحت الكم. أي: إن الثنائية في الأبواب الثلاثة السابقة كانت تدور حول فكرة (الكيف) أي: الحالة التركيبية التي عليها الجملة أما الباب الرابع يخدم فكرة (كم التركيب)، أي: القدر الكلامي الذي تكون عليه العبارة فهل قراءتا الرفع والنصب تعطينا جملة واحدة فقط أو أكثر من جملة. ولذلك كان عنوان هذا الباب (ثنائية الكم التركيبي)، وقد لاحظتُ أن رفع الاسم أو نصبه في القراءات القرآنية يقدم الاحتمال السابق مرة مع عطف النسق، وأخرى مع

غير النسق. فالفصل الأول يتعلق بتوحد الإسناد وتعدده في عطف النسق والفصل الثاني بتوحد الإسناد وتعدده في غير النسق أما الفصل الثالث فيتعلق بتداخل الاثنين معاً.

وخاتمة تشتمل على أهم نتائج البحث، ثم ذيلت البحث بفهرس القراءات القرآنية موضحا فيه قراءة حفص، لأننا نعتمد على (المصحف العثماني) برواية حفص، لدى مقابلة القراءات بعضها ببعض، وبيان وجوه الاختلاف بينها معتبرين هذه الرواية (القراءة المشهورة).

القراءات القرآنية مبحث طريف وشائق غير أنه مخيف وشائك[1]. لذا فقد كنت معه على حذر متبعاً لا مبتدعاً، وأوجزت فيه الكلام معتمداً على عبارات أهل الفن ما استطعت.

ولكن لم يقف دوري في هذه الدراسة عند حد تجميع القراءة التي وجدتها مبثوثة متفرقة في بطون كتب القراءات والتفاسير، بل تجاوزت هذا الحد إلى محاولة التقريب والتوفيق بين الآراء المختلفة، والترجيح والتضعيف التي تقتضيها طبيعة البحث العلمي. وركزتُ على مناسبة القراءة مع السياق قبلها وما بعدها. أما الترجيح بين القراءتين فما أخذته إلا على لسان العلماء القدماء الأجلاّء.

ومع أن المكتبة الإسلامية والعربية حافلة بالمصنفات: المطولة وغير المطولة، فإنني لم أقف، ولم أسمع أن أحداً صنف كتاباً في تخريج قراءتي الرفع والنصب في القرآن الكريم.

وهذا البحث عن الرفع والنصب في القراءات القرآنية وصل إلى عدد المواطن التي قرئ فيها الكلمة القرآنية برفع الاسم ونصبه ﷺ إلى ٥٥٠ قراءة تقريباً. فجمعت ورتّبت المواطن كلها، لأن طبيعة البحث اقتضت أن أقوم بعمل استقراء تام لجميع هذه القراءات ثم تخريجها تخريجا لغوياً، ثم تصنيفها تصنيفاً

١- قاله الزرقاني، محمد عبد العظيم في مناهل العرفان في علوم القرآن، ٩٨/١، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط:١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

علمياً وفقا لما هو موضح في منهج البحث. ولكن لم استقص مظاهر الاحتجاج كلها، فليس من الشأن في هذا البحث أن أحشد كلها، ولكنه مجرد التمثيل للمعالم الكبرى التي بدت لي من آثار المشهورين من المحتجين. والقراءات القرآنية التي جعلتها مادة هذا البحث هي القراءات السبعية والعشرية وإلى غير ذلك من الشاذة أيضاً. لذلك لا أكون مبالغاً إذا قلت إنَّ هذا البحث لم يسبقني أحد إليه، لا من القدماء ولا من المحدثين، فهو تصنيف جديد في منهجه. ولم أجد أحداً استوفى الحديث عن الرفع والنصب وأثر هذه القراءة النحوي وهو ما سأقوم به في هذا البحث إن شاء الله.

وبعد، فهذا عمل متواضع بذلت فيه الجهد، وعشت في مجاله أجمل الساعات، فإن جاء هذا العمل وافياً بالغرض، محققاً للهدف، فبتوفيق الله وإلهامه، وان جاء غير ذلك فقد اجتهدت وبذلت كل ما في وسعتي، والمجتهد إن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر.

وأخيراً – أرجو من الله تعالى أن ينفع به بفضله وكرمه، وأن يدخر لي عنده أجره، وأن ينير الطريق أمام الدارسين في القراءات، والنحو، واللغة؛ ليسهموا في استمرار هذه الدراسات ونشرها حتى لا يبتلعها سيل الماديّة الجارف في عصرنا الحاضر – هذا وقد كنت أتمنى أن نأتي لجميع القراءات القرآنية جُمعت في معجم القراءات القرآنية بدلالة نحوية وصرفية وصوتية ولغوية. لكي نحتفظ هذه الثروة القيّمة، وعسى أن أقومَ أو يقوم غيري بهذا العمل في المستقبل.

وأسأل الله أن ينفعنا بهذا البحث وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم وأزلفت الجنة للمتقين(آمين).

عالية أكرم

طالبة الدكتوراة

كلية اللغة العربية

الجامعة الإسلامية العالمية

إسلام آباد ــ باكستان.

التمهيد

الدلالة النحوية:

يقصد بالدلالة النحوية تلك الدلالة التي تأتي أساساً من الحالة الإعرابية للأسماء في الجملة أو من ترتيب كلمات الجملة أو من ذكر هذه الكلمات أو حذفها أو من المطابقة بين عناصر الجملة حين تكون هذه المطابقة ضرورية. كما قد تأتي من اختيار أنواع معينة من الكلمات في الجملة. فهي إذن دلالة تُتناول على المستويين الأفقي الخاص برصف الكلمات والرأسي المتعلق باختيار كلماتٍ بعينها. والبحث سوف يركز على الدلالة النحوية الخاصة بالإعراب لاسيما الرفع والنصب.

فما يعطيه رفع الاسم من معنى الابتداء أو الخبرية أو الفاعلية أو ما يعطيه رفع الاسم من كون الجملة جملة إسمية كما المقصود بها ما يعطيه نصب الاسم من كون الجملة كلها جملة فعلية أو من كون الكلمة المنصوبة على المصدرية خاصة أو المفعولية بصفة عامة أو حالية. وقد يعطينا الرفع معنى كون الجملة مستقلة أو مستأنفة أو منقطعة عما قبلها. ويعطينا النصب معنى كون الكلام متصلاً بعضه ببعض والعكس.

والذي يتفحص ما كتبه النحويون القدامى يُدرك أنهم تنبهوا إلى ما يمكن أن يسمى التبادل بين الرفع والنصب مع اختلاف نمط التركيب وثبات النسبة والعلاقة بين الكلمات فمثلاً تنبهوا إلى أن المسند إليه (المبتدأ) يُرفع والمسند (الخبر) يُرفع كذلك إذا لم يدخل عليها ناسخٌ من النواسخ، فإذا ما دخل ناسخٌ معين نجد الخبر ينصب مع كان والمبتدأ يُنصب مع إنّ والجزئين معاً ينصبان مع ظنّ. ومع ذلك تبقى نسبة ما بين المبتدإ والخبر ثابتة في جميع هذه الأنماط من الجمل.

وباب البناء للمجهول يُثبت أيضاً الحقيقة السابقة فإن الفاعلَ يُرفـــع والمفعــول ينصب ولكن إذا بُني الفعل لما لم يسم فاعله نجد المفعول الذي حقّه النصب يُرفع لقيامه مقام الفاعل. لكن هذا الرفع لم يلغ دلالة المفعولية في المفعول ولعل هذا هو ما جعـــل (سيبويه) يعتبر الاسم المرفوع في هذه الحالة (المفعول المرفوع) جمعاً بيـــن اعتبـــار اللفظ وهو الرفع وبين اعتبار المعنى وهو المفعولية.

ويوجد في تراكيب اللغة العربية أسماء منصوبة لفظاً لكنها من حيـــث المعنـــى عدّها النحويون فاعلا معنوياً. ونرى هذا في التمييز المنصوب بعد أفعل التفضيل فـــي نحو (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا)[١] أو فيما سماه النحويون التمييز المحوّل عن الفاعل في نحـــو قوله تعالى: (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا)[٢].

ومعنى ذلك أن النصب هنا غطاءٌ للفاعلية كما كان الرفع في المفعول المرفـــوع غطاءً للمفعولية.

وهذه الظواهر كلها تدلنا على أن العربيةَ في تلوينها آخر الأسماء مرةً بـــالرفع وأخرى بالنصب كانت في الواقع تلجأ إلى تفرقةٍ لفظية تدور بين الضمة والفتحة أو بين ما ينوب منابهما لكنها في الحقيقة كانت تدرك أن المعنى يبقى ثابتاً بصفةٍ أساسية رغـــم اختلاف الضبط بين الرفع والنصب. ومن الواضح أن الجر في أيّ موطنٍ من مواطـــنِ الرفع والنصب غير واردٍ لأن الجر مرتبط بمعنى الإضافة، فحيثمـــا لا تكـــون هنـــاك إضافة لا يكون جرّ. ودليل هذا أن النصب أحياناً كان يتم نتيجةً لنزع الخـــافض مـــع ملاحظة أن النصب على نزع الخافض لا يتبادل أبداً مع الرفع إلا إذا كان الرفع بمعنى المفعولية (غطاء للنصب). فالمسألة إذن يمكن أن تكون لوناً من التطريـــر أو تلويـــن أواخر الأسماء، بحالة الرفع أو حالة النصب أو حالة الجر.

١- الكهف، الآية: ٣٤.

٢- مريم، الآية: ٤.

وإذا بحثنا في كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفرآء وهما أقدم ما وصل إلينا من الكتب في موضوعيهما وجدناهما حافلين بكثير من التحليلات اللغوية المبنية على تغير العلامة الإعرابية وملاحظة ما يطرأ بتغيرها من تغير في المعنى.

وكان الخليل يدرك الفروق الدلالية الدقيقة التي تنشأ عن اختلاف حركة الإعراب في الكلمة الواحدة، أو تنشأ عن تعدّد الاحتمالات في الكلمة نفسها. ومن أمثلة ذلك تفريقه بين معنى الرفع والنصب في قول الشاعر:

لا بأْسَ بالقومِ من طُولٍ ومن عِظَمٍ   جسمُ البِغالِ وأحلامُ العَصافير

فلم يردْ أن يجعلَه شتماً، ولكنّه أراد أن يعدِّدَ صفاتِهم ويفسّرها، فكأنه قال: أما أجسامهم فكذا وأما أحلامهم فكذا وقال الخليل رحمه الله: لو جعله شتماً فنصبه على الفعل كان جائزاً[١].

وقد علق سيبويه على بيت امرئ القيس:

فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشة   كفاني ولم أطلُبْ قليلٌ من المال

بقوله: فإنما رفع لأنّه لم يجعل القليلَ مطلوباً، وإنما كان المطلوبُ عنده هو المُلْك، وجعل القليل كافياً، ولو لم يُرِدْ ذلك ونصب فَسَدَ المعنى[٢].

ويذكر الفراء في قوله تعالى: (لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ)[٣] أن هناك قراءة لعبد الله بن مسعود (لا ينال عهدي الظالمون) بالرفع، ويذكر أنه لا غرابة في ذلك حيث إن كلاً من الاسمين يصح أن يكون فاعلاً أو مفعولاً، لأن ما نالك فقد نلته كما تقول: نلت خيرك ونالني خيرك[٤].

١- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان قنبر، الكتاب، ٢/٧٤، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٢- الكتاب، ١/٦٩.

٣- البقرة، الآية: ١٢٤.

٤- الفراء، معاني القرآن، ١/٧٦، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، دار السرور، بيروت، لبنان.

هذا قليل من كثير مما تضمنه هذان الكتابان من تحليلات لغوية، وهي تبين بجلاءٍ أن سيبويه وشيخه الخليل وكذلك الفراء كانوا يعطون دوراً كبيراً للحركة الإعرابية في تنويع المعاني وإيضاحها.

أما الكسائي فلعل أوضح مثل يدل على اعتباره لدلالة علامات الإعراب على معنى: تلك الفتوى التي أملاها على أبي يوسف عندما سأله هارون الرشيد عن حكم الطلاق في هذه الأبيات:

فإن ترفقي يا هند فالرفق أَيْمَنٌ   وإن تَخْرَقي يا هندُ فالخَرق أشأمُ

فأنت طلاق والطلاق عزيمةً   ثلاثاً ومن يَخْرَقْ أعقُّ وأظلَمُ

فبيني بها أن كنتِ غيرَ رفيقة   فما لأمريءٍ بعد الثلاثِ مُقَدَّمُ

فقال: إن رفع ثلاثاً طلقت واحدة، لأنه قال "أنت طلاق" ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث وإن نصبها طلقت ثلاثاً، لأن معناه أنت طالق ثلاثاً، وما بينهما جملة معترضة[١].

وتتبع مراوحة العربية بين الرفع والنصب في ضبط أواخر الأسماء في القرآن الكريم أمرٌ ضروريٌ لإثبات ظاهرة التبادل بين الرفع والنصب مع قيام كل منهما بأداء دلالة معينة غير الدلالة الثابتة التي تعكسها ظاهرة تبادل الرفع والنصب.

ونجد كذلك تراوح الرفع والنصب على اسم واحدٍ في ظاهرة الاشتغال في اللغة العربية. يقول الصيمري[٢]:

"أعلم أنك إذا ابتدأتَ باسم وشغلتَ الفعل عنه بضميره إختير في الاسم الرفع بالابتداء وما بعده خبره وذلك نحو: زيدٌ ضربتُه. ويجوز النصب بأن تُضمِر فعلاً يفسره هذا الظاهر فتقول: زيداً ضربتُه، والتقدير: ضربتُ زيداً ضربته".

فالجملة على رفع الاسم جملة اسمية وعلى نصب الاسم جملة فعلية.

١- ابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب ص٧٦، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله دار الفكر، بيروت، ط: ٥، ١٩٧٩م.

٢- الصيمري، عبدالله بن إسحاق، التبصرة والتذكرة، ١/٣٢٦، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى، مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط:١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

ويظهر ظاهرة الاشتغال في القرآن الكريم في ضوء القراءات القرآنية:

ففي سورة النور قال الله تعالى (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا)[١] بالرفع، وقرأ عيسى بن عمر (سورةً أنزلناها) بالنصب ــ فقال الصيمري[٢]:

"فالرفع على خبر ابتداء محذوف كأنّ التقدير: هذه سورةٌ وأنزلناها صفةٌ للسورة تقديره: هذه سورة منزلة ويقبح الرفع في سورةٌ بالابتداء لأن سورة نكرة. والنصب بإضمار فعلٍ تقديره: أنزلنا سورةً أنزلناها أو أتل سورةً أنزلناها".

والمعنى سواء على الرفع والنصب إلا أننا مع الرفع أمامنا جملة اسمية ومع النصب أمامنا جملة فعلية. وهذا يدل على شيئين:

١) القراءات القرآنية لا تتعارض في المعنى ولا تختلف فيما بينها من المعنى.

٢) ولو سُئلنا هل القرآن الكريم كله جملة اسمية أو جملة فعلية، فالإجابة[٣]: هو جملة اسمية على اعتبار رفع كلمة (الحمدُ)[٤].

٣) أما إذا قرأنا[٥] (الحمدَ) بالنصب فالقرآن كله جملة فعلية.

كذلك نجد في القرآن الكريم أن الله سبحانه وتعالى يجاور بين المنصوبات والمرفوعات، ففي قوله تعالى:

(لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى

١- النور، الآية: ١.

٢- التبصرة والتذكرة، ٣٢٦/١.

٣- محاضرة أ. د. محمود عبدالسلام شرف الدين، ألقاها في فصل دكتوراه (قسم البنات) نوفمبر ١٩٩٧م.

٤- الفاتحة، الآية: ٢.

٥- قرأ الجمهور (الحمدُ) بضم الدال وقرأ هارون العتكي، ورؤبة وسفيان بن عيينة (الحمدَ) بالنصب، أبو حيان، البحر المحيط، ٣٣/١، تحقيق: صدقي محمد جميل والشيخ زهير جعيد، طبعة جديدة، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ)[١].

ففي هذه الآية الكريمة ظهر المرفوع (الموفون)[٢] في سياق المنصوبات (ذوي القربى، وابن السبيل، والصلاة، والزكاة، والصابرين).

وقد أطبق معظم النحاة على أن ذلك جارٍ على سنن العربية، كما قال الفارسي: "إذا ذكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح والذم، والأحسن أن تخالف بإعرابها ولا تجعل كلها جارية على موصوفها، لأن هذا الموضع من موضع الإطناب في الوصف والإبلاغ في القول، فإذا خُولف بإعراب الأوصاف كان المقصود أكمل، لأن الكلام عند الاختلاف يصير كأنه أنواع من الكلام، وضروب من البيان، وعند الاتحاد في الإعراب يكون وجهاً واحداً أو جملة واحدة[٣].

هكذا نجد المنصوب (مقيمين) في سياق المرفوعات في الآية التالية:

(لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا)[٤].

ويشرحه أبو حيان في البحر المحيط: وانتصب (المقيمين)[٥] على المدح، وارتفع (والمؤتون) أيضاً على إضمار وهم على سبيل القطع إلى الرفع. ولا يجوز أن يعطف

١- البقرة، الآية: ١٧٧.

٢- وفي قراءة عبدالله (والموفين): القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، المجلد الأول، ٢/٢٤٠، انتشارات ناصر خسرو، طهران، إيران، ١٣٦٤هـ.

٣- البحر المحيط، ٢/١٤٠.

٤- النساء، الآية: ١٦٢.

٥- اتفق الجمهور على قراءة (والمقيمين) بالياء، منصوبا على القطع، المفيد للمدح، وقد روي بالواو في قراءة جماعة منهم أبو عمرو، في رواية يونس وهارون عنه، البنا أحمد بن محمد، اتحاف فضلاء البشر، ١/٥٢٥، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط:١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

على المرفوع قبله، لأن النعت إذا انقطع في شيء منه لم يعد ما بعده إلى إعراب المنعوت، وهذا القطع لبيان فضل الصلاة والزكاة، فكثر الوصف بأن جعل في جمل[١]. وقطع النعوت أشهر في لسان العرب، وهو باب واسع ذكر عليها شواهد سيبويه وغيره، وعلى القطع خرج سيبويه ذلك.

وذكر د. محمد كاظم البكّاء: وهذا يوضّح أن العرب تستخدم معالجة اطراد الصيغ المتتابعة بإحداث تغيير صوتي يقاطع رتابة الأصوات التي طالت على نسق واحدٍ فإذا كان الاسم رفعاً وطالت له الصفات نصبوا إحداها للتنبيه على المدح المجدّد غير المُتْبع لأول الكلام وقد يجري للذّم أيضاً وهو إجراء صوتي يتطلّب تغييراً في درجة الصوت Pitch وقد تنبّه عليها المحدثون في علم الأصوات وأطلقوا عليها (النغمة الموقفة) Broken tune في هدي هذا التفسير الصوتي لحالة رفع الصفات أو نصبها على خلاف موصوفها[٢].

ويظهر أخوة الرفع والنصب في ظاهرة "النعت المقطوع" في العربية. لما نلاحظ أن النعت المتصل قد يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، أما النعت المنقطع فلا يكون إلا مرفوعاً أو منصوباً. فمثلاً في:

أعوذ بالله من الشيطان <u>الرجيم</u>

فالرجيم المجرور تابع للشيطان المجرور صفة له.

أعوذ بالله من الشيطان <u>الرجيم</u>

الرجيم المرفوع يكون "النعت المقطوع"

أي: هو الرجيمُ: خبر لمبتدأ محذوف

١- البحر المحيط، ٤/١٣٤.

٢- د. محمد كاظم البكّاء، المنهج الصوتي للنحو العربي في معاني القرآن، ص١١٠، المورد، المجلد السابع عشر، شتاء ١٩٨٨، العدد الرابع.

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

والرجيم المنصوب أيضاً النعت المقطوع

وهو مفعول لفعل محذوف أي: أذم الرجيم

فالنعت المتصل والمنعوت كالكلمة الواحدة، أما النعت المنقطع فهو جزءٌ من جملة اسمية أو فعلية حُذِف عُنصرها الأول. ولذلك يحدث القطع من الرفع إلى النصب ومن النصب إلى الرفع ومن الجر إلى الرفع والنصب ولا يكون النعت المنقطع مجروراً. فكأن الرفع والنصب مثل أسرة واحدة.

وقد يظهر الفروق الدلالية بتراوح القراءات القرآنية بين الرفع والنصب فيرد الرفع على الخبرية والنصب على المفعولية، فمثلاً في قوله تعالى:

(وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ)[1].

(فصبرٌ جميلٌ) أي: فأمري صبرٌ جميل، أو فصبرٌ جميلٌ أمثل. وقرأ أبي، والأشهب، وعيسى بن عمر: فصبراً جميلاً بنصبهما، ونصبه على المصدر الخبري أي: فاصبر صبراً جميلاً[2].

فعلى الرفع عندنا جملة خبرية، وعلى النصب عندنا جملة إنشائية.

وهكذا في قوله تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ)[3].

قرأ أبو عمرو (قل العفوُ) بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب. من جعل (ما) اسماً، و(ذا) خبرها وهي في موضع (الذي) ردَّ: (العفوُ) فرفع، كأنه قال: (ما الذي ينفقون؟) فقال: (العفوُ) أي: الذي ينفقون العفوُ. فيخرج الجواب على معنى لفظ السؤال. وحجته

١- يوسف، الآية: ١٨.

٢- البحر المحيط، ٦/٢٥١.

٣- البقرة، الآية: ٢١٩.

قوله: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ)[1] قال أبو زيد[2]: (أساطير) ليس بجواب هذا السؤال لأن الكفار لم يؤمنوا بإنزال القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا: (إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ)[3] ولو أقروا أن الله ينزّل عليه لما قالوا: (أساطير الأولين) فهذا عدول عن الجواب، ولكن التقدير: الذي تزعمون أنه أنزل ربكم هو أساطير الأولين.

من نصب (العفوَ) جعل (ماذا) اسماً واحداً بمعنى الاستفهام أي: (أيَّ شيء ينفقون؟) ردّ (العفوَ) عليه فينصب (أيَّ شيء ينفقون) فخرج الجواب على لفظ السؤال منصوباً. وحجتهم قوله: (وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا)[4] على معنى: أيَّ شيء أنزل؟ فقالوا: خيراً ـ فجاء الجواب على لفظ السؤال منصوباً[5].

الرفع: به مطابقة الجواب للسؤال (على الموصولية).

النصب: به مطابقة الجواب للسؤال (على الاستفهامية).

وظهر التفرقة الدلالية بين المؤمنين وغيرهم كما ذكره الزمخشري[6]:

فإن قلت: لم نصب هذا، ورفع الأول؟ قلت: فصلاً بين جواب المُقِرّ وجواب الجاحد، يعني أن هؤلاء لمّا سُئلوا لم يتلعثموا، وأطبقوا الجواب على السؤال بيّنا مكشوفاً مفعولاً للإنزال، فقالوا: خيرا أي: أنزل خيرا، وأولئك عدلوا بالجواب عن السؤال، فقالوا: هو أساطير الأولين، وليس من الإنزال في شيء.

١- النحل، الآية: ٢٤.

٢- هو أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري النحوي اللغوي وله كتاب في تخفيف الهمز على مذهب النحو، وفي كتبه المصنفة في اللغة: من شواهد النحو عن العرب ما ليس لغيره: السيرافي أبو سعيد الحسن أخبار النحويين البصريين، ص٦٨، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، مصر، ط:١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٣- النحل، الآية: ١٠٣.

٤- النحل، الآية: ٣٠.

٥- أبو زرعة، حجة القراءات، ص١٣٤، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٦- الزمخشري، أبو القاسم، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ٤٠٧/٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

ومعنى ذلك أن ضبط الأسماء بين الرفع والنصب له وجهان:

الوجه الأول: تبادل بين الرفع والنصب مع ثبات الدلالة الأساسية للعناصر.

الوجه الثاني: تبادل بين الرفع والنصب مع تغيّر الدلالة النحوية.

ونلاحظ عند النحاة أن التبادل بين الرفع والنصب على الوجه الثاني السابق يدور بين أمور ثلاثة:

(أ) قراءات قرآنية مرةً بالرفع ومرةً بالنصب.

(ب) تراوح بين الرفع والنصب لأمرٍ افتراضٍ.

(ج) تراوح بين الرفع والنصب لأمرٍ اعتبارٍ.

والتبادل بين الرفع والنصب يكون أيضاً افتراضياً واعتباريا.

فقد افترض الفرآء وجه الرفع في الآية الكريمة:

(ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ)[1].

قال الفراء: نصب (الذرية) على جهتين؛ إحداهما أن تجعل الذرية قطعاً (حال) من الأسماء قبلها لأنهن معرفة، وإن شئت نصبت على التكرير (بدل)، اصطفى ذرية بعضها من بعض، ولو استأنفت فرفعت كان صواباً[2].

ومن النحاة مَن يخرج المبنيات مرة على اعتبار الرفع وأخرى على اعتبار النصب ــ أبو البركات ابن الأنباري ــ فوجدت في كتابه ــ البيان في غريب إعراب القرآن ــ أمثلة كثيرة لذلك.

فمثلاً في الآية الكريمة: (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ * لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ)[3].

١- آل عمران، الآية: ٣٤.

٢- الفراء، معاني القرآن، ١/١٠٠.

٣- يونس، ٦٢-٦٤.

فيجوز ابن الأنباري في (الذين): أن يكون في موضع نصب على الوصف لاسم (إن) أو للبدل منه في قوله تعالى: (ألا إنّ أولياءَ الله)، ويجوز النصب على تقدير: أعني. ويجوز الرفع لأنه مبتدأ و(لهم البشرى) خبره[1].

وجمعت هذه الأوجه الثلاثة من القرآن الكريم ووجدت الآيات تصل إلى ٨٠٠ آية تقريباً. فقررت الكلية أن آخذ الوجه الأول فقط.

وهذا البحث عن الرفع والنصب في قراءات القرآن الكريم، وقد وجدت أن عدد المواطن التي قرئ فيها برفع الاسم ونصبه بلغ ٥٥٠ قراءة. وسوف توزع هذه القراءات ــ إن شاء الله ــ على أبواب البحث وفصوله.

١- ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ١/٤١٦، تحقيق: د. طه عبدالحميد طه، دار الهجرة، قم، إيران.

الباب الأول:

ثنائية المعنى النحوي

الفصل الأول: معنى الفاعلية

الفصل الثاني: معنى المفعولية

الفصل الثالث: الفاعلية والمفعولية معاً

الباب الأول

ثنائية المعنى النحوي

مدخل:

يرى جميع النحاة العرب، إلا أبا علي محمد بن المستنير، المعروف بقطرب أن حركات الإعراب تدل على المعاني المختلفة، التي تعتور الأسماء، من فاعلية أو مفعولية أو إضافة أو غير ذلك. فقالوا ضرب زيد عمرا، فدلّوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا ضُرِب زيد، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل لما لم يسم فاعله وأن المفعول قد ناب منابه[1].

والذي يتفحص ما كتبه النحويون القدامى يُدرك أنهم تنبهوا إلى ما يمكن أن يسمى التبادل بين الرفع والنصب مع اختلاف نمط التركيب وثبات النسبة والعلاقة بين الكلمات. فمثلا باب البناء للمجهول يُثبت هذه الحقيقة؛ فإن الفاعل يُرفع والمفعول ينصب ولكن إذا بُني الفعل لما لم يسم فاعله نجد المفعول الذي حقّه النصب يُرفع لقيامه مقام الفاعل. لكن هذا الرفع لم يلغ دلالة المفعولية في المفعول ولعل هذا هو ما جعل سيبويه يعتبر الاسم المرفوع في هذه الحالة (المفعول المرفوع) جمعاً بين اعتبار اللفظ وهو الرفع وبين اعتبار المعنى وهو المفعولية.

ويوجد في تراكيب اللغة العربية أسماء منصوبة لفظاً لكنها من حَيث المعنى عدّها النحويون فاعلاً معنويا. ونرى هذا في التمييز المنصوب بعد أفعل التفضيل في

١- الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ص ٦٩، ٧٠، تحقيق: د. مازن المبارك، منشورات الرضى، قم، إيران، ط:٢، ١٣٦٣هـ.

نحو: (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا)[1] أو فيما سماه النحويون التمييز المحوّل عن الفاعل في نحو قوله تعالى: (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا)[2].

وهذه الظواهر تدلنا على أن العربية في تلوينيها آخر الأسماء مرةً بالرفع وأخرى بالنصب كانت في الواقع تلجأ إلى تفرقةٍ لفظية تدور بين الضمة والفتحة أو بين ما ينوب منابهما لكنها في الحقيقة كانت تدرك أن المعنى يبقى ثابتاً بصفةٍ أساسية رغم اختلاف الضبط بين الرفع والنصب ومغزى هذا التمرّجح بين اللفظ والمعنى باستقلال الوسائل اللغوية المختلفة أن النصب غطاء ظاهري لرفع إذا كان المعنى هو "الفاعلية" والرفع غطاء ظاهري لنصب إذا كان المعنى هو "المفعولية". وكل هذا يتم داخل الجملة الفعلية لقد تبين للباحثين العرب أن الفعل قسمان: فعل مجرد، وفعل مزيد فيه، ورأوا في الفعل المزيد معاني فرعية تضاف إلى المعنى الأصلي فتحدثوا عن كل صيغة، وما تؤديه من معان فرعية فربطوا بين شكل الفعل ومعناه ربطاً دقيقاً، تفتقر إليه الدراسات اللغوية في غير العربية.

والفعل المجرد له معنى خاص، يدل على الحدث الذي يتضمنه والزمان. وإذا أُدخل في صيغته حرف زائد أو أكثر، لغير الإلحاق، أصبح له معنى جديد هو إما مركب من معناه الأصلي وما اكتسبه من الصيغة الجديدة، وإما بسيط لا علاقة له بالمعنى الأصلي. فالفعل الثلاثي حين. يكون مجرداً ويراد تعديته فإنهم يجعلونه مزيداً، والهمزة من بين الزيادات التي تلحق الفعل فتجعله مزيداً متعدياً. قال أبو محمد[3]: اعلموا أن أصل أفعلت، إنما هو من فعلت، لأن الهمزة التي في أفعلت زائدة على

١- الكهف، الآية: ٣٤.

٢- مريم، الآية: ٤.

٣- أبو محمد، هو ابن دُرُسْتويه.

فعلت، وهي تزاد قبله لتعدية الفعل إلى ما لم يكن يتعدى إليه قبل الزيادة وتنقل الفعل من فاعله إلى مفعوله فتجعله فاعلاً[١].

وشرحه الرضى في شرح الشافية لابن الحاجب بما يأتي[٢]:

"فإذا فُهِم هذا فاعلم أن المعنى الغالب في أفعل تعدية ما كان ثلاثيا، وهي أن يجعل ما كان فاعلا للازم مفعولاً لمعنى الجعل فاعلا لأصل الحدث على ما كان، فمعنى (أذهبتُ زيدا) جعلت زيدا يذهب، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة فاعل للذهاب كما في ذَهَبَ زيدٌ، فإن كان الفعل الثلاثي غير متعد صار بالهمزة متعديا إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة ـ أي: الجعل والتصيير ـ كأذهبته، ومنه أعظمته: أي: جعلته عظيماً باعتقادي، بمعنى استعظمته، وإن كان متعديا إلى واحد صار بالهمزة متعديا إلى اثنين أولهما مفعول الجعل والثاني لأصل الفعل، نحو: أحفرتُ زيداً النهرَ، أي: جعلته حافراً له، فالأول مجعول، والثاني محفور، ومرتبة المجعول مقدمة على مرتبة مفعول أصل الفعل؛ لأن فيه معنى الفاعلية. وإن كان الثلاثي متعديا إلى اثنين صار بالهمزة متعديا إلى ثلاثة أولها للجعل والثاني والثالث لأصل الفعل، وهما فعلان فقط: أعلَم وأرَى، وزاد الأخفش معهما أخواتهما."

ومعنى الجعل الذي نفيده من صيغة "أفعل" له ما يؤيده في القرآن الكريم معنى (الجعل) حيث جاءت صيغة "أفعل" في سياق قرآني استعمل فيه الفعل "جعل" في قوله تعالى:

(كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ)[٣].

١- ابن درستويه، عبدالله بن جعفر، تصحيح الفصيح، ١/٢٥٤، تحقيق: عبدالله الجبوري، إحياء التراث الإسلامي، العراق، ط:١، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٢- الأسترابادي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، ١/٨٦، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد محي الدين عبدالحميد، محمد الزقراف، مطبعة حجازي، القاهرة، ط:١، ١٣٥٨هـ-١٩٣٩م.

٣- النحل، الآية: ٨١.

قرأ ابن محيصن وحُميد (تتم) بتاءين، (نعمته) رفعاً على أنها الفاعل والباقون (يُتمُّ) بضمّ الياء على أنّ الله هو يتمّها[1]. وذكر الله سبحانه وتعالى فعل (جعل) لنفسه المعظم خمس مرات في السياق قبلها ثم قال: (كذلك يتمُّ نعمتَه) بقراءة الفعل المزيد أي: جعل إتمام نعمته عليكم.

(وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا
وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا...[2]
وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا
وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا
وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ
كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ)[3].

أي: جعل إتمام نعمته عليكم لعلّكم تُسلمون.

يقال: تمّ الله عليه النعمةَ وأتمّ عليه النعمةَ إذا أسبغها[4].

وقال الرضي: اعلم أن المزيد فيه لغير الإلحاق لابد لزيادته من معنى؛ لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ولا لمعنى كانت عبثا، فإذا قيل مثلاً: إن أقال بمعنى قال، فذلك منهم تسامح في العبارة وذلك على نحو ما يقال: إن الباءَ في (كفى بالله) و(مِن) في (ما من إلهٍ) زائدتان لمّا لم تفيدا فائدة زائدة في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده، فكذا لابد في الهمزة في (أقالني) من التأكيد والمبالغة.

والأغلب في هذه الأبواب أن لا تنحصر الزيادة في معنى، بل تجيء لمعان على البدل، كالهمزة في أفعل تفيد النقل، والتعريض، وصيرورة الشيء ذا كذا، وكذا فعّل وغيره[5].

١- القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، المجلد الخامس، ١٦١/١٠، انتشارات ناصر خسرو، طهران، إيران، ١٣٦٤هـ.

٢- النحل، الآية: ٨٠.

٣- النحل، الآية: ٨١.

٤- الزجاج، أبو إسحاق، كتاب فعلتُ وأفعلتُ، ص١٢، تحقيق: ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق.

٥- شرح شافية ابن الحاجب، ٨٣/١.

وأشار سيبويه إلى هذه القضية في باب "افتراق فعلت وأفعلت في الفِعْل للمعنى"، فالهمزة عنده للتعدية، أما إذا لم تكن للتعدية فإنها للاختلاف في المعنى إذ يقال: طلعْتُ: أي: بَدَوْتُ، وطلعتِ الشمسُ أي: بَدتْ، وأطلعتُ عليهم: أي: هَجمْتُ عليهم. وشـــرقتْ: بدتْ؛ وأشرقَتْ: أضاءت[1].

وذكر ابن دريد في "باب ثم تجيء حروف تختلف معانيها": وقســط الرجــل إذا جار وأقسط إذا عدل[2] وكلاهما في التنزيل: (وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًــا)[3]. وفيه أيضاً: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)[4].

وقد ظهر هذا الفرق بين المعنى جليا في قراءات القرآن الكريم، كما في قولـــه تعالى:

(قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ * وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)[5].

الجمهور على ضم الياء وكسر الهاء من أذهب و(غيظ) مفعول به.

قال أبو حيان: وإذهاب الغيظ بما نال الكفار من المكروه، وهذه الجملة كالتـــأكيد للتي قبلها، لأن شفاء الصدر من آله الغيظ هو إذهاب الغيظ. وقرأت فرقة: (يَذْهَـــبْ) فعلاً لازماً (غيظُ) فاعل به[6].

١- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان قنبر، الكتاب، ٥٦/٤، تحقيق: عبدالسلام محمد هـــارون، دار الكتــب العلميــة، بيروت، ط:٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، انظر: النحاس أبو جعفر محمد بــن إســماعيل، صناعــة الكُتّــاب، ص٢٩٥، تحقيق: د. بدر أحمد ضيف، دار العلوم العربية، بيروت، ط:١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢- ابن دريد، الجمهرة، ٤٤١/٣، دار صادر، بيروت، طبعة جديدة بالأوفست، وانظر أيضا: فصيــح ثعلــب، ص٢١، تحقيق: عبدالمنعم خفاجي، المطبعة النموذجية، مصر، ط:١، ١٣٦٨هـ-١٩٤٩م.

٣- الجن، الآية: ١٥.

٤- المائدة، الآية: ٤٢، الحجرات ٩، الممتحنة ٨.

٥- براءة: ١٤، ١٥.

٦- البحر المحيط، ٣٨٣/٥.

وذَهَبَ: مرّ وراحَ، وأذْهَبَه وأذْهب به: أزاله[1].

فقد ورد (ذهب) الثلاثي بمعناه: مرّ وراح أي: (يَذْهَبْ غيظُ قلوبهم) أي: مرّ غيظ قلوبهم وراح، أما المزيد (أذهبه) فمعنى: أزاله، أي: (يُذهِب غيظَ قلوبهم) أي: يزيله،كما في قوله تعالى: (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ)[2].

والقراءة بالثلاثي المزيد (المفعولية) تنص على الفاعل الحقيقي، أما قراءة الثلاثي المجرد (الفاعلية) فتقدم الفاعل الذي هو مفعول معنى.

وضح من هذه الآية الكريمة أن التحول الصيغي من "فعل" إلى "أفعل" يرتبط به تحول نحوي ودلالي معاً. وهذا هو فاعلية الحال في اللغة العربية.

لكن وجد بين اللغويين من ذهب إلى أن "فعل" و"أفعل" بمعنى. كما زعم الخليل "أنه قد يجيء فعلْتُ وأفعلتُ والمعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا. فيجيء به قوم على فعلتُ ويُلحق قوم فيه الألف فيبنونه على أفعلتُ. كما أنه قد يجيء الشيء على أفعلتُ لا يُستعمل غيره، وذلك قِلتُه البيع وأقلتُه، وشَغَله وأشغله، كما قالوا: أدْنف الرجل، فبنوه على أفعل، وهو من الثلاثة، ولم يقولوا: دنِفَ كما قالوا: مَرِضَ"[3].

ويشرح ذلك الرضى في شرحه قائلا: وقد يجيء الثلاثي متعديا ولازماً في معنى واحد، نحو: فَتَنَ الرجلُ، أي: صار مُفتَتِنًا، وفَتَنْتُه، أي: أدخلتُ فيه الفتنة، وحَزِنَ وحزَنْتُه أي: أدخلتُ فيه الحزن، ثم تقول: أفتنته وأحزنته فيهما لنقل فتن وحَزِن اللازمين لا المتعديين، فأصل معنى أحزنته جعلتُه حزينًا، كأذهبته وأخرجته، وأصل معنى حَزَنْته جعلت فيه الحزن وأدخلته فيه، ككَحَلْتُه ودَهَنْتُه: أي: جعلت فيه كحلاً ودهنا، والمغزى من أحزنته وحَزَنْتُه شيء واحد؛ لأن مَنْ أدخلت فيه الحزن فقد جعلته

١- موسى بن محمد بن الملياني، معجم الأفعال المتعدية بحرف، ص١١٢، نوبوات، ط:١، ١٣٦٩هـ.

٢- الأحزاب، الآية: ٣٣.

٣- الكتاب، ٤/٦١.

حزيناً، إلا أن الأول يفيد هذا المعنى على سبيل النقل والتصيير لمعنى فعل آخر ــ وهو حَزِن ــ دون الثاني[1].

وذهبت طائفة من اللغويين إلى تأييد أن يكون فعل وأفعل بمعنى واحد. كما قال السيوطي: أخبرنا ثعلب قال: أجمعوا على أن أكثر الناس كلِّهم رواية، وأوسعَهم علماً الكسائي؛ وكان يقول: قلما سمعت في شيء فعلت إلا وقد سمعت فيه أفعلت. قال أبو الطيب: وهذا الإجماع الذي ذكره ثعلب لا يدخل فيه أهل البصرة[2]. فقد أنكر طائفة من اللغويين أن تكون (فَعَلَ) و(وأفْعَلَ) بمعنى واحد. من هؤلاء الأصمعي الذي أنكر كثيراً مما ورد على (أَفْعَلَ)[3]. كما ذكره ابن دريد في الجمهرة: وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره مما تكلمت به العرب من فعلت وأفعلت[4].

كما في قوله تعالى: (يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ)[5].

قرأ أُبَيّ (يَنبت) من نبت ورفع (الزرع) وما عطف عليه[6]. العامة بالياء على معنى ينبت الله لكم؛ يقال نبتت الأرض وأنبتت بمعنى[7]. كما قال ابن دريد في الجمهرة: وقالوا أنبت البقل في معنى نبت. وأنكر الأصمعي ذلك وقال لا أعرف إلا نبت البقل وأنبت الله نباتا. وكان يطعن في بيت زهير:

رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم　　　قطينا بها حتى إذا أنبت البقلُ

1- شرح شافية بن الحاجب، ١/٨٧.

2- السيوطي، عبدالرحمن جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ٢/٤٠٧، شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

3- صالحة راشد غنيم، اللهجات في الكتاب لسيبويه، ص٣٩٤، إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.

4- جمهرة اللغة، ٣/٤٣٤.

5- النحل، الآية: ١١.

6- البحر المحيط، ٦/٥١٢.

7- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، المجلد الخامس، ١٠/٨٣.

ويقول: لا يقول عربي أنبتَ في معنى نَبَتَ[١].

وأجازه أبو عبيد، واحتج بقول زهير: حتى إذا أنبتَ البقلُ أي: نَبَتَ، وفي التنزيل العزيز: (وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ)[٢] قرأ ابن كثير وأبو عمرو الحضرميّ (تنبت) بضم التاء وكسر الباء؛ وقرأ نافع وعاصم وحمزة الكسائي وابن عامر (تَنبُتُ) بفتح التاء؛ وقال الفراء: هما لغتان نَبَتَتِ الأرضُ وأنْبَتَتْ؛ قال ابن سيدة[٣]: أما تُنْبِتُ فذهب كثير من الناس إلى أن معناه تنبتُ الدهنَ أي: شجر الدهن أو حبّ الدهن، وأن الباء فيه زائدة.

قال: وهذا عند حّذاق أصحابنا على غير وجه الزيادة، وإنما تأويله والله أعلم تُنبِتُ ما تُنْبِتُه والدهنُ فيها، كما تقول خرج زيدٌ بثيابه أي: وثيابه عليه، وركِبَ الأميرُ بسيفه أي: وسيفه معه[٤].

كما يشرح القرطبي في قوله تعالى: (وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا)[٥].

لما قال (أنبتها) دل على (نَبَت)، كما قال امرؤ القيس:

فصِرنا إلى الحسنى ورقّ كلامنا ورُضْتُ فذلّت صعبةً أيّ إذلال

وإنما مصدر ذَلّت ذُلٌّ، ولكنه ردّه على معنى أذْلَلْتُ؛ وكذلك كل ما يرد عليك في هذا الباب[٦].

ومن حيث نبت وأنبت بمعنى واحد فقط ذكر في القرآن الكريم (أنبت) المزيد كالثلاثي لازماً، في قوله تعالى: (فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا)[٧]

١- الجمهرة، ١/١٩٨.

٢- المؤمنون، الآية: ٢٠.

٣- انظر: ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، ٦/٢٨٩، تحقيق: د. مراد كامل، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط:١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٤- ابن منظور، لسان العرب، ١٤/١١، تصحيح: أمين محمد عبدالوهاب، محمد الصادق العبيدي، طبعة جديدة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط:١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٥- آل عمران، الآية: ٣٧.

٦- تفسير القرطبي، المجلد الثاني، ٤/٦٩.

٧- البقرة، الآية: ٦١.

وقد وردت فيه قراءة (نبت) الثلاثي لازماً[١]: (فادع لنا ربك يَخْرُج لنا مما تَنبتُ الأرضُ من بقلها) وورد مصدر الثلاثي مع الفعل المزيد في قوله تعالى: (وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا) [٢].

وفي قوله تعالى: (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) [٣].

وقد فسّر الراغب الأصفهاني هذه العلاقة بين الثلاثي والمزيد قائلا[٤]: وقوله: (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) فقال النحويون: قوله نباتاً موضوعٌ موضع الإنبات وهو مصدر وقال غيرهم قوله نباتاً حالٌ لا مصدرٌ ونبّه بذلك أن الإنسان هو من وجهٍ نباتٌ من حيث إن بدْأَه ونَشْأَهُ من التراب وإنه ينمو نموّه وإن كان له وصفٌ زائدٌ على النبات وعلى هذا نبّه بقوله: (هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ)[٥] وعلى ذلك قوله: (وأنبتها نباتاً حسناً).

وقوله (تَنبُتُ بالدّهن) الباء للحال لا للتعدية لأن نبت متعدٍ تقديره تَنبُتُ حاملةً للدهن، أي: تَنْبُتُ والدهنُ موجودٌ فيها بالقوة، ويقال: إنّ بني فلانٍ لنابتة شرٍ ونبتتْ فيهم نابتةٌ أي: نَشأ فيهم نَشْءٌ صغارٌ.

فهناك فهمان، فهم يفرق بين (نبت) و(أنبت) في المعنى، وفهم يذهب إلى أن الفعلين بمعنى واحد. فاللغة لا تنكر أن الثلاثي مثل المزيد في المعنى ولكن القراءات تثبت أن الثلاثي غير المزيد في غالب الأمثلة.

١- قرأ زيد بن علي (يخرج) بفتح الياء وضم الراء، (تنبت) بفتح التاء وضم الباء؛ الرازي، فخر الدين تفسير الكبير، المجلد الثاني، ٣/١٠٥، دار الفكر، بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢- آل عمران، الآية: ٣٧.

٣- النوح، الآية: ١٧.

٤- الأصفهاني، الراغب، معجم مفردات ألفاظ القرآن، ص٥٠٢، تحقيق: نديم مرعشلي، دار الكاتب العربي، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٥- الغافر، الآية: ٦٧.

وهكذا تُولِّي اللغة العربية وجهها نحو **اللفظ** مرة فترفع الفاعل وتنصب المفعول، ونحو **المعنى** مرة أخرى فتنصب الفاعل وترفع المفعول، والفاعل حين ينصب يكون فاعلا معنويا، والمفعول حين يرفع يكون مفعولاً. وهي في الحالتين تسخر كل وسائلها اللغوية من نحو:

ـ بقاء الصيغة الفعلية واستثمار التنوع الدلالي فيها.

ـ واختلاف الصيغة الفعلية من:

- مجردة إلى مزيدة
- مضارع بحرف مضارعة معين إلى حرب مضارعة آخر.
- صيغة البناء للمعلوم إلى صيغة البناء للمجهول.

والفصل الأول ستدور الدلالة النحوية فيه بين الفاعل لفظا ومعنى والفاعل معنى فقط، والنصب على المعنى الثاني غطاء لفاعلية.

أما الفصل الثاني الرفع هنا غطاء لمفعولية، والتراوح هنا يدور بين مفعولية لفظا ومعنى على النصب ومفعولية معنى على الرفع.

ومن المقرر أن الفعل حين يبني للمجهول تغير صيغته، ويحذف فاعله، فيقوم المفعول به ـ عادة ـ مقامه فيرفع، والنسبة الثابتة الباقية هنا هي نسبة الفعل إلى المفعول، أما الحالة الإعرابية فقد تغيرت من النصب إلى الرفع.

وتغير الحالة الإعرابية للمفعول به أمر دفع النحويين العرب إلى تقديم تسميات مختلفة للمفعول به في حالته الجديدة؛ فسيبويه يسميه (المفعول المرفوع)، وعبد القاهر والزمخشري يسميانه (الفاعل) اصطلاحاً، أما متأخرو النحويين فيسمونه (نائب الفاعل) ولكل وجهة هو موليها(١).

١- د. محمود عبدالسلام شرف الدين، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، ص١٣٣، دار المرجان للطباعة، القاهرة، ط:١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

ويسمى أيضاً النائب عن الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله[1].

وتحدث عن ذلك سيبويه بوضع باب بعنوان "هذا باب الفاعل الذي لم يتعدَّه فعلُه إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعلُ فاعلٍ ولم يتعدَّه فعلُه إلى مفعول آخر والفاعل والمفعول في هذا سواء"، وشرحه بما يأتي: يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تَشْغَل الفعل بغيره وفرّغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل. فأما الفاعل الذي لا يتعدّه فعله فقولُك: ذهب زيدٌ وجلس عمروٌ. والمفعول الذي لم يتعدّه فعله ولم يتعدّ إليه فعلُ فاعلٍ فقولك:

ضُرِب زيدٌ. ويُضرَب عمروٌ[2].

وحكم ما لم يُسمَّ فاعله أن يبني الفعل للمفعول ويحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه[3]. فإن كان الفعلُ ينصِب أكثر من مفعول به واحد ويتعدَّى بنفسه وكان من باب كسوتُ كان المختار إقامة الأوّل وجاز إقامة الثاني ما لم يُورِث لَبْسًا. وإن كان إنما يَنْصِب بنفسه أحدَهما لم يُقَمْ ما ينصبه بإسقاط حرف الجر مع وجود الذي يَنصِبُه بنفسه. وإن كان من باب ظننتُ أقيم الأول فقط، وإن كان من باب أعلمتُ أُقيمَ الأول وجاز أن يُقامَ الثاني على وَجْهٍ لا يَعْرِضُ معه اللَّبْسُ[4].

والفعل المتعدي لمفعول واحد إذا بني للمجهول يرفع مفعوله، ويمكن بعد ذلك أن يتعدى إلى غير ذلك من المصادر والظروف، كما يتعدى إليها الفعل اللازم بعد أن يرفع فاعله، يقول سيبويه[5]:

١- ابن حَمْدُون، حاشية العلامة ابن حمْدُون على شرح المكودي لألفية ابن مالك، ١٢٩/١، دار إحياء الكتب العربية، مصر.

٢- الكتاب، ٣٣/١، ٣٤.

٣- الإشبيلي، ابن عصفور، شرح جُمَل الزجاجي، ٥٣٤/١، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، دون ذكر الطباعة.

٤- الجُزُولي، أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز، المقدمة الجزولية في النحو، ص١٤٢، ١٤٣، تحقيق: د. شعبان عبدالوهاب، مراجعة: د. حامد أحمد نيل، د. فتحي محمد أحمد جمعة. وانظر: ابن جني، اللُمع في العربية، ص١١٧، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، ط:١، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م. والزمخشري، كتاب الأنموذج في النحو، ص٩٨، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط:١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٥- انظر: الكتاب، ٤٢/١.

"واعلم أن المفعول الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول، يتعدى إلى كل شيء تعدى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول".

والمفعول المرفوع معناه معنى المفعول المنصوب، فيتشابه فعلاهما في اللزوم والتعدية ودرجة التعدية، ويقول[1]:

واعلم أن المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل في التعدي والاقتصار بمنزلته إذا تعدى إليه فعله سواء؛ ألا ترى أنك تقول:

ضربتُ زيدا

فلا تجاوز هذا المفعول، وتقول:

ضرب زيدٌ

فلا يتعداه فعله؛ لأن المعنى واحد. وتقول:

كسوت زيدا ثوبا

فتجاوزه إلى مفعول آخر. وتقول:

كسي زيد ثوبا

فلا تجاوز الثوب؛ لأن الأول بمنزلة المنصوب؛ لأن المعنى واحد، وإن كان لفظه لفظ الفاعل.

فسيبويه في كل ما سبق من موازنات يثبت التشابه الشكلي بين ما سماه المفعول المرفوع والفاعل، ولكنه يذكر أيضاً أن المفعول المرفوع معناه معنى المنصوب، وإن كان لفظه لفظ الفاعل[2].

كما ذكر ابن هشام: ويقام المفعول به مُقام الفاعل؛ فيعطي أحكامه كلها؛ فيصير مرفوعا بعد أن كان منصوباً، وعُمدة بعد أن كان فَضْلة، وواجب التأخير عن الفاعل بعد أن كان جائز التقديم عليه. فإن لم يكن في الكلام مفعولٌ به أقيم غيره: من مصدرٍ، أو ظرف زمانٍ أو مكانٍ، أو مجرور[3].

١- نفس المصدر، ١/٤٣.

٢- الإعراب والتركيب، ص١٣٨، ١٣٩.

٣- ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص١٥٩، ١٦٠، مؤسسة دار الهجرة، إيران، قم، ط:٣، ١٤١٤هـ.

قال ابن عصفور: فإن اجتمع للفعل المصدر وظرف الزمان والمكان ولم يكن له مفعول به مسرّح كنت بالخيار في إقامة أيّها شئت، إلا أن إقامة المصدر إذا كان مختصاً في اللفظ أولى من إقامة الظرف والمجرور، قال الله تعالى: (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)[1]. فأقام المصدر وهو نفخةٌ ولو جاء على إقامة المجرور لجاز فكنت تنصب النفخة.

والسبب في ذلك أنّ المصدر يصل إليه الفعل بنفسه والمجرور يصل إليه الفعل بواسطة حرف جر، وكذلك الظرف يصل إليه الفعل بتقدير في، فلما كان تعدي الفعل إلى المصدر أقوى كانت إقامته أولى، وإنما ضعفت إقامته إذا لم يكن مختصاً في اللفظ لأنه لابد من تقدير حذف الصفة وحذف الصفة يقل[2].

وخلاصة القول إذا لم يوجد مفعول به، تساوت البواقي في النيابة، ولم يفضل بعضها بعضا، ورجح بعضهم الجار والمجرور منها؛ لأنه مفعول به لكن بواسطة حرف، ورجح بعضهم الظرفين والمصدر؛ لأنها مفاعيل بلا واسطة، وبعضهم المفعول المطلق؛ لأن دلالة الفعل عليه أكثر[3].

وإن يوجد مع المفعول به غيره مما يصلح للحلول محل الفاعل لتوفر الشروط فقد ذهب البصريون إلى تعينه ـ المفعول ـ للقيام مقام الفاعل، لكون طلب الفعل له بعد الفاعل أشد منه لسائر المنصوبات.

١- الحاقة، الآية: ١٣.

٢- شرح جمل الزجاجي، ١/٥٣٩.

٣- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، كتاب الكافية في النحو، ١/٨٤، ٨٥، شرحه: الشيخ رضي الدين الاسترابادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

أما الكوفيون ومعهم بعض المتأخرين، فقد ذهبوا إلـــى أن قيــام المفعــول بــه المجرور مقام الفاعل أولى؛ لا أنه واجب استدلالا بالقراءات الشاذة: (لَوْلَا نُــزِّلَ عَلَيْــهِ الْقُرْآن)[١] بالنصب، وبقراءة أبي جعفر: (لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)[٢].

ومنع الجزولي نيابة المنصوب لسقوط الجار، مع وجود المفعول به المنصــوب من غير حذف الجار، كما في:

أمرتك الخير

والوجه الجواز لالتحاقه بالمفعول به الصريح.

وقد توسط (الأخفش) فأجاز نيابة الجار والمجرور مناب الفاعل إن تقـدم علــى المفعول[٣].

والأفعال المبنية للمفعول كثيرة جداً في القرآن الكريم، وبناء الفعــل للمفعــول، وحذف الفاعل وقيام المفعول به مقامه من مظاهر عنايتهم بالفضلة قاله ابن جني[٤].

لقد تتبعت قراءات القرآن الكريم واقتبست منها الأفعال التي قرئت مرة على أنها مبني للفاعل وأخرى على أنها مبنى للمفعول، وذلك في أسلوب واحد. وإن مــا ســاعد على قرائتي البناء للمعلوم والبناء للمجهول أن المسند إليه ضمير مســتتر ، وأحيانــا نائب الفاعل أيضاً ضمير مستتر.

وذلك ترد ــ مثلاً ــ في فعل (زين) في القرآن الكريم.

وقد نسب الله تعالى (التزيين): ١) في مواضع إلى نفسه،

٢) وفي مواضع إلى الشيطان،

٣) وفي مواضع ذكره غير مُسمّى فاعله[٥].

١- الفرقان، الآية: ٣٢.

٢- الجاثية، الآية: ١٤.

٣- الإعراب والتركيب، ص١٥٠، ١٥١.

٤- ابن جني، المحتسب، ٦٥/١، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإســلامية، القاهرة، مصر، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٥- المفردات، ص٢٢٣.

فممّا نسبه إلى نفسه فبقراءة المعلوم:

في الإيمان: (وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ)[١].

وفي الكفر: (إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ)[٢].

(زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ)[٣].

وفي زينة السماء: (وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ)[٤].

(إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ)[٥].

ومما نسبه إلى الشيطان:

(وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ)[٦].

(فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)[٧].

(تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ)[٨].

(وَجَدْتُهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ)[٩].

(وَعَاداً وَثَمُودَ وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مَسَاكِنِهِمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ)[١٠].

فقد وردت الآيات بقراءة المعلوم فقط والمسند إليه (الشيطان) اسم ظاهر والمفعول في هذه الآيات (أعمال).

١- الحجرات، الآية: ٧.

٢- النمل، الآية: ٤.

٣- الأنعام، الآية: ١٠٨.

٤- فصلت، الآية: ١٢، الملك، الآية: ٥.

٥- الصافات، الآية: ٦.

٦- الأنفال، الآية ٤٨.

٧- الأنعام، الآية: ٤٣.

٨- النحل، الآية: ٦٣.

٩- النمل، الآية: ٢٤.

١٠- العنكبوت، الآية: ٣٨.

وفي المواضع ذكره غير مُسمًّى فاعلـــه، فقـد وردت فيـه قراءتـان، المجـهول والمعلوم، وهي في الأمور التي يحتمل الأمرين ـ الخير والشر، كما في قوله تعالى:

(زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ)[١].

(زُيِّنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ)[٢].

(زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا)[٣].

أضاف التزيين إليه سبحانه خلقاً ومشيئة. وحذف فاعله تارة، ونسبه إلى سـببه، ومن أجراه على يده تارة، وهذا التزيين منه سبحانه حسن، إذ هو ابتلاء واختيار العبد، كما قال تعالى: (إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا)[٤]، وهـو من الشيطان قبيح[٥]. لأن تزيين هذه الشهوات في ذاته قد يوافق وجه الإباحة والطاعة فليس يلازمها تسويل الشيطان إلا إذا جعلها وسائل للحرام[٦] فالأمور ذُكرت في هـذه الآيات مختلطة أنواعُها بحلال منها والحرام، فالنتائج حسب ما يستخدمها الإنسان كما نجد نهاية هذه الآيات أحيانا بذكر خير من الله تعالى:

(وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ)[٧].

وأحيانا بجزاء الشر كما في قوله تعالى:

(وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ)[٨].

(وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ)[٩].

(فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ)[١٠].

١- آل عمران، الآية: ١٤.

٢- التوبة، الآية: ٣٧.

٣- البقرة، الآية: ٢١٢.

٤- الكهف، الآية: ٧.

٥- ابن القيم، تفسير القيم، ص٢٣٧، ٢٣٨، تحقيق: محمد حامد الفقي، جمعة: محمد أويس الندوي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٩٨م.

٦- محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ٣/١٨٠، دار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

٧- البقرة، الآية: ٢١٢.

٨- التوبة، الآية: ٣٧.

٩- الرعد، الآية: ٣٣.

١٠- فاطر، الآية: ٨.

أي: إن اللغة العربية كانت عندها وسائل كثيرة لتحديد المعاني من نحو:

ـ اختلاف الصيغة الفعلية.

ـ اختلاف معنى حرف المضارعة.

ـ اختلاف الحركة الإعرابية.

فهي ـ إذن ـ لغة غنية بوسائل التعبير فيها وقد ظهر هذا جليا في قراءات القرآن الكريم كما يلي:

الفصل الأول:
معنى الفاعلية

المبحث الأول: تغيير الصيغة الفعلية

المبحث الثاني: المشاركة في الفعل

المبحث الثالث: التبادل بين حروف المضارعة

المبحث الرابع: (أ) اختلاف الحركة الإعرابية

(ب) التمييز المحول عن الفاعل

المبحث الأول

تغيير الصيغة الفعلية

الفاعلية هنا تتراوح بين الفاعلية لفظا ومعنى في حال رفع الاسم مع الثلاثي المجرد حيث والفاعلية معنى في حال نصب ما كان مرفوعا مع الثلاثي حيث يعرب الآن مع المزيد مفعولا! إلا أن من حيث المعنى فاعل.

أ ـ بين فعل وأفعل:

قوله تعالى: (أَفَمَنْ زُيِّنَ له سُوءُ عَمَلِه فَرَآهُ حَسَنًا فإنّ الله يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ ويَهدِي مَنْ يَشَاءُ **فلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ** عليهم حسراتٍ إنّ الله عَلِيمٌ بِمَا يَصنَعُون)[1]

قرأ الجمهور (فلا تذهب نفسُك) مبنيا للفاعل من ذهب، و(نفسك) فاعل. وقرأ أبو جعفر، وقتادة، وعيسى والأشهب، وشيبة، وأبو حيوة، وحميد، والأعمش، وابن محيصن (تذهب) من أذهب، مسند الضمير المخاطب، (نفسك) نصب[2] وقال القرطبي: (نفسك) نصباً على المفعول، والمعنيان متقاربان[3]

الفعل ذهب يتعدي بالباء وبالهمزة، فالباء مرادفة للهمزة. وفي المفردات، يقال: ذهب بالشيء وأذهبه، ويستعمل ذلك في الأعيان وفي المعاني و(فلا تذهب نفسُك عليهم حسراتٍ) كناية عن الموت كما في قوله تعالى(إنْ يَّشَأْ يُذْهِبْكُمْ ويَأْتِ بخَلْقٍ جديدٍ)[4][5] أي: يميتكم وقال الزمخشري: (وعليهم) صلة (تذهب) كما تقول: هلك عليه حُبًّا. ومات

---

١ - فاطر، الآية: ٨.

٢ - أبو حيان، البحر المحيط ٩/١٥ انظر ابن الجزري، محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، ٢/٣٥١، تحقيق: على محمد الضباع، دار الكتاب العربي.

٣ - القرطبي أبو عبدالله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، المجلد السابع،١٤/٣٢٦، انتشارات ناصر خسرو، طهران، إيران ١٣٦٤هـ.

٤ - إبراهيم ١٩ ، فاطر ١٦.

٥ - الأصفهاني، الراغب، معجم مفردات ألفاظ القرآن، ص ١٨٤، تحقيق: نديم مرعشلي، دار الكاتب العربي، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

عليه حزنا أو هو بيان للمتحسر عليه – ولا يجوز أن يتعلق بحسرات؛ لأن المصدر لايتقدم عليه صلته[1].

والسياق يقوي كلتا القراءتين، فالفعل "يضل" يقوي قراءة "أفعل" والفعل "يهدي" يقوي قراءة "فعل".

والتاء في (تَذْهَب) المجرد لتأنيث (نفس) أي: (فلا تَذْهَب نفسُك) أما التاء في المزيد فلخطاب الرسول صلى الله عليه وسلم، أي: فلا تذهب أنت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم (نفسك) بالنصب(عليهم حسرات). وقد وجدنا هذين الأسلوبين في الآيات قبلها، فأسلوب الخطاب بمناسبة الآية(فاطر ٤).

(وإن **يُكَذِّبُوكَ** فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ من قَبلِكَ وإلى الله تُرجَعُ الأمُورُ)

ثم قال الله سبحان وتعالى:

(فَلَا **تَذْهَبْ نَفْسُكَ** عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ)

ونجد في الآية (فاطره) صيغة المجرد مع تاء التأنيث (للحياة):

(فَلَا **تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ** الدُّنْيَا)

قال تعالى: (اسْتِكْبَاراً في الأَرْضِ ومَكْرَ السَّيِّءِ ولا **يَحِيْقُ المَكْرُ السَّيِّءُ** إلاَّ بِأَهْلِهِ)[2]

وقرئ (يحيق) بالضم، أي: بضم الياء؛ (المكر السيء): بالنصب ولا يحيق الله إلا بأهله، أما في الدنيا فعاقبة ذلك على أهله[3]

وبتتبع استعمال الفعل (حاق) في القرآن الكريم[4] نجده استعمل ثلاثياً لازماً وعلى هذا فقراءة(يُحيق) بالضم جعله متعدياً– ولأن الله سبحان وتعالى بدأ كلامه قبلها بآيتين بأفعال متعدية فقال تعالى:

---

١ – الزمخشري، أبو القاسم، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ٣٠١/٣، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٢ – سورة فاطر: الآية : ٤٣

٣ – البحر المحيط: ٤٢/٩.

٤– انظر: الأنعام: الآية ١٠، هود الآية: ٨ ، النحل : الآية ٣٤، الأنبياء: ٤١، الزمر: ٤٨، غافر: ٨٣، الجاشية ٣٣ والأحقاف ٢٦

(إنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّماواتِ والأرضَ أن تزُولاَ ولئِن زَالَتَآ إنْ أَمْسَكَهُمَا مِن أَحَدٍ مِن بَعْدِه) [١]

ثم قال: (وأَقْسَمُوا باللهِ جهدَ أيْمَانِهِم) ثم قُرِئَ (ولايُحيْقُ المكْرَ السَّيِءَ)

أما من حيث صيغة الثلاثي المجرد فيناسب السياق قبلها مثل:

(ولا يَزِيْدُ الكفِرينَ كُفْرُهُم عِندَ ربِّهِمْ إلاّ مَقْتًا ولا يَزِيدُ الكفِرينَ كُفرُهُمْ إلاّ خساراً) [٢]

(بَلْ إنْ يَعِدُ الظالمُونَ بَعْضُهم بَعْضًا إلاّ غُرُوراً) [٣]

(فَلَمَّا جَآءهم نَذِيرٌ مَّا زَادَهُم إلاّ نُفُوراً) [٤]

(ولا يَحِيقُ المكْرُ السَّيِّءُ إلاّ بأَهْلِهِ) [٥]

وقد ورد هذا الفعل في صيغة الماضي الثلاثي المجرد في كل استخدامها في القرآن الكريم[٦] إلاّ في هذه الآية بقرائتين فبالمضارع- وروده صيغة الماضي الثلاثي المجرد يزكي قراءة (يَحِيق) في سورة فاطر: (ولايحيق المكرُ السَّيءُ إلاّ بأهله)

← قال تعالى: (ولقد أُوحِيَ إليكَ وإلى الّذِيْنَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ **لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ** ولَتَكُونَنَّ مِنَ الخاسِرِينَ) [٧]

١- فاطر ٤١.

٢ - فاطر ٣٩.

٣- فاطر ٤٠.

٤ - فاطر ٤٢.

٥ - فاطر ٤٣.

٦- (فحاق بالذين سخروا منهم ما كانوا به يستهزئون) (الأنعام: ١٠)

(وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون) - (هود-٨)

(فأصابهم سيئات ما عملوا وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون)- (النحل ٣٤)

(فحاق بالذين سخروا منهم ما كانوا به يستهزئون) - (الأنبياء ٤١).

(وبدا لهم سيئات ما كسبوا وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون)- (الزمر ٤٨)

(فوقاه الله سيئاتِ ما مكروا وحاق بآلِ فرعون سوءُ العذاب)- (غافر ٤٥)

(فرحوا بما عندهم من العلم وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون)-(غافر ٨٣)

(وبدالهم سيئات ما عملوا وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون)- (الجاثية ٣٣)

(إذ كانوا يجحدون بآيات الله وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون) -(الأحقاف ٢٦)

٧- الزمر : الآية ٦٥.

قرأ الجمهور(ليحبطنّ) مبنياً للفاعل (عملك) رفع به وقرئ (لَيحبطن) بالياء من أحبط(عملك) بالنصب أي: لَيُحْبِطَنَّ الله عملك، أو الإشراكُ عملَك[1]

فمن قرأ بالمزيد فبمناسبة بداية الآية أي: (أُوحِيَ) و(أَشْرَكت) كما قال تعالى (وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ)

ومن قرأ بالمجرد فبمناسبة نهاية الآية (لتكونَنَّ) مع نون التوكيد الثقيلة في كليهما. (ليَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ولَتَكونَنَّ من الخسرين)

أما من حيث مراعاة المعنى: الإحباط: الإبطال والفساد[2]. كما ذكر الخليل في (العين): وحَبِطَ عَمَلُه فَسَد، والله مُحبطٌ عَمَلَ من أشْرَكَ[3]، وقال الزمخشري: ومن المجاز: إن عمل عملاً صالحاً اتبعه ما يُحْبِطُه، وإن أصْعَدَ كَلِمًا طيباً أرسل خلفه ما يُهْبِطُه[4].

وحَبْطُ العَمَلِ على أَضْرُبٍ منها: الأول: أن تكون الأعمال دُنْيَوِيَّةً فلا تُغْنِي في القيامة غِنَاءً والثاني: أن تكون أعمالاً أخرَوِيَّةً لكن لم يَقْصد بها صاحبُها وَجْهَ الله تعالى.[5] فالأول كأعمال الكفار والثاني كأعمال المنافقين.

وقد استخدم هذا الفعل الثلاثي لازماً لأعمال الكفار كقوله:

(ومَنْ يكفر بالإيمان فقد حَبِطَ عَمَلُه)[6]

وقد وردت صيغة المزيد متعدية والفاعل الله سبحانه وتعالى لأعمال المنافقين مثل قوله تعالى في سورة الأحزاب: (أُولَئِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا فَأَحْبَطَ اللهُ أَعْمَالَهُمْ)[7]

١- البحر المحيط، ٢١٩/٩

٢- تفسير القرطبي المجلد ٨-٢٧٧/١٥ وانظر أيضا: أبو حيان اثير الدين تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب، ص١٠١، تحقيق: سمير طه المجذوب،المكتب الإسلامي، ط:٢، ١٤٠٨-١٩٨٨م.

٣- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، ١٧٤/٣، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، إيران، ١٣٠٩هـ.

٤- الزمخشري، أبو القاسم محمود، أساس البلاغة، ١٤٩/١، الهيئة العامة للكتاب، مصر، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م.

٥- مفردات ألفاظ القرآن، ص١٠٥.

٦- المائدة: ٥، وانظر: هود ١٦، البقرة: ٢١٧، آل عمران ٢٢، التوبة ١٧، ٦٩- الخ.

٧- الأحزاب ١٩، وأنظر محمد ٩، ٢٨، ٣٢.

وقد وردت القراءتان (الثلاثي والمزيد) فقط في هذه الآية الكريمة: (لئن أشركتَ ليَحْبَطَنَّ عَمَلُك) لأن الفاعل الله سبحان وتعالى أو الإشراك.

ـ بين أفعل وفعل (والمعني مختلف):

(قال أَخَرَقْتَهَا **لِتُغْرِقَ أهلَها** لقد جِئْتَ شيئاً إِمْراً) [١]

قال المكي في الكشف[٢]: قرأه حمزة والكسائي بياء مفتوحة وفتح الراء ورفع (الأهل) وقرأ الباقون بتاء مضمومة، وكسر الراء، ونصب الأهل.

وحجة من قرأ بالياء أنه أضاف (الغرق) إلى (أهل) بمنزلة: مات زيد، والأهل فاعلون، لأنهم مُخْبَر عنهم، ولأنه أمر دخل عليهم من غير اختيار منهم له، "لأن الغرق: غمر الماء الشخص حتى يملأ منافذه فيموت"[٣]، قال الله تعالى: (حتى إذا أدرَكهُ الغَرَقُ) [٤]

١- الكهف: ٧١.

٢- القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، ٦٨/٢، تحقيق: د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:٥، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
وانظر القاضي عبد الفتاح عبدالغني، الوافي في شرح الشاطبيّة في القراءات السبع ، ص ٣١٣، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م

٣- الحبشي ، حسن بن صالح بن عمر البرهان في غريب القرآن، ص ٢٩٩، مكتبة وهبة، قاهرة مصر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م

٤- يونس، الآية: ٩٠. والغرق في الأصل اللغوي بمعنى الرسوب في الماء،(الراغب الاصفهاني ، المفردات ص ٣٧٢، (غرق) ويستعمل مجازا في إغراق البلاء والنعمة. كما يقال أغرق النازع في القوس استوفى مدها، واغترق الفرسُ الخيلَ خالطها ثم سبقها، وأمرأة تغترق نظرهم أي تشغلهم بالنظر إليها عن النظر إلى غيرها لحسنها.
وفي القرآن جاءت مادة غرق، عدا آية النازعات ، اثنتين وعشرين مرة كلها على اختلاف صيغها، فعلا ومصدرا واسم مفعول ، من الغرق بمعناه الاول القريب في أصل الوضع اللغوي بصريح سياقها في اليم والبحر والموج، أو في إغراق قوم موسى والكفار من قوم نوح (د.عائشة عبد الرحمن، التفسير البياني للقرآن الكريم، جـ١ ص ١٢٥، دار المعارف مصر الطبعة الخامسة).
وورد هذا الفعل في صيغة المزيد بأشكالها المختلفة، إلا أيتين فقد ورد فيهما مصدر للثلاثي وهما في (النازعات ١): (والنازعات غرقا) و(يونس ٩٠): (حتى إذا أدركه الغرقُ). وذهب الفيروز آبادي في القاموس إلى أن الغرق في الآية (النازعات ١) أقيم مقام المصدر الحقيقي وهو الإغراق (التفسير البياني للقرآن الكريم، ١٢٦/١)
وغرِق الشيء في الماء غرَقا ، وأغْرَقَ الرجلُ في القول والرمي إذا بالغ فيهما إغراقا(الزجاج كتاب فعلتُ وأفعلتُ، ص٨١، تحقيق: ماجد حسن الذهبي.

وحجة من قرأ بالتاء أنه أجراه على الخطاب للخضر من موسى، فالمخاطب هو الفاعل، وتعدّى فعله إلى (الأهل) فنصبهم، وقوّى ذلك أن قبله خطاب بين موسى والخضر في قوله(أخرقتها) وما قبل ذلك، فجرى آخر الكلام على أوله في الخطاب، وأيضاً فإن الخارق للسفينة هو فاعل الغرق في المعنى فإضافة الغرق إليه أولى من إضافته إلى المفعول وهو الاختيار. [1]

وبأن الخضر عليه السلام قد نسب هذا الفعل إلى نفسه وحده عندما نبّأ موسى عليه السلام بتأويله فقال:

(أمَّا السَّفِيْنَةُ فَكَانَتْ لِمَساكِيْنَ يَعْمَلُونَ في البَحْرِ فَأَرَدْتُّ أن أَعِيْبَهَا)[2]

أمّا بقية الفعلين فما نسبهما إلى نفسه وحده بل إلى الله سبحانه وتعالى أيضا كما في قوله تعالى:

(وأمَّا الغُلامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِيْنَآ أن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وكُفْراً فَأَرَدْنَآ أن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وأَقْرَبَ رُحْمَاً) [3]

(وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا)[4]

قال أحمد: لقد تأملت من فصاحة هذه الآى والمخالفة بينها في الأسلوب عجبا، ألا تراه في الأولى أسند الفعل إلى ضميره خاصة بقوله (فأردت أن أعيبها) وأسنده في الثانية إلى ضمير الجماعة والمعظم نفسه في قوله (فأردنا أن يبدلهما ربهما – وخشينا أن يرهقهما وفي الثالثة – فأراد ربك أن يبلغا أشدّهما) ولعل إسناد الأول إلى نفسه خاصة من باب الأدب مع الله تعالى لأن المراد ثم عيب فتأدب بأن نسب الإعابة إلى نفسه وأما

١- الكشف، ٢/٦٨.

٢- الكهف، ٧٩.

٣- الكهف، ٨٠، ٨١.

٤- الكهف، ٨٢.

إسناد الثاني إلى الضمير المذكور فالظاهر أنه من باب قول خواص الملك أمرنا بكذا أو دبرنا كذا، وإنما يعنون أمر الملك ودبر، ويدل على ذلك قوله في الثالثة- فأراد ربك أن يبلغا أشدهما- فانظر كيف تغايرت هذه الأساليب ولم تأت على نمط واحد مكرر يمجها السمع وينبو عنها، ثم انطوت هذه المخالفة على رعاية الأسرار المذكورة فسبحان اللطيف الخبير[١].

قال تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ)[٢]

قرأ الجمهور بضم الياء وكسر الهاء ونصب الجلالة من (أشهد) وقرأ أبو حيوة، وابن محيصن بفتح الياء والهاء ورفع الجلالة من (شَهِد). والمعنى على قراءة الجمهور، وتفسير الجمهور: أنه يحلف بالله ويُشْهده أنه صادق وقائل حقًا، وأنه محب في الرسول صلى الله عليه وسلم والإسلام. وقد جاءت الشهادة في معنى القسم في قصة الملاعنة في سورة النور: (والذين يَرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلاّ أنفسُهم فشهادة أحدهم أربعُ شهادات بالله إنه لمن الصادقين) [٣] ويُقوي هذا التأويل قراءةُ أبي حيوة وابن محيصن، إذ معناها: ويَطَّلِعُ الله على ما في قلبه من الكفر الذي هو خلاف قوله[٤]. وقال القرطبي[٥]: والمعنى يعجبك قوله، والله يعلم منه خلاف ما قال دليله قوله: (والله يَشْهَدُ إنّ المنافقين لكاذبُون)[٦] فكذّبهم الله تعالى في قولهم[٧]

١- ابن المنير، أحمد بن محمد، الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، ٢/٤٩٦، طبع على هامش الكشاف، للزمخشري، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٢- البقرة : ٢٠٤.

٣- النور : ٦.

٤- البحر المحيط في التفسير، ٢/٣٢٦، ٣٢٧.

٥- الجامع لأحكام القرآن، المجلد الثاني، ٣/١٥.

٦- المنافقون، ١.

٧- عبدالسلام عبدالعزيز، فوائد في مشكل القرآن، ص ٢٤٤، تحقيق: د. سيد رضوان على الندوي، دار الشروق للنشر، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

ويرجّح الإمام محمد الرازي القراءة الأولى(بضم الياء) بقوله: القراءة الأولى تدل على كونه مرائياً وعلى أنه يشهد الله باطلاً على نفاقه وريائه. وأما القراءة الثانية فلا تدل إلا على كونه كاذبا، فأما على كونه مستشهداً بالله على سبيل الكذب فلا، فعلى هذه القراءة الأولى أدل على الذم[1]. ووافقه القرطبي بقوله: وقراءة الجماعة أبلغ في الذم لأنه قويّ على نفسه التزام الكلام الحسن، ثم ظهر من باطنه خلافه[2]

والسياق يقوي قراءة (يُشْهِد) لأن قبلها (يُعْجِبُك) والآية بعدها:

(وإذا تَوَلَّى سَعَى في الأرضِ لِيُفْسِدَ فيها ويُهلِكَ الحرثَ والنَّسْلَ)[3]

أما مَنْ قرأ بالمجرد (يَشْهَد) فقرأ في الآية التالية (ويَهْلَكُ) و(الحرث والنسل) على الفاعلية[4]

وقد ذكر ابن منظور في لسان العرب: وقولهم :أشهَدُ بكذا، أي: أحْلف[5]

فأمّا قوله جلّ وعزّ: (شَهِدَ اللهُ أنّه لا إله إلاّ هُو) [6] فقال أهلُ العلم: معناه أعلَم الله عزوجل، بيّن الله، كما يقال: شهِد فلانٌ عند القاضي، إذا بيّن وأعلَم لمن الحقُّ وعلى مَن هو[7].

وشرحه الإمام الراغب الاصفهاني على وجهين فقال: شَهِدْت يقال على ضربين: أحدُهما جارٍ مَجْرَى العلْم وبلفظه تُقَامُ الشّهادةُ ويقال أشهد بكذا ولا يُرضَى من الشاهد أن يقولَ أَعْلَمُ بل يُحتَاج أن يقول أَشْهَدُ . والثاني يجري مجْرَى القَسَم فيقول أشْهَدُ بالله

١- الرازي، فخر الدين محمد، تفسير الكبير، المجلد الثالث، ٢١٥/٥، دار الفكر بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢- تفسير القرطبي، المجلد الثاني، ١٥/٣.

٣- البقرة، ٢٠٥.

٤- د. مختار عمر، د. عبدالعال سالم، معجم القراءات القرآنية، ١٥٦/١، ١٥٧، انتشارات أسوة إيران، ط:١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٥- ابن منظور ، لسان العرب، ٢٢٣/٧، تصحيح: أمين محمد عبدالوهاب، محمد الصادق العبيدي، طبعة جديدة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٦- آل عمران ١٨.

٧- ابن فارس، أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ٢٢١/٣، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م

أنّ زيداً مُنْطَلِقٌ فيكون قَسَماً، ومنهم مَنْ يقول إن قال أشْهَدُ ولم يَقُلْ باللهِ يكـــون قَسَـما ويجري عَلِمْتُ مَجْرَاهُ في القسم فيجُاب بجواب القسم نحو قول الشاعر:

ولقد عَلِمتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتي (١)

وقد وردت قراءة (شهد) في صيغة المزيد مع الله سبحانه وتعالى مرة واحدة في القرآن الكريم في هذه الآية الكريمة (ويُشهد الله على ما في قلبه) أما في صيغة المجـرد فقـد وردت آيات كثيرة منها:

(لكِنِ اللهُ يَشْهَدُ بِمَا أنزلَ إلَيْكَ)(٢)

(ولَيَحْلِفُنَّ إنْ أَرَدْنَا إلَّا الْحُسْنَى وَاللهُ يَشْهَدُ إنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ) (٣)

(وَإِنْ قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ) (٤)

قوله تعالى: (وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْـــهُ خَضِرًا **نُخْرِجُ** مِنْهُ **حَبًّا** مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ)(٥)

قوله (نُخرِج منه) أي: مِنَ الخَضِر. والجمهور على (نُخْرِج) مسندًا إلى ضمير المعظم نفسه. وقرأ ابن محيصن والأعمش (يَخْرُج) بياء الغيبة مبنياً للمفعول (حَبٌّ) قائم مقـام فاعله، وعلى كلتا القراءتين تكون الجملة صفة لـ (خَضِـراً) وهـذا هـو الظـاهر: وجوّزوا فيها أن تكون مستأنفةً، و (مـتراكب) رفعـاً ونصبـاً صفـة لـــ (حَـبّ) بالاعتبارين(٦)

وقراءة الجمهور (نُخْرِج) مسنداً إلى ضمير المعظم نفسه يناسب السياق قبله:

١- معجم مفردات ألفاظ القرآن، ص٢٧٥.

٢- النساء ١٦٦

٣- التوبة: ١٠٧.

٤- الحشر ١١

٥- الأنعام ٩٩

٦- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، (ت ٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ٦٩/٥، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق

(فأخرجنا به نَبَاتَ كلّ شيءٍ فأخرجنا منه خَضِراً نُخْرِجُ منه حَبًّا متراكباً) وكما في قوله تعالى: (وأنزَلْنَا مِنَ المُعْصِرَاتِ ماءً ثَجَّاجًا- لِنُخْرِجَ به حَبًّا ونبَاتًا) (١)

أما القراءة (يَخْرُجُ) بياء الغيبة كما بدأ الآية الكريمة بصيغة الغائب: (وهو الذي أنزل مِنَ السماءِ ماءً...... يَخرج منه حبٌّ متراكبٌ) وفي قوله تعالى: (يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا)(٢)

فالفعل الثلاثي (خرج) لازمٌ والهمزة فيه للتعدية

وقُرِئ في الشواذ بالفعل الثلاثي لازماً في قوله تعالى(٣)

(الـر * كِتَبٌ أَنزَلْنَاهُ إليك **لِتُخْرِجَ النَّاس** مِنَ الظُّلُماتِ إلى النُّورِ بإذنِ رَبِّهِمْ إلى صِرَاطِ العَزِيْزِ الحَمِيْدِ)

وقرئ (ليَخْرج) مضارع خرج بالياء بنقطتين من تحتها، و(الناس) رفعٌ به(٤).

وقراءة المزيد(لتُخرِج) التاء للخطاب للرسول صلى الله عليه وسلم، فالفعل منسوب إليه كما في قوله تعالى:

(قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ــ رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ)(٥)

أما في آيات كثيرة إخراج الناس من الظلمات إلى النور فمنسوب إلى الله سبحانه وتعالى كما في قوله تعالى:

(اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنْ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ) (٦)

لأن الهداية إلى الإيمان من جانب الله تعالى وهو الذي أرسل رُسُله بالحق:

(هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُمْ مِنْ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ)(٧)

١- نبأ : ١٤، ١٥.

٢- سبأ : ٢.

٣- إبراهيم: ١.

٤- البحر المحيط، ٤٠٦/٦.

٥- الطلاق : ١١

٦- البقرة: ٢٥٧.

٧- الأحزاب ٤٣.

وقُرئ بالرباعي في الشواذ في قوله تعالى:

(إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا وَيُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ) [١]

وقرأ الجمهور: (ويخرج أضغانكم) جزماً على جواب الشرط، والفعل مسند إلى الله، أو إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، أو إلى البخل- وقرأ عبد الوارث عن أبي عمرو: و(يخرج) بالرفع على الاستئناف بمعنى وهو يخرج. وحكاها أبو حاتم عن عيسى؛ وفي اللوامح[٢] عن عبدالوارث، عن أبي عمرو: (وتخرج) بالتاء وفتحها وضم الراء والجيم،(أضغانكم) بالرفع، بمعنى وهو يخرج أو سيخرج أضغانكم، رفع بفعله.

وقرأ ابن عباس، ومجاهد ، وابن سيرين، ابن محيصن، وأيوب بن المتوكل واليماني: و(تخرج) بتاء التأنيث مفتوحة؛ (أضغانكم) رفع به[٣]

وقال الزمخشري: (ويخرج أضغانكم) أي تضطغنون على رسول الله صلى الله عليه وسلم وتضيق صدوركم كذلك وأظهرتم كراهتكم ومقتكم لدين يذهب بأموالكم، والضمير في يخرج لله عزوجل أي: يضغنكم بطلب أموالكم أو للبخل لأنه سبب الاضطغان[٤] كما قال الله تعالى قبلها في آية٢٩:

(أم حَسِبَ الّذين في قُلُوبهم مَّرَضٌ أن لَّنْ يُخْرِجَ اللهُ أَضْغَانَهم)

وقال في الآية ٣٨ بعدهما: (هَاأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخَلُ وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ)

وفي هذه الآية الكريمة ورود الصيغة للمزيد يزيدها جمالا فنجد التناسب بين الشرط وجوابه بفعلين واحد مجرد وواحد مزيد في كل منهما:

شرط		جواب الشرط	
(إِنْ يَسْئَلْكُمُوها	فَيُحْفِكُمْ	تَبْخَلُوا	ويُخْرِجْ أَضْغَنَكُمْ)
مجرد	مزيد	مجرد	مزيد

١- محمد : ٣٧.

٢- اللوامح لأبي الفضل الرازي (هو عبدالرحمن بن أحمد المقري المتوفي سنة ٤٥٤)؛ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، ١٥٦٧/٢، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٣- البحر المحيط ٤٧٧/٩.

٤- الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ٥٣٩/٣.

وقد تختلف دلالة حرف المضارعة في هذه الآيات: ففي آية الأنعام ٩٩ النون للمتكلم المعظم أما في إبراهيم آية ١ تاء الخطاب للرسول صلى الله عليه وسلم وياء الغائبة في محمد ٣٧ لله سبحانه وتعالى أو للرسول صلى الله عليه وسلم أو للبخل.

قوله تعالى: (قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ **وَلَا يُشْعِرَنَّ** بِكُمْ **أَحَدًا**)(١)

وقرأ أبو صالح ويزيد بن القعقاع وقتيبة (ولا يَشْعُرَنَّ بكم أحدٌ)

ببناء الفعل للفاعل ورفع (أحدٌ) (٢)

الثلاثي (شعر) جاء لازماً ، وجاء متعديا ، فعلى هذا همزات (أشعر) تكون لتعدية اللازم(٣)

شعر: عَلِمَ – أَشْعَرَهُ الأَمْرَ وأَشْعَرَه به : أَعْلَمَهُ إِيَّاه– وفي التنزيل: (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) (٤) أي: وما يدريكم(٥)

وأشعرتُ به: أَطْلَعْتُ عليه(٦) وقال القرطبي: (لا يُشْعِرَنَّ) أي: لا يخبرنّ . وقيل: إن ظُهِر عليه فلا يوقعنّ إخوانه فيما وقع فيه.(٧)

وقال الزمخشري: يعني ولا يفعلن ما يؤدي من غير قصد منه إلى الشعور بنا، فسمى ذلك إشعاراً منه بهم لأنه سبب فيه(٨).

ونجد في سورة الكهف آيات أخرى بنفس الأسلوب: (٩)

١– الكهف ١٩.

٢– البحر المحيط، ١٥٧/٧.

٣– محمد عبدالخالق عضيمة،دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثاني، ١٠٢/١، دار الحديث، القاهرة.

٤– الأنعام : ١٠٩

٥– لسان العرب : ٧/ ١٣٢.

٦– معجم الأفعال المتعدية بحرف، ص ١٧٩..

٧– الجامع لأحكام القرآن، المجلده، ٣٧٥/١٠.

٨– الكشاف، ٤٧٧/٣.

٩– انظر الكهف : ٣٨، ٤٢، ٤٧ ، ٤٩، ١١٠

(ولا يُشْعِرَنَّ بِكُم أَحَدًا)[1]

(وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا)[2]

(ولا يُشْرِكُ في حُكْمِهِ أَحَداً) [3]

مع أنه يناسب الفاصلة (النصب) منوناً في كل سورة الكهف ونلاحظ هذه الفاصلة من بداية السورة إلى نهايتها كاملة (عوَجًا[4]، حَسَنًا[5]، أحدًا[6]، صُنْعًا[7]، وزنًا[8]، هُزُواً[9]، نُزُلاً[10]، حِوَلاً[11])

قال تعالى: (أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ **فَلَا نُقِيمُ** لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ **وَزْنًا**)[12].

قال أبو حيان:[13] "قرأ الجمهور(فلا نقيم) بالنون (وزناً) بالنصب، ومجاهد وعبيد بن عمير (فلا يُقيم) بالياء لتقدم قوله (بآيات ربهم) وعن عبيد أيضا (يقوم) بفتح الياء كأنه جعل قام متعدياً[14]. وعن مجاهد وابن محيصن ويعقوب بخلاف عنهم: (فلا يقوم) مضارع قام (وزن) مرفوع به.

1- الكهف : ١٩

2- الكهف : ٢٢

3- الكهف : ٢٦

4- الكهف : ١.

5- الكهف : ٢.

6- الكهف : ١٩.

7- الكهف : ١٠٤.

8- الكهف : ١٠٥.

9- الكهف : ١٠٦.

10- الكهف : ١٠٧.

11- الكهف : ١٠٨.

12- الكهف : ١٠٥.

13- البحر المحيط، ٧/٢٣١.

14- وعلق عليه تلميذه السمين الحلبي: والأحسنُ من هذا أن تُعْرَبَ هذه القراءةُ على ما قاله أبو البقاء أن يُجْعَل فاعلُ (يقوم) صنيعُهم أو سَعْيُهم، وينتصب حينئذ(وزنا) على أحد الوجهين : إما على الحال، وإما على التمييز (الدر المصون، ٧/٥٥٤).

وقال القرطبي[1] والمعنى أنهم لا ثواب لهم، وأعمالهم مقابلة بالعذاب، فلا حسنة لهم توزن في موازين القيامة ومن لاحسنة له فهو في النار. وذكر السيوطي[2] قال أبو سعيد الخدري، يؤتي بأعمال كجبال تهامة فلا تزن شيئا وقيل يحتمل أن يريد المجاز والاستعارة؛ كأنه قال: فلا قدر لهم عندنا يومئذ – والله أعلم.

وذكر السيوطي: استدل به من قال: لا توزن أعمال الكفار وإنما توزن أعمال المؤمنين.

وقال الله تعالى قبل هذه الآية: (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً) [3]

(الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا)[4]

(أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه فحبطت أعمالهم فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا)

فالسؤال (هل ننبئكم) وجوابه(فلا نقيم) بنون المتكلم المعظم

أما المجرد فبمناسبة الآيات التالية وردت في القرآن الكريم(لازما):

(ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب) [5]

(ويوم يقوم الأشهاد)[6]

(وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط)[7]

(يوم يقوم الروح والملائكة صفا)[8]

١- تفسير القرطبي، المجلد السادس، ١١/٦٧.

٢- السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن، الإكليل في استنباط التنزيل ، ص ١٧٢، تحقيق: عبدالقادر الكاتب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ٢. ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٣- الكهف ١٠٣.

٤- الكهف ١٠٤.

٥- إبراهيم ٤١.

٦- غافر ٥١.

٧- الحديد ٢٥

٨- النبأ ٣٨.

وقال أبو الحسن الحسيني الجرجاني: القيام في اصل اللغة هو الانتصاب والإقامة إفعال منه والهمزة للتعدية فمعنى أقام الشيء جعله قائماً أي: منتصباً[١].

وقال الراغب الأصفهاني:[٢] " وإقامة الشيء تَوفِيةُ حَقّه" وقال : ولم يأمر تعالى بالصلاة حيثما أمَر ولا مدح به حيثما مدح إلا بلفظ الإقامة تنبيهاً أن المقصود منها توفية شرائطها لا الإتيان بهيئاتها نحو:

(أقيموا الصلاة) في غير موضع(والمقيمين الصلاةَ)

وقوله: (وَإِذَا **قَامُوا** إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى) [٣]

فإن هذا من القيام لا من الإقامة.

قوله تعالى: (وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ **وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ** وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ) [٤]

قرأ الجمهور: (ونُرِي) مضارع أرينا، ونصب ما بعده،

وعبدالله وحمزة والكسائي: (ويَرى) مضارع رأى ورفع ما بعده[٥]

وقال القيسي: قرأه حمزة والكسائي و(يَرَى) بالياء مفتوحة، وفتح الراء ممالة ورفع الأسماء الثلاثة: أضافا الفعل إلى (فرعون) ومن بعده، فارتفعوا به، لأنهم هم الراءون وأحزابهم – وقرأ الباقون بنون مضمومة، وكسر الراء على الإخبار عن الله جلّ ذكره، ونصب الاسماء الثلاثة بعده بالفعل لأنه يصير رباعيا، يتعدي إلى مفعولين وهما: فرعون ومن عطف عليه[٦].

١- الجرجاني، أبو الحسن الحسيني، حاشية السيد الشريف علي بن محمد بن علي السيد زين الدين أبي الحسن الحسيني الجرجاني، ١/١٢٩، طبع على هامش الكشاف، للزمخشري، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٢- معجم مفردات ألفاظ القرآن، ص ٤٣٣.

٣- النساء ١٤٢.

٤- القصص : ٦

٥- البحر المحيط، ٨/ ٢٨٦.

٦- ما ذكر القيسي المفعول الثاني وهو (ما) في (ما كانوا يحذرون) كما قال ابن الانباري: فرعون وما، منصوبان لأنهما مفعولا (نرى)، وهو من رؤية البصر، وهو في الأصل يتعدي إلى مفعول واحد، فلما تعدى بالهمزة صار متعديا إلى مفعولين، فالمفعول الأول (فرعون)، والثاني (ما كانوا يحذرون)، البيان في غريب اعراب القرآن ٢/٢٢٩.

والفاعل هو المخبر عن نفسه بالفعل ، وهو الله جل ذكره وحَسُنت القراءة بالنون على الإخبار عن الله تعالى ذِكرَه عن نفسه، لأن قبله إخبارا عن الله جل ذكره وعز في قوله (نتلوا عليك)[1]

فهم أرَوْه، وإذا أُروه رأوه فالقراءتان ترجعان إلى معنى[2]

أما عند الشوكاني: والقراءة الأولى ألصق بالسياق لأن قبلها (نريد) و(نجعل)[3] و(نمكّن) بالنون. وقال: (ما كانوا يحذورن) الموصول هو المفعول الثاني على القراءة الأولى، والمفعول الأول على القراءة الثانية، والمعنى: أن الله يريهم ، أو يرون هم الذي كانوا يحذرون منه ويجتهدون في دفعه من ذهاب ملكهم وهلاكهم على يد المولود من بني إسرائيل المستضعفين[4]

وقد ذكر الله سبحانه وتعالى (نُري) بنون المتكلم المعظم مع إبراهيم عليه السلام ومع فرعون أيضا

ففي قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) [5]

(وَنُرِي فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ) [6]

ونجد مقابلة بين أسلوبين فيرى إبراهيم ملكوت السماوات والأرض. أما فرعون فيريه ذهاب ملكهم وهلاكهم أي: ما كانوا يحذرون.

ـ بين أفعل وفعل (والمعني واحد):

وقد يرد تغاير القراءات في المبني لمعنيين متغايرين، ولا يُحمَل على اختلاف لهجات العرب فيما بينها، وأكثر ما تردّد من مظاهره أن يتعاقب على الحرف صيغتان أو أكثر من الصيغ التي يغلب عليها اختلاف معانيها؛ تبعا لسنن العرب في كلامها، وجرياً على سياقها القرآني بملابساته وقراءاته.

١- (نَتْلُو عَلَيْكَ مِنْ نَبَإِ مُوسَى وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) القصص٣.

٢- القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، ١٧٢/٢.

٣- (وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ)(القصص٥).

٤- الشوكاني، فتح القدير، ١٥٩/٤، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط:٢، ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.

٥- الأنعام ٧٥.

٦- القصص: ٦.

وقد يُحمل تغاير القراءات في المبنى على اختلاف لغات العرب ولهجاتها في فيكون معناه– – حينئذ– واحدا لا يختلف من قراءة إلى أخرى كما يقول د. عبده الراجحي في "اللهجات العربية في القراءات القرآنية":

"وجدنا بعض اللهجات تستعمل الفعل الثلاثي مزيدا بالهمزة حيث تستعمله لهجات أخرى غير مزيد، والمعنى في الوزنين واحد"[١]

قوله تعالى: (**يُنْبِتُ** لَكُمْ بِهِ **الزَّرْعَ** وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) [٢]

وقرأ أبيّ (يَنبت) من نبت ورفع (الزرع) وما عطف عليه[٣]
العامة بالياء على معني ينبت الله لكم؛ يقال نبتت الأرض وأنبتت بمعنى[٤]
كما قال ابن دريد في الجمهرة: وقالوا أنبتَ البقل في معنى نبتَ
وأنكر الأصمعي ذلك وقال لا أعرف إلا نبتَ البقل وأنبت الله نباتا

وكان يطعن في بيت زهير:

رأيتُ ذوي الحاجاتِ حول بيوتهم   قطينا بها حتى إذا أنبتَ البقلُ

ويقول: لا يقول عربي أنبتَ في معنى نَبتَ[٥]

وأجازه أبو عبيد، واحتج بقول زهير: حتى إذا أنبتَ البقلُ أي: نَبَتَ، وفي التنزيل العزيز (وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ)[٦] قرأ ابن كثير وأبو عمرو الحضرمي (تُنْبِت)، بالضم في التاء، وكسر الباء؛

١– د. عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص ١٧٣، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٩٦م.

٢– النحل ١١.

٣– البحر المحيط، ٥١٢/٦.

٤– القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، المجلد الخامس، ٨٣/١٠

٥– الجمهرة ١٩٨/١

٦– المؤمنون ٢٠

وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي وابن عامر (تَنْبِتُ)، بفتح التاء؛

وقال الفراء: هما لغتان نَبَتَتِ الأرضُ وأَنْبَتَتْ؛ قال ابن سيدة: [١]

أما تُنْبِتُ فذهب كثير من الناس إلى أن معناه تُنْبِتُ الدُّهنَ أي: شجر الدهن أو حبَّ الدهن، وأن الباء فيه زائدة. قال: وهذا عند حذاق أصحابنا على غير وجه الزيادة، وإنما تأويله، والله أعلم تُنْبِتُ ما تُنْبِتُه والدهنُ فيها، كما تقول خرج زيد بثيابه أي: وثيابه عليه، وركِبَ الأميرُ بسيفه أي: وسيفه معه.[٢]

كما يشرح القرطبي في قوله تعالى: (**وأنبتها نباتا** حسنا)[٣] لما قال (أنبتها) دل على (نبت)، كما قال امرؤ القيس:

فصِرْنا إلى الحسنى ورَقّ كلامُنا ورُضْتُ فذلّت صعبةً أيّ إذلالٍ

وإنما مصدر ذَلّتْ ذُلٌّ، ولكنه ردّه على معنى أَذْلَلْتْ؛

وكذلك كل ما يرد عليك في هذا الباب[٤] وعلق عليه د. طاهر عاشور:

"و(نبات) مفعول مطلق لأنبت وهو مصدر(نبت) وإنما أجرى على (أنبت) للتخفيف.[٥]

ومن حيث نبت وأنبت بمعنى واحد فقد أُستخدِم في القرآن الكريم (أنبت) المزيد كالثلاثي لازماً في قوله تعالى:

(فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا) [٦]

١- انظر: ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، ٢٨٩/٦، تحقيق: د. مراد كامل، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط:١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٢- ابن منظور، لسان العرب، ١١/١٤، وانظر: الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، كتاب معاني الحروف، ص ص، ٣٩، ٣٩، ٤٠، تحقيق: د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط:٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٣- آل عمران ٣٧.

٤- تفسير القرطبي، المجلد الثاني، ٦٩/٤.

٥- د. طاهر عاشور، التحرير والتنوير، ٢٣٥/٣، دار التونسية للنشر، تونس، وانظر: عبدالرحمن المطردي، أساليب التوكيد في القرآن الكريم، ص٣٢٢، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس، ط:١، ١٣٩٥هـ-١٩٨٦م.

٦- البقرة : ٦١ ، وانظر أيضا يس ٣٦ .

وقد وردت فيه قراءة (نبت) الثلاثي لازما:

(فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا)

وذكر الله سبحانه وتعالى مصدر الثلاثي مع الفعل المزيد :

كما في قوله تعالى:

(وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا) [١]

وفي قوله تعالى:

(وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) [٢]

وقد فسّر الراغب الأصفهاني هذه العلاقة بين الثلاثي والمزيد بقوله[٣]

وقوله: (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا)[٤] فقال النحويون: قوله نباتا موضوعٌ مَوْضعَ الإنبات وهو مصدرٌ وقال غيرُهم قوله نباتا حالٌ لا مصدرٌ ونبَّه بذلك أنّ الإنسان هو من وجهٍ نباتٌ من حيث إن بَدْأَه ونَشْأَهُ من التراب وإنه ينمو نموّه وإن كان له وصفٌ زائدٌ على النبات وعلى هذا نبّه بقوله:

(هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ) [٥] وعلى ذلك قوله:

(وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا) [٦]

وقوله(تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ) الباء للحال لا للتعدية لأن نبت متعد تقديره: تَنْبُتُ حاملةً للدّهنِ أي: تَنْبُتُ والدُّهْنُ موجودٌ فيها بالقوة، ويقال: إن بني فلانٍ لنابتة شرٍّ، ونبتت فيهم نابتةٌ

أي نَشَأَ فيهم نَشْءٌ صِغَارٌ.

هناك فهمان، فهم يفرق بين (نبت) و(أنبت) في المعنى، وفهم يذهب إلى أن الفعلين بمعنى واحد.

١- آل عمران : ٣٧

٢- النوح : ١٧.

٣- المفردات : ص ٥٠٢

٤- النوح : ١٧.

٥- غافر : ٦٧

٦- آل عمران: ٣٧

نتيجة:

في اللغة ممكن أن الثلاثي مثل المزيد ولكن القراءات تثبت أن الثلاثي غير المزيد في غالب الأمثلة.

قال تعالى: (أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا)[١]

قرأ الجمهور (تسقط) بتاء الخطاب، مضارع أسقط، (السماء) نصبا، ومجاهد بياء الغيبة مضارع سقط، (السماء) رفعا[٢]

أما قراءة المجرد فمن حيث تساوي المعطوفات كما يلي:

(أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ) [٣]

(أَوْ تَسْقِطَ السَّمَاءُ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا) [٤]

(أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِنْ زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ) [٥]

والمزيد بمناسبة قول أصحاب الايكة لشعيب في سورة الشعراء بأمر صيغة المزيد (فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا مِنَ السَّمَاءِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ) [٦]

أو كما قال الله تعالى في سورة سبأ:

(إِنْ نَشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِنَ السَّمَاءِ) [٧]

وإن مجئ المعطوف (تأتي) متعديا بالباء يرجح أن تكون (تسقط) مضارع (اسقط) المتعدي بالهمزة ؛ لأن التعدية بالباء معادلة للتعدية بالهمزة، فقد جاء قوله تعالى:

(وشجرة تخرج من طور سيناء تَنْبُتُ بالدهن) [٨] متعديا بالباء

١- الإسراء ٩٢.

٢- البحر المحيط ٧/ ١١٢.

٣- الإسراء : ٩١.

٤- الإسراء : ٩٢.

٥- الإسراء : ٩٣.

٦- الشعراء : ١٨٧.

٧- سبأ : ٩.

٨- المؤمنون ٢٠.

وقرأ زربن حبيش (تُنْبِتُ) بضم التاء وكسر الباء – (الدهن) بحذف الباء ونصبه (تُنبت الدهنَ) – متعديا بالهمزة.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو (تُنبت) من أنبت والباقون من نبت [1]

وفي قراءة (أنبت) وجهان، أحدهما: أن (أنبت) بمعنى (نبت) [2] وأنشد لزهير:

رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم قطينا لهم حتى إذا أنبت البقلُ

والثاني أن مفعوله محذوف: أي تنبت زيتونها وفيه الزيت.

وقرأ ابن مسعود(تخرج الدهن وصبغ الآكلين) وغيره(تخرج بالدهن)، وفي حرف أبيّ (تثمر بالدهن)، وعن بعضهم (تنبت بالدهان)[3]

قال ابن هشام: وتسمى باء النقل وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا، وأكثر ما تُعدِّي الفعل القاصر، تقول في ذهب زيد، ذهبت بزيد وأذهبته. ومنه: (ذهب اللهُ بنورهم) [4] وقرئ (أذهبَ اللهُ نُورَهم) وهي بمعنى القراءة المشهورة، وقول المبرد والسهيلي " إن بين التعديتين فرقا وإنك إذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب" مردودٌ بالآية، وأما قوله تعالى: (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ)[5].

فيحتمل أن الفاعل ضمير البرق- ولأن الهمزة والباء متعاقبتان لم يجز أقمتُ بزيد[6]، وأما (تُنبِت بالدُّهن)[7] فيمن ضم أوله وكسر ثالثه، فخرج على زيادة الباء، أو على أنها للمصاحبة، فالظرف حال من الفاعل، أي مصاحبة للدهن، أو المفعول، أي تنبت الثمر مصاحبا للدهن، أو أن أنبت يأتي بمعنى نبت كقول زهير:

١- عبد الفتاح بن عبدالغني القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، ص ٢١٦، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط:١، ١٤٠٤هـ .

٢- الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن ، ٢٨٢/٤، تحقيق: مصطفى عبدالقادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٣- الكشاف: ٢٩/٣.

٤- البقرة: ١٧.

٥- البقرة: ٢٠.

٦- وكذا قال الحريري في درة الغواص: الجمع بينهما ممتنع كما لا يجمع بين حرفي الاستفهام: الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، ٢٨٢/١، تحقيق: عبدالإلة نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

٧- المؤمنون : ٢٠.

رأيتُ ذوي الحاجات حولَ بيوتهم		قطيناً لها حتى إذا أنبتَ البقلْ

ومن ورودها مع المتعدي قوله تعالى: (دفعُ اللهِ الناسَ بعضهم ببعضٍ)[١]

وصككتُ الحجرَ بالحجر، والأصل دفع بعض الناس بعضا، وصك الحجر الحجر[٢].

قوله تعالى: (وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا **وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ** وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ) [٣]

قرأ الجمهور: (ويهلك) من أهلك عطفا على (لِيُفْسِدَ)[٤] وهذا شبيه بقوله تعالى: (ملائكته ورُسُله وجبريلَ)[٥] فإن قوله (ليفسد) يشتمل على أنه يُهلكُ الحرثَ والنسلَ، فخصَّهما بالذكر لذلك[٦].

وقرئ بضم الكاف أيضا على الاستئناف، أو على إضمار مبتدأ، أي، وهو يُهلكُ وقيل: هو معطوف على يُعجبك وقيل: هو معطوف على معنى سعي؛ لأن التقدير: وإذا تولَى يَسْعَى[٧].

وقرأ الحسن وابن أبي إسحاق، وأبو حيوة وابن محيصن: ويَهلِك من هَلَك ويرفع الكاف، والحرث والنسل على الفاعلية

وقرأ قوم: (ويَهْلَك) من هلك وبفتح اللام، ورفع الكاف ورفع الحرث، وهي لغة شاذة نحو: رَكَنَ، يَرْكَنُ، ونسب هذه القراءة إلى الحسن الزمخشري[٨].

١- البقرة: ٢٥١.

٢- ابن هشام، مغني اللبيب، ص ١٣٨، ١٣٩.

٣- البقرة: ٢٠٥.

٤- البحر المحيط ٢/ ٣٣٠.

٥- البقرة: ٩٨.

٦- الدر المصون، ٢/ ٣٥٣.

٧- العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، ١/١٣٦، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط:١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٨- البحر المحيط، ٢/٣٣٠.

ونقل عن ابن مجاهد أن ذلك غلط، لكن ابن جني قد انتصر للقـراءة واستشـهد عليها بشواهد[1].

ومن المفيد أن نشير إلى أن (يهلَك) بالفتح أشيع من (يهلِك) في لغة المعـاصرين وليس لنا أن نحملها على الغلط، وهي بفتح اللام.

ماضيا ومضارعا في حين أن الفعل في القراءة الشاذة مثل (فَرِحَ)[2]

والحرث- الزرع بعينه، وربما سمّى الإصلاح للزرع حرثا، والأول أعلـى، لأن في التنزيل: (ويُهلِكَ الحرثَ والنسلَ)[3] (والحرثَ والنسلَ)

وإن كانا في الأصل مصدرين فإنهما هنا واقعان موقع المفعول به[4] و(الحـرث) مصدر حرث يحرث وهـو هاهنـا بمعنـى المحـروث- و(النسـل) كذلـك بمعنـى (المَنسول)[5].

وقال المجاهد: المراد أن الظالم يفسد في الأرض فيمسـك الله المطـر فيـهلك الحرث والنسل[6] ويقال: هلكه الله أيضا في معنى أهلكه الله. [7]

قال العجاج:

ومَهْمَةٍ هالِكِ مَنْ تَعَرَّجا   هائلةٍ أهوالُه مَنْ أدْلَجا

يعني مُهْلِك، لغة تميم، كما يقال ليل غاضٍ أي مُغْضٍ , وقال أبو عبيدة، أخـبرني رؤبة أنه يقول هَلَكْتني بمعنى أهلكتي، قال: وليست بلغتي أبو عبيدة: تميم تقول هَلَكـه يَهْلِكُه هَلْكًا بمعنى أَهْلَكه[8]

١- انظر: ابن جني، المحتسب، ١٢١/١.

٢- د. إبراهيم السامرائي، صفحات من تاريخ العربية، ص ١٨، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، الاردن العدد المزدوج (٢٧-٢٨) السنة التاسعة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، الاشتقاق، ص٤٤، تحقيق: محمد هارون، دار الجيل، بـيروت، الطبعـة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م

٤- الدر المصون، ٣٥٣/٢.

٥- التبيان في إعراب القرآن، ١٣٦/١.

٦- تفسير القرطبي، المجلد الثاني، ٣/ ١٨.

٧- ابن دريد، الجمهرة، ١٧١/٣.

٨- لسان العرب، ١١٧/١٥.

وهَلَكه في لغة تميم بمعنى أهلكَه[1]

السياق يقوى قراءة (يُهْلِك) لأن قبلها (لِيُفْسِد)

وقال د. عبد الخالق عضيمة: الفعل الثلاثي(هلك) جاء لازما في القرآن و(أهلك) متعد بالهمزة، صرح بالمفعول في جميع المواقع[2]

نتيجة:

فهلك وأهلك بمعنى واحد فقط في اللغة ولا نأخذه في القرآن الكريم

لأن في القرآن الكريم ورد(هلك) لازما، كما يلي:

(إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ) [3]

(حَتَّى إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا) [4]

(هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَة) [5]

أما المزيد فورد متعديا:

(إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ) [6]

(قَالَ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ) [7]

(وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ) [8]

١- محمد محي الدين عبدالحميد، محمد عبداللطيف السبكي، المختار من صحاح اللغة، ص ٥٥٢ انتشارات ناصر خسرو طهران، إيران، وانظر: د. داؤد، دراسة اللهجات العربية القديمة، ص٩، المكتبة العلمية ومطبعتها، لاهور، باكستان، ط:١، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

٢- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثاني، ١/١٣٦.

٣- النساء : ١٧٦.

٤- غافر ٣٤.

٥- الحاقة ٢٩.

٦- المائدة : ١٧

٧- الأعراف: ١٢٩

٨- هود : ١١٧.

ما جاء في القرآن الكريم من كون الثلاثي المجرد مجردا والثلاثي المزيد متعديا جاء على ما عليه اللغة العربية عامة. وبعض الأمثلة تأتي في اللغة على فعل وأفعل بمعنى واحد لكن لغة القرآن جاءت على غير ذلك.

قوله تعالى: (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ **يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ**) [1]

وقرأ الجمهور (أن يتم الرضاعة) بالياء من أتم، ونصب (الرضاعة)

وقرأ مجاهد، والحسن، وحُميد، وابن محيصن، وأبو رجاء(تَتم) بالتاء من تم، ورفع (الرضاعة) [2]

وقراءة بصيغة المزيد بمناسبة هذه الصيغة في (يُرضِعن) قبلها وذكر أبو الفرج ابن محمد الجوزي (لمن أراد أن يتم الرضاعة) أي: هذا التقدير بالحولين لمريدي إتمام الرضاعة، وقد نبه ذكر التمام على نفي حكم الرضاع بعد الحولين[3] كما عند الراغب: تمام الشيء انتهاؤُه إلى حد لا يحتاج إلى شيء خارج عنه.[4]

وقد قرئت آية (النحل ٨١) أيضا بهاتين القرائتين:

(وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ **يُتِمُّ نِعْمَتَهُ** عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ)[5]

قرأ ابن محيصن وحميد(تتم) بتائين، (نعمتُه) رفعا على أنها الفاعل الباقون (يُتم) بضم الياء على أن الله هو يتمها.[6] الثلاثي جاء في القرآن لازما والرباعي الهمزة فيه

١- البقرة : ٢٣٣.

٢- البحر المحيط، ٢/ ٤٩٨.

٣- الجوزي، أبو الفرج ابن محمد، زاد المسير في علم التفسير، ٢٧١/١، المكتب الاسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤- معجم مفردات القرآن الكريم، ص ٧٢.

٥- النحل: ٨١.

٦- تفسير القرطبي، المجلد الخامس، ٦١/١٠.

للتعدية، وصرح بالمفعول به في جميع المواقع[1] كما قال ابن الحاجب: "وأفعل للتعدية غالبا"[2] ويشرحه الرضى بقوله:

"فإذا فُهِمَ هذا فاعلم أن المعنى الغالب في أفعل تعدية ما كان ثلاثيا، وهي أن يجعل كما كان فاعلا للازم مفعولا لمعنى الجعل فاعل لأصل الحدث على ما كان فمعنى(أذهبتُ زيدا) جعلت زيدا يذهب، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة فاعل للذهاب كما كان في ذَهَبَ زيدٌ،

فإن كان الفعل الثلاثي غير متعد صار بالهمزة متعديا إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة- أي : الجعل والتصيير – كأذهبته، ومنه أعظمته أي جعلته عظيما باعتقادي. بمعنى استعظمته[3]

وذكر الله سبحانه وتعالى فعل (جعل) لنفسه المعظم خمس مرات ثم قال (كذلك يُتم نعمتَه) وفيه قراءة (تَتِم نعمتُه) أيضا – فقال:

(وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا)

(وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا...)[4]

(وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا)

(وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا)

(وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ)

(كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ) [5]

أي: جَعَلَ إتمام نعمته عليكم لعلكم تُسلِمون.

يقال: تَمَّ اللهُ عليه النعمةَ وأتمّ عليه النعمةَ إذا أسبغَها. [6]

١- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثاني، ٥٨/١.

٢- الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ٨٣/١، تحقيق: محمد نور الحسن ، محمد محي الدين عبدالحميد، محمد الزقراف، مطبعة حجازي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ-١٩٣٩م.

٣- شرح شافية ابن الحاجب، ٨٦/١.

٤- النحل: ٨٠.

٥- النحل: ٨١.

٦- الزجاج، أبو إسحاق، كتاب فعلتُ وأفعلتُ، ص ١٢.

(ب) بين فَعَل وفعّل:

الأغلب في (فعّل) بتضعيف العين أن يكون للتكثير، فتقول كَسَرْتها وقطعتُها، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كسَّرْته وقطّعْتُه- وقالوا يُجَوِّلُ أي يُكْثِر الجولان، ويُطَوِّف أي: يُكْثِر التطويف[1] وقد يجيء الشيء على فَعَّلتُ فيشرك أفْعَلْتُ، كما أنهما قد يشتركان في غير هذا؛ وذلك قولك: فَرِحَ وفَرَّحتُه، وإنْ شئتَ قلت أفرحتُه- ومثل أفرحْتُ وفرّحت، أنزلت ونزّلت،[2] قال الله عز وجل:

(لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً)[3]

وكان أبو عمرو أيضا يفرق بين نزّلت وأنزلت[4]

قيل: ولذلك سمى الكتاب العزيز تنزيلا، لأنه لم يُنزّل جملةً واحدة، بل سورة" سورة وآية آية، وليس نصا فيه،[5]

ألا ترى إلى قوله تعالى:

(لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً)[6]

وقوله: (إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً)[7]

قال تعالى: (نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ)[8]

وقرأ الحرميان[9]، وأبو عمرو وحفص (نزل) مخففا، و(الروح الأمين) مرفوعان، وباقي السبعة: بالتشديد ونصبها.[10]

١- سيبويه، الكتاب، ٤/ ٦٤، وانظر أيضا: الميداني، كتاب نزهة الطرف في علم الصرف، ص ١٤، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

٢- الكتاب، ٤/ ٥٥، ٥٦

٣- الأنعام: ٣٧

٤- الكتاب ٤/٦٣، وانظر أيضا، محمد عبدالخالق عضيمة، فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، ص ٣٩٨، دار الحديث، مصر، ط:١، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٥- الاستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، ١/٩٣.

٦- الفرقان : ٣٢.

٧- الشعراء: ٤.

٨- الشعراء: ١٩٣.

٩- نافع وابن كثير.

١٠-أبو حيان، البحر المحيط، ٨/١٨٨.

قال مكي القيسي[1] قرأ ابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي بالتشديد، ونصب (الروحَ الأمين) بـــ (نزّل)- وفي (نزل) ضمير الفاعل وهو الله جل ذكره

وقرأ الباقون بالتخفيف، ورفع (الروح الامين) بـــ (نزل). وحجة من شدّد أنه عدّى الفعل بالتشديد، وأضمر فيه اسم الله جل ذكره، ونصب به (الروح الأمين) لأن الروح هو جبريل عليه السلام- وجبريل لم يَنزِل بالقرآن حتى نزّله الله به فهو المعنى الصحيح، دليله قوله تعالى:

(فإنّه نزّله على قلبك بإذن الله) [2]

وحجة من خفّف أنه أضاف الفعل إلى (الروح)، وهو جبريل، لأنه هو النازل به بأمر الله له، ولم يُعَدِّه، فارتفع (الروح) بالفعل وهو الاختيار، لأن الحرميين عليه مع أبي عمرو

وحجة من قرأ بالتشديد قوله: (وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [3]

لأن (نزّل) مصدره (التنزيل) وهو موجود في الآية قبلها.

وقد ذكر الله سبحانه وتعالى نفس الفعل في الآية ١٩٨:

(وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ)[4]

وبها قال القرطبي: وهو اختيار أبي حاتم وأبي عبيد لقوله: (وإنه لتنزيل) وهو مصدر نزّل، والحجة لمن قرأ بالتخفيف أن يقول ليس هذا بمقدّر؛ لأن المعنى: وإن القرآن لتنزيل رب العالمين نزل به جبريل اليك، كما قال تعالى: (قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ) أي: يتلوه عليك فيعيه قلبك[5]

١- القيسي، الكشف : ٢/ ١٥٢.

٢- البقرة : ٩٧.

٣- الشعراء : ١٩٢.

٤- الشعراء : ١٩٨

٥- تفسير القرطبي، المجلد ٧، ١٣/ ١٣٨.

ـ بين فعّل وفَعل:

قوله تعالى: (فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا **وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا**...)[1]

اختلفوا في تشديد الفاء وتخفيفها من قوله عزوجل: (وكفّلها) ومدّ (زكرياء) وقصره ورفعه ونصبه. وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (وكَفَلَها) مفتوحة الفاء خفيفةً، و(زكرياء) رفع ممدود – وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: و(كفّلها) مشددا و(زكرياء) نصب، وكان يمدّ (زكرياء) في كل القرآن، وكذلك كل مَن تقدّم ذِكرُه، هذه رواية أبي بكر– ورَوَى حفص عن عاصم(وكفّلها) مشددا و(زكريّا) قصْر في كل القرآن. وكان حمزة والكسائي يشددان : (كفلها)، ويقصُران (زكريّا) في كل القرآن.

وحجة من خفف (وكَفَلَها) قوله تعالى: (أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ)[2]

وزكريّاء مرتفع لأن الكفالة مسندة إليه– فأما من قال(وكفّلها زكريا) فشدد الفاء فإن كفلت يتعدي إلى مفعول واحد، فإذا ضاعفْت العين تعدي إلى مفعولين نحو: غرم زيدٌ مالا، غَرّمْتُ زيدا مالا.

وفاعل كفلها– فيمن شدد– الضمير العائد إلى ربها من قوله،

(فتقبلها ربُّها بقبول حسن)، (و زكرياءُ) الذي كان فاعلا قبل تضعيف العين صار مفعولا ثانيا بعد تضعيف العين.[3]

ويشرحه المكي القيسي: وحجة من شدد أنه أضاف الفعل إلى الله عز وجل في قوله(فتقبلها ربُّها وأنبتها)، فأخبر عن نفسه بما فعل بها– كذلك يجري(كفّلها) على ذلك يخبر عن نفسه بأنه كفلها زكريا أي ألزمه كفالتها، وقدّر ذلك عليه، ويسّره له، فيكون(زكريا) المفعول الثاني لـ (كفّلها)، لأنه بالتشديد، يتعدي إلى مفعولين، ويقوي التشديد أن في مصحف أُبَي (وأكفلها) والهمزة كالتشديد في التعدي.

١- آل عمران : ٣٧.

٢- آل عمران : ٤٤

٣- الفارسي، أبو علي، الحجة، ٢/ ٣٥٥، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط: ٢، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

وحجة من خفف أنه أسند الفعل إلى زكريا، فأخبر الله عنه أنه هو الذي تولى كفالتها، والقيام بها، بدلالة قوله (إذ يُلقون أقلامهم أيّهم يكفل مريم) فأخبر عنهم أنهم تنازعوا في كفالتها، وتشاجروا في الدين حتى رموا بأقلامهم التي كانوا يكتبون بها الوحي. واستهموا بها على كفالة مريم، فخرج قلم زكريا بإذن الله وقدرته، فكفلها زكريا، فالفعل مسند إليه، فيجب تخفيف (كفلها) لذلك، وهو الاختيار، لأن التشديد يرجع إلى التخفيف، لأن الله إذا كفلها زكريا كَفَلها زكريا بأمر الله له، لأن زكريا إذا كَفَلها فعن مشيئة الله وقدرته وإرادته- فعلى ذلك فالقراءتان متداخلتان- فأما مد (زكريا) وقَصْره فلغتان للعرب مشهورتان[1]

ولكن يذكر د. إبراهيم سامرائي: وليس لنا في العربية المعاصرة إلا القصر(زكريا) [2]

قال تعالى: (إِذْ **يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ** أَمَنَةً مِنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ) [3]

"قرأ ابو عمرو وابن كثير (إذ يَغْشَاكم) بالألف، (النعاسُ) رفع. ففاعل الفعل النعاس- لأنك تقول (غشيني النعاسُ يغشاني) وحجتهما: أن الفاعل هو النعاس قوله: (أَمَنَةً نُعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ)[4] ألا ترى أن النعاس هو الذي يغشى فهو الفاعل، والقصة واحدة فلذلك اختارا هذا الوجه.

وقرأ ابن عامر وأهل الكوفة: [5] (إذ يُغَشِّيكُم) بضم الياء وتشد الشين (النعاس) نصب. أي الله يُغَشِّيكُم النعاس- وحجتهم: أن الفعل أتى عقيب ذلك مسندا إلى الله وهو قوله: (ويُنزِّل عليكم من السماءِ ماءً، ليطهِّرَكم به ويُذهبَ عنكم رجزَ الشيطان)؛ فكان

١- القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٣٤١/١، وأبو زرعة الحجة، ص١٦١، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، وابن خالوية، الحجة، ص١٠٨، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط:٢، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٢- د. إبراهيم السامرائي، مع المصادر في اللغة والأدب، ٣٣/٣، دار الفكر، عمان، ط: ١، ١٤٠٣-١٩٨٣م.

٣- الأنفال: ١١.

٤- آل عمران : ١٥٤.

٥- عاصم وحمزة والكسائي.

الأولى بما قبله أن يكون خبرا عن الله أنه هو الفاعل له لينتظم الكلام على سياق واحد، وحجة التشديد قوله: (فغشّاها ما غَشّى) [١]

وقرأ أهل المدينة: [٢] (إذ يُغْشِيكم) بضم الياء وسكون الغين، (النعاس) نصب، أي: يغشيكم الله النعاس- وحجتهم قوله(فأغشيناهم فهم لا يُبْصِرون)[٣][٤]

ويوضحه ابن خالويه قائلا: الحجة لمن قرأه بالألف والرفع: أنه جعل الفعل للنعاس، فرفعه، وأخذه من غَشِيَ- يَغْشَى. والكاف والميم في موضع نصب والحجة لمن ضم الياء الأولى ونصب النعاس- وخفف: أنه جعل الفعل لله عزوجل - وعداه إلى مفعولين- وأخذه من أغْشى - يُغْشِي- ومن شدد أخذه من غَشّى - يُغَشِّي"[٥] وعنه السمين الحلبي: وأغشى وغشّى لغتان.[٦]

وعند المكي القيسي: الاختيار ضم الياء والتشديد، ونصب (النعاس)، لأن بعده(آمنةً منه) فالهاء لله سبحانه وتعالى، وهو الذي يغشيهم النعاس، ولأن الأكثر عليه[٧]

وقال أحمد بن المنير : ومثل هذا النظر يجري عند قوله تعالى؛ هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا- لأن فاعل الإرادة هو الله عز وجل، وفاعل الخوف والطمع هم وقد انتصبا مفعولا لهما فالجواب أنه لما كان الله تعالى إذا أراهم البرق رأوه كانوا فاعلين في المعنى وكأن المعنى: وهو الذي يريكم البرق فترونه خوفا وطمعا فهذا مثل آية الأنفال، فإن المفعول في المعنى فاعل، وذلك أن لقائل أن يقول: فاعل يغشى النعاس إياهم هو الله تعالى وهو فاعل الأمنة أيضا وخالقها، وحينئذ يتحد فاعل الفعل والعلة فيرتفع السؤال ويزول الإشكال على قواعد السنة التي تقضي نسبة أفعال الخلق إلى الله

١- النجم : ٥٤.
٢- نافع.
٣- يس: ٩.
٤- أبو زرعة، الحجة، ص ٣٠٨، ٣٠٩.
٥- ابن خالوية، الحجة ص ١٧٠.
٦- الدر المصون: ٥/٥٧٣.
٧- القيسي، الكشف، ١/٤٩٠.

تعالى على أنه خالقها ومبدعها- ولمورد السؤال أن يقول: المعتبر أن يكون فاعل الفعل متصفا بالعلة كما هو متصف بالفعل، والباري عز وجل وإن كان خالق الأمنة للعبد وكان بها آمنا، فالعبد هو الفاعل اللغوي وإن كان الله تعالى هو الفاعل حقيقة وعقيدة وحينئذ يفتقر السؤال إلى الجواب السالف، والله الموفق"(١)

حدثنا عبدالرزاق، عن الثوري، في قوله تعالى: (إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ) عن عاصم عن أبي رزين قال: قال عبدالله بن مسعود: النعاس في الصلاة من الشيطان والنعاس في القتال أمنة من الله تعالى"(٢)

ووجود القراءات الثلاث يلائم وجود هذه الصيغ الثلاث في الآية نفسها فنجد:

(إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ)

وقراءة (يُغْشِيكُم) بمناسبة ورود نفس الصيغة في (يُذهِب):

(إِذْ يُغْشِيكُمُ النُّعَاسَ ... وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ)

وقراءة (يغشاكم) فبمناسبة صيغة المجرد (ليربط):

(إِذْ يُغْشِيكُمُ النُّعَاسَ .... وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ)

قال تعالى: (نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ) (٣)

"وقرأ الجمهور: (نزّل) مشددا والكتاب بالنصب.

وقرأ النخعي والأعمش، وابن أبي عبلة(نَزَل) مخففا و(الكتاب) بالرفع-

وفي هذه القراءة تحتمل الآية وجهين: أحدهما : أن تكون منقطعة. والثاني: أن تكون متصلة بما قبلها، أي: نزل الكتاب عليك من عنده"(٤)

١- ابن المنير ، أحمد بن محمد، كتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ٢/١٤٦، ١٤٧ طبع مع الكشاف للزمخشري.

٢- الصنعاني ، أبو بكر عبدالرزاق بن همام، تفسير القرآن العزيز المُسمّى تفسير عبدالرزاق ١/٢٣٤، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٣- آل عمران: ٣.

٤- البحر المحيط: ٣/١٤، وانظر : تفسير أبي السعود: ١/ ٣٢٤، دار الفكر، بيروت.

"ويشرحه أبو الفتح فيقول: "هذه القراءة تدل على استقلال الجملة التي هي قوله عز اسمه: (الله لا إله إلا هو الحيّ القيوم) [١] ألا ترى أنه لا ضمير في قوله: (نَزّل عليك الكتابُ) يعود على اسم الله تعالى؟ فعلى هذا ينبغي أن تكون جملة مستقلة أيضا في قول من شدد الزاي ونصب الكتاب، فيكون اسم الله مرفوعا بالابتداء، وقوله: (لا إله إلا هو) خبر عنه، ويكون (الحي القيوم) صفة له وثناء عليه.

وإن شئت جعلت قوله: (لا إله إلا هو) ثناء عليه معترضا بين المبتدأ والخبر ويكون (الحي القيوم) خبرين عنه، كحلو حامض.

وإن شئت جعلت : قوله: (لا إله إلا هو) خبرا عنه، و(الحي القيوم) أيضا خبرين، فيكون له ثلاثة أخبار.

وإن شئت أن تخبر عن المبتدأ بعشرة أخبار أو بأكثر من ذلك جاز وحسن، لما يتضمنه كل خبر منها من الفائدة، فكأنه أخبر عنه وأثنى عليه، ثم أخذ يقص الحديث فقال: (نَزّل عليك الكتابُ).

ومن شدد الزاي ونصب (الكتاب) جاز أن يكون على قوله خبرا رابعا، وجاز أن يكون أيضا جميع ما قبل نزل ثناء وإعظاما، ويفرد قوله: (نزل عليك الكتاب) فيجعل خبرا عنه، كقولك: الله سبحانه ، وجل ثناؤه، وتقدست أسماؤه يأمر بالعدل وينهي عن السوء"[٢]

ويضيف إلى ذلك محمد طاهر بن عاشور قائلا: وقوله (نزّل عليك الكتاب) خبر عن اسم الجلالة-والخبر هنا مستعمل في الامتنان، أو هو تعريض ونكاية بأهل الكتاب: الذين أنكروا ذلك، وجيء بالمسند فعلا لإفادة تقوية الخبر أو للدلالة- مع ذلك- على الاختصاص: أي الله لا غيره نزل عليك الكتاب إبطالا لقول المشركين إنّ القرآن من كلام الشيطان، أو من طرائق الكهانة، أو يُعَلّمه بَشَر.[٣] والتضعيف هنا للتعدية

١- آل عمران : ٢.

٢- المحتسب، ١/١٦٠، ١٦١.

٣- تفسير التحرير والتنوير، ٣/ ١٤٧.

وليس للتكثير. كما يقول أبو حيان: "إن التعدية بالتضعيف لا تدل على التكثير ولا على التنجيم"[١].

ويقول في قوله تعالى: (وإن كنتم في ريب مما نزّلنا على عبدنا)[٢] التضعيف هنا للنقل، وليس التضعيف هنا دالا على نزوله منجما في أوقات مختلفة، والتضعيف الذي يراد به التكثير إنما يدل على كثرة وقوع الفعل أما أن يجعل اللازم متعديا فلا (ونزلنا) قبل التضعيف كان لازما، ولم يكن متعديا، فيكون التعدي المستفاد من التضعيف دليلا على أنه للنقل، لا للتكثير، إذ لو كان للتكثير وقد دخل على اللازم بقي لازما، نحو مات المال وموت المال"[٣]

ويقول محمد عبد الخالق عضيمة: [٤]

"وأيضا لو كان التضعيف في (نزل) مقيدا للتنجيم لاحتاج قوله تعالى: (لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً) [٥] إلى تأويل، لأن التضعيف دال على التنجيم والتكثير، وقوله (جملة واحدة) ينافي ذلك.

وأيضا فالقراءات بالوجهين في كثير مما جاء يدل على أنهما بمعنى واحد.

وأيضا مجئ (نزل) حيث لا يمكن فيه التكثير والتنجيم إلى على تأويل بعيد جدا يدل على ذلك – قال تعالى (لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ)[٦] وقال تعالى: (قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا)[٧] ليس المعنى على أنهم اقترحوا تكرير نزول الآية، ولا على أنه علق تكرير نزول ملك رسول على تقدير كون ملائكة في الأرض، وإنما المعنى– والله أعلم – مطلق الإنزال.

١- الدر المصون، ٣/٢١.

٢- البقرة : ٢٣.

٣- البحر المحيط، ١/١٦٧ ، ١٦٨.

٤- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثاني، ١/٣٠٩، ٣١٠.

٥- الفرقان : ٣٢

٦- الأنعام: ٣٧

٧- الإسراء: ٩٥.

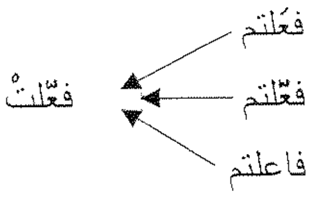

قال تعالى: (لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا **عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ**)[١]

"وقرأ الحرميان[٢] وأبو عمرو بتشديد القاف، وقرا الإخوان[٣] وأبو بكر بتخفيفها، وابن ذكوان بألف بين العين والقاف، وقرأ الأعمش (بما عقّدت الإيمانُ) جعل الفعل للأيمان فالتشديد إما للتكثير بالنسبة إلى الجمع، وأما لكونه بمعنى المجرد نحو قدّر وقدر، والتخفيف هو الأصل، وبالألف بمعنى المجرد نحو: جاوزت الشيء وجزته، وقاطعة وقطعته، أي هجرته"[٤]

ويقول المكي في الكشف: "(عَقَّدْتُمْ الْأَيْمَانَ) قرأه أبو بكر وحمزة والكسائي بالتخفيف، وقرأ ابن ذكوان بألف بعد العين مخففا، وقرأ الباقون مشددا، من غير ألف.

وحجة من شدد أنه أراد تكثير الفعل على معنى: عقد بعد عقد، أو يكون أراد تكثير العاقدين للأيمان، بدلالة قوله: (ولكن يؤاخذكم) فخاطب جماعة، أو يكون شدد لوقوع لفظ الأيمان بالجمع بعده، فكأنه عَقْدُ يمين بعد عَقْد يمين، فالتشديد يدل على كثرة الأيمان. ولو كان بعده اليمين بالتوحيد لكان حجة للتخفيف.

وحجة من خفّفه أنه أراد به عَقَدَ مرة واحدة ، لأن من حلف مرة واحدة لزمه البر أو الكفارة، وليست الكفارة لا تلزم إلا من كرر الأيمان فيحتاج ضرورة إلى التشديد، والتشديد للتكثير، وتكرير الأيمان يوهمان الكفارة لا تلزم إلا من كرر اليمين، وإذا لزمت الكفارة في اليمين الواحدة كانت في الأيمان المكررة على شيء بعينه ألزم وآكد، فالتخفيف فيه إلزام الكفارة، وإن لم يكرر، وفيه رفع للإشكال فالتشديد فيه إلزام

١- المائدة: ٨٩.

٢- نافع وابن كثير.

٣- حمزة بن حبيب وأبو الحسن الكسائي.

٤- أبو الحيان، البحر المحيط، ٤/٣٥٠.

الحالفين الكفارة على عددهم، وفيه إيهام ترك الكفارة عمن لم يكرر اليمين، فالقراءتان حسنتان، وكان التشديد أحب إلي، لأن أكثر القراء عليه، وعليه أهل الحرمين.

وحجة من قرأ بألف جعل(فاعل) يراد به المرة الواحدة فعل الواحد كعافاه الله، فيكون في المعنى بمنزلة قراءة من خفف بغير ألف، ويجوز أن يراد به اثنان فأكثر، على باب فاعلين، فتكون اليمين من كل واحد من الحالفين المتعاهدين، فالمعنى على هذا القول أن تكون اليمين من كل واحد للآخر ، على أمر عقدوه، وعلى القراءة الأولى أن تكون اليمين من واحد على فعل يفعله، أو على ترك فعل.[١]

ويذكر الشنقيطي "والتضعيف والمفاعلة معناهما مجرد الفعل بدليل قراءة (عقدتم) بلا ألف، ولا تضعيف، والقراءات يبين بعضها بعضا"[٢]

وقد قُرِئ في سورة النساء قوله تعالى : (والذين عَقَدَتْ أيمانُكم)[٣]

هذه القراءات الثلاثة؛ فقرأ الكوفيون: (عَقَدَتْ) والباقون: (عاقَدَتْ) بألف، روي عن حمزة التشديد في (عقّدت).[٤]

فصار في هذه ثلاثُ قراءاتٍ في المشهور وفيها أيضا ثلاث قراءات، إلا أنه اتفاق غريب فإن حمزة من أصحاب التخفيف في هذه السورة، وقد روى عنه التثقيل في النساء"[٥]

وهذا مثال لتداخل المعنى بين أكثر من صيغة، ومثال أيضا على أن القرآن يفسر بعضه بعضا، فكون "الأيمان" فاعلا هنا يشهد له ما في آية سورة النساء.

١- القيسي، الكشف ٤١٧/١.

٢- الشنقيطي، محمد الأمين، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ١٢٠/٢، طبعة: أحمد بن عبدالعزيز.

٣- النساء : ٣٣

٤- الدر المصون ٦٦٩/٣.

٥- نفس المصدر ٤٠٥/٤.

(جـ) بين فعّل وفاعل:

المعنى الغالب على (فاعل) الدلالة على المشاركة قال سيبويه: اعلم أنّك إذا قلت: فاعَلْتُه، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت فاعَلْتُه ومثل ذلك ضاربته، وفارقته، وكارمتُه، وعازّني وعازَزْتُه، وخاصمني وخاصمتُه. فإذا كنت أنت فعلت قلت، كارَمَنى فكرَمْتُه.

وقد تجيء فاعَلتُ لا تريد بها عَمَلَ اثنين، ناولتُه وعاقبتُه، وعافاه الله، وسافرتُ، وظاهرتُ عليه، وناعمتُه، بنوه على فاعلتُ كما بنوه على أفعلتُ.

ونحو ذلك: ضاعفت وضَعَّفْتُ، مثل: ناعمتُ ونَعَّمتُ، فجاءوا به وتقول: تعاطَينا وتعطَّنا فتعاطينا من اثنين وتعطّينا بمنزلة غَلَّقتُ الأبواب، أراد أن يكثرُ العمل. (١)

وأكثر ما تجيء هذه الأبواب الثلاثة (أي: أفعل، فعّل، فاعل) متعديا(٢)

كما في قوله تعالى:

(تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ **كَلَّمَ اللَّهُ**) (٣)

وقرأ أبو المتوكل وأبو نهشل، وابن السميفع: (كالم الله) بالألف (على وزن فاعَل) ونصب الجلالة من المكالمة، وهي صدور الكلام من اثنين، ومنه قيل: كليم الله أي مكالمه فعيل بمعنى مفاعل: كجليس وخليط. (٤)

والجمهور على رفع الجلالة على أنه فاعل والمفعول محذوف وهو عائد الموصول أي: من كلّمه اللهُ (٥)، قال الزمخشري: منهم من فضّله الله بأن كلّمه من غير سفير وهو موسى(٦) و(مِن) للتبعيض وهي التي تسد بعض مسدها(٧)

١- الكتاب، ٤/ ٦٨.

٢- شرح شافية ابن الحاجب، ١/٩٩.

٣- البقرة : ٢٥٣.

٤- البحر المحيط ٢/ ٦٠٠.

٥- الدر المصون، ٢/٥٣٦.

٦- الكشاف، ١/ ٣٨٢.

٧- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ٢/٣٤، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني طبع محمد أمين الخانجي الكتبي وشركاه بمصر. الطبعة الأولى، ١٣٢٧هـ.

وحجة من قرأ بالتشديد ورود هذه الصيغة قبلها وبعدها: (فضّلْنا) و(أيّدْناه) في نفس الآية.

(د) بين افتعل وأفعل:

قال تعالى: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ)[1]

وقرأ أبو عمرو: (وأتبعناهم)؛ وباقي السبعة: (وَاتَّبَعَتْهم)؛

وأبو عمرو: (وَذُرِّيَّاتِهِمْ) جمعا نصبا؛ وابن عامر: جمعا رفعا؛ وباقي السبعة: مفردا[2]. وقال القرطبي: قرأ العامة (وَاتَّبَعَتْهم) بوصل الألف وتشديد التاء وفتح العين وإسكان التاء وقرأ أبو عمرو (وَأَتْبَعْنَاهم) بقطع الألف وإسكان التاء والعين ونون؛ اعتبارا بقوله: (أَلْحَقنَا بهم)، ليكون الكلام على نسق واحد.[3]

بل إني أرى أن (اتبعتهم) يعطي معنى أكثر لأن المراد أن الذرية أيضا تؤمن يقال تَبِعْتُ فلانا إذا تَلَوْتَه واتبعْتَه و(أَتْبَعْتَه) إذ لَحِقْتَه والأصل واحد، غير أنهم فرّقوا بين القَفْو واللُّحُوق فغيّروا البناءَ أدنَى تغيير. قال الله تعالى: (فَأَتْبَعَ سَبَباً)[4] و(ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَباً)[5] فهذا معناه على هذه القراءة اللُّحوق،[6] ومن أهل العربية من يجعل المعنى فيهما واحدا[7] كما قال ابن دريد: وفي القرآن(مُتَّبَعُون)[8] أي: ملحقون: والله أعلم[9] وأتبع القومَ: سَبَقُوه فلَحِقَهم. يقال: تَبِعْتُهم فَأَتْبَعْتُهُم أي تلوتُهم فلحقتُهم.[10]

١- الطور: ٢١.

٢- البحر المحيط، ٩/ ٥٧١، وانظر الداني، عثمان بن سعيد التيسير في القراءات السبعة، ق: ١٥٩، (مخطوطة) ٢٩، مكتوبة سنة ١٣٣٢هـ

٣- تفسير القرطبي، المجلد ٩، ١١/٦٦

٤- الكهف: ٨٥

٥- الكهف ٨٩.

٦- وفي لسان العرب، (تبع): وفي التنزيل في صفة ذي القرنين(ثم أَتّبَعَ سببا) بتشديد التاء، ومعناها تَبِعَ، وكان أبو عمرو بن العلاء يقرؤها بتشديد التاء وهي قراءة أهل المدينة، وكان الكسائي يقرؤها(ثم أتبع سببا) بقطع الألف ، أي: لَحِقَ وأَدْرَكَ؛ قال أبو عبيد: وقراءة أبي عمرو أحب إليّ من قول الكسائي.

٧- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ١/٣٦٣.

٨- الشعراء: ٥٢، الدخان ٢٣.

٩- ابن دريد، الاشتقاق، ص٤٣٣.

١٠-الزمخشري، أساس البلاغة، ١/٧٥.

وقد ذكر الزمخشري[١]: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الله يرفع ذرية المؤمن في درجته وإن كانوا دونه لتقرّبهم عينه[٢]، ثم تلا هذه الآية.

فيجمع الله لهم أنواع السرور بسعادتهم في أنفسهم وبمزاوجة الحور العين وبمؤانسة الإخوان المؤمنين وباجتماع أولادهم ونسلهم بهم.

قال ابن العربي: القراءتان لمعنيين : أما إذا كان (اتّبعَتْهم) على أن يكون الفعل للذرية فيقتضي أن تكون الذريةُ مستقلة بنفسها تَعْقِل للإيمانَ وتتلفّظ به. وأما إذا كان الفعلُ واقعاً بهم من الله عز وجل بغير واسطة نسبة إليهم فيكون ذلك لمن كان من الصغر في حد لا يَعقِل الإسلامَ ولكن جعل الله له حكم أبيه لفضله في الدنيا من العصمة والحرمة[٣]

وقال يعقوب: (واتَّبَعَتْهُم ذُرِّيّتُهم بإيمانٍ) تمام، وليس كذلك لأن قوله: (أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ) خبر المبتدأ الذي هو (والَّذينَ آمَنُوا) فلا يتم الوقف دونه ولا يكفي[٤]

(هـ) بين فَعل وافعوعل:

قال تعالى: (أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ)[٥]

و(يَثْنُونَ) مضارع ثنى قراءة الجمهور- وقرأ سعيد بن جبير: (يُثنون) بضم الياء مضارع أثنى(صدورهم) بالنصب- قال صاحب اللومح[٦]: ولا يعرف الاثناء في هذا الباب إلا أن يراد به وجدتها مثنية مثل: أحمدته وأمجدته[٧]

١- الزمخشري، الكشاف، ٤/٢٤.

٢- الحاكم، محمد بن عبدالله، المستدرك على الصحيحين، ٢/٥٠٩، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطاء دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١١هـ؛ والبيهقي، أحمد بن الحسين، سنن البيهقي الكبرى، ١٠/٢٦٨، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مكتبة دار الباز مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.

٣- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبدالله، (٤٦٨هـ- ٥٤٣هـ) أحكام القرآن، ٤/١٧٣١، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

٤- الداني، عثمان بن سعيد، المكتفي في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، ص ٥٤٠، ٥٤١، تحقيق : د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٥- هود : ٥.

٦- هو عبدالرحمن بن أحمد أبو الفضل الرازي، المقري المتوفي سنة ٤٥٤.

٧- البحر المحيط: ٦/ ١٢٢

وقال أبو البقاء: ماضيه أثنى، ولا يعرف في اللغة إلا أن يقال معناه: عرضوها للإثناء، كما يقال: ابعت الفرس إذا عرضته للبيع[1]

قرأ ابن عباس وعلي بن الحسين وابناه زيد ومحمد وابنه جعفر ومجاهد وابن يعمر وعبدالرحمن بن أبزى وأبو الأسود: (تَثْنَونَى) مضارع (اثْنَونَى) على وزن افْعَوْعَل من الثَّني كاحْلَوْلَى من الحلاوه وهو بناءُ مبالغةٍ، (صدورُهم) بالرفع على الفاعلية.[2]

قال أبو الفتح: وهذا من أبنية المبالغة لتكرير العين، كقولك: أعشب البلد، فإذا كثر فيه ذلك قيل: اعشوشب، واخلو لقت السماءُ للمطر: إذا قويت أمارة ذلك، واغدَوْدَن الشعر: إذا طال واسترخى. وقال حُميد بن ثور:

فلما مضى عامين بعد انفصاله عن الضرع واحلولي دماثا يرودُها

فهذا أقوى معنى من استحلى[3]

وروى عن ابن عباس (يَثْنَونٌ) ووزنه (يَفْعَوْعِلُ) من (الثِّنُّ) وهو مايبس وهَشَّ من العشب، وتكرير العين فيه أيضا للمبالغة، و(صدورهم) رفع فاعل بالفعل، والمعنى لأن قلوبهم انقادت لهم للاستخفاء من الله تعالى. فأما تشديد النون فلأنه كان في الاصل (يَثْنَونِنُ) فأدغم، لأن إظهار ذلك شاذ.[4]

وقال أبو حيان: يريد مطاوعة نفوسهم للشيء كما ينثنى الهش من النبات. أو أراد ضعف إيمانهم ومرض قلوبهم.[5]

وقال الزمخشري: (يثنون صدورهم) يزوّرون عن الحق وينحرفون عنه، لأن من أقبل على الشيء استقبله بصدره، ومن أزور عنه وانحرف ثنى عنه صدره[6]

وليس في القرآن لفظ على (افْعَوْعِل) إلا في قراءة ابن عباس: (ألا إنهم تثنوني صدُورُهم)[7][8].

١- العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ٢٣/٢.

٢- السمين الحلبي، الدر المصون ، ٢٨٥/٦.

٣- ابن جنى، المحتسب، ٣١٩/١.

٤- الزجاج، إعراب القرآن، ٨٧١/٣، تحقيق: إبراهيم الأبياري، مطبوعات إسماعيليان، إيران، قم، ط:١، ١٤٠٦هـ.

٥- البحر المحيط، ١٢٢/٦.

٦- الكشاف، ٢٥٨/٢.

٧- هود ٥ .

٨- محمد بن حسن بن عقيل، إعجاز القرآن الكريم بين الإمام السيوطي والعلماء، ص٤٥٥، دار الأندلس الخضراء، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ،١٩٩٧م.

المبحث الثاني

المشاركة في الفعل

يمكن أن تكون الصور السابقة للتراوح بين الفاعلية والمفعولية صورا لفظية أما التراوح بين هذين المعنيين هنا فأمر مرجعه إلى معنى الفعل ودلالته، فصيغة الفعل تبقى كما هي، لكن معنى " المشاركة" فيه أهله لكي يرفع الاسم بعده على الفاعلية أو ينصب على المفعولية.

الأفعال المتعدية إلى المفعول على ثلاثة أضرب: منها ما يجوز فيه أن يكون الفاعل له مفعولا به- ومنها ما يجوز أن يكون المفعول به فاعلا له ، نحو: أكرمَ بِشْرٌ بكرا، وشتم زيدٌ عمرا، وضرب عبدُالله زيدا.

ومنها ما لايكون فيه المفعول به فاعلا له، نحو: دَقَقْت الثوب، وأكلتُ الخبزَ، وسرقت درهماً، وأعطيتُ دينارا، وأمكنني الغوصُ.

ومنها ما يكون إسناده إلى الفاعل في المعنى كإسناده إلى المفعول به، وذلك نحو: أَصَبْتُ ، ونِلْتُ، وتلقَيْتُ، تقول: نالني خيرٌ، ونِلْتُ خيرا، وأصابني خيرٌ، وأَصَبْتُ خيرا، ولقيني زيدٌ، ولقيتُ زيدا، تلَقّاني زيد وتلقيته، قال:

إذا أنت لم تُعرِض عن الجهل والغني   أصبت حليما أو أصابك جاهل

وقال: (وقد بلغني الكِبرُ) (١)

(وقد بَلَغْتُ من الكِبَرِ عِتِيًّا) (٢)(٣)

وذكر ابن خالويه: ما تلقاك فقد تلقَّيتُه وما نالك فقد نِلْتَه. وهذا يسميه النحويون: (المشاركة في الفعل)(٤) فمن هذه الأفعال ما وردت في القرآن الكريم:

١- آل عمران: ٤٠

٢- مريم : ٨.

٣- الفارسي، أبو علي، الحجة، ٣٣/٢، والواحدي، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، ١٢٥/١، تحقيق: الشيخ عابد أحمد وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٤- ابن خالوية، الحجة، ص ٧٥

قال تعالى: (فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ)[١]

"قرا ابن كثير بنصب (آدم) ورفع (كلمات) وقرأ الباقون برفع (آدم) ونصب (كلمات) بكسر التاء"[٢]

"قرأ ابن كثير (فتلقى آدم) نصب، و(كلمات) رفع، جعل الفعل للكلمات لأنها تلقت آدم عليه السلام وحجته أن العرب تقول (تلقيت زيدا) و(تلقاني زيد) والمعنى واحد لأن من لقيته فقد لقيك، وما نالك فقد نلته. وقرأ الباقون: (فتلقى آدم من ربه كلمات) آدم رفع بفعله لأنه تلقي من ربه الكلمات أي أخذها منه وحفظها وفهمها، والعرب تقول: (تلقيت هذا من فلان) المعنى: إن فهمي قبلها منه_ وحجتهم ما روى في التفسير في تأويل قوله: (فتلقى آدم من ربه كلمات) أي: قبلها[٣] فإذا كان (آدم) القابل فالكلمات مقبولة"[٤]

وعند الراغب الأصفهاني، " (لقي) اللقاء مقابلة الشيء ومصادفته معا وقد يُعَبَّرُ به عن كل واحد منهما- ويقال ذلك في الإدراك بالحس وبالبصر وبالبصيرة[٥]

ويشرحه ابن قتيبة في تفسير غريب القرآن: " (فتلقى آدمُ من ربه كلماتٍ) أي : قبلها وأخذها، كأن الله أوحى إليه أن يستغفره ويستقبله بكلام من عنده ففعل ذلك آدم (فَتَابَ عليه). وفي الحديث: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله كان يتلقى الوحي من جبريل، أي يتقبّله ويأخذه".[٦]

وعند القيسى في الكشف: "وعلة من نصب (آدم) ورفع (الكلمات) أنه جعل(الكلمات) استنقذتْ (آدم) بتوفيق الله له ، لقوله إياها، والدعاء بها، فتاب الله عليه، فكانت هي

١- البقرة: ٣٧

٢- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر- ٢/٢١١، و أبو حيان، البحر المحيط، ١/٢٦٧.

٣- انظر: القيسى، العمدة في غريب القرآن، ص ٧٣، تحقيق: يوسف عبدالرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

٤- أبو زرعة، حجة القراءات، ص ص ٩٤، ٩٥، والهمذاني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ١/٢٧٧، تحقيق: د. فهمي حَسَن النِمْر، د. فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، الدوحة.

٥- الراغب الأصفهاني، المفردات، ص ٤٧٣.

٦- ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم، تفسير غريب القرآن، ص ٤٦، ٤٧، تحقيق: السيد محمد صقر، مكتبة التوحيد والسنة – محلة جنجي خلف سوق قصة خواني بشاور، ١٣٩٨-١٩٧٨م.

التي انقذته، ويسرت له التوبة من الله فهي الفاعلة، وهو المستنقَذ بها، و كان الأصل أن يقال على هذه القراءة: فتلقَّتْ آدمَ من ربه كلمات لكن لما كان بُعد ما بين المؤنث وفعله حسن حذف علامة التأنيث وهو أصل يجري في كل القرآن، إذا جاء فعل المؤنث بغير علامة. وقيل: إنما ذُكِّر، لأنه محمول على المعنى، لأن الكلام والكلمات غير حقيقي، إذ لا ذكر لها من لفظها، وبذلك قرأ ابن عباس ومجاهدو أهل مكة.

وعلة من قرأ برفع (آدم) ونصب(الكلمات) أنه جعل (آدم) هو الذي تلقّى الكلمات، لأنه هو الذي قَبِلَها ودعا بها، وعَمِلَ بها، فتاب الله عليه, فهو الفاعل لقبوله الكلمات، وفي تقديم(آدم) على (الكلمات) تقوية أنه الفاعل"(١)

وعند أبي علي الفارسي: " ومن حجة من رفع أن عليه الأكثر، ومما يشهد للرفع قوله: (إذ تَلَقَّونَه بِأَلْسِنَتِكُمْ) (٢) فأُسنِد الفعل إلى المخاطبين، والمفعول به كلام يُتلقّى كما أن الذي تلقاه آدم كلام متلقّي، فكما أسند الفعلُ إلى المخاطبين فجُعِل التلقِّي لهم، كذلك يلزم أن يُسنَد الفعل إلى آدم، فيجعل التلقي له دون الكلمات. ومن ذلك قول القائل في آيات: تلقّيتُها عن عمّي تلقّاها عن أبي هريرة، فجَعل الكلامَ مفعولا به، وأسنَد الفعل إلى الآخذ له دون الكلام ، فكذلك ينبغي أن يكون في الآية".(٣)

قال تعالى: (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ **لَا يَنَالُ** عَهْدِي **الظَّالِمِينَ**)(٤)

"الجمهور على نصب (الظالمين) مفعولا و(عهدي) فاعل، أي: لا يصل عهدي إلى الظالمين فيدركم، وقرأ قتادة والأعمش وأبو رجاء: (والظالمون) بالفاعلية، و(عهدي) مفعول به، والقراءتان ظاهرتان، إذ الفعلُ يصحّ نسبتُه إلى كل منهما فإنَّ مَنْ نالَكَ فقد نِلْتَه، والنَّيْلُ: الإدراك وهو العطاءُ أيضا، نال ينال نيلا فهو نائل".(٥)

١- القيسي، الكشف، ٢٣٧/١.

٢- النور : ١٥.

٣- الفارسي، الحجة، ٣٤/٢.

٤- البقرة: ١٢٤.

٥- الدر المصون، ١٠٣/٢، ١٠٤.

ويقول أبو علي الفارسي: " وفي حرف عبدالله – فيما قيل– (لَـا يَنَـالُ عَـهْدِي الظَّالِمِينَ)، فَلِمَن رفع أن يقول (ولَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا)(١)، فأسند الفعل إليهم، ولم يقل: ولا ينالُهم من عدوٍ نيلٌ.

والنيل يكون مصدرا كالبيع، ويكون الشيء الذي ينال مثل الخلق والصيد، وضرب الأمير وقوله:

نفرجَةُ القلب قليلُ النيل

يجوز أن يكون المعنى: قليلُ ما يُنال، كما يقال: قليل الكسب، ويكون قليل النيل قليلَ ما يُنيل، وكلاهما ذمّ وقال: (لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ)(٢)

وحجة من قرأ بالنصب قوله: (لَا يَنَالُهُمْ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ)(٣) ولم يقل: لا ينالون الله برحمة، كما قال: (ولَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ)(٤)

فلما أُسند الفعل إلى التقوى دون اسم الله سبحانه كذلك كان يمكن لا ينالون الله برحمة، أي مرحوما به يرجمون عباده به كأن المعنى في: (لَنْ يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا) لن ينال قربة الله وثواب الله قربة لحومها ودمائها أو ثوابها، لأن ذلك ليس بقربة على حد ما يتقربون به ويتنسكون، فلا يقبله ولا يثيب عليه من حيث كان معصية، ولكن يَقْبَل من ذلك ما كان عن تقوى الله وطاعته، دون ما كان من المعاصي التي قد كرهها ونهى عنها وكأن المراد بينال معنى القبول كما قال: (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَـأْخُذُ الصَّدَقَاتِ)(٥) فمعنى قبوله التوبة أن يبطل به ما كان يستحق من العقوبات التي تكفّرها التوبة، وأخذ الصدقات هو الجزاء عليها والإثابة من أجلها.(٦)

١- التوبة: ١٢٠.

٢- آل عمران : ٩٢

٣- الأعراف : ٤٩

٤- الحج : ٢٧

٥- التوبة : ١٠٤

٦- الفارسي ، الحجة ٣٤/٢، ٣٥.

وعند القرطبي "والنَّيل لا يتعلق بالبارئ تعالى، ولكنه عُبِّر عنه تعبيرا مجازيا عن القبول، المعنى: لن يصل إليه– وقال ابن عباس: لن يصعد إليه– ابن عيسى: لن يقبل لحومها ولادماءها، ولكن يصل إليه التقوى منكم"(١)

وعند الراغب الأصفهاني"(٢) وحقيقة النَّوال ما يناله الإنسانُ من الصّلةِ وتحقيقُه ليس ذلك مما تَنالُ منه مرادا، وقال تعالى: " (لَنْ يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ)(٣)

من الواضح أن القرآن يفسر بعضه بعضا؛ فقد وردت آيات أخرى تشهد مرة للفاعلية ومرة أخرى للمفعولية.

(لا ينال) أي: لا يصيب– والمعنى: لاينال ما عاهدت اليك من النبوة والامامة من كان ظالما من ذريتك وولدك(٤)

قال تعالى: (أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ **يَعْقُوبَ الْمَوْتُ**)(٥)

"والجمهور على نصب (يعقوب) ورفع (الموت)، وقرئ بالعكس والمعنيان متقاربان"(٦)

"وحضور الموت كناية" عن حضور أسبابه ومقدماته،(٧) قال الشاعر:

وقل لهم بادِروا بالعُذْرِ والتمِسوا قولا يُبَرِّئُكم إني أنا الموتُ

أي: أنا سببُه، والمشهور نصبُ (يعقوب) ورفع (الموت)

قدّم المفعول اهتماما وقرأ بعضُهم بالعكس وقُرئ (حَضِر) بكسر الضاد

١- تفسير القرطبي، المجلد ٦، ١٢/ ٧٠.

٢- المفردات ص ٥٣٢

٣- الحج : ٢٧

٤- الخازن، علي بن محمد، تفسير الخازن، ٨٢/١، محمد أمين دمج وشركاه، بيروت، لبنان.

٥- البقرة: ١٣٣.

٦- العكبري، التبيان،١٠٠/١.

٧- انظر أيضاً: القاسمي محمد جمال الدين، محاسن التأويل، ٢٦٦/٢، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

قالوا: والمضارع يَحْضُر بالضم شاذ ، وكأنه من التداخل"[1] وذكر د. إبراهيم أنيس: ولا نكاد نعثر في القرآن الكريم على مفعول تقدم فاعله دون أن نعرف للآية وجها آخر من القراءات، إلا في بضع آيات فيها الفاعل كلمة (الموت) مثل:

(أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ)[2]

(كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ) [3]

(حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ) [4]

(مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ) [5]

فما السر في مثل هذا ياترى؟ أيكون، والله أعلم نفورا من التعجيل بذكر كلمة كريهة على النفس البشرية، أو أنه كانت هناك قراءات لم تُرْوَلنا أو لم نعثر عليها، قرئت فيها كلمة (الموت) منصوبة- ويكون المعنى حينئذ مشاهدة الموت ومعاينه علاماته وأماراته؟[6]

ولكن نجد قراءة(الموت) منصوبة في قراءة آية (إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبُ الْمَوْتَ)[7]

لأن الموت ليست كريهة للأنبياء عليهم السلام كا نعرف عن محمد صلى الله عليه وسلم بأنه حين قدم اختار بين الحياة والموت فاختار الموت بقوله العظيم (اللهمّ الرفيق الأعلى)

ومثله قوله تعالى: (**وكلَّمَ اللهُ** موسى تكليما) [8]

١- الدر المصون ٢/ ١٢٩

٢- البقرة: ١٣٣.

٣- البقرة: ١٨٠.

٤- الأنعام: ٦١.

٥- المنافقون: ١٠.

٦- د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ٢٤٣، ٢٤٦، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السابعة ١٩٩٤م.

٧- البقرة: ١٣٣.

٨- النساء: ١٦٤.

(وكلم الله موسى) برفع الجلالة ونصب (موسى)، وعن إبراهيم ويحيى بن وثاب أنهما قرى على القلب.[١]

ويشهد أبو الفتح لهذه القراءة قوله جل وعز حكاية عن موسى (رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ) وغيره من الآي فيها كلامه لله تعالى[٢]

والكلام اسم عام يقع على القليل والكثير، وذكر السيرافي أنه مصدر، والصحيح أنه اسم للمصدر والمصدر التكليم.[٣]

وشرحه الآلوسي: (تكليما) مصدر مؤكد رافع لا حتمال المجاز على ما ذكره غير واحد، ونظر فيه الشهاب بأنه مؤكد للفعل فيرفع المجاز عنه، وأما رفعه المجاز عن الإسناد بأن يكون المكلم رسله من الملائكة كما يقال: قال الخليفة كذا إذا قاله وزيره فلا، مع أنه أكد الفعل، والمراد به معنى مجازي كقول هند بنت النعمان في زوجها روح بن زنباع وزير عبد الملك بن مروان:

بكي الخز من روح وأنكر جلده وعجت عجيجا من جذام المطارف

فأكدت(عجج) مع أنه مجاز لأن الثياب لا تعج وما نقل عن الفراء من أن العرب تسمى ما وصل إلى الإنسان كلاما بأي طريق وصل ما لم يؤكد بالمصدر، فإذا أكد لم يكن إلا حقيقة الكلام لا يفي بالمقصود إذ نهاية ما فيه رفع المجاز عن الفعل في هذه المادة، ولا تعرض له لرفع المجاز عن الإسناد فللخصم أن يقول: التكليم حقيقة إلا أن إسناده إلى الله تعالى مجاز ولا تقوم الآية حجة عليه إلا بنفي ذلك الاحتمال، نعم إنها ظاهرة فيما ذهب إليه أهل السنة.[٤]

كما قال أحمد بن يحيى في قوله تعالى: (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) لو جاءت كلّم الله موسى مجردة لاحتمل ما قلنا وما قالوا يعني المعتزلة، فلما جاء تكليما، خرج الشك

١- الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، ٢٧/٦ تحقيق، محمد حسين العرب- دار الفكر.

٢- ابن جني، المحتسب، ٢٠٤/١.

٣- الخفاجي، أبو محمد عبدالله بن سنان، سر الفصاحة، ص ٣٢، دار الكتب بيروت، ط: ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

٤- الألوسي، روح المعاني ٢٧/٦.

الذي كان يدخل في الكلام، وخرج الاحتمال للشيئين والعرب تقول إذا وُكِّدَ الكــلام لــم يجز أن يكون التوكيد لغوًا والتوكيد بالمصدر دخل لإخراج الشك. [1]
وأجمع النحويون على أنك إذا أكدت الفعل بالمصدر لم يكن مجازا. [2] وقال ثعلب: لــو لا التاكيد بالمصدر لجاز أن يكون كما تقول: (كلمتُ لك فلانا) أي: أرســلت إليــه أو كتبتُ له رُقْعَةً[3].

قال تعالى: (سَرَابِيلُهُمْ مِنْ قَطِرَانٍ **وَتَغْشَى وُجُوهَهُمُ** النَّارُ)[4]
وقرأ الجمهور: "(وَتَغْشَى وُجُوهَهُمْ) بالنصب ، وقرئ بالرفع، فالأول على نحو قولــه: (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى)[5] فهي على حقيقة الغشيان، والثانية على التجــوز، وجعــل ورود الوجه على النار غشيانا – وخص الوجوه هنا وفي قوله: (أَفَمَنْ يَتَّقِــي بِوَجْهِــهِ سُــوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) [6] و(يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِــهِمْ) [7] لأن الوجــه أعــز موضع في ظاهر البدن وأشرفه كالقلب في باطنه، ولذلك قال: (الَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى الْـأَفْئِدَةِ) [8] [9]

١- ابن منظور ، لسان العرب، ١٤٨/١٢.
٢- الغماري، د. محمد حسن بن أحمد، الإمام الشوكاني مفسرا، ص ٢٠٢، دار الشروق، مكة، ط:١، ١٤٠١هـــ – ١٩٨١م.
٣- الدر المصون ١٦١/٤.
٤- إبراهيم:٥٠
٥- الليل: ٢٤
٦- الزمر: ٢٤
٧- القمر: ٤٨
٨- الهمزة : ٧
٩- أبو حيان البحر المحيط ٤٥٩/٦

المبحث الثالث

التبادل بين حروف المضارعة

المضارع ما يتعاقب في صدره وأوله الزوائد الأربع فرقا بينه وبين الماضي، وهي الهمزة للمتكلم الواحد مذكرا كان أو مؤنثا والنون للمتكلم إذا كان معه غيره سواء كان مذكرا أو مؤنثا مثنى أو مجموعا، وتجيء للواحد المعظم مجازا لعده كالجماعة، والتاء للمخاطب مطلقا سواء كان مؤنثا أو مذكرا أو مفردا أو مثنى أو مجموعا، ولغائب المؤنث والمؤنثين دون جمع المؤنث فإنه بالياء فتكون التاء لثمانية أشياء، والياء لأربعة أشياء لواحد المذكر الغائب ومثناه وجمعه ولجمع المؤنث. [1]

وقد ورد في القراءات التبادل بين حروف المضارعة على الوجهين التاليين:

١- التبادل بين الياء والتاء.

أ- التاء بدل من الياء

ب- الياء بدل من التاء

٢- التبادل بين التاء والنون

أ- النون بدل من التاء

<u>١ـ التبادل بين الياء والتاء:</u>

أ ـ التاء بدل من الياء:

قال تعالى: (إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَاعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ **يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ** أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً...)[2]

يقول أبو زرعة:[3] " قرأ الكسائي: هل (تستطيع) بالتاء(ربك) نصب[4] أي: (هل تَقْدُر يا عيسى أن تسئل ربك) لأنهم كانوا مؤمنين. وكانت عائشة(رضي الله عنها) تقول:

١- الرضى، شرح الكافية، ٢/٢٢٦، ٢٢٧.

٢- المائدة: ١١٢.

٣- أبو زرعة، الحجة . ص ٢٤١.

٤- انظر: النيسابوري، أبو بكر أحمد بن الحسين – الغاية في القراءات العشر– ص ١٥٠ تحقيق: محمد غياث الجنباز، طبع بشركة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

كان القوم أعلم بالله من أن يقولوا: (هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ) إنما قالوا (هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبَّكَ) وحجته قوله قبلها: (وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا آمَنَّا)، والله تعالى سماهم حواريين، ولم يكن الله ليسميهم بذلك وهم برسالة رسوله كفرة قال أهل البصرة: المعنى: (هل تستطيع سؤال ربك) فحذف السؤال، وألقى إعرابه على ما بعده فنصبه كما قال: (واسأل القريةَ)[1] أي: أهل القرية.

وقرأ الباقون: (هل يستطيع) بالياء، (ربُّك)، أي: هل يستجيب لك ربُّك إنْ سألته ذلك؟ كما يقول القائل لآخر: أتستطيع أن تسعى معنا في كذا؟ وهو يعلم أنه على ذلك قادر ولكن يريد السعي معنا فيه.. وإنما أرادوا بذلك أن يأتيهم بآية يستدلون بها على صِدْقِه. وحجته قول عيسى لهم: (اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ) استعظاما لما قالوه فقالوا: (نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا...)[2]

ويقول السمين الحلبي: "جمهور المُعربين يقدّرون: هل تستطيعُ سؤالَ ربك، وقال الفارسي: وقد يمكن أنْ يُستغنى عن تقدير (سؤالَ) على أن يكون المعنى: هل تستطيع أن يُنَزِّل ربُّك بدعائك، فيُرَدُّ المعنى- ولا بد- إلى مقدّر يدل عليه ما ذُكِر من اللفظ- قال الشيخ: "وما قاله غيرُ ظاهر لأن فعلَه تعالى وإن كان مسببا عن الدعاء فهو غيرُ مقدورٍ لعيسى".

وأختار أبو عبيد هذه القراءةَ قال: لأن القراءةَ الأخرى تُشْبه أن يكون الحواريون شاكّين، وهذه لا تُوهِم ذلك. قلت: هذا بناء من الناس على أنهم كانوا مؤمنين، وهذا هو الحق"[3]

وقراءة (يستطيع) بالياء يناسب (يُنَزِّل) بالياء الذي بعده أما (تستطيع) بالتاء فيناسب المنادي الذي قبله (يا عيسى بن مريم).

وذكر القرطبي "قيل: إن القوم لم يشكوا في استطاعة الباري سبحانه لأنهم كانوا مؤمنين عارفين عالمين، وإنما هو كقولك للرجل هل يستطيع فلان أن يأتي وقد علمت

١- يوسف: ٨٢.

٢- المائدة: ١١٣

٣- الدر المصون، ٤/٤٩٩.

أنه يستطيع؛ فالمعنى: هل يفعل ذلك؟ وهل يجيبنى إلى ذلك أم لا؟ وقد كانوا عالمين باستطاعة الله تعالى لذلك ولغيره علم دلالة وخبر ونظر فأرادوا علم معاينة كذلك؛ كما قال إبراهيم صلى الله عليه وسلم (رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى)[1] على ما تقدم، وقد كان إبراهيم عَلِم لذلك علم خبر ونظر، ولكن أراد المعاينة التي لا يدخلها ريب ولا شبهة؛ لأن عِلْم النظر والخبر قد تدخله الشبهة والاعتراضات، وعلم المعاينة لا يدخله شيء من ذلك؛ ولذلك قال الحواريون: (وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا) كما قال إبراهيم: (وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي) [2]

قال تعالى: (لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا....)[3]

قرأ ذلك حمزة والكسائي بالتاء في الفعلين على الخطاب لله جل ذكره. وفيه معنى الاستغاثة والتضرع والابتهال في السؤال والدعاء. وبنصب (ربنا) على النداء، وهو أيضا أبلغ في الدعاء والخضوع. وقرأ الباقون بالياء في الفعلين على الخبر عن غائب، وفيه معنى الإقرار بالعبودية' وقرأوا(ربنا) بالرفع، لأنه الفاعل، ولو لا أن الجماعة على الياء والرفع لاخترتُ القراءة بالتاء والنصب، لما ذكرت من صحة معناه في الاستكانة والتضرع،[4] وبأن قبله (قالوا) ثم ذكر قولهم بصيغة الخطاب (لَئِنْ لَمْ تَرْحَمْنَا رَبَّنَا وَتَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنْ الْخَاسِرِينَ).

ب ــ الياء بدل من التاء:

قال تعالى: (وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ) [5]

"قرأ العربيان[6] وابن كثير وحفص (ولتستبين) بالتاء (سبيل) بالرفع.

١- البقرة: ٢٦٢.

٢- تفسير القرطبي، المجلد، ٣، ٦/٣٦٤، ٣٦٥

٣- الأعراف: ١٤٩.

٤- الكشف، ١/٤٧٧.

٥- الأنعام : ٥٥.

٦- ابن عامر وأبو عمرو.

وقرأ الأخوان[١] وأبو بكر (ويستبين) بالياء (سبيل) بالرفع فاستبان هنا لازمة، أي: لتظهر سبيل المجرمين. وقرا نافع (ولتستبين) بتاء الخطاب (سبيل) بالنصب، فاستبان هنا متعدية فقيل: هو خطاب للرسول صلى الله عليه وسلم وقيل: له ظاهرا والمراد أمته لأنه صلى الله عليه وسلم كان استبانها وخص (سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ) لأنه يلزم من استبانتها استبانة سبيل المؤمنين أو يكون على حذف معطوف لدلالة المعنى عليه، التقدير: سبيل المجرمين والمؤمنين"[٢]

ويقول المكي القيسي في الكشف: قوله(ولتستبين سبيل) قرأه أبو بكر وحمزة والكسائي بالياء، ورفع (السبيل) حملوه على تذكير السبيل، إذ قد اضافوا الفعل إليه فرفعوه به و(السبيل) تُذكر وتُؤنث قال الله تعالى ذكره: (وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ) [٣] فذكِّر، ومثله الثاني بعده.[٤] وقرأ الباقون بالتاء على تأنيث(السبيل)، إذ قد أُسند الفعل إليه فرفع به وقد قال الله تعالى: (قل هذه سبيلي) [٥] فأُنث.

فأما من قرأ بالتاء ونصب (السبيل)، وهو نافع، فإنه جعل الفعل خطابا للنبي صلى الله عليه وسلم، وهو الفاعل، و(السبيل) مفعول به، والاختيار التاء ورفع (السبيل) فهو أبين في المعنى، وعليه أكثر القراء" [٦]

كما قال النحاس: والسبيل يُذَكّر ويؤنث والتأنيث أكثر. [٧]

ويقول السمين الحلبي: "وهذه القراءات دائرة على تذكير(السبيل) وتأنيثه وتعدي(استبان) ولزومه. وإيضاح هذا أن لغة نجد وتميم تذكير (السبيل) ولغةُ الحجاز التأنيث.

١- حمزة بن حبيب والكسائي.

٢- أبو حيان، البحر المحيط، ٤/ ٥٢٩.

٣- الأعراف: ١٤٦.

٤- أي: (وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلا) – الأعراف ١٤٦.

٥- يوسف: ١٠٨.

٦- الكشف، ١/ ٤٣٤.

٧- النحاس أبو جعفر، إعراب القرآن، ١/ ١٥٤، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب.

وأما (استبان) فيكون متعديا نحو: (استَبَنْتُ الشيءَ) ويكون لازما، نحو: (استبان الصبحُ) بمعنى بان[1]

وقد وردت قراءة النصب بتاء الخطاب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم(ولتستبين) (سبيل) بالنصب.

وورد في سورة الأنعام أسلوب الخطاب بـ (قل) إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أكثر من أي سورة أخرى في القرآن الكريم فوجدنا في سورة الأنعام (قل) في ٤٤ آية- مثل:

(قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ)[2]

(قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ...)[3]

(قُلْ لِلَّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ.........)[4]

(قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ)[5]

(وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ)[6]

(قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ)[7]

وهكذا إلى آخر السورة.

أما في السور الطويلة مثل البقرة وآل عمران وردت أسلوب (قل) بعشرين مرة تقريبا فقط.

فبمناسبة أسلوب الخطاب قرئ هذه الآية في القراءة السبعية بتاء الخطاب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم: (ولتستبين سبيل المجرمين)

١- الدر المصون: ٤/٦٥٥.

٢- الأنعام: ١١.

٣- الأنعام: ١٢.

٤- الأنعام: ١٢.

٥- الأنعام: ٥٠.

٦- الأنعام: ٥٤.

٧- الأنعام: ٥٦.

٢ــ التبادل بين التاء والنون:

أ ــ النون بدل من التاء:

قال تعالى: (هُنَالِكَ **تَبْلُو كُلُّ** نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ) (١)

روى عن عاصم : (نبلوا) بنون وباء أي : نختبر و(كلَّ نفس) بالنصب و(ما أَسْلَفَتْ) بدل من (كل نفس)، أو منصوب على إسقاط الخافض أي: ما أسلفت- أو يكون (نبلوا) من البلاء وهو العذاب أي: نصيب كل نفس عاصية بالبلاء بسبب ما أسلفت من العمل المسيء.

وعن الحسن (تبلوا): تتسلم(٢) و(تبلوا) مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الواو و(كل) فاعل مرفوع.(٣)

وقرأ حمزة والكسائي (تتلوا) أي تقرأ كل نفس كتابها الذي كتب عليها وقيل: (تتلوا) تتبع؛ أي تتبع كل نفس ما قدمت في الدنيا؛ قاله السدي. ومنه قول الشاعر:

إن المُريبَ يتبع المُريبا كما رأيت الذِّيب يتلو الذِّيبا(٤)

وقراءة (نبلوا) بنون المعظم بمناسبة الآيات قبلها بالنون:

(وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ)(٥)

١- يونس : ٣٠

٢- أبو حيان البحر المحيط : ٦/ ٥١.

٣- محمود الصافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه، المجلد السادس ، ١١٧/١١، دار الرشيد، دمشق، ط:٢، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٤- تفسير القرطبي، المجلد الرابع، ٣٣٤/٨، وانظر: الهروي، أبو عبيد أحمد بن محمد (ت٤٠١هـ) كتاب الغريبين، ٢٦١/١، تحقيق: محمود محمد الطناحي، لجنة إحياء التراث الاسلامي، مصر، ١٣٩٠هـ ١٩٧٠م

٥- يونس : ٢٨.

المبحث الرابع

أ ـ اختلاف الحركة الإعرابية

إن التراوح بين الفاعلية والمفعولية في القراءات القرآنية كان سببه:

- اختلاف صيغة الفعل مرة.
- اختلاف حرف المضارعة مرة أخرى.

وهنا سيكون التراوح بين الفاعلية والمفعولية أمرا سببه الحركة الإعرابية (الضمة- للفاعلية، الفتحة- للمفعولية) وسوف نرى أن صيغة الفعل ستبقى على ما هي عليها.

أي أن اللغة العربية كانت عندها وسائل كثيرة لتحديد المعاني من نحو:

- اختلاف الصيغة الفعلية.
- اختلاف معنى حرف المضارعة.
- اختلاف الحركة الإعرابية.

فهي – إذن– لغة غنية بوسائل التعبير فيها وقد ظهر هذا جليا في قراءات القرآن الكريم، كما يلي:

قال تعالى: (فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ)[1]

قال أبو حيان[2]: "قرأ الجمهور: برفع الجلالة فالظاهر أن تكون (ما) مصدرية، والتقدير: بحفظ الله إياهن – قاله ابن عباس وعطاء ومجاهد– ويحتمل هذا الحفظ وجوها، أي: يحفظ أي: بتوفيقه إياهن لحفظ الغيب، أو لحفظه إياهن حين أوصى بهن الأزواج في كتابه وأمر رسوله، فقال: (استوصوا بالنساء خيرا)[3]، أو بحفظهن حين

١- النساء: ٣٤.

٢- البحر المحيط، ٣/٦٢٥.

٣- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ٥/١٩٨٧، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير اليمامة بيروت، ١٤٠٧هـ؛ والترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، ٣/٤٦٧، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي بيروت؛ والقزويني، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجة، ١/٥٩٤، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر بيروت؛ وابن أبي شيبة، عبدالله بن محمد، مصنف ابن أبي شيبة، ٤/١٩٧، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد الرياض، ١٤٠٩هـ.

وعدهن الثواب العظيم على حفظ الغيب وأوعدهن العذاب الشديد على الخيانة.

وجوزوا أن تكون (ما) بمعنى الذي ، والعائد على(ما) محذوف والتقدير: بما حفظه الله لهن من مهور أزاجهن، والنفقة عليهن، قاله الزجاج"[1]

وأجاز أبو البقاء أن تكون (ما) نكرة موصوفة والعائد محذوف.

وقرئ: (بما حفظ الله) بنصب اسم الله، و(ما) على هذه القراءة بمعنى الذي، أو نكرة، والمضاف محذوف، والتقدير: بما حفظ أمرَ الله"[2] كما يقول ابن خالوية: "ومعناه والله أعلم على حذف المضاف، أي: حَفِظ دينَ الله. [3]

وقال أبو الفتح: [4] هو على حذف المضاف أي بما حفظ دين الله وشريعة الله، وعهود الله، ومثله: (إِنْ تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ)[5]، أي: دين الله وعهود الله وأولياء الله، وحذف المضاف في القرآن والشعر وفصيح الكلام في عدد الرمل سعةً، وأستغفر الله. وربما حذفت العرب المضاف بعد المضاف مكررا؛ أُنسًا بالحال ودلالة على موضوع الكلام، كقوله عز وجل: (فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ)[6] أي: من أثر حافر فرس الرسول".

ويؤكد ذلك السمين الحلبي حين يقول: "ولا بد من حذف مضافٍ تقديره: بما حفظ دينَ الله أو أَمْرَ الله، لأن الذات المقدسة لا يحفظها أحد.

ويجوز أن تكونَ (ما) مصدريةً، والمعنى: بما حفظن الله في امتثال أمره، وساغ عود الضمير مفردا على جمع الإناث لأنهن في معنى الجنس، كأنه قيل: ممّن صلَح، فعاد الضميرُ مفردا بهذا الاعتبار، ورد الناس هذا الوجه بعدم مطابقة الضمير لما يعود عليه وهذا جوابه مثل قول الشاعر:

فإن الحوادثَ أودي بها

١- البحر المحيط، ٣/ ٦٢٥.

٢- التبيان، ١/٢٧٤.

٣- ابن خالوية، ليس في كلام العرب، ص ١٤٧، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م

٤- المحتسب ١/١٨٨

٥- محمد: ٧

٦- طه : ٩٦.

أي: أَوْ – دَيْنَ، وينبغي أن يقال: الأصلُ بما حَفِظَتِ اللهَ، الحوادث أَوْدَت؛ لأنها يجوز أن يعود الضمير على جمع الإناث كعوده الواحدة منهن.

تقول: النساء قامت إلا أنه شذ حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث[١]

" ويقول أبو حيان: " وهذا كله توجيه شذوذ أدّى إليه قول من قال في هذه القراءة: إن (ما) مصدرية– ولا حاجة إلى هذا القول، بل ينزه القرآن عنه"[٢]

وهذا ما قاله الفرآء في معاني القرآن: "وبعضهم يقرأ (بما حفظ الله) فنصبه على أن يجعل الفعل واقعا كأنك قلت: حافظات للغيب بالذي يحفظ الله؛ كما تقول: بما أرضى الله، فتجعل الفعل لما، فيكون في مذهب مصدر، ولست أشتهيه؛ لأنه ليس بفعل لفاعل معروف، وإنما هو كالمصدر[٣]

قال تعالى: (قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ **يَنفَعُ** الصَّادِقِينَ **صِدْقُهُمْ** لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) [٤]

"وقرأ الجمهور (صدقهم) بالرفع فاعل(ينفع)، وقرئ بالنصب، وخرج على أنه مفعول له أي: لصدقهم، أو على إسقاط حرف الجر أي بصدقهم أو مصدر مؤكد أي : الذين يصدقون صدقهم أو مفعول به أي يصدقون الصدق كما تقول: صدقته القتال، والمنى: يحققون الصدق"[٥]

ويشرحه السمين الحلبي فيقول: قوله(صدقهم) مرفوع بالفاعلية ، وهذه قراءة العامة، وقرئ شاذا بنصبه وفيه أربعة أوجه:

أحدها: أنه منصوب على المفعول من أجله أي: ينفعهم لأجل صدقهم، ذكر ذلك أبو البقاء، وتبعه الشيخ (أبو حيان) وهذا لا يجوز لأنه فات شرط من شروط النصب ، وهو اتحاد الفاعل، فإن فاعل النفع غيرُ فاعل الصدق ، وليس لقائل أن يقول: " يُنصب

١- الدر المصون، ٣/٦٧١.

٢- أبو حيان، البحر المحيط، ٣/ ٦٢٥.

٣- الفرآء، معاني القرآن، ١/٢٦٥.

٤- المائدة: ١١٩.

٥- أبو حيان، البحر المحيط، ٤/٤٢٢.

بالصادقين فكأنه قيل: الذين يَصْدُقون لأجل صدقهم فيلزم اتحاد الفاعل" لأنه يؤدي إلى أن الشيء علة لنفسه، وللقول فيه مجال.

الثاني: على إسقاط حرف الجر أي " بصدقهم، وهذا قد عرفتَ ما فيه أيضا من أنّ حذف الحرف لا يطّرد.

الثالث: أنه منصوب على المفعول به، والناصب له اسم الفاعل في (الصادقين) أي: الذين صَدَقوا صدقهم، مبالغة نحو: (صَدَقْت القتال) كأنك وَعَدْتَ القتالَ فلم تَكْذِبْه، وقد يقوّي هذا نصبه على المفعول له، والعامل فيه اسم الفاعل قبله.

الرابع: أنه مصدر مؤكد كأنه قيل: الذين يَصْدُقون الصدقَ كما تقول: (صَدَق الصدقَ). وعلى هذه الأوجه كلها ففاعل (ينفع) ضمير يعود على الله تعالى"(١)

قال تعالى: (وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ **أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ** عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا) (٢)

"قوله: (أَغْفَلْنا قلبَه) العامة على إسناد الفعل لـ (نا) و(قلبه) مفعول به " وقرأ عمرو بن عبيد وعمرو بن فائد وموسى الأسواري بفتح اللام ورفع (قلبُه) أسندوا الإغفال إلى القلب"(٣)

ويقول العكبري: الجمهور على إسكان اللام، و(قلبه) بالنصب، أي: أغفلناه عقوبة" له، أووجدناه غافلا.

ويُقرأ بفتح اللام، و(قلبه) بالرفع، وفيه وجهان: أحدهما: وجدنا قلبُه مُعرِضين عنه والثاني: أهمل أمرنا عن تَذَكّرنا"(٤)

١- الدر المصون، ٤/٥٢١، ٥٢٢.

٢- الكهف: ٢٨.

٣- الدر المصون ٧/٤٧٦، أبو حيان، البحر المحيط، ٧/١٦٨.

٤- العكبري، التبيان، ٢/١٤٦.

قال أبو الفتح : يقال: أغفلتُ الرجل: وجدته غافلا كقول عمرو بن معديكرب: والله يا بني سُلَيم لقد قاتلناكم فما أَجْبَنَّاكم ، وسألناكم فما أبخلناكم، وهاجيناكم فما أَفْحَمْنَاكم، أي : لم نجدكم جُبناء، ولابخلاء، ولا مُفْحَمين- وكقول الاعشى:

أَثْوَى وقَصَّرَ ليلةً لِيُزَوَّدَا   فمَضَى وأَخْلَفَ من قُتَيْلَةَ مَوعِدَا

أي: صادفه مُخْلِفًا - وقال رؤبة:

وأَهْيَجَ الخَلْصَاءَ مِن ذاتِ البُرَقْ

أي: صادفها هائجة النبت- وقال الآخر:

فأَتْلَفْنَا المَنَايَا وأَتْلَفُوا

أي: صادفناها مُتْلِفَةً.

فإن قيل: فكيف يجوز أن يجد الله غافلا؟ قيل: لما فعل أفعال من لا يرتقب ولا يخاف صار كأن الله سبحانه غافل عنه، وعلى هذا وقع النفي عن هذا الموضع، فقال: (وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ)[1] أي: لا تظنوا الله غافلا عنكم- وقال تعالى: (إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ)[2]

وقال تعالى: (وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ)[3] ونحو هذا في القرآن كثير، فأنه قال: ولا تُطِعْ من ظَنَنَّا غافلين عنه"[4]

وحكي الكسائي: دخلت بلدة فأعمرتها، أي وجدتها عامرة، ودخلت بلدة فأخربتها، أي وجدتها خرابا، ونحو ذلك . أو يكون ما قاله الخصم: أن معنى أغفلنا قلبه: منعْنا وصددنا، نعوذ بالله من ذلك فلو كان الأمر على ما ذهبوا إليه منه لوجب أن يكون العطف عليه بالفاء دون الواو ،وأن يقال: ولا تطع، أغفلنا قلبه عن ذكرنا فاتَّبع هواه. وذلك أنه كان يكون على هذا الأول علة للثاني، والثاني مسببا عن الأول، ومطاوعا له: كقولك: أعطيته فأخذ، وسألته فبذل، لما كان الأخذ مسببا عن العطية، والبذل مسببا عن

١- وردت في الآية ٧٤ من سورة البقرة وفي مواطن أخرى من القرآن المجيد(يعملون) بالياء وهي في (البقرة ١٤٤) و(الأنعام ١٣٢).

٢- الجاثية ٢٩.

٣- ق: ٤.

٤- ابن جني، المحتسب، ٢/٢٨.

السؤال، وهذا من مواضع الفاء لا الواو؛ ألا ترى أنك إنما تقول: جذبته فانجذب، ولا تقول:وانجذب إذا جعلت الثاني مسببا عن الأول، وتقول: كسرته فانكسر، واستخبرته فأخبر، كلّه بالفاء، فمجئ قوله تعالى: (واتبع هواه) بالواو دليل على أن الثاني ليس مسببا عن الأول، على ما يعتقده المخالف. وإذا لم (يكن عليه) كان معنى أغفلنا قلبه عن ذكرنا أي صادفناه غافلا؛ على ما مضى وإذا صودف غافلا فقد غفل لا محالة فكأنه – والله أعلم ولا تطع من غفل قلبه عن ذكرنا واتّبع هواه وكان أمره فُرُطا، أي لا تطع من فعل كذا، وفعل كذا[1]

وقد سئل أبو العباس ثعلب عن قوله تعالى (أغفلنا قلبه عن ذكرنا) فقال: جعلناه غافلا، قال: ويكون في الكلام: أغفلته، سميته غافلا: ووجدته غافلا قلت: الغُفْل: الشيء الفارغ، والأرض الغفل: التي لا علامة بها، والكتاب الغفل: الذي لاشكل عليه، فأغفلناه: تركناه غافلا عن الذكر فارغا منه فهو إبقاء له على العدم الأصلي لأنه سبحانه لم يشأ له الذكر، فبقى غافلا، فالغفلة وصفه، والإغفال فعل الله فيه بمشيئته، وعدم مشيئته لتذكره فكل منهما مقتض لغفلته فإذا لم يشأ له التذكر لم يتذكر، وإذا شاء غفلته امتنع منه الذكر[2].

وفي هذه الآية الكريم مقابلة بين المؤمنين والكافرين فقال الله تعالى:

(وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ....

وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ...)

المفعول الله سبحانه وتعالى في كلا الحالتين) لأن الفعل من الإنسان رغم أن الله تعالى هو الذي يهدي قلبه أو يطبع عليه

نا قلبه

١- ابن جني، الخصائص، ٣/ ٢٥٤، ٢٥٥، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، مصر.

٢- تفسير ابن قيم ص ٣٤٩، ٣٥٠.

أغفلْنا قلبَه	فاعل	←	مفعول
أغفلَنا قلبُه	مفعول	←	فاعل

الفيصل هو حركة اللام وكون (نا) مرة فاعلا ومرة أخرى مفعولا.

قال تعالى: (إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدُ اللَّهَ **مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ**) [١]
قرأ الجمهور (الدين) بالنصب وعند العكبري "(الدين) منصوب بمخلص و(مخلصا) حال"[٢]

وقرأ ابن أبي عبلة: بالرفع فاعلا بمخلصا ، والراجع لذي الحال محذوف على رأي البصريين، أي: الدين منك، أو يكون أل عوضا من الضمير أي: دينك[٣] " وقال الزمخشري:" وحق من رفعه أن يقرأ مخلصا بفتح اللام، كقوله تعالى: (وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ) [٤] حتى يطابق قوله: (أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ)[٥] والخالص والمخلص واحد، إلا أن يصف الدين بصفة صاحبه على الاسناد المجازي، كقولهم. شعر شاعر، وأما من جعل مخلصا حالا من العابد و(له الدين) مبتدأ وخبر فقد جاء بإعراب رجع به الكلام إلى قولك: لله الدين، ألا لله الدين الخالص[٦]
وممن ذهب إلى أن (له الدين) مستأنف مبتدأ وخبر الفرآء[٧]

ب ـ التميز المحول من الفاعل:

الأسماء التي تنتصب بالتمييز والعامل فيها فعل أو معنى فعل،والمفعول هو فاعل في المعنى وذلك قولك: قد تفقأ زيد شحما، وتصبب عرقا،

١- الزمر: ٢.
٢- التبيان، ٢/ ٣٦٣.
٣- البحر المحيط، ١٨٢/٩
٤- النساء : ١٤٦.
٥- الزمر: ٣.
٦- الكشاف، ٣٨٦/٣.
٧- التبيان، ٣٦٣/٢.

وطبت بذلك نفسا، وامتلأ الإناء ماء، وضقت به ذرعا ، فالماء هو الذي مـــلأ الإنـــاء، والنفس هي التي طابت، والعَرَق هو الذي تصبب، فلفظه لفظ المفعول وهو في المعنـــى فاعل"[1]

ويقول ابن هشام: أقسام التمييز المبين لجهة النسبة أربعة، منها:

أن يكون محوّلا عن الفاعل، كقول الله عزوجل:

(وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا)[2] أصله: واشتعل شيبُ الرأس،[3]

وقوله تعالى: (فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا) [4]

أصله: فإن طابت أنفسُهن لكم عن شيء منه، فحُوّل الإسناد فيهما عن المضاف – وهـو الشيب في الآية الأولى، والأَنْفُسُ في الآية الثانية– إلى المضاف إليه– وهو الـــرأس ، وضمير النسوة– فأرتفعت الرأس، وجي بدل الهاء والنون بنون النسوة، ثم جيء بذلـك المضاف الي حُوّل عنه الإسناد فضلةً وتمييزا وأفردت النفس بعد أن كانت مجموعـــة، لأن التمييز إنما يطلب فيه بيان الجنس، وذلك يتأدى بالمفرد. [5]

بوجد في تراكيب اللغة أسماء منصوبة لفظا لكنها من حيث المعنى عدهـا النحويـون فاعلا معنويا، كما في التمييز المنصوب بعد أفعل التفضيل في نحو: (أَنَا أَكْـثَرُ مِنْـكَ مَالًا)[6] أو فيما سماه النحويون التمييز المحول عن الفاعل نحـــو: (وَاشْـتَعَلَ الـرَّأْسُ شَيْبًا)[7]، إن الاشتعال للنار، ولم يوضع في أصل اللغة للشيب.[8]

١- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، ٢٢٢/١، تحقيق: د عبد الحيـن الفتلـي مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٣، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٢- مريم : ٤

٣- انظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٢/ ١٩٥، دار إحياء الكتب العربية، مصر.

٤- النساء: ٤.

٥- شرح شذور الذهب، ص ٢٥٧.

٦- الكهف ٣٤.

٧- مريم ٤.

٨- الرمّاني والخطابي وعبدالقاهر الجرجاني، ثلاث رسائل في اعجاز القرآن ص١٧٥، تحقيق : محمد خلـف الله، د. محمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط ٣.

وقال الباقلاني: وإن قدر في اشتعل أن لا يكون الرأس فاعلا له، ويكون شيبا منصوبا عنه على التمييز لم يتصور أن يكون مستعارا.[1]

ويشرح أ. د محمود شرف الدين علاقة التمييز بالفاعل بفكرةعن تقديم التمييز على عامله فيقول: " وجوز المازني والكسائي والمبرد تقديم التمييز على عامله إذا كان عامله فعليا؛ لأن الفعل قوى في العمل ومنعه الباقون، لأنه في الأصل فاعل الفعل المذكور، كما في:

طاب زيد أبا

أو فاعل الفعل المذكور إذا جعلته لازما نحو:

(وفجرنا الأرض عيونا) [2]

أي: تفجرت عيونها أو فاعل ذلك الفعل إذا جعلته متعديا نحو:

امتلأ الإناء ماء

أي: ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل ، فكذا ما هو بمعناه.

وليست العلة بمرضية؛ إذ ربما يخرج الشيء عن أصله ولا يراعي ذلك الأصل، كمفعول ما لم يسم فاعله ، كان له لما كان منصوبا أن يتقدم على الفعل، فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع، وكونه بعد الفعل، فأي مانع أن يكون للفاعل أيضا إذ صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم؟

والرأيان السابقان متفقان على أن التمييز من حيث المعنى فاعل للفعل على صورته القائمة فعلا، أوعلى صورته المحوله من التعدية إلى اللزوم أو من اللزوم إلى التعدية[3].

قال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ **ذَهَبًا** وَلَوِ افْتَدَى بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ) [4]

١- الباقلاني، محمد بن الطيب، إعجاز القرآن، ص ١٨٥، تحقيق السيد أحمد صقر، دارالمعارف مصر ١٩٥٤.

٢- القمر: ١٢.

٣- د. محمود عبد السلام شرف الدين، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، ص٢٦٥.

٤- آل عمران : ٩١

يقول الزمخشري: (ذهبا) نصب على التمييز، وقرأ الأعمش(ذهب) بالرفع ردّا على (ملء) كما يقال: عندي عشرون نفسا رجال"[١] يعني بالرد البدل " ويكون بدل نكرة من معرفة. لأن: ملء الأرض معرفة، ولذلك ضبط الحُذّاق قوله: " لك الحمدُ ملءُ السموات والأرض، بالرفع على الصفة للحمد، واستضعفوا نصبه على الحال لكونه معرفة"[٢]

قال تعالى: (سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ) [٣]

وقوله: (ساء مثلا القومُ)" يقال : ساء الشيءُ قَبُح، فهو لازم، وساء يسوء مَساءة فهو متعدٍ؛ أي قَبحُ مَثَلُهم وتقديره: ساء مثلاً مَثَلُ القوم؛ فحذف المضاف، ونصب(مثلا) على التمييز قال الأخفش: فجُعِل المثلُ القومَ مجازا. والقوم مرفوع بالابتداء أو على إضمار مبتدأ. التقدير: ساء المثل مثلا هو مثل القوم. وقدّره أبو علي: ساء مثلاً مثلُ القوم- وقرأ عاصم الجُحْدَرِيّ والأعمش (ساء مثل القوم) رفع مثلا بساء"[٤]

ويشرحه السمين الحلبي بشرح وافي فيقول: " (ساء) بمعنى بئس فاعلها مضمر فيها، و(مثلا) تمييز مفسر له، لأن فاعل هذا الباب إذا كان ضميرا يفسر بما بعده ويُستَغْنَى عن تثنيته وجمعه وتأنيثه بتثنية التمييز وجمعه وتأنيثه عند البصريين وإن (ساء) أصلُها التعدي لمفعول، والمخصوص بالذم لا يكون إلا من جنس التمييز، والتمييز مفسِّر للفاعل فهو هو، فلزم أن يَصْدُق الفاعلُ والتمييز والمخصوص على شيء واحد إذا عُرِف هذا فقوله (القوم) غير صادق على التمييز والفاعل، فلا جَرَمَ أنه لابد من تقدير محذوف: إما من التمييز، وإما من المخصوص، فالأول يقدّر: ساء أصحاب مَثَل، أو أهل مثل القوم، والثاني يقدر: ساء مثلا مثل القوم، ثم حذف المضاف في التقديرين وأقيم المضاف اليه مقامه، وهذه الجملةُ تأكيدٌ للتي قبلها.

١- الكشاف، ١/ ٤٤٣.

(٢) البحر المحيط، ٣/٢٥٥، ٢٥٦.

(٣) الأعراف، ١٧٧.

(٤) تفسير القرطبي، المجلد ٤، ٧/ ٣٢٤.

وقرأ الحسن والأعمش وعيسى بن عمر: (ساء مثلُ القوم) برفع (مثل) مضافا للقوم، والجحدري روى عنه كذلك، وروى عنه كسرُ الميم وسكون الثاء ورفع اللام وجر القوم- وهذه القراءة المنسوبة لهؤلاء الجماعة تحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون (ساء) للتعجب مبنية تقديرا على فَعُل بضم العين كقولهم لقَضُوا الرجل، و(مثل القوم) فاعل بها، والتقدير: ما أسوأ مثل القوم، والموصول على هذا في محل جرٍ نعتًا لقوم. والثاني: أنها بمعنى بئس، ومثل القوم فاعل، والموصول على هذا في محل رفع لأنه المخصوص بالذم، وعلى هذا فلا بد من حذف مضاف ليتصادق الفاعل والمخصوص على شيء واحد، والتقدير: ساء مثل القوم مثل الذين"[1].

قراءة الرفع دليل على أن(مثلا) في القراءة الأولى فاعل معنوي فالقراءة تفسير القراءة ثم قال: "وقدر الشيخ تمييزا في هذه القراءة وفيه نظر ، إذ لا يحتاج إلى تمييز إذا كان الفاعل ظاهرا حتى جعلوا الجمع بينهما ضرورة كقوله:

تَزَوَّدْ مثلَ زادِ أبيك فينا　　　فنعمَ الزَّادُ زادُ أبيك زادا

وفي المسألة ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقا، والمنع مطلقا، والتفصيل: فإن كان مغايرا للفظ ومفيدا فائدة جديدة جاز نحو: نعم الرجل شجاعا زيد، وعليه قوله:

تخيَّرَه فلم يَعْدِل سواه　　　فنعمَ المرءُ من رجلٍ تهامي[2]

قال تعالى: (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ **كَبُرَتْ كَلِمَةً** تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا)[3]

وعن ابن محيص والحسن (كبرت كلمة) بالرفع على الفاعلية، والجمهور بالنصب على التمييز، وهو أبلغ. ومعنى الكلام بها التعجب، أي: ما أكبرها كلمة[4]

---

(١) الدر المصون، ٥/٥١٨، ٥١٩.

(٢) الدر المصون، ٥/٥١٩

(٣) الكهف: ٥.

(٤) البنا، أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر، ٢/٢١٠.

قال القيسي في مشكل إعراب القرآن: "(كلمة) نصب على التفسير، وفي (كَبُرَت) ضمير فاعل تقديره: كبرت مقالتهم: (اتخذ الله ولدا) [١]

ومن رفع (كلمة) جعل (كبرت) بمعنى: عظمت ولم يضمر فيه شيئا، وصار فعلا للكلمة، فارتفعت به. و(تخرج من أفواههم) نعت لـ(الكلمة) [٢]

وقال أبو الفتح: " قرأ (كَبُرَتْ كلمةٌ) رفعا يحيى بن يعمرو الحسن وابن محيص وابن أبي إسحاق والثقفي والأعرج- بخلاف- وعمرو بن عبيد.

أَخْلَصَ الفعلَ (لكلمةٍ) هذه الظاهرة، فرفعها، وسمَّى قولهم، (اتّخذ اللهُ ولدا) كما سمّوا القصيدة وإن كانت مائة بيت- (كلمة) وهذا كوضعهم الاسم الواحد على جنسه، كقولهم: أهلك الناسَ الدرهمُ والدينارُ، وذهب الناس بالشاة والبعير، ولله فصاحة الحجاج، وكثرة قوله على منبره: يأيها الرجل وكلّكم ذلك الرجل! ألا تره لما أشفق أن يُظَن به أنه يريد رجلا بعينه قال: وكلّكم ذلك الرجل؟[٣]

وقال السمين الحلبي[٤]: "قوله (كبُرت كلمةً) في فاعل (كبرت) وجهان: أحدهما، أنه مضمرٌ عائدٌ على مقالتهم المفهومة من قوله (قالوا: اتخذ الله) أي: كبُر مقالُهم، و(كلمةً) نصبٌ على التمييز، ومعنى الكلام على التعجب،

أي: ما أكبرها كلمةً و(تَخْرُجُ) الجملة صفةٌ لـ (كلمة)- ودلّ استعظامها لأن بعض ما يَهجِس بالخاطر لا يَجْسُر الإنسانُ على إظهاره باللفظ أما الكلمة لفظ دل على معنى[٥] – ويوضحه د. تمام حسان بقوله: " الكلمات وحدات لغوية لا أصواتية، هكذا اعتبرها الجميع"[٦]

---

(١) الكهف : ٤.

(٢) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٢/ ٣٦، تحقيق: ياسين محمد السواس، انتشارات نور، إيران، ١٣٦٢هـ.

(٣) المحتسب ٢/ ٢٤.

(٤) الدر المصون، ٤٤٠/٤.

(٥) د. إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص ٣٨، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الرابعة، ١٩٨٠م.

(٦) د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٢٨، مكتبة الانجلوا المصرية، ١٩٩٠م.

والثاني: أن الفاعل مضمرٌ مفسَّرٌ بالنكرة بعده المنصوبة على التمييز، ومعناها الذم كـ (بئس رجلا) فعلي هذا: المخصوص بالذم محذوف تقديره: كبرت هي الكلمة كلمةً خارجةً من أفواههم تلك المقالةُ الشَّنعاءُ.

وقرأ العامة (كلمةً) بالنصب، وفيها وجهان: النصب على التمييز، كما تقدم والثاني: النصب على الحال كما أن (مقتا) في قوله(كبر مقتا عند الله) [1]حال. [2]

من الواضح أننا في نحو:

ساء مثلا

كبرت كلمة

حين نعتبر الفاعل ضميراً مستترا مفسرا بالتمييز بعده، يعد التمييز فاعلا معنويا، وهذا هو مسوغ رفعه في نحو:

ساء مثل

فكأننا حين نرفع نترجم المعنى أي الفاعل المعنوي إلى الفاعل لفظي.

---

(١) الصف ٣ مقتا: أي بغضا، بلغة قريش: لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم ، أبو عبيد القاسم ابن السلام، ص٢٧٨، تحقيق: د. عبدالحميد، مطبوعات جامعة الكويت: ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

(٢) الزجاج، إعراب القرآن، ١/٢٩٤.

الفصل الثاني:
معنى المفعولية

المبحث الأول: إقامة المفعول به مقام الفاعل مع الفعل الماضي

المبحث الثاني: إقامة المفعول به مقام الفاعل مع الفعل المضارع

المبحث الثالث: إقامة المفعول الأول مقام الفاعل مع الفعل الماضي

المبحث الرابع: إقامة المفعول الأول مقام الفاعل مع الفعل المضارع

المبحث الأول

إقامة المفعول به مقام الفاعل مع الفعل الماضي

المفعولية هنا يراد بها المفعولية لفظا ومعنى إن نصب الاسم، والمفعولية معنى إن رفع ما كان منصوبا مع المحافظة على معنى المفعولية.

قراءة حفص على البناء للمعلوم:

قال تعالى: (أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ)[1]

"قرأ نافع وابن عامر (أسس بنيانه)مبنيا للمفعول في الموضعين وقرا باقي السبعة وجماعة ذلك مبنيا للفاعل وبنصب (بنيان) وقرأ عمارة بن عائذ الأولى على بناء الفعل للمفعول، والثانية على بنائه للفاعل[2] قال أبو زرعة: [3]

وحجة من قرأ الفعل على ما لم يسم فاعله قوله قبلها: (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى)[4] قالوا وإنما كان يحسن تسمية الفاعل لو كان للفاعل ذكر، فأما إذا لم يكن للفاعل ذكر وقد تقدمه(لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى) على ترك تسمية الفاعل، فترك التسمية أيضا في هذا أقرب وأولى على أن المسجد الذي أسس على التقوى هو المسجد الذي بنيانه على تقوى من الله وهو مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم.

١- براءة : ١٠٩

٢- البحر المحيط : ٥/٥٠٥ ، وانظر أيضا : ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات ص ٣١٨، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط: ٣، ١٩٨٨م.

٣- الحجة، ص ٣٢٤،

٤- براءة ١٠٨

وحجة من قرأ: (أَسَّس) بفتح الهمزة ونصب (بنيانه) الحرفين: أن صدر هذه القصة هو مبني على تسمية الفاعل وهو قوله: (والذين اتخذوا مسجدا) [1] فجعل الاتخاذ لهم، فكذلك التأسيس يجعل لهم ليكون الكلام واحدا– ثم قال بعد ذلك: (لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً)[2] والذين بنوا ريبة هم الذين أسسوا فلذلك آثروا تسمية الفاعل.

وقال النحاس: [3] " قرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع وأبو عمرو وعاصم والأعمش وحمزة والكسائي (أفمن أسَّس بنيانَه) بفتح الهمزة ونصب البنيان وهو اختيار أبي عبيد لكثرة من قرأ به وأن الفاعل سمي فيه" "والاستفهام معناه التقرير (مَنْ) بمعنى الذي مبتدأ، وخبره: (خير) [4]

واضح مما سبق أن السياق يرجح مرة قراءة البناء للمعلوم، ومرة أخرى قراءة البناء للمجهول والمعنى على الرفع والنصب واحد وهو المفعولية"

قال تعالى: (أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ)[5]

قرأ الجمهور(كتب) مبنياللفاعل، (في قلوبهم الايمان) نصبا، أي: كتب الله وأبو حيوة والمفضل عن عاصم: (كتب) مبنيا للمفعول و(الإيمان) رفع[6] (كَتَبَ في قلوبهم الايمانَ) أي: خلق في قلوبهم التصديق؛ يعني من لم يوال من حاد الله وقيل: كتب: أثبت؛ قاله الربيع بن أنس وقيل: جعل؛ كقوله تعالى: (فاكتُبنا مع الشَّاهدين)[7] أي: اجعلنا. وقوله : (فسأكتبها للذين

١- براءة ١٠٧

٢- براءة : ١١٠

٣- إعراب القرآن : ٢/ ٢٣٦

٤- د. وهبة الزحيلي، التفسير المنير، ٣٩/١١، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٥- المجادلة : ٢٢.

٦- البحر المحيط، ١٣١/١٠

٧- آل عمران: ٥٣.

يتقون) [١] وقيل: كَتَبَ – أي جمع، ومنه الكَتِيبَة؛ أي: لم يكونوا ممن يقول نؤمن ببعض ونكفر ببعض وقراءة العامة بفتح الكاف من(كتب) ونصب النون من(الإيمان) بمعنى كتب الله وهو الأجود لقوله تعالى: (وأيّدهم بروح منه) وقرأ أبو العالية وزرّ بن حُبيش والمفضل عن عاصم (كُتِب) على ما لم يسم فاعله (الإيمان) برفع النون[٢]

وقراءة المعلوم يناسب القول قبله (كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي) [٣]

فالجمهور للفاعل والسياق يرجّح قراءتهم.

وورد الفعل (كَتَبَ) مبنيا للمعلوم ومسندا إلى الله تعالى في أمور الرحمة في القرآن الكريم، مثل:

(كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) [٤]

(فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ) [٥]

وفي أمور الخير والنصر للإسلام مثل:

(وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا)[٦]

وقرئ مبنيا للمجهول في الأمور التي قد تثقل على النفس البشرية، مثل:

(يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ)[٧]

(فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) [٨].

(كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ) [٩]

١- الأعراف : ١٥٦

٢- تفسير القرطبي، المجلد التاسع، ٣٠٨/١٧ ، وانظر: إبراهيم الأبياري، الموسوعة القرآنية الميسرة، ٨/٤، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، مصر- ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤م.

٣- المجادلة : ٢١

٤- الأنعام: ١٢.

٥- الأنعام: ٥٤.

٦- الحشر: ٣.

٧- البقرة ١٨٣.

٨- البقرة: ٢٤٦.

٩- البقرة ١٨٠.

أما الأمور التي قد تكرهها النفس البشرية وتكون هي محبوبة ومفيدة من جانب آخر فوردت أحكامها بقراءتين: المعلوم والمجهول، مثلا في قوله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)(١)

لأن القتال قد يثقل على النفس البشرية كما قال الراغب الاصفهاني أي "تَكْرَهُوْنَهُ من حيث الطبع ثم بَيَّنَ ذلك بقوله: (وَعَسى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) (٢) ففي الحقيقة هو (خير).

ووردت القراءتان (المعلوم والمجهول) في سورة النساء:

(قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ) (٣)

لأن المهر قد يكون ثقيلا للرجال إعطاؤه أما أخذها للنساء فأمر محبوب.

لذا رويت القراءتان في هذه الآية الكريمة(كَتَبَ) و (كُتِبَ).

والكتاب: الفرض والحكم والقَدَر(٤) فالآيات التي تتعلق بالله سبحانه وتعالى بقضاءه الممضي فقد وردت بقراءة واحدة فقط أي: قراءة المعلوم، فقال تعالى:

(وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ) (٥)

(كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ) (٦)

وقوله (قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا) (٧)

١- البقرة : ٦١٦: قرأ الجمهور (كتب) مبنيا للفعول وقرأ قوم (كتب) مبنيا للفاعل وبنصب (القتال) البحر المحيط ٣٧٩/٢.

٢- معجم مفردات ألفاظ القرآن . ص ٤٤٦.

٣- النساء : ١٢٧.

٤- الجوهري، إسماعيل بن حماد ، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، ٢٠٨/١، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، طبع على نفقة السيد حسن عباس الشربتلي، المملكة العربية السعودية. ط : ٢، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.

٥- البقرة : ١٨٧

٦- المجادلة : ٢١.

٧- براءة : ٥١.

يعني ما قدّره وقضاه وذكر (لنا) ولم يَقُلْ علينا تنبيها أن كل ما يصيبنا نَعُـدُّه نعمةً لنا ولا نعُدُّه نقمةً علينا.

وقوله (يَاقَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ)[١]

وإنما قال لكم ولم يقل عليكم لأن دخولهم إياها يعود عليــهم بنفــع عــاجل وآجل فيكون ذلك لهم لا عليهم. وذلك كقولك لمن يــرى تأذّيـا بشــيء لا يَعرِف نفعَ مآله : هذا الكلام لك لا عليك.[٢]

أما القراءتان(كتب) و(كتب) فقد وردت بصيغة المعلوم والمجهول في الآيـة التالية:

(أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ)[٣]

فأسند الفعل إلى الله سبحانه وتعالى لأن الهداية من الله تعالى فقط ولكــن الله جل ذكره يعطي الهداية لمن يريده ويطلبه ويجتهد له.

فذكر صيغة المجهول (كُتب) ثم طلبوا واجتهدوا للخير وأيدهــم الله بــروح منه حتى نصروا فقال: (رضي الله عنهم ورضوا عنه).

قال تعالى: (وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَــدْ **أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ** إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)[٤]

وقرأ الجمهور: (وقد أخذ) مبنيا للفاعل، (ميثاقكم) بــالنصب، وأبوعمــرو: مبنيا للمفعول، (ميثاقكم) رفعا[٥] وقرئ (أخذ ميثاقكم) على البنــاء للفــاعل وهو الله عز وجل.[٦]

١- المائدة : ٢١

٢- الراغب الأصفهاني، المفردات، ص ٤٤١.

٣- المجادلة : ٢٢.

٤- الحديد: ٨.

٥- البحر المحيط: ١٠٢/١.

٦- الكشاف، ٦٢/٤.

وحجتهم أنه قرب من ذكر الله في قوله(لتؤمنوا بربكم) فأجروا الفعل إلى الله، أي: وقد أخذ ربكم ميثاقكم- أما حجة قراءة على ما لم يسم فاعله إجماع الجميع على قوله: (أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ) [1][2]

قال تعالى: (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ **أَلْقَى السَّمْعَ** وَهُوَ شَهِيدٌ)[3]

وقرأ الجمهور: (أو ألقى السمع) مبنيا للفاعل، و(السمع) نصب به، أي: أو أصغى سمعه مفكرا فيه، وقرأ السلمي، وطلحة، والسدي، وأبو البرهثيم، (أو ألقى) مبنيا للمفعول، (السمع) رفع به، أي: السمع منه، أي: من الذي له قلب. وقيل: المعنى أو لمن ألقى غيره السمع وفتح له أذنه ولم يحضر ذهنه ، أي: الملقي والفاتح والملقي له والمفتوح أذنه حاضر الذهن متفطن"[4]

قراءة الجمهور تتفق مع السياق(كان له قلب)

"(أَلْقَى السمعَ) أي استمع القرآن – تقول العرب: ألق إليّ سمعك أي استمع"[5]

قال تعالى: (وَكَذَلِكَ **زَيَّنَ** لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ **قَتْلَ** أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ)[6]

وفي هذه الآية قراءات كثيرة، والمتواتر منه ثنتان، الأولى: قرأ العامة (زَيَّنَ) مبنيا للفاعل و(قتلَ) نصب على المفعولية و(أولادهم) خفض بالإضافة و(شركاؤهم) رفع على الفاعلية وهي قراءة واضحة المعنى

١- الأعراف: ١٦٩.

٢- أبو زرعة، الحجة ٦٩٨.

٣- ق: ٣٧.

٤- البحر المحيط، ٥٣١/٩.

٥- تفسير القرطبي، المجلد ٩، ٢٣/١٧.

٦- الأنعام : ١٣٧.

والتركيب. وقرأ ابن عامر: (زُيّن) مبنيا للمفعول (قتلُ) رفعا على ما لم يسم فاعله، (أولادهم) نصبا على المفعول بالمصدر، (شركائهم) خفضا على إضافة المصدر إليه فاعلا وهذه القراءة متواترة صحيحة، وقد تجرّأ كثير من الناس على قارئها بما لا ينبغي، وهو أعلى القراء السبعة سندا وأقدمهم هجرة. [1]كما قال مكي القيسي في الكشف: " قرأ ابن عامر(زين) بضم الزاي على ما لم يسم فاعله (قتل) بالرفع، على أنه مفعول لم يسم فاعله، (أولادهم) بالنصب أعملَ فيه القتل، (شركائهم) بالخفض على إضافة القتل إليهم، لأنهم الفاعلون، فأضاف الفعل إلى فاعله، على ما يجب في الاصل لكنه فرق بين المضاف والمضاف إليه، فقدم المفعول،وتركه منصوبا على حاله، إذ كان متأخرا في المعنى، وأخر المضاف، وتركه مخفوضا على حاله، إذ كان متقدما بعد القتل، وهذه القراءة فيها ضعف، للتفريق بين المضاف والمضاف إليه لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظروف، لا تساعهم في الظروف، وهو في المفعول به في الشعر بعيد. فإجازته في القرآن أبعد.

وقرأ الباقون بفتح الزاي على ما يسمى فاعله، ونصبوا (قتل)بـ(زين)، وخفضوا(الأولاد) لإضافة (قتل) إليهم، أضافوه إلى المفعول، ورفعوا(الشركاء) بفعلهم(التزيين)، فهو الأصل، والمصدر يضاف إلى المفعول به، أو إلى الفاعل، وأصله أن يضاف إلى الفاعل، لأنه هو أحْدَثَه، ولأنه لا يُستغني عنه، ويُستغني عن المفعول، وإنما جاز أن يضاف إلى المفعول كما جاز أن يقوم المفعول مقال الفاعل، ولا يحسُن أن يرتفع(الشركاء) بالقتل، لأنه يبقي (زين) بغير فاعل، و(الشركاء) ليسوا قاتلين، إنما هم مزينون. إنما القاتلون المشركون، زين لهم شركاؤهم الذين

١- الدر المصون، ٥/١٦١، ١٦٢، وانظر: الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران، المبسوط في القراءات العشر، ص ١٧٥، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية جدة، ط: ٢، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن ص ٢٠٧، ٢٠٨ ، شرحه: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت ، ط: ٣ ، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

يعبدونهم قتلهم أولادهم، فالمعنى : قتلهم أولادهم، ثم حذف المضاف إليـــه، وهو الفاعل، وأقيم (أولاد)وهم المفعول بهم، مقام الفاعل، كما قال تعـــالى: (لا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ) [1] أي : من دعائه الخير، فالهاء فاعلـــة (الدعاء)، فحُذفت وأقيم (الخبر) مقامها، فخُفض بالإضافة، فهذه القراءة هي الاختيار، لصحة الإعراب فيها ولأن عليها الجماعة"[2]

وأشار القرطبي إلى هذه القضية بالتفصيل قائلا: [3]

وذكر المهدوي قراءة ابن عامر هذه على التفرقة بين المضاف والمضـــاف إليه، ومثله قول الشاعر:

فزَجَجْتُها بمـــــــزَجّة زَجَّ القلوصَ أبي مَزادة

يريد: زَجّ أبي مزادة القلوصَ وأنشد:

تَمُرّ على ما تستمر وقد شفت غلائل عبدُ القيس منها صدورِها

يريد: شفت عبدُ القيس غلائل صدروها. وقال أبو غانم أحمد بـــن حمـــدان النحوي: قراءة ابن عامر لا تجوز في العربية؛ وهي زلّة عـــالم، وإذا زلّ العالم لم يجز اتباعه، ورُدّ قوله إلى الإجماع، وكذلك يجب أن يُرَدّ مـــن زلّ منهم أو سها إلى الإجماع؛ فهو أولى من الإصرار على غـــير الصـــواب. وإنما أجازوا في الضرورة للشاعر أن يفرق بين المضاف والمضاف عليـــه بالظرف؛ لأنه لا يفصل. كما قال:

كما خُطَّ الكتاب بكفِّ يوما يَهودِيٍّ يُقارِبُ أو يُزيلُ

وقال آخر:

كأنّ أصواتَ من إيغالهم بنا أواخِرِ المَيْسِ أصواتُ الفراريج

وقال آخر:

لما رأت ساتيدَ ما استعْبَرتْ لله دَرُّ اليومَ مَن لَامَها

١- فصلت : ٤٩

٢- الكشف، ١/ ٤٥٤.

٣- تفسير القرطبي، المجلد الرابع، ٧/٩١-٩٣.

وقال القشيري: وقال قوم هذا قبيح، وهذا محال، لأنه إذا ثبتت القراءة بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو الفصيح لا القبيح.

وقد ورد ذلك في كلام العرب وفي مصحف عثمان (شركائهم) بالياء[1] وهذا يدل على قراءة ابن عامر وأضيف القتل في هذه القراءة إلى الشركاء؛ لأن الشركاء هم الذين زيّنوا ذلك ودَعَوْا إليه؛ فالفعل مضاف إلى فاعله على ما يجب في الأصل، لكنه فرق بين المضاف والمضاف إليه، وقدم المفعول وتركه منصوبا على حاله؛ إذ كان متقدما بعد القتل، والتقدير: وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ شركائهم أولادَهم. أي أن قتلَ شركاؤهم أولادهم.

وقال السمين الحلبي[2]، وهذه الأقوال جميعا لا ينبغي أن يلتفت إليها لأنها طعنٌ في المتواتر، وإن كانت صادرة عن أئمةٍ أكابرَ، وأيضا فقد انتصر لها مَن يقابلهم، وأورد من لسان العرب نظمه ونثره ما يشهد لصحة هذه القراءة لغة. قال أبو بكر ابن الأنباري: هذه القراءة صحيحة، وإذا كانت العرب قد فَصَلَتْ بين المتضايفين بالجملة في قولهم: " هو غلام إن شاء الله أخيك" يريدون: هو غلام أخيك فإن يُفْصَل بالمفرد أسهل" انتهى وسمع الكسائي قول بعضهم: إن شاةَ لتجترّ فتسمع صوتَ واللهِ ربِّها أي: صوت ربها والله، ففصل بالقسم وهو في قوة الجملة، وقرأ بعض السلف: (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ) [3] بنصب (وعده) وخفض(رسله)، وفي

١- المواضع التي اختلفت فيها المصاحف: من قال في المقنع: وفيها أي: الأنعام في مصاحف أهل الشام(وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) بالياء ، وفي سائر المصاحف (شركاؤهم) بالواو: علامة خراز، دليل الحيران شرح مورد الظمآن في رسم وضبط القرآن، ص ٤٤٤، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة، وأنظر أيضا: د محمد سالم محيسن، الفتح الرباني في علاقة القراءات بالرسم العثماني، ص ٨٧، إدارة الثقافة والنشر، بجامعة الإمام محمد سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٢- الدر المصون ، ١٦٦/٥، ١٦٧

٣- إبراهيم : ٤٧.

الحديث عنه عليه السلام: (هل أنتم تاركو لي صاحبي[1]، تاركوا لي امرأتي) أي: تاركوا صاحبي لي، تاركوا امرأتي لي"

قراءة حفص على البناء للمجهول:

قال تعالى: (أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ **وَحُرِّمَ** عَلَيْكُمْ **صَيْدُ** الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ)[2]

وقرأ ابن عباس و(حرّم) مبنيا للفاعل و(صيد) بالنصب[3] والجمهور على (وحرم) مبنيا للمفعول،(صيد) رفعا على قيامه مقام الفاعل. [4]

فخرج الكلام مخرج بيان اختلاف حكم صيد البر والبحر على المحرم وأيضا فان الصيد اسم مصدر وهو اسم للاصطياد وان كان قد يقع على المصيد ألا ترى أنك تقول صدت صيدا وإذا كان ذلك مصدرا كان اسما للاصطياد الذي هو فعل الصائد ولا دلالة فيه إذا أريد به ذلك على اباحة الأكل وإن كان قد يعبر به عن المصيد إلا أن ذلك مجاز لأنه تسمية للمفعول باسم الفعل وتسمية الشيء باسم غيره إنما هو استعارة. [5]

قال إمام راغب الاصفهاني: "الحرام الممنوع منه إما بتسخير إلهي وإما بمنع قهري وإما بمنع من جهة العقل أومن جهة الشرع..."[6]

فباستقرآء الآيات(حرم) في القرآن الكريم نلاحظ أن المنع بتسخير إلهي وردت بقراءة المعلوم فقط أي: مسند إلى ضمير الله جل ذكره، في قوله تعالى: (وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ) [7]

وهكذا المنع الشرعي أيضا وردت بقراءة المعلوم فقط، مثل:

١- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ١٣٣٩/٣.

٢- المائدة: ٩٦

٣- البحر المحيط : ٣٧١/٤.

٤- الدر المصون : ٤٣٠/٤.

٥- الجصاص ، أبو بكر أحمد بن علي الرازي (ت ٣٧٠هـ)، أحكام القرآن، ٤٧٩/٢، دار الفكر.

٦- المفردات : ص ١١٣.

٧- القصص: ١٢.

(قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ) (١)
(قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا). (٢)
(وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) (٣)

وقال تعالى في آية النحل (١١٥) خطابا للمؤمنين.

(إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ) (٤)

أما المنع القهري فوردت بقراءتين أي: المعلوم(حَرَّمَ) والمجهول (حُرِّمَ) لكي لا يُنسب القهر إلى الله تأدبا، فنجد في القرآن الكريم صيغة المجهول (حُرِّمَ) في ثلاث آيات ووردت لكلها قراءة المعلوم (حَرَّمَ) وهي:

(وَلِأُحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ) (٥)

لأن هذا التحريم كان من جانب الله تعالى عقابا عليهم، وهكذا في آية النور: (وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) (٦) كان عقابا للزاني أو الزانية.

أما في قوله تعالى:

(وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا) (٧)

فقد وردت القراءتان في التحريم الذي من جانب الله من جهة الابتلاء.

وهكذا في الآية الكريمة في الأنعام (١١٩).

(وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ) (٨)

وردت قراءة المجهول أيضا عقابا على المشركين.

١- الأعراف: ٣٣.

٢- الأنعام: ١٥١.

٣- البقرة: ٢٧٥

٤- النحل: ١١٥.

٥- آل عمران: ٥٠، كان حرم عليهم أشياء فجاءهم عيسى ليحل لهم الذي حرم عليهم يبتغي بذلك شكرهم = تفسير الحسن البصري ٢/٢٢٧، تحقيق: د. عمر يوسف كمال، الجامعة العربية أحسن العلوم، كلشن اقبال، كراتشي، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٦- النور: ٣

٧- المائدة: ٩٦.

٨- االأنعام: ١١٩

قال تعالى: (زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ) [١]

"وعن ابن محيصن (زين) مبنيا للفاعل (الحياة) بالنصب ، مفعول والفاعل الله تعالى"[٢] وقراءة الجمهور (زين)على بناء الفعل للمفعول، ولا يحتاج إلى إثبات علامة تأنيث للفصل، ولكون المؤنث غير حقيقي التأنيث، وقرأ ابن أبي عبلة: (زينت) بالتاء وتوجيهها ظاهر، لأن المسند إليه للفعل مؤنث، وحذف الفاعل لفهم المعنى، وهو الله تعالى، يؤيد ذلك قراءة مجاهد، وحميد بن قيس، وأبي حيوة(زين) على البناء للفاعل، وفاعله ضمير يعود على الله تعالى، إذ قبله (فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ).[٣]

المزين هو الشيطان زين لهم الدنيا وحسنها في أعينهم بوساوسه وحببها إليهم فلا يريدون غيرها أو الله تعالى يخلق الشهوات فيهم ولأن جميع الكائنات منه ويدل عليه قراءة من قرأ (زَيَّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا)[٤]

قال تعالى: (زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)[٥]

قرا الجمهور (زين) مبنيا للمفعول. والفاعل محذوف، فقيل: هو الله تعالى، قاله عمر، لأنه قال حين نزلت: الآن يا رب حين زيَّنْتَها، فنزلت (قُلْ أنبئكم)[٦]، ومعنى التزيين: خَلْقها وإنشاء الجبلة على الميل إليه: وهذا

١- البقرة : ٢١٢

٢- البنّا، أحمد بن محمد (ت ١٧٠٥هـ) اتحاف فضلاء البشر ٤٣٥/١.

٣- البحر المحيط ٣٥٣/٢.

٤- النسفي، أبو البركات عبدالله بن أحمد بن محمود، تفسير النسفي، ١٠٥/١، دار نشر الكتب الإسلامية لاهور - باكستان

٥- آل عمران : ١٤.

٦- آل عمران: ١٥.

كقوله: (إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ)[1]. فزيّنها تعالى للابتلاء، ويدل عليه قراءة (زيَّن للناس حُبَّ)، مبنيا للفاعل، وهو الضمير العائد على الله في قوله: (وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَنْ يَشَاءُ)[2].

وهكذا

(زُيِّنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ)[3] قرأ الجمهور مبنيا للمفعول- والأولى أن يكون المنسوب إليه التزيين الشيطان، لأن ما أخبر به عنهم سيق في المبالغة في معرض الذم، وقرأ زيد بن علي (زَيَّنَ لَهُمْ سُوءَ) بفتح الزاي والباء والهمزة والأولى أن يكون: زين لهم ذلك الفعل سوءَ أعمالهم[4]

وقد نسب الله تعالى(التزيين) في القرآن الكريم في:

(١) مواضع إلى نفسه.

(٢) وفي مواضع إلى الشيطان.

(٣) وفي مواضع ذكره غير مسمي فاعلهُ. [5]

فممّا نسبه إلى نفسه فبقراءة المعلوم:

في الإيمان: (وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ) [6]

وفي الكفر: (إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ) [7]

(زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ) [8]

وفي زينة السماء (وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ) [9]

١- الكهف: ٧.

٢- آل عمران: ١٣.

٣- براءة : ٣٧.

٤- البحر المحيط: ٤١٨/٥.

٥- المفردات : ص ٢٢٣

٦- الحجرات: ٧.

٧- النمل: ٤.

٨- الأنعام : ١٠٨.

٩- فصلت : ١٢، والملك: ٥.

(إنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ) [١]

ومما نسبه إلى الشيطان:

(وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ) [٢]

(فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) [٣]

(تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ) [٤]

(وَجَدْتُهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ)[٥]

(وَعَادًا وَثَمُودَ وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مَسَاكِنِهِمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ) [٦]

فقد وردت الآيات بقراءة المعلوم فقط والمسند إليه الشيطان اسم ظاهر والمفعول في هذه الآيات (أعمالهم)

وفي المواضع ذكره غير مسمي فاعله، فقد وردت فيه قراءتين، المجهول والمعلوم في الأمور التي تحتمل الأمرين الخير والشر؛ كما في قوله تعالى:

(زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ) [٧]

(زُيِّنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ) [٨]

(زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا) [٩]

١- الصافات : ٦.

٢- الأنفال ٤٨.

٣- الأنعام: ٤٣.

٤- النحل: ٦٣.

٥- النمل: ٢٤.

٦- العنكبوت: ٣٨.

٧- آل عمران: ١٤.

٨- التوبة: ٣٧.

٩- البقرة: ٢١٢.

أضاف التزيين إليه سبحانه خلقا ومشيئة،وحذف فاعله تارة، ونسبه إلى سببه ومن أجراه على يده تارة، وهذا التزيين منه سبحانه حسن، إذ هو ابتلاء واختبار للعبد، كما قال تعالى:

(إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا) (١)

وهو من الشيطان قبيح(٢) لأن تزيين هذه الشهوات في ذاته قد يوافق وجه الإباحة والطاعة فليس يلازمها تسويل الشيطان إلا إذا جعلها وسائل للحرام. (٣) فالأمور ذُكرت في هذه الآيات مختلطة أنواعُها بحلال منها والحرام، فالنتائج حسب ما يستخدمها الإنسان كما نجد نهاية هذه الآيات أحيانا بذكر خير من الله تعالى:

(وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ) (٤)

وأحيانا بجزاء الشر كما في قوله تعالى:

(وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ) (٥)

(وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ) (٦)

(فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ) (٧)

قال تعالى: (**كُتِبَ** عَلَيْكُمُ **الْقِتَالُ** وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) (٨)

وقرأ الجمهور: (كُتِبَ) مبنيا للمفعول ، وقرأ قوم: (كتب) مبنيا للفاعل، وبنصب (القتال)، والفاعل ضمير في (كتب) يعود على اسم الله تعالى: (١) و(كُتِب) يعني: فرض(٢)

١- الكهف: ٧.

٢- تفسير ابن قيم، ص ٢٣٧، ٢٣٨.

٣- ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، ١٨٠/٣.

٤- البقرة: ٢١٢.

٥- براءة: ٣٧.

٦- الرعد: ٣٣.

٧- فاطر: ٨.

٨- البقرة: ٢١٦.

قال بعض العلماء: إن هذه الآية تقتضي وجوب القتال على الكل فرض عين لا كفاية. أما الوجوب فمستفاد من لفظ الإيجاب، ويكفي العمل به مرة واحدة وأما العموم فلأن قوله (عليكم) لا يمنع من الوجوب على الموجودين وعلى من سيوجد كما في قوله: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ) و(كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ)(٣)

قراءة المجهول يناسب ما قبله: (زين للذين كفروا)(٤)أما قراءة المعلوم كما قال الله تعالى: (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ...وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ...). ثم قرئ: (كَتَبَ)(٥) بأن آخر الآية تقول: (وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)(٦)

قال تعالى: (**أُحِلَّ** لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ **الرَّفَثُ** إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ...)(٧)

وقرأ الجمهور: (أُحِلَّ) مبنيا للمفعول، وحذف الفاعل العلم به،

وقرئ (أَحَلَّ) مبنيا للفاعل، نصب: (الرفث) به ، فأما أن يكون من باب الإضمار لدلالة المعنى عليه، إذ معلوم للمؤمنين أن الذي يحل ويحرم هو

١- البحر المحيط: ٣٧٩/٢.

٢- ابن أبو حاتم ، محمد بن ادريس الرازي، تفسير القرآن العظيم - ٣/ ١٠٠٥ تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م وانظر أيضا: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢٣٣/١، تحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي، المطابع الأميرية- القاهرة مصر-١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، وابن العربي، أحكام القرآن،٦١/١، والتبصرة، ابن الجويني،٨٠/٢. تحقيق: د.مصطفى عبدالواحد. عيسى البابي الحلبي وشركاه مصر.

٣- النيسابوري الحسن بن محمد ، غرائب القرآن و **رغائب** الفرقان، ٢٢١/٢، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط: ١، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.

٤- البقرة : ٢١٢.

٥- البقرة: ٢١٦.

٦- البقرة: ٢١٦.

٧- البقرة: ١٨٧.

الله، وأما أن يكون من باب الالتفات، وهو الخروج من ضمير المتكلم إلى ضمير الغائب لأن قبله: (فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي) [١][٢]

قال تعالى: (قَالَ قَدْ **أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا** فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ)[٣]

وقرأ ابن السميقع: قد (أجبتُ دعوتَكما) خبرا عن الله تعالى، ونصب دعوة[٤] والجمهور على رفع(دعوة) والفعل مبني للمفعول.

ومثله قوله تعالى: (الر كِتَابٌ **أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ** ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ)[٥]

وقال الزمخشري، وقرى (أَحْكَمْتُ آياتَه ثُم فَصَّلْتُ) أي: أحكمتها أنا، ثم فصلتها.[٦]

ومثله قوله تعالى: (أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ - وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ - وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ - وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ)[٧]

قال أبو الفتح: قرأ (إلى الإبل كيف خَلَقْتُ وإلى السماء كيف رَفَعْتُ- وإلى الجبال كيف نصبتُ- وإلى الأرض كيف سَطَحْتُ) بفتح أوائل هذه الحروف كلها، وضم التاء- عليّ بن أبي طالب عليه السلام- والمفعول هنا محذوف لدلالة المعنى عليه، أي: كيف خلقتُها، ورفعتُها ونصبتُها، وسطحتُها؟ وحذف المفعول به أقوى دليل على قوة عربية الناطق به.[٨]

١- البقرة: ١٨٦.

٢- البحر المحيط: ٢/٢١١.

٣- يونس: ٨٩

٤- البحر المحيط: ٦/١٠١

٥- هود: ١.

٦- الكشاف: ٢/٢٥٨.

٧- الغاشية: ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠.

٨- ابن جني، المحتسب، ٢/٣٥٦.

المبحث الثاني

إقامة المفعول به مقام الفاعل مع الفعل المضارع

قراءة حفص على البناء للمعلوم:

قال تعالى: (وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا) (١)

"قرأ الكوفيون ونافع بالنون، ونصب (الجبال)، وكسر الياء وقرأ الباقون بالتاء، وفتح الياء ، ورفع (الجبال).

وحجة من قرأ بالنون أنه بناه على الإخبار من الله جل ذكره عن نفسه، إذ هو فاعل كل الأفاعيل ومُدبّرها ومُحدثُها، وانتصبت الجبال بوقوع الفعل عليها، لأن الفعل مبني للفاعل ، وقوى ذلك أنه محمول على ما بعده من الإخبار في قوله: (وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ) فجرى صدر الكلام على آخره، لتطابق الكلام، وهو الاختيار.

وحجة من قرأ بالتاء أنه بني الفعل للمفعول، فرفع الجبال لقيامه مقام الفاعل، فهو مفعول لم يسم فاعله، ويقوى ذلك قوله: (وسيرت الجبال) (٢)

وقوله: (وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ) (٣)(٤)

وقرأ أبيّ سيرت الجبال (وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً) أي منكشفة ظاهرة لذهاب الجبال والظراب والشجر والعمارة، أو ترى أهل الأرض بارزين من بطنها وقرأ عيسى(وَتُرَى الْأَرْضُ) مبنيا للمفعول. (٥)

١- الكهف: ٤٧.

٢- النباء: ٢٠.

٣- التكوير: ٣.

٤- الكشف: ٢/ ٦٤.

٥- البحر المحيط: ٧/١٨٧.

قال تعالى: (أُولَئِكَ الَّذِينَ **نَتَقَبَّلُ** عَنْهُمْ **أَحْسَنَ** مَا عَمِلُوا **وَنَتَجاوَزُ** عَنْ سَـيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَعْدَ الصِّدْقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ) (١)

قوله (نتقبل)– و(نتجاوز) قرأ ذلك حفص وحمزة والكسائي بالنون فيهما وهي مفتوحة، وبنصب (أحسن)، وقرأ الباقون بياء مضمومة فيهما ورفع (أحسن)، وحجة من قرأ بالنون أنه حمله على الإخبار من الله جل ذكره عن نفسه بالتقبل والمجازاة – وحسُن ذلك ، لأن قبله إخبارا عن الله جل ذكره عن نفسه في قوله (ووصينا الإنسان) (٢) ونصب(أحسن) بوقوع (يتقبل) عليه وحجة من قرأ بالياء، وهو الأكثر عليه، أنه بني الفعل للمفعول، فأقام (أحسن) مقام الفاعل فرفعه، والفاعل في القراءتين هو الله جل ذكره(٣) كما قال (إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ).(٤)

يتقبل لا يتعدي إلا بـ(من)، فلم عدى ها هنا بـ (عن)؟

الجواب: أنه ضمن (يتقبل) معنى يؤخذ، وضمن أخذ معنى رضي، لأن من أخذ الشيء فقد رضيه، ورضي يتعدي بـ(عن) (٥)

كما قال تعالى: (فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ) (٦) بقراءة المعلوم فقط فوردت صيغة المعلوم مسند إلى نفسه المكرم عند قبول الأعمال الحسنة، أما عند عدم قبول الأعمال السيئة وردت صيغة المجهول كما في قوله تعالى:

(قُلْ أَنفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَّلَ مِنْكُمْ) (٧)

فالآية الكريمة التي وردت فيها القراءتان المعلوم والمجهول:

(أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ)

١- الاحقاف: ١٦.

٢- الاحقاف: ١٥.

٣- المائدة: ٢٧.

٤- الكشف: ٢/ ٢٧٢.

٥- فوائد في مشكل القرآن ص ٢٣٢، ٢٣٣.

٦- آل عمران: ٣٧.

٧- التوبة: ٥٣.

فبسبب اختلاط الأعمال الصالحة والسيئة كما قال: (ونتجاوز عن سيئاتهم) وورود صيغة المعلوم والمجهول حين ذكر العمل الصالح مع العمل السيء.
مذكور في قوله تعالى أيضا:
(إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنْ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنْ الْمُتَّقِينَ)[1]

قال تعالى: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ **نَجْزِي كُلَّ** كَفُورٍ) [2]
وقرأ الجمهور(نجزي كل) مبنيا للفاعل، ونصب (كل)، وأبو عمرو، وأبو حاتم عن نافع: بالياء مبنيا للمفعول(كل) بالرفع. [3]
وقال أبو زرعة في حجته: قرأ أبو عمرو(كذلك يُجزَي) بضم الياء وفتح الزاي، (كل) رفع على ما لم يسم فاعله، وحجته أن ما أتى في القرآن من المجازاة أكثره على لفظ ما لم يسم فاعله، من ذلك: (الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ)[4]
ويقوي الياء قوله (وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا) وقوله (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ)
وقرأ الباقون : (نَجزي) بالنون (كل) نصب أي: نحن نجزي كل كفور.
ويقوي النون قوله بعدها: (أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ) [5][6]

قال تعالى: (أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ) [7]

١- المائدة: ٢٧.
٢- فاطر: ٣٦.
٣- البحر المحيط: ٣٦/٩.
٤- غافر : ١٧.
٥- فاطر: ٣٧.
٦- أبو زرعة، الحجة ص ٥٩٣.
٧- القيامة: ٣.

وقرأ الجمهور: (نجمع) بنون، (عظامه) نصبا؛ وقتادة: بالتاء مبنيا للمفعول، (عظامه) رفعا، والمعنى: بعد تفرقها واختلاطها بالتراب وتطيير الرياح إياها في أقاصي الأرض. [1]

وعند القرطبي:وذكر العظام والمراد نفسه كلها؛ لأن العظام قالب الخلق. [2]

قال تعالى: (فَيَوْمَئِذٍ لَا **يُعَذِّبُ** عَذَابَهُ أَحَدٌ - وَلَا **يُوثِقُ** وَثَاقَهُ أَحَدٌ) [3]

قرأ الجمهور: (لا يعذب، ولا يوثق) مبنيين للفاعل، والضمير في (عذابه)، و(وثاقه) عائد على الله تعالى، أي لا يكل عذابه ولا وثاقه إلى أحد لأن الأمر لله وحده في ذلك؛ أو هو من الشدة في حيز لم يعذب قط أحد في الدنيا مثله، والأول أوضح لقوله(لا يعذب ولا يوثق) ولا يطلق على الماضي إلا بمجاز بعيد، بل موضوع، إلا إذا دخلت على المضارع أن يكون مستقبلا، ويجوز أن يكون الضمير قبلها عائدا على الكافر، أي لا يعذب أحد من الزبانية مثل ما يعذبونه. وقيل إلى الله، أي لا يعذب أحد في الدنيا عذاب الله للكافر، ويضعف هذا عمل لا يعذب في يومئذ، وهو ظرف مستقبل.

وقرأ ابن سيرين وابن ابي إسحاق وسوار القاضي وأبو حيوة وابن أبي عبلة وأبو بحرية وسلام والكسائي ويعقوب وسهل وخارجة عن أبي عمرو: بفتح الذال والثاء مبنيين للمفعول، فيجوز أن يكون الضمير فيهما مضافا للمفعول وهو الأظهر، أي لا يعذب أحد مثل عذابه، ولا يوثق بالسلاسل والأغلال مثل وثاقه، أو يحمل أحد عذاب الإنسان لقوله تعالى (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى)، [4] وعذاب وضع موضع تعذيب، وفي اقتياس مثل هذا خلاف، وهوأن يعمل ما وضع لغير المصدر، كالعطاء

١- البحر المحيط: ١٠/٣٤٤.

٢- تفسير القرطبي: المجلد العاشر: ١٩/٩٣.

٣- الفجر: ٢٥.

٤- الأنعام: ١٦٤، الاسراء: ١٥، الزمر ٧

والثواب والعذاب والكلام، فالبصريون لا يجيزونه ويقيسونه. وقرأ أبو جعفر وشيبة ونافع بخلاف عنهم: وثاقه بكسر الواو، والجمهور: بفتحها، والمعذب هو الكافر على العموم"[١]

واختار أبو عبيد وأبو حاتم فتح الذال والثاء، وتكون الهاء ضمير الكافر؛ لأن ذلك معروف: أنه لا يعذب أحد كعذاب الله. وقد روى أبو قلابة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ بفتح الذال والثاء، وروى أن أبا عمرو رجع إلى قراءة النبي صلى الله عليه وسلم. قال أبو علي يجوز أن يكون الضمير للكافر على قراءة الجماعة؛ أي لا يعذب أحد أحدا مثل تعذيب هذا الكافر؛ فتكون الهاء للكافر، والمراد بـ (أحد) الملائكة الذين يتولون تعذيب أهل النار. [٢]

قال تعالى: (**وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا**) [٣]

وقرأ الجمهور: (ولا يسأل) مبنيا للفاعل، أي: لا يسأله نصرة ولا منفعة لعلمه أنه لا يجد ذلك عنده وقال قتادة: لا يسأله عن حاله لأنها ظاهرة وقيل: لا يسأله أن يحمل عنه من أوزاره شيئا ليأسه عن ذلك. وقيل: شفاعة- وقيل: حميما منصوب على إسقاط عن، أي: عن حميم، لشغله بما هو فيه.

وقرأ أبو حيوة وشيبة وأبو جعفر والبزي: بخلاف عن ثلاثتهم مبنيا للمفعول أي: لا يسأل إحضاره كل من المؤمن والكافر له سيما يعرف بها. وقيل: عن ذنوب حميمه ليؤخذ بها"[٤]

وعند أبي زرعة: قرأ البرجمي عن أبي بكر: (وَلَا يُسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا) بضم الياء أي: لا يقال لحميم أين حميمك أي لا يطالب قريبا بأن يحضر قريبه

١- البحر المحيط: ١٠/ ٤٧٦.

٢- تفسير القرطبي: المجلد العاشر: ٢٠/٥٧.

٣- المعارج: ١٠.

٤- البحر المحيط : ١٠/٢٧٤.

كما يفعل أهل الدنيا بان يؤخذ الجار بالجار والحميم بالحميم. لأنه لا جور هناك. أعلم أنك إذا بنيت الفعل للفاعل قلت: سألتُ زيدا عن حميمه، فإذا بنيت الفعل للمفعول به قلت: سُئل زيدٌ عن حميمه وقد يحذف الجار فيصل الفعل إلى الاسم الذي كان مجرورا قبل حذف الجار فينتصب الاسم فعلى هذا انتصاب قوله(حميما).

وقرأ الباقون: (ولا يسأل) بفتح الياء لأنهم في شغل في أنفسهم عن أن يلقي قريب قريبه فكيف أن يسأل؟ ألم تسمعْ قوله تعالى: (يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ) [1] قال أبو عبيد: والشاهد عليها قوله: (يوم يفر المرء من أخيه) [2] فكيف يسألهم عن شيء وهو يفر منهم. [3]

قراءة حفص على البناء للمجهول:

قال تعالى: (تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا **يُرَى** إِلَّا **مَسَاكِنُهُمْ** كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ) [4]

قرأ عاصم وحمزة بياء مضمومة، رفع المساكن وقرأ الباقون بتاء مفتوحة، ونصب (المساكن).

وحجة من قرأ بالتاء أنه حمله على الخطاب للنبي عليه السلام، فهو فاعل(ترى) وانتصب (المساكن) بوقوع الفعل عليها، لأن (ترى) من رؤية العين تتعدى إلى مفعول واحد، والتقدير: لا ترى شيئا إلا مساكنهم، لا أحد فيها، و(المساكن) بدل من (شيء) المقدر المضمر.

وحجة من قرأ بالياء أنه بني الفعل للمفعول، وهو (المساكن)، فهو فعل ما لم يسم فاعله، فارتفعت (المساكن) لقيامها مقام الفاعل، والتقدير: لا

١- الحج: ٢.

٢- عبس: ٣٤.

٣- أبو زرعة، الحجة ص ٧٢٢.

٤- الأحقاف: ٢٥.

يُرى شيء إلى مساكنهم، فلذلك ذُكِّر الفعل، لأنـــه محمـــول علـــى شـــيء المضمر فالمساكن أيضا بدل من (شيء) المقدر المضمر، والتاء الاختيـــار، لأن الأكثر عليه. [١]

قال تعالى: (وَيَوْمَ **يُحْشَرُ** أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ) [٢]

قرا نافع بالنون ونصب (الأعداء) على الإخبار من الله جـــل ذكـــره عن نفسه ردّه على قوله: (وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا)[٣] فعطف مخبرا عن نفســـه، وهو هو، فذلك أحسن في مطابقة الكلام وبناء آخره على أولـــه، ونصـــب (الأعداء) بوقوع الفعل عليهم، وهو (نحشر) وقرأ الباقون بياء مضمومـــة، على لفظ الغيبة، على ما لم يسم فاعله ورفع (الأعـــداء) لقيامـــهم مقـــام الفاعل، فحمل الكلام على المعني، لأن غيرهم من الملائكة يحشرهم، كمـــا قال(احشروا الذين ظلموا) [٤] ويقوى ذلك أن بعده فعلا لـــم يســـم فاعلـــه أيضا، وهو قوله (فهم يوزعون)، فجرى الفعلان على سنن واحـــد، فذلـــك أليق وهو الاخيتار، لأن عليه الجماعة. [٥]

قال تعالى: (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا **يُقْبَلُ** مِنْهَا **شَفَاعَةٌ** وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ)[٦]

وقرأ سفيان: (ولا يَقبل) بفتح الياء ونصب (شفاعة) على البنـــاء للفـــاعل، وفي ذلك التفات وخروج من ضمير المتكلم إلى ضمير الغائب لأن قبلـــه: (اذكروا نعمتي) و(إني فضلتكم)، و بناؤه للمفعول أبلغ لأنه في اللفظ أعـــم، وإن كان يعلم أن الذي لا يقبل هو الله تعالى. [٧]

١- الكشف : ٢/ ٢٧٤.

٢- فصلت : ١٩.

٣- فصلت: ١٨

٤- الصافات: ٢٢.

٥- الكشف: ٢/٢٤٨.

٦- البقرة: ٤٨.

٧- البحر المحيط: ١/ ٣٠٨.

وقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَنْ **تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ** وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ)[1]

وقرأ عكرمة: (لن نقبل) بالنون، و(توبتهم) بالنصب.[2]

وهناك آيات غير هذه.[3]

قال تعالى: (فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ **يُقْضَى** إِلَيْكَ **وَحْيُهُ** وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا)[4]

وقرأ الجمهور: (يقضي إليك) مبنيا للمفعول(وحيه) مرفوع به، وقرأ عبدالله والجحدري والحسن وأبو حيوة ويعقوب وسلام والزعفراني وابن مقسم (نقضي) بنون العظمة مفتوح الياء (وحيه) بالنصب، وقرأ الأعمش كذلك إلا أنه سكن الياء من يقضي- قال صاحب اللوامح: وذلك على لغة من لا يرى فتح الياء بحال إذا انكسر ما قبلها وحلت طرفا انتهى.[5]

١- آل عمران: ٩٠.

٢- البحر المحيط : ٣/ ٢٥٥.

٣- مثل : آل عمران ٩١ وبراءة ٥٤

٤- طه ١١٤

٥- البحر المحيط : ٣٨٧/٧.

المبحث الثالث

إقامة المفعول الأول مقام الفاعل مع الفعل الماضي

قراءة حفص على البناء للمعلوم:

قال تعالى: (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) (١)

وقرأ اليماني ويزيد اليزيدي: (وعُلِّم آدمُ) مبنيا للمفعول، وحذف الفاعل للعلم به والتضعيف في علم للتعدية، وإذ كان قبل التضعيف يتعدى لواحد، فعدى به إلى اثنين وليست التعدية بالتضعيف مقيسة، إنما يقتصر فيه على مورد السماع، سواء كان الفعل قبل التضعيف لازما أم كان متعديا، نحو: علم المتعدية إلى واحد، وأما إن كان متعديا إلى اثنين ، فلا يحفظ في شيء منه التعدية بالتضعيف إلى ثلاث، وقد وهم القاسم بن علي الحريري في زعمه في شرح الملحة له أن علم تكون منقولة من علم التي تتعدى إلى اثنين فتصير بالتضعيف متعدية إلى ثلاثة، ولا يحفظ ذلك من كلامهم وقد ذهب بعض النحويين إلى اقتياس التعدية بالتضعيف قال الإمام أبو الحسين بن أبى الربيع في (كتاب التلخيص) من تأليفه: الظاهر من مذهب سيبويه أن النقل بالتضعيف سماع في المتعدي واللازم.(٢)

و(علّم) هذه متعديةٌ إلى اثنين، وكانت قبل التضعيف متعديةً لواحد لأنها عِرفانيةٌ، فتعدَّتْ بالتضعيف لآخر، وفرّقوا بين (عَلِمَ) العرفانية واليقينية في التعدية، فإذا أرادوا أن يُعَدّوا العرفانيةَ عَدّوها بالتضعيف، وإذا أرادوا أن يُعَدُّوا اليقينية عَدّوها بالهمزة، ذكر ذلك أبو علي الشلوبين وفاعل (علّمَ) يعود على الباري تعالى، و(آدَم) مفعولهُ.

وآدم وإن كان مفعولا لفظا فهو فاعل معنى، و(الأسماء) مفعول ثان، والمسألة من باب أعطى وكسا.

١- البقرة: ٣١.

٢- البحر المحيط: ١/ ٢٣٤.

وقرئ: (علم) مبنيا للمفعول، و(آدم) رفعا لقيامه مقام الفاعل. (١)

و(علم) إما بخلق علم ضروري بها فيه أو إلقاء في روعه ولا يفتقر إلى سابقة اصطلاح ليتسلسل والتعليم فعل يترتب عليه العلم غالبا ولذلك يقال علمته فلم يتعلم. (٢)

قراءة حفص على البناء للمجهول:

قال تعالى: (والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة ما لهم من الله من عاصم كأنما **أغشيت وجوههم** قطعا من الليل مظلما أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) (٣)

في قراءة أبي: (كأنما تغشي وجوههم قطع من الليل مظلم) ويكون قوله: مظلما صفة لقوله: (قطعا)، وقرأ ابن أبي عبلة كذلك إلا أنه فتح الطاء. وقيل: قطع جمع قطعة، نحو سدر وسدره، و فيجوز إذ ذاك أن يوصف بالمذكر نحو: نخل منقعر، وبالمؤنث نحو: نخل خاوية، ويجوز على هذا أن يكون مظلما حالا من الليل كما أعربوه في قراءة باقي السبعة (كأنما أغشيت وجوههم قطعا (بتحريك الطاء بالفتح) من الليل مظلما) بالنصب.(٤) وقرأ أبي (تغشى وجوهم قطع) بالرفع،(مظلم)، وقرأ ابن أبي عبلة كذلك إلا أنه فتح الطاء، وإذا جعلت (مظلما) نعتا لـ(قطعا)، فتكون قد قدمت النعت غير الصريح على الصريح. قال ابن عطية: فإذا كان نعتا يعني مظلما نعتا لقطع- فكان حقه أن يكون قبل الجملة، ولكن قد يجيء بعد هذا، وتقدير الجملة: قطعا استقر من الليل مظلما على نحو قوله: (وهذا كتاب أنزلناه مبارك) (٥) قال الشيخ: (ولا يتعين تقدير العامل في المجرور بالفعل فيكون

١- الدر المصون، ١/٢٦٢

٢- البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ١/٤٦، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الثانية، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٣- يونس : ٢٧.

٤- البحر المحيط: ٦/٤٧، ٤٨

٥- الأنعام : ١٥٥.

جملة، بل الظاهرُ تقديره باسم الفاعل فيكون من قبيل الوصـــف بــالمفرد، والتقدير: قطعا كائنا من الليل مظلما)، قلت: المحذورُ تقديمُ غير الصريـــح على الصريح ولو كان مقدّرا بمفرد.

و(قطعا) منصوب بـــ (أُغْشِيَتْ) مفعولا ثانيا. [١]

١- الدر المصون: ٦/ ١٨٨.

المبحث الرابع

إقامة المفعول الأول مقام الفاعل مع الفعل المضارع

قراءة حفص على البناء للمعلوم:

قال تعالى: (وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا)(١)

وقرأ أبي (وترى الأرض بارزة) أي منكشفة ظاهرة لذهاب الجبال والظراب والشجر والعمارة، أو ترى أهل الأرض بارزين من بطنها وقرأ عيسى (وترى الارض) مبنيا للمفعول.(٢)

قوله (وتَرَى الأرضُ بارزةٌ)، (بارزة) حال، إذ الرؤيةُ بَصَرية وقرأ عيسى (وتُرى الأرضُ) مبنيا للمفعول، و(الأرض) قائمة مقام الفاعل.(٣)

ومثله قوله تعالى: (وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنْ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنْ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ)(٤)

وقرى (ترى أعينَهم) على البناء لما لم يسم فاعله.(٥)

و(ترى) بصرية فيكون قوله (تفيض من الدمع) جملةً في محل نصب على الحال. وقرى شاذا (تُرى) بالبناء للمفعول،(أعينهم) رفعا، وأسند الفيض إلى الأعين مبالغة وإن كان الفائضُ إنما هو دمعُها لا هي، كقول امرئ القيس:

ففاضَتْ دموعُ العينِ مني صبابةً ... على النَّحر حتى بلَّ دَمعِيَ مَحْمِلي

والمراد المبالغة في وصفهم بالبكاء، أو يكون المعنى أن أعينَهم تمتلىء حتى تفيضَ، لأن الفيض ناشيءٌ عن الامتلاء كقوله:

قوارِصُ تأتيني وتحتقرونها ... وقد يَمْلأ الماءُ الإناءَ فيَفْعَمُ(١)

١- الكهف، ٤٧.

٢- البحر المحيط : ١٨٧/٧.

٣- الدر المصون ٥٠٣/٧

٤- المائدة : ٨٣.

٥- البحر المحيط : ٤/ ٣٤٦.

(يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا **وَتَرَى النَّاسَ** سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ) [٢]

وقرأ الجمهور (وترى) بالتاء مفتوحة خطاب المفرد وزيد بن علي بضم التاء وكسر الراء أي: وترى الزلزلة أو الساعة. وقرأ الزعفراني وعباس في اختياره بضم التاء وفتح الراء، ورفع (الناس) وأنث على تأويل الجماعة.

وقرأ أبو هريرة وأبو زرعة بن عمرو بن جرير وأبو نهيك كذلك إلا أنهم نصبوا (الناس) عدي (ترى) إلى مفاعيل ثلاثة أحدها الضمير المستكن في (ترى) وهو ضمير المخاطب مفعول لم يسم فاعله، والثاني والثالث (الناس سكارى) أثبت أنهم (سكارى) على طريق التشبيه ثم نهى عنهم الحقيقة وهي السكر من الخمر، وذلك لما هم فيه من الحيرة وتخليط العقل. [٣]

وقال الفراء: وقد ذُكر أن بعض القراء قرأ (وتُرى الناسَ) وهو وجه جيد يريد: مثل قولك رُئيتَ[٤] أنك قائم ورُئيتُك قائما فتجعل (سكارى) في موضع نصب لأن (تُرَى) تحتاج إلى شيئين تنصبهما كما يحتاج الظن. [٥]

وقال العكبري: (وتُرَى الناس) الجمهور على الخطاب وتسمية الفاعل ويقرأ بضم التاء أي وترى أنت أيها المخاطب، أو يا محمد صلى الله عليه وسلم ويقرأ كذلك إلا أنه برفع (الناس)، والتأنيث على معنى الجماعة ويقرأ بالياء؛ أي ويرى الناس؛ أي يبصرون. [٦]

(وترى الناس سكارى) أي من هولها ومما يدركهم من الخوف والفزع، (وما هم بسكارى) من الخمر، وقال أهل المعاني؛ وترى الناس كأنهم

١- الدر المصون : ٤/ ٣٩٤.

٢- الحج : ٢

٣- البحر المحيط ٧/٤٨٢.

٤- وصححه محقق الكتاب في الهامش ، كذا وكأن الصواب: أريت ، وكذا قوله بعد: رئيتك قائما كأن الصواب : أرتيك قائما

٥- الفراء، معاني القرآن، ٢/ ٢١٥.

٦- التبيان، ٢/ ٢١٧.

سكارى بدّل عليه قراءة أبي زُرعة هَرِم بن عمرو بن جرير بن عبدالله (وتُرى الناسَ) بضم التاء؛ أي تظن ويخيّل إليك) [1]

وقال الزمخشري: قرىء (وترى) بالضم من أريتك قائما أو رؤيتك قائما و(الناس) منصوب ومرفوع والنصب ظاهر، ومن رفع جعل الناس اسم ترى وأنثه على تأويل الجماعة.

فإن قلت: لم قيل أولا ترون؟ ثم قيل ترى على الإفراد؟ قلت: لأن الرؤية أولا علقت بالزلزلة فجعل الناس جميعا رائين لها، وهي معلقة أخيرا بكون الناس على حال السكر فلا بد أن يجعل كل واحد منهم رائيا لسائرهم.

قال (وقوله – وترى الناس سكارى وما هم بسكارى– أثبت لهم أولا السكر المجازي ثم نفى عنهم السكر الحقيقي) قال أحمد: والعلماء يقولون إن من أدلة المجاز صدق نقبضه، كقولك زيد حمار إذا وصفته بالبلادة، ثم يصدق أن تقول وما هو بحمار فتنتفي عنه الحقيقة، فكذلك الآية بعد أن أثبت السكر المجازي نفي الحقيقي أبلغ نفى مؤكد بالباء والسر في تأكيده التنبيه. على أن هذا السكر الذي هو بهم في تلك الحالة ليس من المعهود في شيء وإنما هو أمر لم يعهدوا قبله مثله، والاستدراك بقوله– ولكن عذاب الله شديد– راجع إلى قوله– وما هم بسكارى– وكأنه تعليل لإثبات السكر المجازي كأنه قيل: إذا لم يكونوا سكارى من الخمر وهو السكر المعهود فما هذا السكر الغريب وما سببه؟ فقال: سببه شدة عذاب الله تعالى. [2]

قال تعالى: (وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ **وَنُخْرِجُ** لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ **كِتَابًا** يَلْقَاهُ مَنشُورًا) [3]

١– تفسير القرطبي – المجلد السادس، ٥/١٢.

٢– الكشاف، ٣/ ٤، ٥.

٣– الإسراء : ١٣.

وقرأ الجمهور ومنهم أبو جعفر: (ونخرج) بنون مضارع أخرج (كتابا) بالنصب وعن أبي جعفر أيضا(ويخرج) بالياء مبنيا للمفعول (كتابا) أي: ويخرج الطائر كتابا وعنه أيضا(كتاب) بالرفع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله وقرأ الحسن وابن محيص ومجاهد: ويخرج بفتح الياء وضم الراء أي: طائره كتابا إلا الحسن فقرأ: كتاب على أنه فاعل(يخرج). وقرأت فرقة: ويخرج بضم الياء وكسر الراء أي:ويخرج الله. (١)

قراءة حفص على البناء للمجهول:

قال تعالى: (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا **تُكَلَّفُ نَفْسٌ** إِلَّا وُسْعَهَا)(٢)

وقراءة الجمهور (لا تكلّف نفسٌ) مبني للمفعول، والفاعل هو الله تعالى، وحذف للعلم به، وقرأ أبو رجاء: (لا تَكلف)، بفتح التاء، أي: لا تتكلف، وارتفع نفس على الفاعلية، وحذفت إحدى التاءين على الخلاف الذي بيننا وبين بعض الكوفيين، وتكلف تفعل.

وروى أبو الأشهب عن أبي رجاء أنه قرأ: لا نكلف نفسا بالنون، مسندا الفعل إلى ضمير الله تعالى، و(نفسا) بالنصب مفعول. (٣)

قوله: (لا تكلف نفس) الجمهور على (تكلف) مبنيا للمفعول، (نفسٌ) قائم مقام الفاعل، وهو الله تعالى، (وُسْعَها) مفعول ثان، وهو استثناء مفرغ، لأن (كَلَّفَ) يتعدي لاثنين، . قال أبو البقاء: ولو رُفِع الوُسْعُ هنا لم يَجُزْ، لأنه ليس ببدل.

وقرأ أبو رجاء: (لا تَكَلَّفُ نفسٌ) بفتح التاء والأصل (تتكلف) فحُذِفَتْ إحدى التاءين تخفيفا إما الأولى أو الثانية على خلافٍ فتكون (نفس) فاعلا، و(وسعَها) مفعول به، استثناء مفرغا أيضا. وروى أبو الأشهب عن أبي رجاء أيضا: (لا يُكَلِّف نفسا) بإسناد الفعل إلى ضمير الله تعالى، فتكون (نفسا) و(وسعَها) مفعولين(٤).

١- البحر المحيط : ٧/ ٢٢.

٢- البقرة: ٢٣٣.

٣- البحر المحيط : ٢/ ٥٠١، ٥٠٢.

٤- الدر المصون : ٢/ ٤٦٦.

الفصل الثالث:

الفاعلية والمفعولية معاً

المبحث الأول: تداخل القراءات بين الصيغ الثلاثية مع البناء للمعلوم والمجهول

المبحث الثاني: تداخل القراءات بين الثلاثي والمزيد مع البناء للمعلوم والمجهول

المبحث الثالث: تداخل القراءات بين الصيغ المزيدة مع البناء للمعلوم والمجهول

المبحث الأول

تداخل القراءات بين الصيغ الثلاثية مع البناء للمعلوم والمجهول

الرفع على قراءة حفص:

قال تعالى: (قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ وَأَنْ **يُحْشَرَ النَّاسُ** ضُحًى)(١).

"وقرأ ابن مسعود والجحدري وأبو عمران الحوفي وأبو نهيك وعمرو بن فائد (وأن تحشر) بتاء الخطاب أي يا فرعون وروي عنهم بالياء على الغيبة، و(الناس) نصب في كلتا القراءتين.

قال صاحب اللوامح (وأن يحشر) الحاشر (الناس ضحى) فحذف الفاعل للعلم به انتهى. وحذف الفاعل في مثل هذا لا يجوز عند البصريين. وقال غيره (وأن يحشر) القوم قال ويجوز أن يكون فيه ضمير فرعون ذكره بلفظ الغيبة، إما على العادة التي تخاطب بها الملوك أو خاطب القوم لقوله (موعدكم) وجعل (يحشر) لفرعون ويجوز أن يكون (وأن يحشر) في موضع رفع عطفاً على (يوم الزينة) وأن يكون في موضع جر عطفاً على (الزينة)(٢).

وعن الجحدري أيضاً (وأن نَحْشُر) بالنون. و(أن يَحْشُرَ الناسَ) على معنى وأن يحشر الله الناس ونحوه(٣).

قال تعالى: (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَانِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ **سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ** وَيُسْأَلُونَ)(٤).

"وقرأ الجمهور (ستكتب) بالتاء من فوق مبيناً للمفعول (شهادتهم) بالرفع مفرداً؛ والزبيري كذلك، إلا أنه بالياء؛ والحسن كذلك، إلا أنه بالتاء، وجمع (شهادتهم)؛ وابن عباس، وزيد بن عليّ، وأبو جعفر، وأبو حيوة، وابن أبي عبلة، والجحدري،

١- طه: ٥٩.

٢- البحر المحيط، ٣٤٨/٧.

٣- تفسير القرطبي، المجلد السادس، ٢١٤/١١.

٤- الزخرف: ١٩.

والأعرج: بالنون مبنياً للفاعل (شهادتهم) على الإفراد. وقرأ فرقة (سيكتب) بالياء مبنيا للفاعل، أي: الله؛ (شهادتهم) بفتح التاء. والمعنى: أنه ستكتب شهادتهم على الملائكة بأنوثتهم"[١].

قال تعالى: (الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ)[٢].

"وقرأ الجمهور: (لم يخلق) مبنياً للمفعول، (مثلها) رفع؛

وابن الزبير: مبنياً للفاعل، (مثلها) نصبا، وعنه: (نخلق) بالنون والضمير في (مثلها) عائد المدينة التي هي ذات العماد في البلاد، أي: في بلاد الدنيا، أو عائد على القبيلة، أي في عظم أجسام وقوة"[٣].

قال تعالى: (أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ ο سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ)[٤].

"وقرأ الجمهور: (أم يقولون) بياء الغيبة التفاتاً، وكذا ما بعده للغائب. وقرأ أبو حيوة وموسى الأسواري وأبو البرهشيم: بتاء الخطاب للكفار، اتباعاً لما تقدم من خطابهم. وقرأوا (ستهزم الجمع) بفتح التاء وكسر الزاي وفتح العين، خطاباً للرسول صلى الله عليه وسلم، وأبو حيوة أيضاً ويعقوب: بالنون مفتوحة وكسر الزاي وفتح العين والجمهور: بالياء مبنياً للمفعول، وضم العين، وعن أبي حيوة وابن أبي عبلة أيضاً: بفتح الياء مبنياً للفاعل ونصب العين: أي: سيهزم الله الجمع. والجمهور: (ويُولّونَ) بياء الغيبة؛ وأبو حيوة داود بن أبي سالم، عن أبي عمرو: بتاء الخطاب والدبر: هنا اسم جنس"[٥].

١- البحر المحيط، ٣٦٥/٩.

٢- الفجر ٨.

٣- البحر المحيط، ٤٧٢/١٠.

٤- القمر ٤٤، ٤٥.

٥- البحر المحيط، ٤٧/١٠.

النصب على قراءة حفص:

قال تعالى: (يَوْمَ **نَطْوِي السَّمَاءَ** كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ)[1].

"وقرأ الجمهور (نطوى) بنون العظمة. وفرقة منهم شيبة بن نصاح (يطوي) بياء أي الله، وأبو جعفر وفرقة بالتاء مضمومة وفتح الواو و(السماء) رفعاً"[2].

قال تعالى: (**تَعْرِفُ** فِي وُجُوهِهِمْ **نَضْرَةَ** النَّعِيمِ)[3].

"وقرأ الجمهور: (تعرف) بتاء الخطاب، للرسول صلى الله عليه وسلم، أو للناظر. (نضرة النعيم) نصبا، وقرأ أبو جعفر وابن أبي إسحاق وطلحة وشيبة ويعقوب والزعفراني: (تعرف) مبنياً للمفعول، (نصرة) رفعاً؛ وزيد بن عليّ: كذلك إلا أنه قرأ: (يعرف) بالياء، إذ تأنيث نضرة مجازي"[4].

١- الأنبياء ١٠٤.

٢- البحر المحيط، ٧/٤٧١.

٣- المطففين ٢٤.

٤- البحر المحيط، ١٠/٤٣١.

المبحث الثاني

تداخل القراءات بين الثلاثي والمزيد مع البناء للمعلوم والمجهول

الرفع على قراءة حفص:

قال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا **تُفَتَّحُ** لَهُمْ **أَبْوَابُ** السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ)[1].

"وقرأ أبو عمرو (لا تفتح) بتاء التأنيث والتخفيف، وقرأ الأخوان بالياء والتخفيف، وقرأ باقي السبعة بالتاء من أعلى والتشديد. وقرأ أبو حيوة وأبو البرهيشم بالتاء من أعلى مفتوحة والتشديد"[2].

وعند الزمخشري: وقرئ (لا تفتح) بالتشديد و(لا يفتح) بالياء و(لا تفتح) بالتاء والبناء للفاعل، ونصب الأبواب على أن الفعل للآيات، وبالياء على أن الفعل لله عزوجل[3].

قال العكبري: "(لا تُفتَّح) يُقرأ بالتاء؛ ويجوز في التاء الثانية التخفيف والتشديد للتكثير. ويقرأ بالياء، لأن تأنيث الأبواب غير حقيقي، وللفصل أيضاً"[4].

قال تعالى: (قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ وَلَا **يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ** إِذَا مَا يُنذَرُونَ)[5].

"وقرأ الجمهور (يَسمَع) بفتح الياء والميم (الصم) رفع به (الدعاء) نصب.

وقرأ ابن عامر وابن جبير عن أبي عمرو وابن الصلت عن حفص بالتاء من فوق مضمومة وكسر المِيم (الصم الدعاء) بنصبهما والفاعل ضمير المخاطب وهو

١- الأعراف ٤٠.

٢- البحر المحيط، ٥/٥١.

٣- الكشاف ٢/٧٨.

٤- التبيان للعكبري، ١/٤٢٣.

وعن المحقق: قرأ أبو عمرو بالتأنيث والتخفيف (لا تُفْتَحُ) ووافقه ابن محيصن وقرأ اليزيدي (لا تَفْتَحُ) و(أبواب) بالنصب فخالف أبا عمرو والأعمش بالتذكير والتخفيف (لا يفتح) بخلف عن المطوعي في التذكير. وقرأ الباقون بتاء التأنيث والتشديد وكلهم ضم حرف المضارعة (لا تُفَتَّحُ) إلا الحسن فإنه فتحه (لا تَفْتَحُ) كاليزيدي وإلا المطوعي فإنه فتح مع التذكير فقط ومن فتحه نصب (أبواب) على المفعولية.

٥- الأنبياء ٤٥.

الرسول صلى الله عليه وسلم. وقرأ كذلك إلا أنه بالياء من تحت أي (ولا يسمع) الرسول وعنه أيضاً (ولا يسمع) مبنياً للمفعول (الصم) رفع به ذكره ابن خالويه.

وقرأ أحمد بن جبير الأنطاكي عن اليزيدي عن أبي عمرو (يسمع) بضم الياء وكسر الميم (الصم) نصباً (الدعاء) رفعاً بيسمع، أسند الفعل إلى الدعاء اتساعاً والمفعول الثاني محذوف، كأنه قيل: ولا يسمع النداء الصم شيئاً[1].

"وقال القيسي: قرأه ابن عامر بتاء مضمومة، وكسر الميم، ونصب (الصم) على الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم، لتقدم لفظ الخطاب له في قوله: (إنما أنذركم بالوحي) فلما أُضيف الفعل إلى النبي في (أنذركم) أضيف إليه في (تسمع) ونصب (الصم) بتعدي الفعل إليهم، فجري الكلام الآخر على سنن أوله بإضافة الفعل إلى النبي فيهما. وجعل الفعل رباعيا من (أسمع) فتعدى إلى مفعولين (الصم) و(الدعاء). وقرأ الباقون (ولا يسمع) بياء مفتوحة، وفتح الميم، ورفع (الصم)، وأضافوا الفعل إلى (الصم) فارتفعوا بفعلهم، لأنه نفي السمع عنهم، كما تقول: لا يقوم زيد، فترفعه لنفيك القيام عنه، وتعديه إلى مفعول، لأنه ثلاثي، والمفعول (الدعاء)، ورفع هذا النوع، إنما هو على سبيل الإخبار عنهم، كما تخبر عن الفاعل، وفيه اختلاف، لأنهم لم يفعلوا شيئاً، فليسوا بفاعلين على الحقيقة، وفي هذه القراءة معنى الذم لهم والتقريع لهم لتركهم استماع ما يجب لهم استماعه والقبول له، والياء الاختيار، لأن الجماعة على ذلك"[2].

"وشرح القرطبي: (وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ) أي: من أصم الله قلبه، وختم على سمعه، وجعل على بصره غشاوة عن فهم الآيات وسماع الحق. وقرأ أبو عبدالرحمن السلمي ومحمد بن السَّمَيقع. (ولا يُسْمَع) بياء مضمومة وفتح الميم على ما لم يسم فاعله؛ (الصم) رفعا أي إن الله لا يسمعهم.

وقرأ ابن عامر والسلمي أيضاً، وأبو حيوة ويحيى بن الحرث: (ولا تُسْمِعُ) بتاء مضمومة وكسر الميم. (الصمَّ) نصبا؛ أي: إنك يا محمد (وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ)؛ فالخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم. ورد هذه القراءة بعض أهل اللغة، وقال:

١- البحر المحيط، ٧/٤٣٤.

٢- الكشف ، ٢/١١١.

وكان يجب أن يقول: إذا ما تنذرهم. قال: النحاس: وذلك جائز؛ لأنه قد عرف المعنى"[1].

قال تعالى: (وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ **وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ** تَنزِيلًا)[2].

"وقرأ الجمهور: و(نُزِّل) ماضياً مشدداً مبنيا للمفعول، وابن مسعود وأبو رجاء (ونزل) ماضياً مبنياً للفاعل. وعنه أيضاً و(أنزل) مبنياً للفاعل وجاء مصدره (تنزيلا) وقياسه إنزالاً إلا أنه لما كان معنى أنزل ونزّل واحداً جاز مجيء مصدر أحدها للآخر كما قال الشاعر:

حيّ تطوّيت انطواء الخصب

كأنه قال: حتى انطويت. وقرأ الأعمش وعبدالله في نقل ابن عطية (أنزل) ماضياً رباعياً مبنياً للمفعول مضارعه ينزل. وقرأ جناح بن حبيش والخفاف عن أبي عمرو (ونزل) ثلاثياً مخففاً مبنياً للفاعل، وهارون عن أبي عمرو (وتنزل) بالتاء من فوق مضارع نزل مشدداً مبنياً للفاعل، وأبو معاذ وخارجة عن أبي عمرو (ونزل الملائكة) بضم النون وشد الزاي، أسقط النون من وننزل وفي بعض المصاحف (وننزل) بالنون مضارع نزل مشددا مبنيا للفاعل. ونسبها ابن عطية لابن كثير وحده قال: وهي قراءة أهل مكة ورويت عن أبي عمرو. وعن أُبيّ أيضاً (وتنزلت) وقرأ أبيّ (ونزلت) ماضياً مشدداً مبنيا للمفعول بتاء التأنيث.

وقال صاحب اللوامح عن الخفاف عن أبي عمرو: (ونُزِل) مخففاً مبنيـاً للمفعول (الملائكة) رفعاً، فإن صحت القراءة فإنه حذف منها المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وتقديره: ونزل نزول الملائكة فحذف النزول ونقل إعرابه إلى (الملائكة) بمعنى نزول نازل الملائكة لأن المصدر يكون بمعنى الاسم، وهذا مما يجئ على مذهب سيبويه في ترتيب اللازم للمفعول به لأن الفعل يدل على مصدره انتهى. وقال أبو الفتح: وهذا غير معروف لأن (نزل) لا يتعدى إلى مفعول فيبني هنا

١- تفسير القرطبي، المجلد السادس، ١١/٢٩٢.

٢- الفرقان ٢٥.

للملائكة، ووجهه أن يكون مثل زكم الرجل وجن فإنه لا يقال إلا أزكمه الله وأجنه. وهذا باب سماع لا قياس انتهى[1].

وشرح د. محمد سالم محيسن هذه القراءات قائلاً: (ونُزّل) من قوله تعالى (ونُزّل الملائكةُ تنزيلاً).

كتبت في مصحف أهل مكة (وننزل) بنونين، وفي بقية المصاحف و(نُزّل) بنون واحدة.

وقد قرأ (ابن كثير) و(نُنزل) بنونين: الأولى مضمومة، والثانية ساكنة مع تخفيف الزاي، ورفع اللام، على أنه مضارع (أنزل) الرباعي مسند إلى ضمير العظمة لأن قبله قوله تعالى: (وَما أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ)[2].

فجرى الكلام على نسق واحد، وفاعل (نُنزل) ضمير مستتر تقديره (نحن) و(الملائكة) بالنصب مفعول به، وهذه القراءة موافقة لرسم المصحف المكي.

وقرأ الباقون (ونُزّل) بنون واحدة مضمومة مع تشديد الزاي، وفتح اللام، على أنه فعل ماضي مبني للمجهول، و(الملائكة) بالرفع نائب فاعل. وهذه القراءة موافقة لرسم بقية المصاحف.

من هذا يتبين أن كلمة (ونُزّل) كتبت برسمين مختلفين في المصاحف العثمانية ليتفق رسم كل مصحف مع القراءة التي يقرأ بها، إذ لو كتبت المصاحف كلها برسم واحد لما كان هناك ما يدلّ على إحدى القراءتين"[3].

قال تعالى: (**يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ**)[4].

"وقرأ الجمهور: (يخرج) مبنياً للفاعل؛ ونافع وأبو عمرو وأهل المدينة: مبنياً للمفعول؛ والجعفي عن أبي عمرو: بالياء مضمومة وكسر الراء، أي: يخرج الله؛

١- البحر المحيط، ٨/١٠٠.

٢- الفرقان ٢٠.

٣- د. محمد سالم محيسن، الفتح الرباني في علاقة القراءات بالرسم العثماني، ص١٠٣، ١٠٤، إدارة الثقافة والنشر،جامعة إمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية ١٤١٥هـ-١٩٦٤م.

٤- الرحمن ٢٢.

وعنه وعن أبي عمرو، وعن ابن مقسم: بالنون. و(اللؤلؤ والمرجان) نصب في هاتين القراءتين"[1].

وفي القراءات التي فيها قرئ يخرج من خرج ويخرج بفتح الزاء من أخرج وعلى الوجهين فاللؤلؤ والمرجان مرفوعان ويخرج بكسر الراء بمعنى يخرج الله ونخرج بالنون المضمومة والراء المكسورة وعلى القراءتين بنصب اللؤلؤ والمرجان، اللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره وقيل المرجان هو الحجر الأحمر[2].

"وقال القيسي: قرأه نافع وأبو عمرو بضم الياء، وفتح الراء، حملاً الكلام على معناه، لأن (اللؤلؤ والمرجان) لا يخرجان منهما بأنفسهما من غير مُخرِج لهما، إنما يخرجهما مخرج لهما، فحمل الكلام على ما لم يسم فاعله، فارتفع (اللؤلؤ) لقيامه مقام الفاعل و(المرجان) عطف عليه، وقرأ الباقون بفتح الياء، وضم الراء، أضافوا الفعل إلى (اللؤلؤ والمرجان) على الاتساع، لأنه إذا أخرج فقد خرج، وضم الياء أحب إلي لصحة معناه، ولأنه لا اتساع فيه"[3].

قال تعالى: (فِيهَا **يُفْرَقُ كُلُّ** أَمْرٍ حَكِيمٍ)[4].

"وقرأ الحسن، والأعرج، والأعمش (يَفرُق) بفتح الياء وضم الراء، (كل) بالنصب، أي يفرق الله. وقرأ زيد بن علي، فيما ذكر الزمخشري: (نفرق) بالنون (كل) بالنصب؛ وفيما ذكر أبو على الأهوازي: عينه بفتح الياء وكسر الراء، ونصب (كل) ورفع (حكيم)، على أنه الفاعل بيفرق.

وقرأ الحسن وزائدة عن الأعمش بالتشديد مبنياً للمفعول، ومعنى يفرق: يفصل من غيره ويلخص. ووصف أمر بحكيم، أي أمر ذي حكمة؛ وقد أبهم تعالى هذا الأمر"[5]. وقرئ (نُفَرّقُ) بالتشديد[6].

١- البحر المحيط، ٦٠/١٠.

٢- تفسير الكبير، المجلد الخامس عشر، ١٠٢/٢٩.

٣- الكشف، ٣٠١/٢.

٤- الدخان ٤.

٥- البحر المحيط، ٣٩٧/٩.

٦- تفسير القرطبي، المجلد الثامن، ١٢٨/١٦.

قال تعالى: (فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ)(١).

"وقرأ الجمهور (يهلك)، بضم الياء وفتح اللام، (من أهلك) وابن محيصن، فيما حكي عنه ابن خالويه: بفتح الياء وكسر اللام؛ وعنه أيضاً: بفتح الياء واللام، وماضيه هلك بكسر اللام، وهي لغة. وقال أبو الفتح: هي مرغوب عنها.

وقرأ زيد بن ثابت: (يهلك)، بضم الياء وكسر اللام. (إلا القومَ الفاسقون) بالنصب(٢) وعند الزمخشري: وقرئ (ونُهلِك) بالنون (إلا القوم الفاسقين)(٣).

قال أبو الفتح: (أما يهلِك) بكسر اللام فواضحة، وهي المعروفة وأما (يَهْلَكُ) بفتح الياء واللام جميعاً فشاذة، ومرغوب عنها؛ لأن الماضي هلك، فعل مفتوحة العين، ولا يأتي يَفْعَلُ، بفتح العين فيهما جميعاً إلا الشاذ. وإنما هو أيضاً لغات تداخلت، ولكنه يأتي مع حروف الحلق إذا كانت عينا أو لاما، نحو قرأ، يقرأ وسأل يسأل وليس لك أن تحمل هلك يَهْلَك على أبى يأبى، وتحتج بأن أول هلك حرف حلقي حرف حلقي كأَبَى؛ لأن آخر أَبَى ألف، والألف قريبة المخرج من الهمزة، وإن كانت في أَبَى منقلبة(٤). وفي هذه الآية وعيد محض وإنذار بيّن وذلك إن الله عزوجل جعل الحسنة بعشر أمثالها والسيئة بمثلها وغفر الصغائر باجتناب الكبائر ووعد الغفران على التوبة فلن يهلك على الله إلا هالك(٥) كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال الثعلبي: يقال إن قوله تعالى: (فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ) أرجي آية في كتاب الله عزوجل للمؤمنين(٦).

١- الأحقاف ٣٥.

٢- البحر المحيط، ٩/٤٥٢.

٣- الكشاف ٣/٥٢٨.

٤- المحتسب، ٢/٢٦٨.

٥- النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ١/١١٨، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، والطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، ١٢/١٦١، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ١٤٠٤هـ.

٦- الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، ٣/١٨٢، تحقيق: أبو محمد الغماري الإدريسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

النصب على قراءة حفص:

وقال تعالى: (وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ **يُظْهِرَ** فِي الْأَرْضِ **الْفَسَادَ**)[1].

"وقرأ أنس بن مالك، وابن المسيب، ومجاهد، وقتادة، وأبو رجاء، والحسن، والجحدري، ونافع، وأبو عمرو، وحفص: (يظهر) من أظهر مبنياً للفاعل، (الفساد) نصبا. وقرأ باقي السبعة، والأعرج، والأعمش، وابن وثاب، وعيسى (يظهر) من ظهر مبنياً للفاعل، (الفساد) رفعاً.

وقرأ مجاهد (يظهر) بشد الظاء والهاء، و(الفساد) رفعاً.

وقرأ زيد بن علي (يظهر) بضم الياء وفتح الهاء مبنياً للمفعول (الفساد) رفعاً[2].

"قرأ نافع وأبو عمرو وحفص بضم الياء، وكسر الهاء، ونصب (الفساد)، نسبوا الفعل إلى موسى عليه السلام، فهو فاعل الإظهار، وانتصب (الفساد) بـ(يظهر) والفاعل مضمر في (يظهر)، وهو موسى، على معنى: أن فرعون قال أخاف أن يظهر موسى الفساد في الأرض، ولما كان التبديل مضافاً إلى موسى وجب أن يكون الإظهار أيضاً مضافاً إليه، ليتفق الفعلان في المعنى، فيكونان مضافين إلى موسى، وهو الاختيار، لصحة معناه وللمطابقة بين الفعلين. وقرأ الباقون بفتح الياء والهاء، ورفع (الفساد)، أضافوا الفعل إلى (الفساد)، فرفعوه به، لأنه فاعل بظهوره، ولأن التبديل إذا وقع في الدين ظهر الفساد في الأرض، فحمل الكلام الثاني على معنى الأول"[3].

قال تعالى: (مَا **نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ** إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذًا مُنْظَرِينَ)[4].

١- غافر ٢٦.

٢- البحر المحيط، ٩/٢٥١.

٣- الكشف، ٢/٢٤٣.

٤- الحجر ٨.

"وقرأ الحرميان والعربيان (ما تنزل) مضارع تنزّل أي: ما تتنزل (الملائكةُ) بالرفع، وقرأ أبو بكر، ويحيى بن وثاب: (ما تُنَزَّل) بضم التاء وفتح النون والزاي (الملائكة) بالرفع.

وقرأ الأخوان، وحفص، وابن مصرف: (ما نُنَزِّلُ) بضم النون الأولى وفتح الثانية وكسر الزاي (الملائكة) بالنصب.

وقرأ زيد بن علي (مَا نَزَلَ) ماضياً مخففاً مبنياً للفاعل (الملائكة) بالرفع"[1].

وعند أبي زرعة في الحجة: "قرأ عاصم في رواية أبي بكر: (ما تُنَزَّلُ) بضم التاء مفتوحة الزاي، (الملائكة) رفعٌ على ما لم يسمَّ فاعله، حجته قوله: (وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنزِيلًا)[2].

قرأ حمزة والكسائي وحفص: (ما نُنَزِّلُ) بالنون (الملائكة) نصب. يخبر الله عن نفسه. وحجتهم قوله: (وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ)[3] (وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ)[4] فلما كانت الملائكة مفعولين منزّلين بإجماع، رُدَّ ما اختُلِف فيه إلى ما أُجمعَ عليه.

قرأ الباقون: (تنزل) بالتاء مفتوحة، (الملائكة) رفع. وحجتهم: إجماعهم على قوله (تنزّلَ الملائكَة والرُّوحُ فِيهَا)[5]، (وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ)[6]، على أن التنزيل مسند إليهم. والمعنيان يتداخلان لأن الله لما أنزل الملائكة نزلت، وإذا نزلت الملائكة فبإنزال الله نزلت وتنزل[7].

قال تعالى: (لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَاغِيَةً)[8].

١- البحر المحيط، ٦/٤٦٧.

٢- الفرقان ٢٥.

٣- الأنعام ١١١.

٤- الفرقان ٢١.

٥- القدر ٤.

٦- مريم ٦٤.

٧- أبو زرعة، الحجة، ص٣٨١.

٨- الغاشية ١١.

"وقرأ الأعرج وأهل مكة والمدينة ونافع وابن كثير وأبو عمرو بخلاف عنهم (لا تسمع) مبنياً للمفعول، (لاغية) رفع، أي كلمة لاغية، أو جماعة لاغية، أو لغو، فيكون مصدراً كالعاقبة، ثلاثة أقوال، الثالث لأبي عبيدة وابن محيصن وعيسى وابن كثير وأبو عمرو كذلك، إلا أنهم قرأوا بالياء لمجاز التأنيث، والفضل والجحدري كذلك، إلا أنه نصب (لاغية) على معنى لا يسمع فيها، أي أحد من قولك: أسمعت زيداً؛ والحسن وأبو رجاء وأبو جعفر وقتادة وابن سيرين ونافع في رواية خارجة وأبو عمرو بخلاف عنه؛ وباقي السبعة: (لا تسمع) بتاء الخطاب عموماً، أو للرسول عليه الصلاة والسلام، أو الفاعل الوجود (لاغية) بالنصب"[1].

وشرحه أبو زرعة بقوله: قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (لا يُسْمَعُ) بضم الياء، (لاغية) رفع، على ما لم يسمَّ فاعله، قالوا: لأن الخطاب ليس بمصروف إلى واحد، وإنما ذكروا واللاغية مؤنثة لأن التأنيث اللاغية غير حقيقي أي لغو. قال اليزيدي: المعنى لا يُسمع فيها من أحد لاغية. قال أبو عبيدة: (لاغية) أي لغواً، ويجوز أن يكون صفة كأنه قال: لا تُسمع كلمةٌ لاغية.

وحجتهما أنها موافقة لإعراب رؤوس الآيات قبلها وبعدها من قوله: (خاشعةٌ)[2]، (عاملةٌ ناصبة)[3] وبعدها (عينٌ جارية)[4]، (مرفوعةٌ)[5]، (مصفوفةٌ)[6]، فجرى على ذلك.

وقرأ نافع: (لا تُسْمَعُ) بضم التاء (فيها لاغية) رفع على ما لم يسمَّ فاعله، وأنث (لا تُسْمَعْ) على لفظ اللاغية دون المعنى.

وقرأ أهل الشام والكوفة: (لا تَسْمَعُ) بفتح التاء، (لاغية) نصب.

وحجتهم أنها تتصرف إلى وجهين: يجوز أن تسند السماع إلى الوجوه المذكورة، لأن ذلك أتى عقيب الخبر على الوجوه الناعمة، إذ لم يعترض بين ذلك وبين

١- البحر المحيط، ١٠/٤٦٣.

٢- الغاشية ٢.

٣- الغاشية ٣.

٤- الغاشية ١٢.

٥- الغاشية ١٣.

٦- الغاشية ١٥.

الوجوه شيء يصرف إليه عنها، والمعنى لأصحاب الوجوه. والوجه الآخر أن يكون على مخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم، فكأنه قال: (لا تسمع يا محمد في الجنة لاغية) بدلالة قوله: (وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا)[1].[2]

قال تعالى: (وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ **وَنُخْرِجُ** لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ **كِتَابًا** يَلْقَاهُ مَنشُورًا)[3].

"وقرأ الجمهور ومنهم أبو جعفر: (ونخرج) بنون مضارع أخرج (كتابا) بالنصب وعن أبي جعفر أيضاً (يخرج) بالياء مبنياً للمفعول (كتابا) أي: ويخرج الطائر كتابا وعنه أيضاً (كتاب) بالرفع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله.

وقرأ الحسن وابن محيصن ومجاهد: و(يخرج) بفتح الياء وضم الراء أي طائره (كتابا) إلا الحسن فقرأ (كتاب) على أنه فاعل (يخرج).

وقرأت فرقة: و(يخرج) بضم الياء وكسر الراء أي: ويخرج الله"[4].

وعنه ابن خالويه: (كتاباً يلقاه) يقرأ بتخفيف القاف، وسكون اللام، وبتشديدها وفتح اللام. فالحجة لمن خفف: أنه جعل الفعل للكتاب والهاء للإنسان، في قوله: (وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه) والحجة لمن شدّد: أنه جعل الفعل لما لم يسمَّ فاعله، واسمه مستتر فيه، والهاء للكتاب"[5].

قال تعالى: (فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ **يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ**)[6].

١- الإنسان ٢٠.

٢- الحجة، ص٧٦٠.

٣- الإسراء ١٣.

٤- البحر المحيط، ٢٢/٧.

٥- ابن خالويه، الحجة، ص٢١٤.

٦- محمد ٤.

"وقرأ الجمهور: قاتلوا، بفتح القاف والتاء، بغير ألف؛ وقتادة، والأعرج، والأعمش، وأبو عمرو، وحفص (قتلوا) مبنياً للمفعول، والتاء خفيفة، "وزيد بن ثابت، والحسن، وأبو رجاء وعيسى، والجحدري أيضاً: كذلك. وقرأ علي: (فلن يضل) مبنياً للمفعول؛ (أعمالهم): رفع. وقرئ (يضل) بفتح الياء، من ضل، (أعمالهم) رفع[1]. وعن الزمخشري: وقرئ (فلن يضل أعمالهم) و(تضل أعمالهم) على البناء للمفعول[2].

١- البحر المحيط، ٩/٤٦٢، ٤٦٣.

٢- الكشاف ٣/٥٣١.

المبحث الثالث

تداخل القراءات بين الصيغ المزيدة مع البناء للمعلوم والمجهول

الرفع على قراءة حفص:

قال تعالى: (يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ **يُضَاعَفْ** لَهَا **الْعَذَابُ** ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا)[1].

"وقرأ نافع، وحمزة، وعاصم، والكسائي: (يضاعف)، بألف وفتح العين؛ والحسن، وعيسى، وأبو عمرو: بالتشديد وفتح العين؛ والجحدري، وابن كثير، وأبو عامر: بالنون وشد العين مكسورة؛ وزيد بن علي، وابن محيصن، وخارجة، عن أبي عمرو: بالألف والنون والكسر، وفرقة: بياء الغيبة والألف والكسر. ومن فتح العين رفع (العذاب) ومن كسرها نصبه"[2]. وعن الزمخشري: قرئ و(يضاعِف) و(نُضعِف) بالياء والنون[3].

عند أبي زرعة في حجته: "قرأ أبو عمرو (يُضَعَّفْ لها العذابُ) بالياء والتشديد، (العذابُ) رفع على ما لم يسمَّ فاعله. وكان أبو عمرو يقول: إنما اخترت التشديد في هذا الحرف فقط لقوله (ضعفين)[4]. وذكر ابن خالويه: ودليله قول العرب: ضَعَّفْتُ لك الدرهم مِثْلَيْه[5].

وقرأ ابن عامر وابن كثير: (نُضَعِّفْ) بالنون وتشديد العين وكسرها: الله عزوجل يخبر عن نفسه، (العذابَ) نصب لأنه مفعول به.

وقرأ نافع وأهل الكوفة: (يُضاعَف) بالياء والألف، (العذابُ) بالرفع. العرب تقول: (ضاعفت وضعفت)، لغتان[6]. وذكر ابن خالويه: أنه أخذه من ضُوعف يُضَاعف وهو فعل ما لم يسمَّ فاعله[7].

١- الأحزاب ٣٠.

٢- البحر المحيط، ٤٧٣/٨.

٣- الكشاف ٢٥٩/٣.

٤- أبو زرعة الحجة ٥٧٥.

٥- ابن خالوية، الحجة، ص٢٩٠.

٦- أبو زرعة، الحجة، ص٥٧٥.

٧- ابن خالويه، الحجة، ص٢٩٠.

قال تعالى: (يَوْمَ **تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ** فِي النَّارِ يَقُولُـونَ يَالَيْتَنَـا أَطَعْنَـا اللَّـهَ وَأَطَعْنَـا الرَّسُولا)[1].

"وقرأ الجمهور (تقلب) مبنياً للمفعول؛ والحسن، وعيسى، وأبو جعفر الرواسي بفتح التاء، أي (تتقلب)؛ وحكاها ابن عطية عن أبي حيوة.

قال ابن خالوية عن أبي حيوة: (نقلب) بالنون، (وجوههم) بالنصب.

وحكاها ابن عطية عن أبي حيوة أيضاً وخارجة. زاد صاحب اللوامح أنها قـراءة عيسى البصري. وقرأ عيسى الكوفي كذلك، إلا أن بدل النون تاء، وفـاعل تقلـب ضمير يعود على (سعيراً)، وعلى (جهنم) أسند إليهما اتساعاً. وقراءة ابـن أبـي عبلة (تتقلب) بتاءين، وتقليب الوجوه في النار: تحركها في الجهات، أو تغيرها عن هيئاتها، أو إلقاؤها في النار منكوسة. والظاهر هو الأول، والوجه أشرف ما فـي الإنسان، فإذا قلب في النار كان تقليب ما سواه أولى"[2].

قال أبو الفتح: الفاعل في (تُقَلَّبُ) ضمير السعير المقدم الذكر في قوله تعـالى: (إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا) ثم قال: (يَوْمَ تُقَلَّبُ) أي: تُقَلِّبُ السعيرُ وجوهـهم في النار، فنسب الفعل إلى النار، وإن كان المقلِّب هو الله سبحانه، بدلالة قراءة أبي حيوة: (يومَ نُقَلِّب وُجُوهَهُمْ) لأنه إذا كان التقليب فيها جاز أن يُنسب الفعـل إليـها للملابسة التي بينهما، كما قال الله: (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)[3] فنسب المكر إليـهما لوقوعه فيهما، وعليه قول رؤبة:

فَنَامَ لَيْلِي وتَجَلَّى هَمِّي

أي: نمت في ليلي، وعليه نفي جرير الفعل الواقع فيه عنه فقال:

لقد لُمتِنَا يا أُمَّ غَيْلَانَ في السُّرَي ونِمْتِ وما ليلُ المطِيِّ بنائـم

١- الأحزاب ٦٦.

٢- البحر المحيط، ٥٠٧/٨.

٣- سبأ ٣٣.

فهذا نَفْيٌ لمن قال: نام ليل المطي، وتطرقوا من هذا الاتساع إلى ما هو أعلى منه، فعليه بيت الكتاب:

أما النهارُ ففِي قيدٍ وسلسلةٍ والليلُ في جوفِ مَنْحُوتٍ مِن السَّاج

فجعل النهارَ نفسه في القيد والسلسلة، والليل نفسه في جوف المنحوت يريد أن هذا المذكور في نهاره في القيد والسلسلة، وفي ليله في بطن المنحوت وقد جاء هذا في الأماكن أيضاً، وعليه قوله رؤبة:

ناجٍ وقد زَوْزَى بِنَا زِيزَاهُ[1]

فالزِّيزاءِ على هذا فِعلَاءِ، وهي هذه الغليظة المنقادة من الأرض، فكأن هذه الأرض سارت بهم الفجاج، لأنهم ساروا عليها. وقد يمكن أن يكون (زيزاؤه) مصدراً من زَوْزَيْتُ، فيكون الفعل منسوبا إلى المصدر، كقولهم: سار بنا السيرُ، وقام بهم القيام. فهو على قولك: سَيرٌ سائرٌ، وقِيامٌ قائمٌ. ومنه: شِعرٌ شاعرٌ. ومَوتٌ مائتٌ، وويلٌ وائلٌ. والزِّيزَاءُ على هذا فِعلالٌ، كالزِّلزَال، والقِلقَالِ.

وأما قول رؤبة:

هَيهاتَ مِن مُنْخَرِقٍ هَيهَاؤُهُ

فهو فَعلَال من لفظ هيهات، كالزَّلزَال، والقَلقَال، وليس مصدراً صريحا. وهيهات من مضاعف الياء"[2].

النصب على قراءة حفص:

قال تعالى: (**يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ** بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ)[3].

"وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو (يُنْزِل) مخففاً، (الملائكة) وباقي السبعة مشدداً.

١- زوْزَى الرجل يُزَوْزِي زوْزاة، نصب ظهره، وأسرع، وقارب الخطو. (زوي): لسان العرب، ٦/١٢٠.

٢- ابن جني، المحتسب، ٢/١٨٤، ١٨٥.

٣- النحل ٢.

وزيد بن علي والأعمش وأبو بكر (تنزل) مشددا مبنيا للمفعول، (الملائكة) بالرفع، والجحدري كذلك، إلا أنه خفف (أي: تنزل الملائكة). والحسن، وأبو العالية، والأعرج، والمفضل، عن عاصم ويعقوب: بفتح التاء مشددا مبنيا للفاعل وقرأ ابن أبي عبلة: (ما ننزل) بنون العظمة والتشديد، وقتادة بالنون والتخفيف قال ابن عطية: وفيهما شذوذ كثير انتهى. وشذوذهما أن ما قبله وما بعده ضمير غيبة، ووجهه أنه التفات، والملائكة هنا جبريل وحده قاله الجمهور، أو الملائكة المشار إليهم بقوله: (والنازعات غرقا)[1][2].

عند ابن خالويه في حجته: "يقرأ بالياء والتاء، وضمهما، وبالتشديد والتخفيف. فالحجة لمن قرأه بالتاء والتشديد: أنه جعل الفعل لما لم يسم فاعله، ورفعهم بذلك. والحجة لمن قرأه بالياء مشددا أو مخففا: أنه جعل الفعل لله عزوجل، فأضمره فيه لتقدم اسمه، ونصب (الملائكة) بتعدي الفعل إليهم. وأخذ المشدد من نزل، والمخفف من أنزل"[3].

وذكر أبو زرعة في حجته: "قرأ أبوبكر في رواية الكسائي: (تنزل) بالتاء مضمومة وفتح الزاي: (الملائكة) رفع على ما لم يسم فاعله. وحجته قوله: (ونزل الملائكة)[4].

وقرأ روح (تنزل الملائكة) بفتح التاء. وحجته قوله: (تنزل الملائكة والروح فيها)[5].

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (ينزل الملائكة) أي الله ينزلها وحجتهم قوله: (ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة)[6] وحجتهم في التخفيف: (وأنزلنا إليك الذكر)[7]، وقرأ الباقون

١- النازعات ١.

٢- البحر المحيط، ٥٠٣/٦.

٣- ابن خالويه، الحجة، ص٢٠٩.

٤- الفرقان ٢٥.

٥- القدر ٤.

٦- الأنعام ١١١.

٧- النحل ٤٤.

بالتشديد وحجتهم قوله: (إنا نحن نزلنا الذكر)[١][٢].

قال تعالى: (مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا **نُوَفِّ** إِلَيْهِمْ **أَعْمَالَهُمْ** فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ)[٣].

وقرأ الجمهور (نُوَفِّ) بنون العظمة، وطلحة بن ميمون (يُوَفِّ) بالياء على الغيبة.

وقرأ زيد بن علي (يُوْفِ) بالياء مخففاً مضارع أَوْفَى.

وقرئ (تُوَفَّ) بالتاء مبنياً للمفعول، (وأعمالُهم) بالرفع[٤].

١- الحجر: ٩.

٢- أبو زرعة، الحجة، ص٣٨٥.

٣- هود ١٥.

٤- البحر المحيط، ٦/١٣٣.

ختام الباب

وهكذا تُوَلِّي اللغة العربية وجهها نحو **اللفظ** مرة فترفع الفاعل وتنصب المفعول،ونحو **المعنى** مرة أخرى فتنصب الفاعل وترفع المفعول،والفاعل حين ينصب يكون فاعلا معنويا،والمفعول حين يرفع يكون مفعولا.وهي في الحالتين تسخر كل وسائلها اللغوية من نحو :

١-اختلاف الصيغة الفعلية:

من - مجردة إلى مزيدة.
- مضارع بحرف مضارعة معين إلى حرف مضارعة آخر.
- صيغة البناء للمعلوم إلى صيغة البناء للمجهول.

٢-بقاء الصيغة الفعلية:

واستثمار التنوع الدلالي فيها.

٣-التنوع في الحركة الإعرابية:

ومغزى هذا التأرجح بين اللفظ والمعنى باستقلال الوسائل اللغوية المختلفة أن:

النصب غطاء ظاهري لرفع إذا كان المعنى هو "الفاعلية".

والرفع غطاء ظاهري لنصب إذا كان المعنى هو "المفعولية".

وكل هذا يتم داخل الجملة الفعلية . وتفعل العربية الشيء نفسه في التراوح بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية بحيث يكون الرفع أمارة كون الجملة اسمية،والنصب أمارة كون الجملة فعلية ، وهذا ما نقصده ب "ثنائية نمط الإسناد" في الباب التالي.

الباب الثاني:
ثنائية نمط الإسناد

الفصل الأول: الابتدائية والمفعولية

الفصل الثاني: الخبرية والمفعولية

الفصل الثالث: تداخل النمطين

الباب الثاني

ثنائية نمط الإسناد

مدخل:

إن الجمل اثنتان:فعلية واسمية،وقد ورد القبيلان في التنزيل[١] والفرق بين النمطين لفظي شكلي يتعلق ببدء الكلام.فالاسمية تتكون أساسا من مبتدأ وخبر فقط والفعلية تتكون أساسا من فعل وفاعل والفاعل يقابل المبتدأ، والفعل يقابل الخبر،فالفاعل والمبتدأ هما(المسند إليه)، والفعل والخبر هما (المسند).

ومما يلفت نظر الباحث في النحو العربي أن النحويين في حديثهم عن الإسناد والتركيب الإسنادي، ما كانوا يفرقون بين ما يسمى بالجملة الاسمية وما يسمى بالجملة الفعلية،إذ كانوا يمثلون بهما معا، دون أن يشغلهم الموقع الذي يأتي فيه كل من المسند إليه والمسند. وقد راد (سيبويه)النحويين في حديثهم عن التقارب بين نوعي الجملة[٢]، فهو يجمع بينهما في (باب المسند والمسند إليه) قائلا:

هو ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك:

عبدالله أخوك ، هذا أخوك

ومثل ذلك:

يذهب عبدالله

فلا بد للفعل من الاسم ،كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء[٣]

إن التقارب بين نمطي الإسناد مؤسس على المعنى والنسبة بين العناصر، ولا ينقص منه التفاوت في الصيغة اللفظية، فالنحو كما يراه (ابن جني)–صناعة لفظية يسوغ معها تنقل الحال وتغيرها، فأما المعاني فأمر ضيق، ومذهب مستصعب فزيد

١- الزجاج، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ١٣/١،تحقيق: ابراهيم الأبياري ،مؤسسة مطبوعات إسماعيليان، قم ، أيران ، ط:٢،٢٠١٤٠٢ه-١٩٨٢م.

٢- الإعراب والتركيب ، ص٢٧١.

٣- الكتاب ، ٢٣/١.

في: قام زيد –فاعل، لكنه في: زيد قام –مبتدأ لا فاعل، وإن كان فاعلا في المعنى؛ فسمة هذه الجملة تختلف عن سمة تلك لأن صنعة هذه غير صنعة تلك، فأما المعنى فواحد وكأن الفرق بين الصورتين:

فعل + فاعل

مبتدأ + خبر

هو فرق شكلي فقط. وكان بعض النحويين يطلق على الفعل في الجملة الفعلية (الخبر). كما قال أبو إسحاق من أن الفاعل قد أسند إليه غيره، كما أن المبتدأ كذلك؛ إلا أن خبر المبتدأ بعده، وخبر الفاعل قبله، وفيما عدا ذلك هما فيه سواء.

وبعض أمثلة الجملة الفعلية يمكن تخريجها على أنها جمل اسمية كما في قوله تعالى: (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ)[1].

(وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)[2].

فإلحاق علامة الجمع بالفعلين (عمي) .(أسر) فيه مخالفة لما ألفته اللغة العربية في الجملة الفعلية من تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند لغير الواحد.

ولذلك فإن النحويين جوزوا اعتبار هاتين الجملتين وما يشبههما جملة اسمية، وهذا في الحقيقة محاولة منهم لإبقاء صرح القواعد سليما، وما كان لهم أن يجوزوا هذا إلا لعلمهم بالقرابة الحميمة بين نوعي الإسناد، وعلى هذا فجملة (ثم عموا) وجملة (وأسروا النجوى) في محل رفع خبر مقدم، و(كثير) و(الذين) مبتدأ مؤخر. وهناك إعرابان آخران للآيتين على أنهما جملة فعلية، وهذا دليل تقارب شديد بين النمطين[3].

وإن إعراب النحاة الشكليين لمثال: أ ناجح أخواك؟

١- المائدة، الآية: ٧١.

٢- الأنبياء، الآية: ٣.

٣- الإعراب والتركيب، ص٢٧٦.

من أن ناجح: مبتدأ، وأخوك: فاعل سد مسد الخبر، على الرغم من أن فيه اعترافاً بالبعد المعنوي لكلمة (ناجح) بدليل اعتبارهم (أخواك) فاعلاً لها، فيه إشكال كبير؟ إذ فيه قول بجواز اجتماع: المبتدأ والفاعل في الجملة العربية، وهذا أمرٌ إد في اللغة التي ليس فيها إلا النمطان:

فعل + فاعل أو مبتدأ + خبر.

وكلام الرضى من أن هذه الجملة بمنزلة الفعل والفاعل فيه منجي من الوقوع في المفارقة السابقة. وكما قال (ابن يعيش): أعلم أن قولهم: أ قائم الزيدان، إنما أفاد نظراً إلى المعنى؛ إذ المعنى: أ يقوم الزيدان، فتم الكلام لأنه فعل وفاعل، وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى.

وإذا كان (ابن يعيش) أدخل المثال في تراكيب الجملة الفعلية فإن (الرضى) أخرجه من الجملة الاسمية: فقد ذهب إلى أن النحاة تكلفوا إدخال هذا في حد المبتدأ، فقالوا: إن خبره محذوف لسد فاعله مسده، وليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من خبر حتى يحذف، ويسد غيره مسده، ولو تكلف له تقدير خبر لم يتأت؛ إذ هو في المعنى كالفعل والفاعل لا خبر له، فمن ثم تم بفاعله كلاما، ولهذا أيضاً لا يصغر ولا يوصف ولا يثنى ولا يجمع.

وإلى هذا يذهب (ابن الشجري) أيضاً، يقول: ارتفع أخوك في قولك أذاهب أخوك ارتفاع الفاعل بإسناد الفعل إليه في قولك: أ يذهب أخوك. ولما تنزل اسم الفاعل منزلة الفعل، وارتفع الاسم بعده على حد ارتفاعه، أغني ذلك عن تقدير الخبر، ولم يصح الإخبار لا لفظا ولا تقديرا، كما لا يصح الإخبار عن الفعل.

فابن الشجري لم يقرب المثال من الجملة الفعلية فقط اعتمادا على المعنى، بل إنه قطع كل وشيجه تربط بينه وبين الجملة الاسمية؛ فالإخبار لا يصح لا في اللفظ ولا في التقدير، كما لا يصح الإخبار عن الفعل[١].

١- الإعراب والتركيب، ص٧-٩.

وفي اللغة العربية وسائل كثيرة عند النظر فيها ندرك أن كثيراً من الجمل يتراوح بين كونه جملة اسمية أو كونه جملة فعلية، ومن هذه الوسائل:

١) الاحتمال الدلالي للعنصر: (أ) الاسمي ــ ماذا: اسم موصول أو اسم استفهام

(ب) الفعلي ــ كان: تامة أو ناقصة.

مثل: ماذا صَنَعْتَ؟ فإنه يحتمل معنيين: أحدهما: ما الذي صنعته؟ فالجملة اسمية قُدِّم خبرُها عند الأخفش ومبتدؤها عند سيبويه. والثاني: أيّ شيءٍ صنعت، فهي فعلية قُدِّم مفعولُها، فإن قلت (ماذا صنعتَه) فعلى التقدير الأول الجملة بحالها، وعلى الثاني تحتمل الاسميةَ بأن تقدر (ماذا) مبتدأ، و(صنعته) الخبر، والفعلية بأن تقدره مفعولاً لفعل محذوف على شريطة التفسير، ويكون تقديره بعد ماذا؟ لأن الاستفهام له الصدرْ[١].

واعتباره جملة فعلية أقوى من اعتباره جملة اسمية حيث إن هذا يلزمنا تقدير عائد في صلة الموصول على عكس الأول "وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج".

ترد (كان) في العربية على الأقسام التالية:

١) ناقصة؛ فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب، نحو (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا)[٢].

٢) وتامّة؛ فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب، نحو (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ)[٣].

٣) وزائدة؛ فلا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب[٤]، وترد للتأكيد؛ وهي زائدة، وجعل منه (وَمَا عِلْمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)[٥].[٦]

١- مغني اللبيب، ص ص ٤٩٤، ٤٩٥.

٢- الفرقان، ٥٤.

٣- البقرة، ٢٨٠.

٤- ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص ص ١٣٧، ١٣٨.

٥- الشعراء، ١١٢.

٦- السيوطي، عبد الرحمن معترك الأقران في إعجاز القرآن، ١٩٠/٢، تحقيق: علي محمد البجاوي: دار الفكر العربي.

وذكر الهروي قسما رابعاً: أن تكون (كان) مضمراً فيها اسمها بمعنى الأمر، والشأن، والقصة ونحوها. وتقع بعد (كان) جملة يرفعونها بالابتداء والخبر كقولك: كان زيدٌ قائمٌ. والتقدير: كان الأمرُ زيدٌ قائمٌ. فـ(الأمر) اسم كان وهو مستترٌ فيها و(زيدٌ) رفع بالابتداء، و(قائم) خبره والجملة خبر كان[1]، ومنه قراءة أبي سعيد الخُدْري (فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَانِ)[2].

ومما تتراوح بين الرفع والنصب في كان التامة والناقصة قراءتنا قوله تعالى: (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ)[3].

قرأ الجمهور (ذو عسرة) على أن (كان) تامة، وهو قول سيبويه، وأبي علي، وإن وقع غريم من غرمائكم ذو عسرة، وقرأ أبي، وابن مسعود، وعثمان، وابن عباس (ذا عسرة) أن تكون كان ناقصة. وعلى هذا يختص بأهل الربا، ومن رفع فهو عام في جميع من عليه دين وليس بلازم، لأن الآية إنما سيقت في أهل الربا، وفيهم نزلت[4]، كما قال شريح: هذه كانت في الربا، وإنما كانت الربا في الأنصار[5].

٢- اعتبارية تقديرية:

ـ ومن أمثلته: جملة البسملة، فإن قدر: ابتدائي باسم الله، فاسمية، وهو قول البصريين، أو أبدأ باسم الله ففعلية، وهو قول الكوفيين، وهو المشهور في التفاسير والأعاريب، ولم يذكر الزمخشري غيره، إلا أنه يقدر الفعل مؤخراً ومناسباً لما جعلت البسملة مبتدأ له؛ فيقدر باسم الله أقرأ، باسم الله أحلُّ، باسم الله أرتَحِلُ، ويؤيده الحديثُ باسمكَ ربِّي وضعتُ جنبي[6][7].

١- الهروي، علي بن محمد النحوي، كتاب الأزهية في علم الحروف، ص١٨٩، تحقيق: عبد المعين الملوحي، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٢- الكهف، ٨٠.

٣- البقرة، ٢٨٠.

٤- البحر المحيط، ٧١٦/٢، ٧١٧.

٥- الصنعاني، تفسير القرآن، ١١٢/١.

٦- صحيح البخاري، ٢٣٢٩/٥؛ وابن حبان، محمد، صحيح ابن حبان، ٣٤٤/١٢، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ؛ والدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن، سنن الدارمي، ٣٧٦/٢، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٧- مغني اللبيب، ص٤٩٥، ٤٩٦.

ـ (وَإِنْ أَحَدٌ مِنْ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)[١].

(أحدٌ) فاعل بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: وإن استجارك أحدٌ استجارك. وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد (إنْ) أو (إذا) فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوباً. وهذا مذهب جمهور النحويين[٢].

وقال ابن هشام: ومن الوهم أن يقول مَنْ لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيين في نحو: (وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ)[٣]، (وَإِنْ أَحَدٌ مِنْ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)[٤]، (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)[٥] إن المرفوع مبتدأ، وذلك خطأ، لأنه خلاف قول من اعتمد عليهم، وإنما قاله سهواً، وأما إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفي فلا يُعدُّ ذلك الإعرابُ خطأ، لأن هذا مذهب ذهبوا إليه ولم يقولوه سهواً عن قاعدة ـ نعم، الصوابُ خلاف قولهم في أصل المسألة، وأجازوا أن يكون المرفوع محمولاً على إضمار فعل كما يقول الجمهور، وأجاز الكوفيون وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور على التقديم والتأخير، مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزباء:

ما للجِمَالِ مَشيُها وئيدا

فيمن رفع (مشيها)، وذلك عند الجماعة مبتدأ حذف خبره وبقي معمول الخبر، أي: مشيُها يكون وئيداً أو يوجد وئيداً[٦].

وفي قوله تعالى: (ولئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهم ليقُولُنَّ اللهُ)[٧].

(الله) مبتدأ وخبره محذوف أو فاعل لفعل محذوف.

ولكن قال ابن هشام: إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأ والباقي خبراً، فالثاني أولى.

١- التوبة، ٦.

٢- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ص٢٤١.

٣- النسا، ١٢٨.

٤- التوبة، ٦.

٥- الانشقاق، ١.

٦- مغني اللبيب، ص٧٥٦، ٧٥٧.

٧- الزخرف، ٨٧.

لأن المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثابت، فيكون الحذف كَلاَ حذف فأما الفعل فإنه غير الفاعل. اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع، أو بموضع آخر يُشْبهه أو بموضع آتٍ على طريقته.

ففي قوله تعالى: (ولئن سألتهم مَنْ خَلَقهم ليقولُنَ الله) لا يقدر (ليقولُنَّ اللهُ خلقهم) بل (خلقهم الله) لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع، وهو (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ)(١).

وفي مواضع آتية على طريقته نحو:

(قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ)(٢).

(قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا)(٣). (٤)

وتلك لعمري وسيلة أخرى من وسائل تراوح التركيب بين اعتباره جملة اسمية واعتباره جملة فعلية وتتلخص هذه الوسيلة في وجود عنصر واحد من عنصري الجملة، وصلاحية هذا العنصر لأن يخرج مرة على أنه مبتدأ وخبره محذوف، فالجملة على هذا اسمية، أو يخرج مرة أخرى على أنه فاعل لفعل محذوف، فالجملة على هذا فعلية. ويلاحظ أن العنصر المذكور يمثل المسند إليه (المبتدأ، الفاعل) والمحذوف يمثل المسند (الخبر-الفعل).

٣) **التقديم والتأخير:**

مثل: (نعم الرجلُ زيدٌ) فإن قدر (نعم الرجل) خبرا عن زيد فاسمية، كما في (زيدٌ نعمَ الرجل) وإن قدر (زيد) خبرا لمبتدأ محذوف فجملتان فعلية واسمية(٥).واو علامة المذكرين في لغة طيء أو أزد شنوءة أو بَلْحَارث، وقد حمل بعضهم على هذه اللغة (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ)(٦) (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ

١- الزخرف، ٩.

٢- التحريم، ٣.

٣- يس، ٧٨، ٧٩.

٤- مغني اللبيب، ص٨٠٧، ٨٠٨.

٥- مغني اللبيب، ص٤٩٤، ٤٩٥.

٦- المائدة، ٧١.

ظَلَمُوا)[1] وقال ابن هشام: وحملُها على غير هذه اللغة أولى لضعفها، وقد جُوِّز في (الذين ظلموا) أن يكون مبتدأ خبره (وأسرّوا) ويجوز كون (كثير) مبتدأ وما قبله خبراً[2]. فعلى هذا جملتان اسميتان أما على لغة ضعيفة ففعليتان أي (الذين) و(كثير) فاعل لـ(أسرّوا) و(عموا) و(الواو) علامة الجمع.

٤) الحذف أو التقديم والتأخير:

في قوله تعالى: (وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ)[3].

قال العكبري: (مِن) تتعلق بأخذنا، تقديره: وأَخَذْنا من الذين قالوا إنّا نصارى ميثاقهم، والكلامُ معطوف على قوله: (وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ)[4] والتقدير: وأَخَذْنا من الذين قالوا إنّا نصارى ميثاقهم. ولا يجوز أن يكون التقدير: وأخذنا ميثاقَهم من الذين قالوا: إنّا نصارى؛ لأن فيه إضماراً قبل الذكر لفظاً وتقديراً[5].

وذكر السمين الحلبي وجهاً آخراً أنه متعلق بمحذوف على أنه خبر مبتدأ محذوف قامَتْ صفتُه مقامه، والتقدير: ومنَ الذين قالوا إنّا نصارى قومٌ أخذنا ميثاقهم، فالضمير في (ميثاقهم) يعود على ذلك المحذوف[6].

وقال ابن الأنباري: وذهب الكوفيون إلى أن التقدير: ومن الذين قالوا إنا نصارى مَن أخذنا ميثاقهم. فالهاء والميم في ميثاقهم تعود على (مَنْ) المحذوفة وهي مقدرة قبل المضمر، وهم يجوزون حذف الاسم الموصول وبقاء الصلة، والبصريون يأبون جوازه[7].

١- الأنبياء، ٣.

٢- مغني اللبيب، ص٤٧٩، ٤٨٠.

٣- المائدة، ١٤.

٤- المائدة، ١٢.

٥- التبيان، ١/٣٢١.

٦- الدر المصون، ٤/٢٢٦.

٧- البيان في غريب إعراب القرآن، ١/٢٨٧.

فالآية

فعلية

على تقديم (ومن الذين قالوا إنا نصارى) على الفعل

عند العكبري

اسميه

على تقدير (قوم) مبتدأ مؤخر/محذوف.

عند البصريين

على تقدير (من) اسم موصول مبتدأ مؤخر/ محذوف.

عند الكوفيين

جملة فعلية (عند العكبري): هذا أقوى لأن القول بالتقديم والتأخير أولى من القول بالحذف؛ لأنه إذا دار الأمر بين التقدير وعدم التقدير، فالثاني أولى.

جملة اسمية (عند البصريين والكوفيين): وإذا دار الأمر بين تقديرين يرجح أخفهما وأقلهما كلمة وتقدير (التقديم) أخف من تقدير (الحذف). ثم إن السياق كله يرجح أن الجملة فعلية ــ والله أعلم ــ.

ما سبق في المدخل عرض موجز للوسائل اللغوية التي لجأت إليها اللغة العربية للحصول على نمط التركيب المتراوح بين الاسمية والفعلية.

وثمة وسيلة أخرى تمدنا بهذا اللون من التركيب وتتمثل هذه الوسيلة في رفع اسم أو نصبه؛ فالرفع يقدم لنا النمط الاسمي من الإسناد، والنصب يقدم لنا النمط الفعلي.

وهذا هو موضوع هذا الباب بفصوله الثلاثة:

الفصل الأول:

الابتدائية والمفعولية

المبحث الأول: خلو التركيب من الفعل في بدايته

المبحث الثاني: المصادر

المبحث الثالث: الاسمية والفعلية في غير باب الاشتغال والمصادر

المبحث الأول

خلو التركيب من الفعل في بدايته

كثير من الجمل في اللغة العربية تكون اسميه إن رفع عنصر فيها، وفعلية إن نصب ذلك العنصر، والرفع يحمل معنى الدوام والاستمرار، والنصب يحمل معنى التغير والانقطاع والتخفف من الأفعال ونصب الأسماء على (الفعلية) ورفعها على (الاسمية) أمر مبناه على التسهيل، فإن العرب لما لم تلزم نفسها بوضع تركيبي معين: جملة فعلية، جملة اسمية، أعطت لنفسها الحرية في نطق كلماتها واعتبارها مرة من النمط الأول، وأخرى من النمط الثاني؛ لأن النمطين في العمق التركيبي العربي يكادان يحلان محلا واحدا متقارب المكانة إن لم يكن متساويها.

وفي العربية ظاهرة تركيبية أخرى، اتخذ النصب فيها دليل (الفعلية) والرفع دليل (الاسمية) تلكم هي ظاهرة ما أسماه النحويون (بالاشتغال). وعدم وجود الفعل في التراكيب السابقة سمح بجواز نصب الاسم على أنه مفعول لفعل محذوف، ورفعه على أنه مبتدأ، ومن هنا تردد التركيب كله بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية. أما هنا، فالفعل موجود لكنه يمنع ــ على المشهور ــ من عمل النصب لاشتغاله بشيء آخر[1].

كما ذكره السّهيلي: ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر: (زيداً ضربته) في قول النحويين[2]. وأشار إليه سيبويه قائلاً:

"فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ: زيدٌ ضربته، فلزمته الهاء. وإنما تريد بقولك مبنيٌ عليه الفعلُ أنه في موضع منطلق إذا قلتَ: عبدُ الله منطلقٌ، فهو في موضع هذا الذي بُني على الأول وارتفع به، فإنما قلت: عبدالله فنسبته له ثم بنيتَ عليه الفعلَ ورفعته بالابتداء. وإن شئت قلت: زيداً

١- الإعراب والتركيب، ص٣٢٣، ٣٢٤.

٢- السّهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله، نتائج الفكر في النحو، ص٧١، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنّا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض.

ضربتُه، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسّره، كأنّك قلتَ: ضربتُ زيداً ضربتُه، إلا أنهم لا يُظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره. فالاسم هاهنا مبنيٌّ على هذا المضمر"(١).

فرفع الاسم في بعض تراكيب الاشتغال مسألة شكلية بحتة لأن المعنى يبقى على المفعولية، تماما كما يرفع المفعول به لنيابته عن الفاعل لكنه لا يزال مفعولا به. فإن الجملة الاسمية هنا هي اسمية في الظاهر، لكنها فعلية في حقيقتها: بدليل أن ما يرفع قد ينصب، وأن الرفع لمبررات شكلية يزول بزوالها، وأن التركيب كله يؤول إلى جملة فعلية بعملية تحويلية بسيطة يتسلط فيها الفعل على الاسم المتقدم، ولا يبقى معنا ما يسمى بالاشتغال. الاسم المرفوع ــ إذن ــ في تراكيب الاشتغال في قوة المنصوب، والجملة الاسمية في قوة الفعلية واختيار الرفع أي الجملة الاسمية والنصب أي الجملة الفعلية، لأسباب ومبررات شكلية(٢). والاسم المشتغل عنه لا يخلو حاله من خمسة، فهو إما أن يختار رفعه، أو يختار نصبه، أو يجب نصبه، أو يجب رفعه، أو يستوي رفعه ونصبه(٣).

فالاسم المنصوب في باب الاشتغال مفعول لفظاً ومعنى إن نصب، ومفعول معنى إن رفع، فيشبه بهذا ما يحل محل الفاعل، لكن رفعه هنا ينقل التركيب من باب الجملة الفعلية إلى باب الجملة الاسمية؛(٤) ولذا سأعالجه بتفصيل في هذا المبحث ــ إن شاء الله:

١- الكتاب، ١/٨١.

٢- الإعراب والتركيب، ص٣٢٦، ٣٢٧.

٣- ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص١٩٤-١٩٦، تحقيق: محمد محيَ الدين عبدالحميد، منشورات فيروز ابادي، قم، إيران، ط:٨، ١٤١١هـ-١٣٦٩.

٤- الإعراب والتركيب، ص١٦٤.

الرفع على قراءة حفص:

يترجح رفع الاسم المشتغل عنه لوقوعه بعد (أمّا) التفصيلية، كما في قوله تعالى: (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)[١]

وقرأ الجمهور بالرفع ممنوعا من الصرف، وابن وثاب، والأعمش، وبكر بن حبيب: مصروفا، وهي قراءة ابن وثاب، والأعمش في (ثمود) بالتنوين في جميع القرآن إلا قوله: (وآتينا ثمود الناقة) لأنه في المصحف بغير ألف.

وقرئ: (ثمود) بالنصب ممنوعا من الصرف، والحسن، وابن أبي إسحاق، والأعمش: (ثمودا) منونة منصوبة- وروى المفضل عن عاصم الوجهين. [٢]

وقال مكي: و(ثمود) رفع بالابتداء، ولم ينصرف، لأنه معرفة اسم للقبيلة وقد قرأه الأعمش بالصرف، جعله اسما للحي. وكذلك روى عن الأعمش وعاصم أنهما قرآه بالنصب وترك الصرف، ونصبه على إضمار فعل يفسره ما بعده (فهديناهم)، لأن (أما) فيها معنى الشرط، فهي بالفعل أولى فالنصب عنده أقوى، والرفع حسن بالغ، وهوالاختيار عند سيبويه وتقديره بالنصب: مهما يكن من شيء فهدينا ثمود هديناهم. [٣]

وقال الزمخشري: الرفع أفصح لوقوعه بعد حرف الابتداء. [٤]

وردّ الفراء قراءة النصب قائلا: وجه الكلام في (ثمود) الرفع لأن أما تَحْسَن في الاسم ولا تكون في الفعل. وعلّق عليه د. شوقي ضيف: وكان حسبه أن يقول قراءة الرفع أفصح. [١]

١- فصلت : ١٧.

٢- البحر المحيط : ٩/٢٩٦، ٢٩٧.

٣- مشكل اعراب القرآن: ٢/٢٧١.

٤- الكشاف: ٣/ ٤٤٩.

أما السكاكي فشرح: فيمن قرأ بالنصب، فليس إلا التخصيص لامتناع: أما فهدينا ثمود.[٢] لان(أما) في حكم كلمة الشرطة وفعله ولايدخل فعل على فعل- ولهذا قال سيبويه: و(أما) في التقدير مهما يكن من شيء فكأنه عرض عنهما ولهذا لا بد بعدها من الفاء لما فيها من معنى الشرط.[٣]

قال تعالى: (مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ). [٤]

قال الفراء: وقوله (والعمل الصالح يرفعه) أي يرفع الكلم الطيب يقول: يُتقبل الكلام الطيب إذا كان معه عمل صالح ولو قيل: (والعملَ الصالحَ) بالنصب على معنى: يرفع الله العمل الصالح، فيكون المعنى : يرفع الله العمل الصالح ويجوز على هذا المعنى الرفع كما جاز النصب لمكان الواو في أوّله[٥] و(الكلم الطيب) هو كل قول صالح، وقيل هو كلمة الاخلاص، وقيل: الباقيات الصالحات.[٦]

وقال الزمخشري: والكلم الطيب لا إله إلا الله عن ابن عباس رضي الله عنهما: يعني أن هذه الكلم لا تقبل ولا تصعد إلى السماء فتكتب حيث تكتب الأعمال المقبولة كما قال عز وجل إن كتاب الأبرار لفي عليين إلا إذا اقترن بها العمل الصالح الذي يحققها ويصدقها فرفعها وأصعدها.وقيل

١- د. شوقي ضيف، المدارس النحوية ص ٢٢٠، دار المعارف مصر ط ٥.

٢- السكاكي، مفتاح العلوم ص ٢٢٣، تحقيق: أ. نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٣- البابرتي، محمد بن محمود شرح التلخيص، ص ٣١٥ تحقيق: د.محمد مصطفى رمضان صوفية، المنشأة العامة للنشر طرابلس، ط:١، ١٣٩٢هـ- ١٩٨٣م.

٤- فاطر: ١٠.

٥- الفراء: معاني القرآن : ٣٦٧/٢.

٦- بدر الدين ، أحمد بن إبراهيم (ت ٧٣٣هـ) غرر التبيان من لم يسم في القرآن ص ٤٣٠ تحقيق: د. عبد الجواد خلف دار قتيبة دمشق بيروت ط: ١ ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

الرافع الكلم،والمرفوع العمل لأنه لايقبل عمل إلا من موحد وقيل الرافع هو الله تعالى والمرفوع العمل.

وقرئ والعمل الصالح يرفعه بنصب العمل والرافع الكلم أو الله عزوجل.(١)

وقال أبو حيان: وقرأ الجمهور (والعمل الصالح) برفعهما فـ(العمل) مبتدأ و(يرفعه) الخبر، وفاعل (يرفعه) ضمير يعود على (العمل الصالح)، وضمير النصب يعود على الكلم، أي يرفع الكلم الطيب، قاله ابن عباس والحسن وابن جبير ومجاهد والضحاك، وقال الحسن: يعرض القول على الفعل، فإن وافق القول الفعل قبل، وإن خالف رد. وعن ابن عباس نحوه قال: إذ اذكر الله العبد وقال كلاما طيبا وأدى فرائضه، ارتفع قوله. مع عمله؛ وإذ قال ولم يؤد فرائضه، رد قوله على عمله، وقيل : عمله أولى به قال ابن عطية: وهذا قول يرده معتقد أهل السنة ولا يصح عن ابن عباس والحق أن القاضي لفرائضه إذ ذكر الله وقال كلاما طيبا، فإنه مكتوب له متقبل،وله حسناته وعليه سيئاته والله يتقبل من كل من اتقى الشرك وقال أبو صالح، وشهر بن حوشب عكس هذا القول: ضمير الفاعل يعود على الكلم، وضمير النصب على العمل الصالح، أي يرفعه الكلم الطيب.وقال قتادة : إن الفاعل هو ضمير يعود على الله، والهاء للعمل الصالح، أي يرفعه الله إليه، أي يقبله، وقال ابن عطية: هذا أرجح للأقوال وعن ابن عباس: والعمل الصالح يرفع عامله ويشرفه، فجعله على حذف مضاف، ويجوز عندي أن يكون العمل معطوفا على الكلم الطيب، أي يصعدان إلى الله، و(يرفعه) استئناف إخبار، أي يرفعهما الله، ووحد الضمير لاشتراكهما في الصعود، والضمير قد يجري مجري اسم الاشارة، فيكون لفظه مفردا، والمراد به التثنية، فكأنه قيل: ليس صعودهما من ذاتهما، بل ذلك برفع الله إياهما.

١- الكشاف: ٣/٣٠٢.

وقرأ عيسى، وابن أبي عبلة: و(العمل الصالح)، بنصبهما على الاشتغال، فالفاعل ضمير الكلم أو ضمير الله. [١]

وقال المكي القيسي: الهاء في (يرفعه) تعود على (الكلم)، وقيل: على(العمل) تعود، فيجوز النصب في (العمل) على القول الثاني، بإضمار فعل يفسره (يرفعه)، ولا يجوز على القول الأول إلا الرفع. [٢]

"ومال ابن النحاس مع البصريين في عدم تجويز تقديم الفاعل على الفعل في الآية (والعمل الصالح يرفعه) ورد قول ثعلب في أن (العمل) مرفوع بالفعل(يرفعه) قائلا (لأن الفاعل إذا كان قبل الفعل لم يرتفع بالفعل هذا قول جميع النحويين إلا شيئا حكاه لنا علي بن سليمان عن أحمد بن يحيى أنه أجاز: زيد قام بمعنى قام زيد) ثم قال: ويبين لك فساد هذا قول العرب: الزيدان قاما، ولو كان كما قال لقيل الزيدان قام.[٣]

قال تعالى: (يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ ـ وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ)[٤].
قرا عيسى (والشعراء) نصبا على الاشتغال،والجمهور، رفعا على الابتداء والخبر[٥].

وقال القرطبي: (والشعراء يتبعهم الغاوون) لم يختلف القراء في رفع (والشعراء) فيها علمت ويجوز النصب على إضمار فعل يفسره(يتبعهم)، وبه قرأ عيسى بن عمر؛ قال أبو عبيد: كان الغالب عليه حب النصب؛ قرأ: (السارقَ والسارقة) و(حمالةَ الحطب)، (سورةً أنزلناها).[٦][٧]

١- أبو حيان، البحر المحيط، ١٩/٩.

٢- القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٢١٦/٢.

٣- النحاس، إعراب القرآن ٧٠/١.

٤- الشعراء ٢٢٣، ٢٢٤.

٥- البحر المحيط ٢٠٠/٨

٦- المائدة: ٣٨، المسد٤، النور: ١

٧- تفسير القرطبي، المجلد السابع، ١٥٢/١٣.

وقال مكي القيسي، وقوله تعالى(والشعراء) قبله جملة من ابتداء وخبر، فوجب أن تكون الجمله الثانية كذلك، فالرفع هو الوجه في (الشعراء) ويجوز النصب في غير القرآن.[1][2]

النصب على قراءة حفص:

لم يقع في القرآن ما يجب نصبه في الاشتغال ولا ما يجب رفعه. [3]

ترجح النصب على الرفع للعطف على جملة فعلية في ءيات كثيرة من القرآن الكريم منها:

قوله تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ) [4]

وقرأ الجمهور(وكل شيء) بالنصب على الاشتغال-وقرأ أبو السمال بالرفع على الإبتداء[5]

وقال مكي القيسي: نصب بإضمار فعل تقديره: وأحصينا كل شيء أحصيناه، وهو الاختيار، ليعطف ما عمل فيه الفعل على ما عمل فيه الفعل ويجوز الرفع على الابتداء،و(أحصيناه) الخبر. [6]

قال تعالى: (وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا.أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا. وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا) [7]

١- مشكل إعراب القرآن، ٤٤٣/٢.

٢- يظهر من كلامه أن قراءة النصب ما وصلت إليه.

٣- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث ٣/٢.

٤- يس: ١٢.

٥- أبو حيان، البحر المحيط، ٥٢/٩.

٦- القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٢٢٢/٢.

٧- النازعات : ٣٠-٣٢.

وقرأ الجمهور (والأرض)، (والجبال) بنصبهما؛ والحسن وأبو حيوة وعمرو بن عبيد وابن أبي عبلة وأبو السمال: برفعهما[١] وقال المكي القيسي، نصب (الأرض) بإضمار فعل يفسره(دحاها)، والرفع جائز على الابتداء- والنصب عند البصريين الاختيار وقال الفراء: النصب والرفع سواء فيه. ومثله: (والجبالَ أرساها)- (آية ٣٢) [٢]

وقال أبو الفتح: (والجبالُ أرساها) بالرفع، هذه كقراءة عبدالله بن الزبير وأبان بن عثمان (والظالمون أعد لهم عذابا أليما) [٣][٤]

وعلق عليه د. معيض قائلا: يجيز الفراء فيها الرفع والنصب، وقال هي مثل قوله تعالى (والقمر قدرناه منازل) [٥] ولكن النحاس رد عليه وقال الرفع في الآية الثانية حسن لأن تقديره وآية لهم القمر، وقال إنا الرفع في الآية الأولى بعيد، لان قبلها ما عمل فيه الفعل، ولا يتعلق بشئ مرفوع، (فهذا فرق بيِّن، ولا نعلم أحد قرا (والأرض) بالرفع، (والقمر) بالرفع قرأ به الأئمة والنحاس في ذلك أنكر قراءة الرفع مع أنه قرأ بها الحسن وأبوحيوة، وجماعة غيرهما:[٦]

قال تعالى: (يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) [٧]

وقرأ الجمهور(والظالمين) نصبا بإضمار فعل يفسره قوله: (أعدلهم)، وتقديره: ويعذب الظالمين، وهومن باب الاشتغال، جملة فعلية

١- البحر المحيط: ٤٠٠/١٠

٢- مشكل إعراب القرآن ٤٥٥/٢.

٣- الإنسان : ٣١.

٤- المحتسب ٣٥٠/٢

٥- يس: ٣٩.

٦- د. معيض بن مساعد العوفي، قضايا الجملة الخبرية، ٣٧٨/١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط:١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٧- الإنسان : ٣١.

عطف على جملة فعلية، وقرا ابن الزبير وأبان بن عثمان وابن أبي عبلة، والظالمون، عطف جملة اسمية على فعلية، وهو جائز حسن. (١)

" و(الظالمين) أي: ويعذب الظالمين فنصبه بإضمار يعذب- قال الزجاج: نصب الظالمين لأن قبله منصوب؛ أي: يدخل من يشاء في رحمته ويعذب الظالمين أي: المشركين ويكون (أعد لهم تفسيرا لهذا المضمر؛ كما قال الشاعر:

أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السلاحَ ولا ... أملِك رأسَ البعيرِ إن نَفَرَا

والذئبَ أخشاه إن مررتُ به ... وَحْدِي وأَخْشَى الرياحَ والمَطَرَا

أي: أخشى الذئب أخشاه قال الزجاج : والاختيار النصب وإن جاز الرفع؛ تقول: أعطيت زيدا وعمرا أعددت له برا، فيختار النصب، أي: وبَرَرْتُ عمرا أو أبرّ عمرا. وقوله في (حم عسق): (وَلَكِنْ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمُونَ)(٢) ارتفع لأنه لم يذكر بعده فعل يقع عليه فينصب في المعنى؛ فلم يجز العطف على ا لمنصوب قبله فارتفع بالابتداء وهاهنا قوله: (أعدّ لهم عذابا) يدل على ويعذّب، فجاز النصب وقرا أبان بن عثمان (والظالمون) رفعا بالابتداء والخبر(أعد لهم) (٣)

وفسره المكي بقوله: " (والظالمين) نصب على إضمار فعل، أي: ويعذب الظالمين، أعد لهم عذابا أليما، لأن إعداد العذاب يؤول إلى العذاب، فلذلك حسن إضمار فعل(يعذب) إذ قد دل عليه سياق الكلام.

ولا يجوز إضمار (أعد) لأنه لا يتعدي إلا بحرف، فإنما يضمر في هذا وما شابهه ما يتعدي بغير حرف من الأفعال، مما يدل عليه سياق الكلام وفحوى الخطاب وفي حرف عبدالله: وللظالمين أعد لهم، بلام الجر في (الظالمين)، على تقدير: وأعد للظالمين أعد لهم. (٤)

١- البحر المحيط: ١٠ /٣٧٠

٢- الشورى : ٨: (وَلَكِنْ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُمْ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ).

٣- تفسير القرطبي، المجلد العاشر ١٥٣/١٩.

٤- كما في قوله تعالى الفرقان : ٣٧: (وأعتدنا للظالمين عذابا اليما)

وقال الكوفيون: إنما انتصب (الظالمين) لان الواو التي معها ظرف للفعل وهو(أعد) وهذا كلام لا يتحصّل معناه.

ويجوز رفع (الظالمين) على الابتداء، وما بعده خبره؛ وقد ذكر الأصمعي أنه سمع من يقرأ بذلك؛ (والظالمون أعدوا)، وليس بمعمول به في القرآن، لأنه يخالف لخط المصحف ولجماعة القراء.

وقد جعله الفراء في الرفع بمنزلة قوله:(وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ)[1] وليس مثله: لأن (والظالمين) قبله فعل عمل في مفعول، فعطف الجملة على الجملة فوجب أن يكون المخبر في الجملة الثانية منصوباً، كما كان المخبر في الجملة الأولى في قوله: (يدخل من يشاء) وقوله تعالى: (والشعراء) قبله جملة من ابتداء وخبر، فوجب أن تكون الجملة الثانية كذلك، فالرفع هو الوجه في (الشعراء)، ويجوز النصب في غير القرآن. والنصب هو الوجه في (والظالمين) ويجوز الرفع في غير القرآن، فهذا أصل يعتمد عليه في هذا الباب[2]

رجح النصب على الرفع لوقوع الاسم بعد همزة الاستفهام التي يغلب عليها وقوع الفعل بعدها وذلك في قوله تعالى:

قال تعالى: (فَقَالُوا أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ إِنَّا إِذًا لَفِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ) [3]

وقرأ أبو السمال، فيما ذكر الهذلي في كتابه الكامل، وأبو عمرو الداني: برفعهما فأبشر مبتدأ، و(واحد) صفته، والخبر (نتبعه) ونقل ابن خالوية،وصاحب اللوامح، وابن عطية رفع (أبشر) ونصب (واحدا) عن أبي السمال قال صاحب اللوامح: فأما رفع (أبشر) فبإضمار الخبر بتقدير :

١- الشعراء: ٢٢٤.

٢- القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٤٤٣،٤٤٢/٢، وابن الشجري، علي بن حمزة ، الامالي الشجرية ٣٣٦/١، والزمخشري، محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، ص٥٠، دار نشر الكتب الاسلامية، لاهور، باكستان.

٣- القمر : ٢٤.

أبشر منا يبعث إلينا، أو يرسل، أو نحوهما ؟ وأما انتصاب واحدا فعلى الحال ، إما قبله بتقدير: أبشر كائن منا في الحال توحده، وإما مما بعده بمعنى: نتبعه في توحده، أو في انفراده. وقال ابن عطية، ورفعه إما على إضمار فعل مبني للمفعول، والتقدير أينبأ بشر؟ وإما على الابتداء، والخبر في قوله (نتبعه) و(واحدا) على هذه القراءة حال: إما من الضمير في نتبعه، وإما من المقدر مع منا، كأنه يقول: أبشر كائن منا واحدا؟ وفي هذا نظر. (1)

وقال القرطبي: وقرأ أبو الأشهب وابن السَّمَيْقَع وأبو السَّمَّال العدويّ (أبشر) بالرفع (واحد) كذلك رفع بالابتداء والخبر (نتبعه) الباقون بالنصب على معنى: أنتبع بشرا منا واحدا نتبعه وقرأ أبو السمال: (أبشر) بالرفع (منا واحدا) بالنصب رفع (أبشر) بإضمار فعل يدل عليه (أَؤُلْقِيَ)(آية٢٥) كأنه قال: أينبّأ بشر منا، وقوله: (واحدا) يجوز أن يكون حالا من المضمر في (منا) والناصب له الظرف، والتقدير: أينبا بشر كائن منا منفردا؛ ويجوز أن يكون حالا من الضمير في (نتبعه) منفردا لا ناصر له.(2)

ومن أعرب "بشر" نائب فاعل قوى النصب على المفعولية.

وقال الزمخشري: (أبشرا منا واحدا) نصب بفعل مضمر يفسره (نتبعه) وقرئ (أبشر منا واحد) على الابتداء و(نتبعه) خبره والأول أوجه للاستفهام كأن يقول: إن لم تتبعوني كنتم في ضلال عن الحق(3) والهمزة همزة إنكار بلفظ استفهام. (4)

ومن الواضح أن الجملة الاسمية على وجه واحد وفعلية على وجهين.

١- أبو حيان، البحر المحيط، ٤٢/١٠.

٢- تفسير القرطبي: المجلد التاسع: ١٣٧/١٧، ١٣٨.

٣- الكشاف ٣٩/٤.

٤- بهجت عبدالواحد صالح، الإعراب المفصل، ٣٠٨/١١. دار الفكر عمان، ط: ١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

من المواضع التي يختار فيها نصب الاسم المشغول عنه مجيئه بعد همزة الاستفهام إذ الهمزة من الأدوات التي يغلب ان يليها الفعل، وفي ذلك يقول سيبويه: تقول أعبد الله ضربته، أزيدا مررت به، أعمرا قتلت اخاه، وأعمرا أشتريت له ثوبا، ففي كل هذا قد اضمرت بين الالف والاسم فعلا هذا تفسيره . كما فعلت فيما نصبته في هذه الاحرف في غير الاستفهام.(١)

وكما قال المبرد: (٢)

وأعلم أن المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شُغِلَ الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر، لأن الذي بعده تفسير له؛ كما كان في الاستفهام في قولك أزيدا ضربته، و(أبشرا منا واحدا نَتَّبِعُه)

"والحكم في قوله تعالى: (فقالوا أبشرا منا واحدا نتبعه) لأنهم بنوا كفرهم على أن من كان مثلهم بشرا، لم يكن بمثابة أن يُتَّبعَ ويُطاع، ويُنْتَهي إلى ما يأمر، ويُصدَّقَ أنه مبعوث من الله تعالى، وأنهم مأمورون بطاعته، كما جاء في الأخرى: (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا) (٣) وكقوله عز وجل (مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَائِكَةً)(٤)،(٥).

ففي مثل هذه التعابير المعتمدة على نفي أو استفهام وحدها يصح أن نقول كما قال أهل البلاغة أن التقدم لرد الخطأ في التعيين أو رد الخطأ في الاشتراك حسب ما يقتضي سياق الكلام.(٦)

١- د. عياد التبيتي، ابن الطراوة النحوي، ص ٢٤٩، مطبوعات نادي الطائف، ط: ١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٢- المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، المقتضب ٢/ ٧٦، ٧٧ تحقيق ك محمد عبدالخالق عضيمة عالم الكتب - بيروت

٣- إبراهيم: ١٠.

٤- المؤمنون: ٢٤.

٥- الجرجاني، عبدالقاهر، دلائل الاعجاز، ص ١٢١، ١٢٢ علق عليه: محمود محمد شاكر الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٦- د. خليفة الدناع، دور الصرف في منهجي النحو والمعجم، ص٢٩٣، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩١م.

قال تعالى: (وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ. وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ) [١]

وقرأ الجمهور (والسماء) بالنصب على الاشتغال انتصابه بمحذوف يفسره المذكور[٢]. روعي مشاكلة الجملة التي تليه وهي (يسجدان) وقرأ أبو السمال: (والسماء) بالرفع، راعي مشاكله الجملة الابتدائية[٣] قال أبو الفتح: الرفع هنا أظهر من قراءة الجماعة، وذلك أنه صرفه إلى الابتداء لأنه عطفه على الجملة الكبيرة التي هي قوله تعالى:(وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ)[٤] فكما إن هذه الجملة مركبة من مبتدا وخبر، فكذلك قوله تعالى : (والسماء رفعها) جملة من مبتدأ وخبر، معطوفة على قوله: (وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ).

وأما قراءة العامة بالنصب: (والسماءَ رفعها) فإنها معطوفة على (يسجدان) وحدها، وهي جملة من فعل وفاعل، والعطف يقتضي التماثل في تركيب الجمل، فيصير تقديره يسجدان ورفع السماء فلما أضمر (رفع) فسره بقوله(رفعها)، كقولك: قام زيد، وعمرا ضربته، أي: وضربت عمرا، لتعطف جملة من فعل وفاعل على أخرى مثلها.

وفي نصب (السماء) على قراءة العامة رد على أبي الحسن في امتناعه أن يقول، زيد ضربته وعمرا كلمته، على أن يكون تقديره : وكلمت عمرا، عطفا على ضربته، قال: لأن قولك (ضربته) جملة ذات موضع من الإعراب: لكونها خبر مبتدأ، وقولك: وكلمت عمرا لاموضع لها من الإعراب؛ لأنها ليست خبرا عن زيد: لخلوها من ضميره، قال فلا يعطف جملة غير ذات موضع على جملة ذات موضع؛ إذ العطف نظير التثنية، فينبغي أن يتناسب المعطوف والمعطوف عليه.

١- الرحمن: ٦، ٧.

٢- البروسوي، إسماعيل حقي، روح البيان، ٩/ ٢٩٠، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط:٧، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٣- البحر المحيط، ١٠/ ٥٦.

٤- الرحمن: ٦.

وهذا ساقط عنده سيبويه؛ وذلك الموضع من الاعراب لما لم يخـــرج إلى اللفظ سقط حكمه، وجرت الجملة ذات الموضع كغيرها من الجملة غير ذات الموضع، كما أن الضمير في اسم الفاعل لما لم يظهر إلى اللفظ جرى مجري ما لا ضمير فيه، فقيل: في تثنيته: قائمـــان، كمـــا قيـــل: فَرســـان ورجلان ، بل إذا كان اسم الفاعل قد يظهر ضميره إذا جرى على غير من هوله، ثم أُجرى مع ذلك مُجري مالا ضمير فيه لما لم يظهر فـــي بعـــض المواضع كان مالا يظهـــر فيه الإعراب أصلا أجرى بأن يسقط الاعتـــداد به. (١)

١- المحتسب، ٢/٣٠٢.

المبحث الثاني

المصادر

من أمثلة الاختلاف في الحركة الإعرابية، وتفاوت التركيب من جملة فعلية على النصب، وأخرى اسمية على الرفع، ما أثبته سيبويه في قسم ينتصب بفعل مضمر مستعمل إظهاره، وقسم ينتصب بفعل متروك إظهاره[١]. ويشرحه ابن عصفور في شرح الجمل[٢] قائلا: المنصوب على إضمار فعل تارة يجعل عوضا من الفعل المحذوف وتارة لا، فإن لم يجعل منه جاز إضماره وإظهاره، كقولك لمن تأهب للحج: مكة، أي: تريد، ولمن سدّد سهمًا: القرطاسَ أي: أصبت، وإن شئت أظهرته. وإن جعل عوضاً منه لم يجز، إظهاره لئلا يجمع بين العوض والمعوّض منه، إلا أن جعل الاسم المنصوب عوضاً من الفعل المحذوف لا يطرد وإنما جاء ذلك في مواضع تحفظ ولا يقاس عليها.

فمن ذلك قولهم[٣]: مرحباً، وأهلا وسهلا، وسعة، ورحبا، فإنما جعلت العرب هذه الأسماء عوضاً من الأفعال لكثرة الاستعمال. ومن ذلك: هنيئاً مريئاً، وكرامةً ومسرة ونعمة عيش وسقياً ورعياً وسحقاً وبعداً وتعساً ونكساً وبهراً، وما أشبه ذلك من المصادر التي استعملت في الدعاء للإنسان له، أو عليه، أو هي حاكية لذلك، كلها منصوبة بإضمار فعل لا يظهر لأنها صارت عوضاً من الفعل الناصب لها، انتهى[٤].

وكثير من المواطن السابقة كان العنصر الذي ينصب تارة ويرفع أخرى مصدراً. وتقوم فيها الحركة الإعرابية بدور التفريق بين نمطي الإسناد الفعلي والاسمي.

١- انظر: الكتاب، ١/٢٥٧، ٢٧١، ٢٨٠، ٢٩٤، ٢٩٦، ٣١١، ٣١٨، ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٨٠.

٢- انظر: شرح جمل الزجاجي، ٢/٤٠٧-٤٢١.

٣- انظر: ابن هشام، الجامع الصغير في النحو، ص٩١، ٩٢، تحقيق: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، قاهرة، مصر، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٤- السيوطي، الأشباه والنظائر، ١/٢٨٣، ٢٨٤.

وقد أرسي النحويون لهذه المسألة ضابطا، فقد قالوا: إن لم يأت بعد المصادر وأمثالها ما يبينها، ويعين ما تعلقت به من فاعل أو مفعول إما بحرف جر أو بإضافة المصدر إليه، فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو: سقاك الله سقيا، ورعاك الله رعياً، وجدعك جدعاً، وشكرت شكراً، وأما ما بين فاعله بالإضافة نحو:

كتاب الله، وصبغة الله، وسنة الله، ووعد الله.

ضرب الرقاب، سبحان الله، لبيك، سعديك، معاذ الله أو بين فاعله بحرف الجر نحو:

بؤسا لك، سحقاً لك، بعدا لك

أو بين مفعوله بحرف الجر نحو:

عقراً لك، وجدعا لك، وشكرا لك، وحمداً لك، وعجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا. والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلي، يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط. والضابط هاهنا هو ذكر الفاعل أو المفعول بعد المصدر مضافا إليه أو مجرورا بحرف الجر.

وإنما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط؛ لأن حق الفاعل والمفعول به أن يعمل فيهما الفعل ويتصلا به، فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع، إما إبانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد، أي الفعل في نحو:

حمدا لك، وشكرا لك، وعجبا لك، ومعاذ الله.

وإما لتقدم ما يدل عليه، كما في قوله تعالى: (كتاب الله عليكم)[١]، (صبغة الله)[٢]، (وعد الله)[٣].

أو لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو:

لبيك وسعديك، ودواليك، وهذا ذيك، وهجاجيك،

١- النساء ٢٤.

٢- البقرة ١٣٨.

٣- يونس ٤.

فبقي المصدر مبهما، لا يدري ما تعلق به من فاعل أو مفعول، فذكر ما هو مقصود المتكلم من أحدهما بعد المصدر ليختص به، فلما بين بعد المصدر بالإضافة أو بحرف الجر، قبح إظهار الفعل، بل لم يجز. لأن حق الفاعل أو المفعول أن يتصلا بالفعل معمولين له، فلما حذف الفعل لأحد الدواعي المذكورة، وبين المصدر المبهم إما بالإضافة أو بحرف الجر، فلو ظهر الفعل رجع الفاعل أو المفعول إلى مكانة ومركزه بعد الفعل متصلا ومعمولا له.

وفي ضوء هذا التحليل والتعليل والتفسير المستفيض المتبين لحقيقة العلاقات بين عناصر التركيب نرى أن هذه المصادر ما هي إلا تراكيب فعلية؛ لأن المصدر يقوم بوظيفة الفعل، ويأتي بعده الفاعل أو المفعول.

وهذه طريقة من الطرق التي لجأت إليها العربية لصوغ كلامها في صورة الجملة الفعلية، ولهذه الطريقة أسبابها: من قصد التعبير عن الدوام والاستمرار، أو لغرض الفراغ من الكلام، أو للاستغناء عن الفعل لتقدم ما يدل عليه.

والنصب المعطي لهذه العناصر دليل كون الجملة فعلية، أما الرفع فدليل كون الجملة اسمية. والمعنى الفعلي على الرفع هو ذاك الذي على النصب إلا أن الرفع يدل على المبالغة في الدوام والاستمرار، وهذا ما نلاحظه في القراءات التالية[1]:

الرفع على قراءة حفص:

قال تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)[2]

والجمهور قرأوا بضم دال (الحمد).

وقرأ هارون العتكي، ورؤبة وسفيان بن عيينة(الحمد) بالنصب.

١- الإعراب والتركيب، ص٣٢٠، ٣٢١.

٢- الفاتحة: ٢.

و(الحمد) مصدر معرف بأل، إما للعهد، أي: الحمد المعروف بينكم لله، أو لتعريف الماهية، كالدينار خير من الدرهم، أي: أي دينار كان فهو خير من أي درهم كان، فيستلزم إذ ذاك الأحمدة كلها، أو لتعريف الجنس، فيدل على استغراق الأحمدة كلها بالمطابقة.

وقراءة الرفع أمكن في المعنى، ولهذا أجمع عليها السبعة، لأنها تدل على ثبوت الحمد واستقراره لله تعالى، فيكون قد أخبر بأن الحمد مستقر لله تعالى، أي: حمده وحمد غيره ومعنى اللام في (لله) الاستحقاق، ومن نصب، فلا بد من عامل تقديره: أحمد الله أو حمدت لله،فيتخصص الحمد بتخصيص فاعله، وأشعر بالتجدد والحدوث.

ويكون في حالة النصب من المصادر التي حذفت أفعالها، وأقيمت مقامها، وذلك في الأخبار، نحو: شكرا لا كفرا،

وقدر بعضهم العامل للنصب فعلا غي مشتق من الحمد، أي: أقول الحمد لله، أو ألزموا الحمد لله، كما حذفوه من نحو اللهم ضبعا وذئبا والأول هو الصحيح لدلالة اللفظ عليه.

وفي قراءة النصب اللام للتبيين، كما قال أعني لله، ولا تكون مقوية للتعدية، فيكون لله في موضع نصب بالمصدر لامتناع عمله فيه قالوا سقيا لزيد، ولم يقولوا سقيا زيدا، فيعملونه فيه، فدل على أنه ليس من معمول المصدر، بل صار على عامل آخر. [١]

وقال الزمخشري: وكذلك قرأتُ (الحمدُ لله) و(سورةٌ أنزلناها) مرفوعا اللفظ، منصوبا المحل.

فإن قالت: فإذا قال الحجازي لمن قال: (جاءني زيدٌ)، (من زيدٌ)؟

هل لمرفوعه لفظ ومحل كما لمنصوبه ومجروره؟

١- أبو حيان، البحر المحيط، ٣٤،٣٣/١، والفراء، معاني القرآن ص ٣.

قلت: أي وعهد الله! هو حاك لمرفوعه بالفاعلية، وهو مرفوع المحل بالابتداء[1].

ومتى وقع الجار والمجرور خبرا تعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر مثل: (الحمدُ لله). [2]

وعند الفرآء: اجتمع القرآء على رفع (الحمد) أما عند أهل البدو (الحمد) بالنصب. [3] وجملة (الحمد لله) خبرية لفظا انشائية معنى لحصول الحمد بالتكلم بها مع الاذعان لمدلولها ويجوز أن تكون موضوعة شرعا للانشاء وقيل خبرية لفظا ومعنى وقال بعضهم وهو التحقيق إذ ليس معنى كونها إنشائية إلا أنها جملة إنشاء الحامد الثناء بها وذلك لا ينافي كونها خبرية معنى. [4]

وأضاف إلى ذلك السيوطي قائلا: (الحمد لله رب العالمين) فيه إثبات الصانع وحدوث العالم واستدل بالافتتاح بها من قال أنها أبلغ صيغ الحمد خلافا لمن ادعى أن الجملة الفعلية أبلغ، قال البلقيني: اجلُّ صيغ الحمد: الحمد لله رب العالمين. لأنها فاتحة الكتاب وخاتمة دعوى اهل الجنة. فتتعين في بر: ليحمدن الله بأجل التحاميد.[5]

١- الزمخشري، المحاجاة بالمسائل النحوية ص ٩٦، تحقيق: د . بهيجة باقر الحسني، مطبعة أسد بغداد، ١٩٧٢م.

٢- ابن هشام، كتاب الإعراب في قواعد الإعراب، ص ١١٤، دار الافاق الجديدة- بيروت ط : ١-١٤٠١هـ -١٩٨١م

٣- الفراء: معاني القرآن، ص ٣ د. عبدالحميد الشلقاني، مصادر اللغة، ص ٣١، شئون المكتبات جامعة الرياض المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٩٨٠م.

٤- الشربيني، الشيخ الخطيب ، السراج المنير، ٨/١، دار المعرفة، بيروت، لبنان، محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، المجلد الاول ١٦/١، دار ابن كثير دمشق، دار الإرشاد حمص، سورية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥- السيوطي، عبدالرحمن ، الإكليل في استنباط التنزيل ص ٢٥، د. فاضل صالح، معاني الأبنية في العربية، ص ١٥، جامعة بغداد، ط:١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

"وإذا تلونا آيات الله عزو جل نجد أن الحمد لم يرد في القرآن إلا لله. فالقرآن الكريم خصص الحمد لله عز وجل وبذلك صار مصطلحا خاصا معروفا في حياة المسلمين لا يتوجه به المسلم إلا لله عزوجل"[١]

قال تعالى: (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا **شَهَادَةُ** بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَمِنَ الْآثِمِينَ).[٢]

وقرأ الجمهور(شهادة بينكم) بالرفع وإضافة (شهادة) إلى (بينكم)، وقرأ الشعبي والحسن والأعرج (شهادة بينكم) برفع شهادة وتنوينه، وقرأ المسلمي والحسن أيضا(شهادة) بالنصب والتنوين وروى هذا عن الأعرج وأبي حيوة و(بينكم) في هاتين القراءتين منصوب على الظرف.[٣]

فأما قراءة الجمهور ففي تخريجها خمسة أوجه، أحدها: أنها مرفوعة بالابتداء، وخبرها (اثنان)، ولابد على هذا الوجه من حذف مضاف: إما من الأول، وإما من الثاني، فتقديره من الأول: ذوا شهادةِ بينِكم اثنان، أي: صاحبا شهادةُ بينكم اثنان، وتقديره من الثاني: شهادةُ بينِكم شهادةُ اثنين، وإنما اضطررنا إلى حذف من الأول أو الثاني ليتصادقَ المبتدأ والخبر على شيء واحد، لأن الشهادةَ معنًى والاثنان جثتان، ولا يجيء التقديران المذكوران في نحو: (زيد عادل) وهما جعله نفسَ المصدر مبالغةً أو وقوعهُ موقع اسم الفاعل، لأن المعنى يأباهما هنا، إلا أن الواحدي نقل عن صاحب (النظم) أنه قال: (شهادة) مصدر وُضِع موضِعَ الأسماء) يريد بالشهادة الشهود، كما يقال: رجلٌ عدلٌ ورضا، ورجالٌ عدلٌ ورضا وزَوْر، وإذا قدّرْتها بمعنى الشهود كان على حذف المضاف، ويكون المعنى: عدةُ

١- أبو عودة، عودة خليل- التطور الدلالي بين لغة شعر الجاهلي ولغة القرآن الكريم، ص ٣٠٦، ٣٠٧ مكتبة المنار الأردن، ط:١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢- المائدة : ١٠٦.

٣- البحر المحيط : ٣٩٠/٤.

شهودٍ بينكم اثنان، واستشهد بقوله: (الحجٌّ أشهرٌ)[١]- أي، وقت الحج، ولــو لا ذلك لنصب أشهرا على تأويل: الحج في أشهر-قلت: فعلى ظاهر هذا أنه جعل المصدر نفس الشهود مبالغةً، ولذلك مَثَّله بـ (رجال عدل) وفيه نظر

الثاني: أن ترتفع على أنها مبتدأ أيضا، وخبرها محذوف يدل عليـــه سياق الكلام، و(اثنان) على هذا مرتفعان بالمصدر الــذي هــو (شــهادة)، والتقدير، فيما فرض عليكم أن يشهد اثنان، كذا قدره الزمخشري وهو أحــد قولي الزجاج، وهو ظاهر جدا، و(إذا) على هذين الوجــهين ظــرف لـــ (شهادة) أي: ليُشْهَد وقت حضور الموت أي أسبابه؟ و(حين الوصية) علــى هذه الأوجه فيه ثلاثة أوجه، أوجهها : أنه بـــدل مــن (إذا)، ولــم يذكــر الزمخشري غيره، قال: (و في إبداله منه دليل على وجــوب الوصيــة)- الثاني: أنه منصوب بنفس الموت أي: يقع الموت وقت الوصية، ولا بد مــن تأويله بأسباب الموت، لأن وقت الموت الحقيقي لا وصية فيه، الثالث: أنــه منصوب بـــ (حضر) أي: حَضَرَ أسبابُ الموت حين الوصية.

الثالث: أن (شهادةُ) مبتدأ وخبره: (إذا حضر)، أي: وقوع الشـــهادة في وقت حضور الموت، و(حين) على ما تقدم فيه من الأوجه الثلاثة آنفــا، ولا يجوز فيه والحالة هذه أن يكون ظرفا للشهادة لئلا يلزم الاخبــار عــن الموصول قبل تمام صلته وهو لا يجوز.

الرابع: أن (شهادة) مبتدأ، وخبرها (حين الوصية)، (إذا) على هــذا منصوب بالشهادة،ولا يجوز أن ينتصب بالوصية وإن كان المعنى عليـــه: لأن المصدر المؤول لا يسبقه معمولهُ عند البصريين ولـــو كــان ظرفــا، وأيضا فإنه يلزم منه تقديم المضاف إليه على المضاف؛ لأن تقديم المعمــول يؤذن بتقديم العامل والعامل لا يتقدم[٢] فكذا معمولُه،ولــم يجــوِّزوا تقديــمَ

١- البقرة: ١٩٧.

٢- العامل هو (الوصية) وهو المضاف إليه، والمضاف (حين) والمعمول (إذا) وعلى هذا فقد تقدم معمول المضاف إليه على المضاف، وهذا بمنزلة تقديم الضماف إليه على المضـــاف؛ محقــق الدر المصون، ٤/٤٥٥.

معمولَ المضاف إليه على المضاف إلا في مسألة واحدة وهي: إذا كان المضافُ لفظه (غير) وأنشدوا:

إنّ امرأً خَصَّني عمداً مودَّتَه على التنائي لَعندي غيرُ مكفورِ

فـ (عندي) منصوب بـ (مكفور)، قالوا: لأن (غير) بمنزلة (لا)، و(لا) يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها- وقد ذكر الزمخشري ذلك آخر الفاتحة،وذكر أنه يجوز (أنا زيدا غير ضارب) دون، (أنا زيدا مثل ضارب) و(اثنان) على هذين الوجهين الاخيرين يرتفعان على أحد الوجهين:

إما الفاعلية أي: (يشهد إثنان) يدل عليه لفظ (شهادة)، وإما على خبر مبتدأ محذوف مدلول عليه بـ (شهادة) أيضا أي: الشاهدان اثنان.

الخامس: أن(شهادة) مبتدأ، و(اثنان) فاعل سد مسد الخبر، ذكره أبو البقاء[1] وغيره وهو مذهب الفراء، إلا أن الفراء قدر الشهادة واقعة موقع فعل الأمر كأنه قال: (ليشهد اثنان) فجعله من باب نيابة المصدر عن فعل الطلب، وهو مثل (الحمد لله)[2] و(قال سلام)[3] من حيث المعنى، وهذا مذهبٌ لبعضهم في نحو: (ضَرْبي زيدا قائما) يدّعى أن الياء فاعل سدت مسد الخبر، وهذا مذهب ضعيف رده النحويون، ويخصون ذلك بالوصف المعتمد على نفي أو استفهام نحو: (أقام أبواك) وعلى هذا المذهب فـ (إذا) و(حين) ظرفان منصوبان على ما تقرّر فيهما في غير هذا الوجه.

وقد تحصَّلْنا فيما تقدم أن رفع (شهادة) من وجه واحد وهو الابتداء وفي خبرها خمسة أوجه تقدم ذكرها مفصلةً، وأن رفع (اثنان) من خمسة أوجه، الأول: كونه خبرا لشهادة بالتأويل المذكور،

الثاني: أنه فاعل بـ (شهادة): والثالث: أنه فاعل بـ (يشهد) مقدرا،

١- انظر التبيان، ٣٤٨/١

٢- الفاتحة: ٢.

٣- هود: ٦٩.

الرابع: أنه خبر مبتدأ أي: الشاهدان اثنان الخامس: أنه فاعل سد مسد الخبر. وأن في (إذا) وجهين: إما النصب على الظرفية، وإما الرفع على الخبرية لـ(شهادة). وقراءة الحسن برفعها منونة تتوجه بما تقدم في قراءة الجمهور من غير فرق.[1]

وأما قراءة النصب ففيها ثلاثة أوجه، أحدها- وإليه ذهب ابن جني[2] أنها منصوبة بفعل مضمر، و(اثنان) مرفوع بذلك الفعل، والتقدير: لِيُقِمْ شهادة بينكم اثنان، وتبعه الزمخشري على هذا فذكره. وقد رد الشيخ هذا بأن حذف الفعل وإبقاء فاعله لم يجزه النحويون إلا أن يشعر به ما قبله كقوله تعالى: (يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) [3] وفي قراءة ابن عامر وأبي بكر، أي يسبحه رجال، ومثله:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ   ومُخْتَبِطٌ مما تُطيع الطَّوائحُ

وفيه خلاف: هل ينقاس أو لا؟ أو يجاب به نفي كقوله:

تجلّدتُ حتى قيل: لم يَعْرُ قلبَه   من الوجد شيءٌ قلتُ: بل أعظمُ الوَجْدِ

أي: بل عراه أعظم الوجد، أو يُجاب به استفهامٌ كقوله:

ألا هَلْ أتى أم الحويرث مُرسِلي   نعم خالدٌ إنْ لم تُعِقْهُ العوائقُ

أي بل أتاها أو يأتيها، وما نحن فيه ليس من الأشياء الثلاثة

الثاني: أن (شهادةً) بدل من اللفظ بفعل أي: إنهامصدر ناب مناب الفعل فيعمل عمله، والتقدير: ليشهد اثنان، فـ (اثنان) فاعل بالمصدر لنيابته منابَ الفعل، أو بذلك الفعل المحذوف علىحسب الخلاف في أصل المسألة، وإنما قدَّرْتُه (ليشهد اثنان) فأتيت به فعلا مضارعا مقرونا بلام الامر، ولم أقدره فعل أمر بصيغة (افعل) كما يُقدّره النحويون في نحو: (ضربا زيدا) أي: اضربْ، لأن هذا قد رَفَع ظاهرا وهو (اثنان) وصيغة (افعل) لا ترفع إلا ضميرا مستترا إن كان المأمور واحدا، ومثله قوله.

١- الدر المصون، ٤/٤٥٤- ٤٥٧.

٢- المحتسب، ١/٢٢٠.

٣- وقرأ الباقون بكسر الباء : النور ٣٦.

فَنَدْلاً زُرَيقُ المالَ نَدْلَ الثعالِبِ

فـ(زريق) يجوز أن يكون منادي أي: يا زريق والثاني: أنه مرفوع بـ (ندلا) علىأنه واقع موقع (ليندلْ)، وإنما حُذف تنوينه لالتقاء الساكنين على حد قوله:

ولا ذاكرَ اللهَ إلا قليلا

الثالث: أن (شهادةً) بدل من اللفظ بفعل أيضا، غلا أن هذا الفعل خبري وإن كان أقل من الطلبي نحو: (حمدا وشكرا لا كفرا) و(اثنان) أيضا فاعل به تقديره: يشهد شهادة اثنان وهذا أحسن التخاريج المذكورة في قول امرئ القيس:

وقوفاً بها صَحْبي عليّ مَطِيَّهم

(وقوفا) مصدر بدل من فعل خبري رفع(صحبي) ونصب (مطيهم) تقديره: وقف صحبي، وقد تقدم أن الفراء في قراءة الرفع قدر أن (شهادة) واقعة موقع فعل، وارتفع (اثنان) بها، وتقدم أن ذلك يجوز أن يكون مما سد فيه الفاعل مسد الخبر. و(بينكم) في قراءة من نون (شهادة) نصب على الظرف وهي واضحة. (١)

والتقدير في الآية: يشهد إذا حضر أحدكم الموت اثنان. والشهادة هنا هل هي التي تقام بها الحقوق عند الحكام أو الحضور أو اليمين ثلاثة أقوال آخرها للطبري والقفال كقوله: (فشهادة أحدهم أربع شهادات) (٢) وقيل تأتي الشهادة بمعنى الإقرار نحو قوله: (و الملائكة يشهدون) (٣) وبمعنى العلم نحو قوله (شهد الله أنه لا إله إلا هو) (٤) وبمعنى الوصية وخرجت هذه الآية عليه فيكون فيها أربع أقوال. (٥)

١- الدر المصون، ٤/٤٥٧- ٤٥٩

٢- النور: ٨.

٣- النساء: ١٦٦

٤- آل عمران : ١٨

٥- البحر المحيط : ٤/ ٣٩١.

قال تعالى: (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ). [1]

قوله (فجزاء مثل ما قتل) وجزاء مرفوع لأنه مبتدأ وخبره محذوف وتقديره: فعليه جزاء.

وقرى منونا وغير منون ، فمن قرأ: (جزاءٌ مثل) بالتنوين ، كان (مثل) صفة له، ومن قرأ: (جزاءُ مثل) بغير تنوين جعل الجزاء مضافا إلى مثل، وأراد بمثل ما قتل، ذات المقتول، فإنه لا فرق بين أن يقول: جزاءً مثل المقتول وبين أن يقول: جزاء المقتول لأن المثل يطلق ويراد ذات الشيء كقولهم: مثلي لا يفعل هذا، أي، أنا لا أفعل هذا.

قال الشاعر:

يا عَاذِلِي دَعْنِي مِن عَذْلِكَا مِثْلِيَ لا يقبلُ مِن مِثْلِكَا

أي: أنا لا أقبل منك[2]

وقوله تعالى: (فجزاء مثل ما قتل) دل على أن الجزاء إنما هو جزاء واحد ولم يفرق بين أن يكونوا جماعة أو واحد[3]

وقال المكي:[4] وحجة من نون أنه لما كان (مثل) في المعنى صفة لـ(جزاء) ترك إضافة الموصوف إلى صفته، وأجراه على بابه، فرفع(جزاء) بالابتداء، والخبر محذوف تقديره: فعليه جزاء،وجعل(مثلا) صفة لـ (جزاء)، على تقدير: فجزاء مماثل للمقتول من الصيد في القيمة أو في الخلقة، وبعُدت الإضافة في المعنى، لأنه في الحقيقة ليس على قاتل الصيد جزاء مثل ما قتل، إنماعليه جزاء المقتول بعينه، لاجزاء مثله، لأن

١- المائدة : ٩٥.

٢- البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠٤/١

٣- الجصاص، أحكام القرآن ٤٧٧/٢. دار الفكر بيروت

٤- القيسي، الكشف ٤١٨/١.

مثل المقتول من الصيد لم يقتله ، فيصير المعنى المعنى علـــى الإضافـــة: عليه جزاء ما لم يقتل.

وحجة من أضاف أن العرب تستعمل في إرادة الشيء مثله يقولـــون: إني أكرم مثلك أي أكرمك وقد قال الله جل ذكره: (فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به)[١] أي: بما آمنتم لا بمثله، لأنهم إذا آمنوا بمثله لم يؤمنوا فالمراد بـــالمثل الشي بعينه، وقال تعالى: (كمن مَّثَله في الظُلمات)[٢] أي، كمـــن هـــو فـــي الظلمات، والمَثَل والمِثْل واحد، ولو كان المعنى على مثل وبابه لكان الكافر ليس في الظلمات، إنا في الظلمات مثله لا هو، فالتقدير علـــى هـــذا فـــي الإضافة: فجزاء المقتول من الصيد، يحكم به ذوا عـــدل، فيصـــح معنـــى الإضافة والقراءتان قويتان لكن التنوين أحب إليّ لأنه الأصـــل، ولانـــه لا إشكال فيه.

وقال ابن جني: ومن ذلك قراءة ابي عبدالرحمن: (فجزاء) رفـــع منـــون، (مثل) بالنصب قال أبو الفتح: (مثل) منصوبةبنفس الجزاء، أي: فعليـــه أن يجْزِي مثلَ ما قَتَلَ، (فمثل) إذًا في صلة الجزاءِ، والجزاء مرفوع بـــالابتداء، وخبره محذوف ، أي: فعليه جزاءٌ مثل ما قتل، أو فالواجب عليه جزاءٌ مثل ما قتل ، فلما نون المصدر أعمله لقوله:

بضربٍ بالسيوفِ رؤوسَ قوم   أزَلْنَاهَا مَهُنَّ عن المَقِيل.[٣]

وأما قراءة (فجزاءً مثلَ) بنصبهما فجزاء منصوب على المصدر أو علـــى المفعول به، و(مثل) صفتُه بالاعتبارين، والتقدير: فليَجْزِ جـــزاءً مثـــلَ، أو: فليُخْرِجْ جزاءً، أو فليُغَرِّم جزاءً مثلَ"[٤]

١- البقرة ١٣٧.

٢- الأنعام ١٢٢.

٣- المحتسب ١/٢١٨، ٢١٩

٤- الدر المصون، ٤/٤٢٠.

قال تعالى: (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ **غِشَاوَةٌ** وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)(١)

ذكر ابن خالوية في حجته: (غشاوة) يقرأ بالرفع والنصب. فالحجة لمن رفع: أنه استأنف الكلام مبتدئا، ونوى به التقديم، وبالخبر التأخير، فكأنه قال: وغشاوة على أبصارهم والحجة لمن نصب: أنه أضمر مع الواو فعلا عطفه على قوله: (ختم الله على قلوبهم) وجعل على أبصارهم غشاوةً، وإضمار الفعل إذا كان عليه دليل كثير مستعمل في كلام العرب ، ومنه قول الشاعر:

ورأيت زوجَك في الوغي   متقلِّدًا سيفًا ورمحا

يريد : وحاملا رمحا(٢)

وعند أبي حيان:(٣) وقرا الجمهور (غشاوة) بكسر الغين ورفع التاء، وكانت هذه الجملة ابتدائية ليشمل الكلام الإسنادين: إسناد الجملة الفعلية وإسناد الجملة الابتدائية، فيكون ذلك آكد لأن الفعلية تدل على التجدد والحدوث، والاسمية تدل على الثبوت(٤) وكان تقديم الفعلية أولى لأن فيها أن ذلك قد وقع وفرغ منه، وتقديم المجرور الذي هو على أبصارهم مصحح لجواز الابتداء بالنكرة، مع أن فيه مطابقة بالجملة قبله لأنه تقدم فيها الجزء المحكوم به. وهذه كذلك الجملتان تؤول دلالتهما إلى معنى واحد، وهو منعهم من الإيمان.

١- البقرة : ٧.

٢- ابن خالوية، الحجة ، ص ٦٧، والمُؤدِّب، القاسم بن محمد بن سعيد ، دقائق التصريف، ص ٥٠١.تحقيق: د. أحمد ناجي وآخرون . مطبع المجمع العلمي العراقي- ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣- البحر المحيط : ٨١/١.

٤- الرازي، فخر الدين ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ص ١٠٦ تحقيق: أحمد حجازي السقا- المكتب الثقافي _ مصر ط: ١-١٩٨٩م.

ونصب المفضل (غشاوة) يحتاج إلى إضمار ما أظهر في قوله (وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً)[١] أي : وجعل على أبصارهم غشاوة وذكر ابن هشام ولا يبتدأ بنكرة إلا إنْ حَصَلَتْ فائدة كأن يخبر عنها بمختص مقدم(ظرف أو مجرور)[٢] نحو (على أبصارهم غشاوة) وعند السكاكي:[٣] فنكر لتهويل أمرها. أما عند د. شوقي ضيف: وقد يفيد النوعية،[٤] وعليها خرج الزمخشري هذه الآية (وعلى أبصارهم غشاوة) إذ قال : معنى التنكير أن على أبصارهم نوعا من الأغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله).[٥]

وقال الفارسي: قراءة الرفع أولى وتكون الواو عاطفة جملة على جملة،[٦] لأن النصب: إما أن تحمله على ختم الظاهر فيعرض في ذلك أنك حلت بين حرف العطف والمعطوف به،وهذا عندنا إنما يجوز في الشعر، وإما أن تحمله على فعل يدل عليه (ختم) تقديره وجعل على أبصارهم غشاوة، فيجي الكلام من باب:

يا ليتَ زوجَكَ قدغَدَا　　　متقلدا سيفا ورمحا

وقوله

عَلَفْتُها تبنًا وماءً باردًا　　　حتى شَتَتْ هَمَّالةً عَيْناها

ولا تكاد تجد هذا الاستعمال في حال سعةٍ واختيار[٧]

١- الجاثية ٢٣.

٢- ابن هشام، أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ٢٠٣/١ انتشارات سيد الشهداء قم ايران ط: ٥،١٣٨٦هـ-١٩٦٧م

٣- السكاكي، مفتاح العلوم ص ١٩٣.

٤- د.شوقي ضيف، البلاغة: تطور وتاريخ ص ٢٤٦ دار المعارف مصر ط: ٧.

٥- الزمخشري، الكشاف ١٦٥/١.

٦- الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع ٢٣٣/١.

٧- ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١٥٦/١، ١٥٧ تحقيق: الرحالي الفاروق وآخرون طبع على نفقة: الشيخ خليفة بن أحمد آل ثاني أمير دولة قطر ط:١.

"وقد علق على هذا البيت د. محمد عزت أحمد القناوي قائلا: وهذا استشهاد بلغة بني أسد فالشعر هنا عطف (ماء) على (تبنا) وعامل المعطوف عليه لا يصح تسليطه وادخاله على المعطوف إذ أن الماء لا يعلف وإنما الذي يعلف التبن والماء يسقى لذلك وجب أن نضمر عاملا مناسبا للمعطوف وهو سقيتها.

ولما كان الناطق بذلك قبيلة اشتهرت بالفصاحة صح الأخذ عنها والقياس على لغتها وجاز اضمار العامل في الكلام اذا عرف"[1]

قال تعالى: (قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا)[2]

قرأ أبو البرهثيم (سلاما) بالنصب . قال الجمهور: هذا بمعنى المسالمة لا بمعنى التحية، أي: أمنة مني لك وهؤلاء لا يرون ابتداء الكافر بالسلام وقال النقاش حليم: خاطب سفيها كقوله: (وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما)[3] وقيل: هي تحية مفارق،وجوز قائل هذا تحية الكافر وإن يبدأ بالسلام المشروع وهو مذهب سفيان بن عيينة مستدلا بقوله تعالى (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم)[4] الآية بقوله (قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم)[5]

وقال إبراهيم لأبيه (سلام عليك) وما استدل به متأول، ومذهبهم محجوج بما ثبت في صحيح مسلم: (لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام) ورفع

١- د محمد عزت أحمد القناوي، أثر لهجة بني أسد في التوجيه النحوي واللغوي في معاني القرآن للفراء ص ٣٠٤ مجلة كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالزقازيق، العدد العاشر ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٢- مريم : ٤٧.

٣- الفرقان : ٦٣.

٤- الممتحنة: ٨.

٥- الممتحنة: ٤.

(سلام) على الابتداء ونصبه على المصدر، أي: سلمت سلاما دعاء له بالسلامة على سبيل الاستعمالة.[1]

ومثله قوله تعالى: (**سلام** على نوح في العالمين).[2]
أي: يقال له: سلام على نوح،وهو ابتداء ،وخبر محكي
وفي قراءة ابن مسعود (سلاما) بالنصب على أنه أعمل فيه (تركنا) أي: تركنا عليه ثناءً حسنا في الآخرين.[3]
و(سلام) رفع بالابتداء مستأنف، سلم الله عليه ليقتدي بذلك البشر فلا يذكره أحد من العالمين بسوء. سلم تعالى عليه جزاء على ما صبر طويلا من أقوال الكفرة وإذا يتهم له. وقال الزمخشري: (وتركنا عليه في الآخرين)[4] هذه الكلمة،وهي (سلام على نوح في العالمين) يعني يسلمون عليه تسليما، ويدعون له، وهو من الكلام المحكي، كقولك: قرأت سورة أنزلناها انتهى. وهذا قول الفراء وغيره من الكوفيين،وهذا هو المتروك عليه، وكأنه قال: وتركنا على نوح تسليما يسلم به عليه إلى يوم القيامة انتهى.
وفي قراءة عبد الله: (سلاما) بالنصب ، ومعنى(في العالمين) ثبوت هذه التحية مثبوته فيهم جميعا، مدامة عليه في الملائكة، والثقلين يسلمون عليه عن آخرهم_ ثم علل هذه التحية بأنه كان محسنا، ثم علل إحسانه بكونه مؤمنا، فدل على جلالة الايمان ومحله عند الله[5]
مضمر الفعل كمظهره في افادة الحدوث، ومن ثَمَّ قالوا: إن سلام إبراهيم- عليه أفضل الصلاة والسلام- أبلغ من سلام الملائكة حين (قالوا: سلاما،

١- أبو حيان، البحر المحيط ٧/٢٧١.
٢- الصافات : ٧٩.
٣- القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٢/٢٣٨
٤- الصافات: ٧٨.
٥- البحر المحيط، ٩/١٠٨.

قال سلام)[١] من جهة أن نصب (سلاما) إنمـــا يتجـــه علـــى ارادة الفعـــل الناصب، وان التقدير: سلمنا سلاما وهذه العبارة مؤذنة بحـــدوث التســـليم منهم، إذ الفعل يجب أن يكون وجوده متأخرا عن وجود الفـــاعل فاســـتلزم نسبة الفعل إليه الاشعار بذلك بخلاف سلام إبراهيم صلى الله عليـــه وســـلم فإنه مستغن عن تقدير الفعل لارتفاعه بالابتداء فلم يكن مستلزما لما يشـــعر بحدوث التسليم وتجدده فاقتضى الثبوت على الاطلاق، وما هو ثابت مطلقـــا أبلغ مما يعرض له الثبوت في بعض الاحوال. [٢]

وقد علق د. تمام حسان على نصب (سلاما) بقوله:

ولقد يسيء النحاة في بعض الحالات فهم دلالات الإعراب بسبب تمســـكهم بفكرة العامل دون نظر إلى القيم الأسلوبية للجملة وقد حدث ذلك بصـــورة خاصة في فهمهم للمصادر المنصوبة على الإنشاء والتي عدوها منصوبـــة بواجب الحذف تمسكا منهم بفكرة العامل النحوي. ففي قولـــه تعـــالى: (إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام قوم منكرون)[٣] يحلو للنحاة أن يقـــدروا ناصبا للمصدر فيقولوا إن أصله: نسلم سلاما، وهكذا ينقلب المعنى رأســـا على عقب فيتحول إلى الخبر بعد أن كان للإنشاء ولو كان خـــبرا لارتفـــع المصدر الأول كما ارتفع المصدر الثاني في الآية وقد جاء ردا على التحيـــة إذ قاله إبراهيم لضيفه وقد ارتفع المصدر الثاني على الإخبار لأنه اســـتجابة لإنشاء التحية الذي عبر عنه المصدر الأول يكفي في هذه الحالة ونحوهـــا

١- (ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشري قالوا سلاما ، قال سلام فما لبث أن جاء بعجـــل حينئـــذ) هود٦٩.

٢- الزملكاني، عبد الكريم، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ص ١٤٣، ١٤٤ تحقيق د. خديجـــة الحديثي د. أحمد مطلوب الكتاب التاسع مطبعة العاني بغداد العراق الطبعة الأولى ١٣٩٤هـــ-١٩٧٤م.

٣- الذاريات: ٢٥.

أن نعرب المصدر منصوبا على معنى الإنشاء وننجو بهذا من تحريف مقاصد الأساليب(١).

النصب على قراءة حفص:

قال تعالى: (وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ **إِحْسَانًا** وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا) (٢)

وقرأ ابن أبي عبلة: (وبالوالدين إحسان) بالرفع وهو مبتدأ وخبر فيه ما في المنصوب من معنى الأمر، وإن كان جملة خبرية نحو قوله: فصبر جميل فكلانا مبتلي.(٣)

وكقوله تعالى: (فصبر جميل) (٤)

وقال القرطبي: وقرأ ابن أبي عبلة (إحسان) بالرفع أي واجب الإحسان إليهما. الباقون بالنصب ، على معنى أحسنوا إليهما إحسانا(٥) أو: واستوصوا بالوالدين إحسانا(٦) وقد جاء الفعل مصرّحا به في قوله تعالى: (ووصينا الإنسان بوالديه حسنا) (٧) أما عند الخطيب القزويني، تقديره: (وتحسنون) بمعنى(وأحسنوا) وهذا أبلغ من صريح الأمر والنهى، لأنه كأنه سُورِع إلى الأمثال والانتهاء فهو يُخبر عنه"(٨).

١- د. تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص٢٠١، ٢٠٢، عالم الكتب، مصر، ط:١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٢- النساء: ٣٦.

٣- أبو حيان البحر المحيط ٦٣١/٣.

٤- يوسف ٨٣.

٥- تفسير القرطبي- المجلد الثالث: ١٨٢/٥.

٦- أبو عبيدة ، مجاز القرآن ١٢٦/١ تحقيق : د. محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي .مصر.

٧- العنكبوت : ٨.

٨- القزويني ، الخطيب، الايضاح ص ١٦٣ دار الكتب بيروت ط: ١ ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

قال تعالى: (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعْدًا عَلَيْهِ **حَقًّا** وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ)[1]

وانتصب (وعدا) و(حقا) على أنهما مصدران مؤكدان لما دل عليه (بلى) من تقدير المحذوف الذي هو يبعثه. وقال الحوفي: حقا نعت لوعدا وقرأ الضحاك: بلى وعد حق، والتقدير: بعثهم وعد عليه حق، وحق صفة لوعد.[2]

قوله: (وعدا عليه حقا) هذان منصوبان على المصدر المؤكد أي: وعَدَ ذلك، وحق حقا، وقيل (حقا) نعت لـ (وعد) والتقدير: بلى يبعثهم وَعَدَ خبر مبتدأ مضمر، أي : بلى بَعْثُهم وَعْدٌ على الله، و(حق) نعت لـ (وعد) [3]

قال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ **سَوَاءً** الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِي وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ)[4]

(سواء العاكف فيه والباد) قرأه عامة السبعة غير حفص عن عاصم: (سواء) بضم الهمزة، وفي إعرابه على قراءة الجمهور هذه برفع (سواء) أن(سواء) مبتدأ و(العاكف) فاعل سد مسد الخبر، والظاهر أن مسوغ الابتداء بالنكرة التي هي سواء، على هذا الوجه: هو عملها في المجرور الذي هو فيه، إذ المعنى: سواء فيه العاكف والبادي، وجملة المبتدأ وخبره في محل المفعول الثاني: لجعلنا، وقرأ حفص عن عاصم: (سواء) بالنصب، وهو المفعول الثاني لجعلنا التي بمعنى صيرنا- و(العاكف) فاعل (سواء):

١- النحل: ٣٨

٢- البحر المحيط: ٦/ ٥٢٩.

٣- الدر المصون : ٢١٩/٧.

٤- الحج: ٢٥.

أي مستويا فيه العاكف والبادي، ومن كلام العرب: مررت برجل سواء هو والعدم،[1]

وقال العكبري: و(جعلناه) يتعدي إلى مفعولين؛ فالضمير هو الأول، وفي الثاني ثلاثة أوجه: أحدها: (للناس) وقوله تعالى: (سواء) خبر مقدم، وما بعده المبتدأ، والجملة حال إما من الضمير الذي هو الهاء، أو من الضمير في الجار، والوجه الثاني، أن يكون (للناس) حالا، والجملة بعده في موضع المفعول الثاني والثالث: أن يكون المفعول الثاني(سواء) على قراءة من نصب، و(العاكف) فاعل(سواء).

ويجوز أن يكون (جعل) متعديا إلى مفعول واحد، و(للناس) حال أبو مفعول تعدي إليه بحرف جر. [2]

و(العاكف) المقيم (والبادي) الذي يأتيه من غير أهله والمعنى أن العاكف والبادي يستويان في سكني مكة والنزول بها. [3]

وقيل في تعظيمه وفي تحريمه. [4]

١- الشنقيطي، محمد الأمين الجكني، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ٥/٥٧، ٥٨.

٢- العكبري، التبيان، ٢/ ٢٢٢.

٣- ابن الجوزي، ابو الفرج، تذكرة الأريب في تفسير الغريب ٢/٧ تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف الرياض ط١ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٤- الصنعاني، تفسير القرآن، ٢/ ٣٤.

المبحث الثالث

الاسمية والفعلية في غير باب الاشتغال والمصادر

الرفع على قراءة حفص:

قال تعالى: (بَلِ اللهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ)[١]

"بل: لترك الكلام الأول من غير إبطال وأخذ في كلام غيره

والمعنى: ليس الكفار أولياء فيطاعوا في شيء، بل الله مولاكم.

وقرأ الحسن: بنصب الجلالة على معنى: بل أطيعوا الله، لأن الشرط السابق يتضمن معنى النهي، أي لا تطيعوا الكفار فتكفروا، بل أطيعوا الله مولاكم.[٢]

(بل الله مولاكم) مبتدأ وخبر، وقرا الحسن، (الله) بنصب الجلالة على إضمار فعل يدل عليه الشرط الأول، والتقدير (لا تطيعوا الذين كفروا بل أطيعوا الله). و(مولاكم) صفته قال مكي: وأجاز الفراء: (بل الله) بالنصب كأنه لم يطّلع على أنها قراءة.[٣]

قال تعالى: (إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى **وَكَلِمَةُ** اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)[٤]

" وقرى" (وكلمة الله) بالنصب أي: وجعل. وقراءة الجمهور بالرفع أثبت في الإخبار. وعن أنس رأيت في مصحف أبي:وجعل كلمته هي العلياء وناصب الوصف بالعزة الدالة على القهر والغلبة، والحكمة الدالة

١- آل عمران ،١٥٠.

٢- البحر المحيط، ٣/٣٧٦.

٣- الدر المصون، ٣/ ٤٣٤.

٤- التوبة: ٤٠.

على ما يصنع مع أنبيائه وأوليائه، ومن عاداهم من إعزاز دينه وإخماد الكفر.[1]

قوله: (وكلمةُ الله هي العلياء) الجمهور على رفع (كلمة) على الابتداء، و(هي) يجوز أن تكون مبتدأ ثانيا، و(العليا) خبرها، والجملة خبر الأول،ويجوز أن تكون (هي) فصلا و(العليا) الخبر. وقرى و(كلمة الله) بالنصب نسقا على مفعولَيْ جَعَلَ أي وجعل كلمة الله هي العليا. قال أبو البقاء: وهو ضعيف لثلاثة أوجه: أحدها: وضع الظاهر موضع المضمر، إذ الوجه أن تقول: وكَلِمَتُه والثاني: أن فيه دلالة على أن كلمة الله كانت سفلي فصارت عليا، وليس كذلك. الثالث: أن توكيد مثل ذلك بـ (هي) بعيد ، إذ القياس ان يكون(إياها) قلت: أما الأول فلا ضعف فيه لأن القرآن ملآن من هذا النوع وهو من أحسن ما يكون لأن فيه تعظيما وتفخيما. وأما الثاني فلا يلزم ما ذكر وهو أن يكون الشيء المُصَيَّر على الضد الخاص، بل يدل التصيير على انتقال ذلك الشيء المُصَيَّر عن صفةٍ ما إلى هذه الصفة. وأما الثالث فـ (هي) ليست تاكيدا ألبتة إنما هي ضمير فصل على حالها، وكيف يكون تأكيدا وقد نص النحويون على أن المضمر لا يؤكد المظهر؟[2]

قال تعالى: (وَفِي الْأَرْضِ **قِطَعٌ** مُتَجَاوِرَاتٌ **وَجَنَّاتٌ** مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) [3]

"وفي بعض المصاحف(قطعا متجاورات) بالنصب على جعل.

وقرأ الجمهور: (وجنات) بالرفع، وقرأ الحسن: بالنصب، بإضمار فعل.وقيل عطفا على رواسي. وقال الزمخشري: بالعطف على زوجين

١- البحر المحيط، ٥/٤٢٢.

٢- الدر المصون، ٦/٥٢، ٥٣.

٣- الرعد: ٤.

اثنين والأولى إضمار فعل لبعد ما بين المتعاطفين في هذه التخاريج، والفعل بينهما بجمل كثيرة" [١]

قال تعالى: (وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا لِيُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى لِلْمُحْسِنِينَ) [٢]

"وقرأ الكلبي: (كتاب موسى)، نصب وفتح ميم (من) على أنها موصولة تقديره: وآتينا الذي قبله كتاب موسى" [٣]

وقال الزمخشري: "(كتاب موسى) مبتدأ و(من قبله) ظرف واقع خبرا مقدما عليه وهو ناصب(إماما) على الحال كقولك: في الدار زيد قائما[٤].

النصب على قراءة حفص:

قال تعالى: (وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ وَمِنَ الْجِنِّ مَنْ يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَمَنْ يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ) [٥]

وقرأ الجمهور: (الريح) بالنصب، أي: ولسليمان سخرنا الريح؛

وأبو بكر: بالرفع على الابتداء، والخبر في المجرور، ويكون الريح على حذف مضاف، أي: تسخير الريح، أو على إضمار الخبر، أي الريح مسخرة وقرأ الحسن، وأبو حيوة، وخالد بن الياس: الرياح، بالرفع جمعا" [٦]

وقرأه أبو بكر برفع(الريح) على الابتداء، والمجرور قبله الخبر، وحسن ذلك لأن (الريح) لما سُخِّرَتْ له صارت كأنها في قبضته، إذ عن أمره تسير، فأخبر عنها أنها في ملكه، إذ هو مالك أمرها في سيرها به

١- البحر المحيط، ٦/٣٤٩.
٢- الأحقاف: ١٢.
٣- البحر المحيط، ٩/٤٣٨.
٤- الكشاف: ٣/ ٥١٩.
٥- سبأ: ١٢.
٦- البحر المحيط، ٨/٥٢٦.

وقرأ الباقون بنصب (الريح) على إضمار: وسخرنا لسليمان الريح لأنها سخرت له، وليس بمالكها على الحقيقة، إنما ملك تسخيرها بأمر الله، ويقوى النصب إجماعهم على النصب في قوله:(ولسليمان الريحَ عاصفةً)[1]. فهذا يدل على تسخيرها له في حال عصوفها، والنصب هو الاختيار، لأن المعنى عليه، ولأن الجماعة عليه.[2]

ولكن قرئت الآية: (ولسليمان الريح عاصفة) برفع (الريح) كما نجد عند أبي حيان في البحر المحيط:

قال تعالى: (وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمِينَ)

"وقرأ الجمهور (الريح) مفردا بالنصب وقرأ ابن هرمز وأبو بكر في رواية بالرفع مفردا وقرأ الحسن وأبو رجاء الرياح بالجمع والنصب وقرأ بالجمع والرفع أبو حيوة فالنصب على إضمار سخّرنا، والرفع على الابتداء و(عاصفة) حال العامل فيها سخرنا في قراءة من نصب (الريح) وما يتعلق به الجار في قراءة من رفع.[3] فغلب اللام لظهورها فجعلها تعمل الرفع في الريح، وما يخلوا الكلام من معنى: وسخّرنا الريحَ.[4]

قال تعالى: (وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ **يَعْقُوبَ**) [5]

"وقرأ الحرميان، والنحويان، وأبو بكر يعقوب: بالرفع على الابتداء(ومن وراء) الخبر كأنه قيل: ومن وراء إسحاق يعقوب كائن، وقدره الزمخشري مولود أو موجود، قال النحاس: والجملة حال داخلة في الشارة

١- الأنبياء : ٨١.

٢- الكشف، ٢/٢٠٢.

٣- البحر المحيط، ٧/٤٥٧.

٤- المؤدب، قاسم بن محمد ، دقائق التصريف، ص ٥٠٦

٥- هود : ٧١.

أي: فبشرناها بإسحاق متصلا به يعقوب وأجاز أبو علي أن يرتفع بالجار والمجرور، كما أجازه الأخفش أي: واستقر لها من وراء إسحاق يعقوب.

وقرأ ابن عامر، وحمزة، وحفص، وزيد بن علي(يعقوب) بالنصب والأظهر أن ينتصب يعقوب. بالنصب بإضمار فعل تقديره: ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب، ودل عليه قوله (فبشرناها) لأن البشارة في معنى الهبة، ورجح هذا الوجه أبو علي(١).

يقول ابن خالوية في حجته: "(ومن وراء إسحق يعقوب) يقرأ برفع الباء ونصبها فالحجة لمن رفع أنه أراد: الابتداء،وجعل الظرف خبرا مقدما كما تقول: مِن وَرَائِك زيدٌ. والحجة لمن نصب: أنه ردَّه بالواو على قوله: وبَشَّرْناها وجعل البشارة بمعنى الهبة فكأنه قال: ووهبنا لها من وراء إسحاق يعقوب. (٢)

ويشرحه المكي في مشكل إعراب القرآن: " من رفع(يعقوب) جعله مبتدأ وما قبله خبره، والجملة نصب على الحال المقدّرة من المضمر المنصوب في (بشّرناها) فيكون داخلا في البشارة".(٣)

(فبشرناها بإسحاق) تمام عند الاخفش وأبي حاتم على قراءة من قرأ (ومن وراءِ إسحاقَ يعقوبُ) بالرفع ومن قرأ (يعقوب) بالنصب لم يقف عنه أبي حاتم على (إسحاق) وهي عنده قراءة غير مختارة، لأنه لم يبشر إلا بواحد، قال (جل وعز) (وبشروه بغلام عليم) وكذا (فبشرناه بغلام حليم) وقد ذكر يعقوب القراءة بالنصب ، وزعم أن تفسيرها، وبشرناه بيعقوب قال وهذا تفسير مظلم ، قال أبو جعفر: الذي تأوله أبو حاتم(ويعقوب) غلط عند الحذاق من أهل العربية، لا يجور عندهم: مررت بزيد من بعده عمرو، لضعف الخافض، ولكن إن قرأ يعقوب بالفتح جاز أن يقف على (فبشرناها

١- البحر المحيط، ١٨٣/٦.

٢- الحجة، ص ١٨٩.

٣- القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٤٠٩/١.

بإسحاق) ويكون قطعه صالحا، والتقدير فيه: وهبا لها يعقوب فيكون هذا جائزا في العربية كما قال: (في البسيط)

جئني بمثلِ بني بدرٍ لقومِهم ... أو مِثل أسرة منظورِ بن سيَّارِ
أو عامرَ بنَ طُفيلٍ في مُركَّبةٍ ... أو حارثًا يومَ نادى القومُ يا حارَ

والقطع التام (ومن وراء اسحاق يعقوب) [١]

قال تعالى: (يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا)[٢]

"وقرأ الجمهور: (وامرأة) بالنصب؛ (إن وهبت) بكسر الهمزة : أي أحللناها لك (إن وهبت)، (إن أراد)، فهنا شرطان، والثاني في معنى الحال، شرط في معنى الحال، شرط في الإحلال هبتها نفسها، وفي الهبة إرادة استنكاح النبي صلى الله عليه وسلم، كأنه قال: أحللناها لك إن وهبت لك نفسها، وأنت تريد أن تستنكحها، لأن إرادته هي قبوله الهبة وما به تتم، وهذان الشرطان نظير الشرطين في قوله(وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ) [٣]

وإذا اجتمع شرطان، فالثاني شرط في الأول، متأخر في اللفظ، متقدم في الوقوع ما لم تدل قرينة على الترتيب، نحو: إن تزوجتك أو طلقتك

١- النحاس، أبو جعفر، كتاب القطع والاستئناف، ص٣٩٣، تحقيق: د. أحمد خطاب العمر، مطبعة العاني، بغداد، ط:١، ١٣٩٨هـ -١٩٧٨م.

٢- الأحزاب: ٥٠.

٣- هود : ٣٤.

فعبدي حر واجتماع الشرطين مسألة فيها خلاف وقرا أبو حيوة: و(امرأة مؤمنة) بالرفع على الابتداء، والخبر محذوف: أي ، أحللناها لك.

وقرأ أبي، والحسن، والشعبي، وعيسى وسلام: أن بفتح الهمزة، وتقديره: لأن وهبت، وذلك حكم في امرأة بعينها، فهو فعل ماض، وقراءة الكسر استقبال في كل امرأة كانت تهب نفسها دون واحدة بعينها وقرأ زيد بن علي: إذ وهبت، إذ ظرف لما مضى، فهو في امرأة بعينها." [1]

وقال العكبري: قوله تعالى (وامرأة مؤمنة) في الناصب وجهان، أحدهما : أحللنا في أول الآية: وقد رد هذا قوم وقالوا أحللنا ماضٍ، و(إنْ وهبت) هو صفة للمرأة مستقبل و(أحللنا) في موضع جوابه، وجواب الشرط لا يكون ماضيا في المعنى. وهذا ليس بصحيح؛ لأن معنى الإحلال هاهنا الإعلام بالحل إذا وقع الفعلُ على ذلك ، كما تقول: أبَحْتُ لك أن تُكَلِّم فلانا إنْ سَلّم عليك. والوجه الثاني: أن ينتصب بفعل محذوف؛ أي: ونحلُّ لك امرأة". [2]

قال تعالى: (بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ) [3]

"وقال الزمخشري: (بل الله فاعبد) رد لما أمروه به من استلام بعض ألهتهم، كأنه قال: لا تعبد ما أمروك بعبادته، بل إن كنت عاقلا فاعبد الله، فحذف الشرط وجعل تقدم المفعول عوضا منه، انتهى. ولا يكون تقدم المفعول عوضا من الشرط لجواز أن يجيء: زيد فعمرا اضرب فلو كان عوضا لم يجز الجمع بينهما.

وقرا عيسى:(بل الله) بالرفع، والجمهور : بالنصب" [4]

١- البحر المحيط، ٨/٤٩٢-٤٩٣.

٢- التبيان، ٢/ ٣٢٣.

٣- الزمر : ٦٦.

٤- البحر المحيط، ٩/٢١٩.

الفصل الثاني:
الخبرية والمفعولية

المبحث الأول: المصادر

المبحث الثاني: المشتقات

المبحث الثالث: الاسمية والفعلية في غير باب المصادر والمشتقات

المبحث الأول

المصـــــادر

ذكر النحويون في مواضع حذف المبتدأ وجوباً أن يكون الخبر مصدراً يؤدي معنى فعله، ويغني عن التلفظ بذلك الفعل ـ في أساليب معينة، محدّدة الغرض؛ محاكاة للعرب في ذلك؟ كأن يدور بينك وبين طبيب، أو مهندس، أو زارع... كلام في عمله، فيقول عنه: عملٌ لذيذٌ أي: عملي عملٌ لذيذٌ. وهذه الجملة في معنى جملة أخرى[١] فعلية، وهي أعمل عملا لذيذا. فكلمة (عملا) مصدر، ويعرب مفعولا مطلقا للفعل الحالي (أعمل) وقد حذف الفعل وجوباً؛ للاستغناء عنه بالمصدر الذي يؤدي معناه، وللتمهيد لإحلال جملة اسمية محل هذه الجملة الفعلية... وصار المصدر مرفوعاً بعد أن كان منصوبا؛ ليكون خبراً لمبتدأ محذوف؛ فتنشأ جملة اسمية تؤدي المعنى الأول تأدية أقوى وأبرع من السابقة[٢].

ومن الأمثلة أيضاً أن يقول السعيد: شكرٌ كثيرٌ، حمدٌ وافرٌ، وأن يقول المريض أو المكدود: صبرٌ جميلٌ، أملٌ طيبٌ، وأن يقول الولد لوالده الذي يطلب شيئاً: سمعٌ وطاعةٌ، أي: أمري وحالي سمعٌ وطاعةٌ[٣].

واللفظة المرفوعة على الخبرية أو المنصوبة على المفعولية إما أن تكون مصدرا، مشتقا، أو غيرهما فهنا ـ إذن ثلاثة مباحث:

الرفع على قراءة حفص:

قال تعالى: (وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا **نَصْرٌ** مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ)[٤]

١- وذكر المصنف في الهامش: قلنا (في معنى جملة أخرى) لنفر من قول القائلين إن أصل الكلام (أعمل عملا لذيذا) ثم تناولوا هذا الأصل بالحذف والزيادة والتأويل.. مما لم يعرفه العرب، ولم يخطر ببالهم. فلكي يكون الكلام صادقا، صائبا معاً قلنا: في معنى جملة أخرى.

٢- لأن هذه جملة إسمية، والجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام بخلاف الأولى.

٣- عباس حسن، النحو الوافي، ١/٤٦٦، ٤٦٧، انتشارات ناصر خسرو، طهران، إيران.

٤- الصف: ١٣.

"و(نصر) خبر مبتدأ، أي: ذلك ، أو هو نصر.
وقرأ الجمهور (نصر) بالرفع، وكذا (وفتح قريب)؛ وابن أبي عبلة: بالنصب فيها ثلاثتها، ووصف (أخرى) بتحبونها، لأن النفس قد وكلت بحب العاجل، وفي ذلك تحريض على ما يحصل ذلك، وهو الإيمان والجهاد"[١]
وقال الزمخشري: وفي تحبونها شيء من التوبيخ على محبة العاجل، قال: فإن قلت لم نصب من قرا نصرا من الله وفتحا قريبا؟ قلت: يجوز أن ينصب على الاختصاص، أو على ينصرون نصرا ويفتح لكم فتحا أو على (يغفر لكم) (ويدخلكم جنات)[٢] ويؤتكم أخرى نصرا وفتحا قريبا فان قلت علام عطف قوله: (وبشر المؤمنين)؟ قلت: على (تؤمنون)، لأنه في معنى الأمر، كأنه قيل: آمنوا وجاهدوا يثبتكم الله وينصركم، وبشر يا رسول الله المؤمنين بذلك انتهى" [٣]

قال تعالى: (**تَنزِيلٌ** مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [٤]
"وقرأ الجمهور (تنزيل) بالرفع، وأبو السمال: (تنزيلا) بالنصب"[٥]
وقال الزمحشري: (تنزيل) هو تنزيل بيانا لأنه قول رسول نزل عليه (من رب العالمين). وقرأ أبو السمال (تنزيلا) أي: نزل تنزيلا "[٦]

قال تعالى: (وَقُولُوا **حِطَّةٌ** نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ....)[٧]
عند العكبري: (حطة) خبر مبتدأ محذوف؛ أي سؤالنا حطة، وموضع الجملة نصب بالقول.

١- البحر المحيط، ١٠/١٦٨.
٢- الصف : ١٢.
٣- الكشاف: ٤/١٠٠، ١٠١.
٤- الحاقة : ٤٣.
٥- البحر المحيط، ١٠/٢٦٥.
٦- الكشاف، ٤/ ١٥٤.
٧- البقرة: ٥٨.

وقرئ حطة بالنصب على المصدر؛ أي حُطَّ عنا حطة"[١]

وفي تفسير غريب القرآن لابن القتيبة: وقوله (وقولوا حطة) رفع على الحكاية وهي كلمة أمروا أن يقولوها في معنى الاستغفار، من حَطَطْتُ. أي: حُطَّ عنا ذنوبنا[٢] وقال الدرويش: الأصل فيها النصب لأن معناها حط عنا ذنوبنا ولكنه عدل إلى الرفع للدلالة على ديمومة الحط والثبات عليه. [٣]

وقال عكرمة: أُمِروا أن يقولوا لا إله إلا الله، لتُحَطَّ بها ذنوبُهم وحكي قَوْلَيْن آخرين بمعناه، ثم قال: فعلى هذه الأقوال تقتضي النصب يعني أنه إذا كان المعنى على أنّ المامورَ به لا يتعين أن يكون به بهذا اللفظ الخاص، بل بأي شيء يقتضي حط الخطيئة فكان ينبغي أن ينتصب ما بعد القول مفعولا به نحو: قُلْ لزيد خيرا، المعنى: قل له ما هو من جنس الخُيور. وقال النحاس: الرفعُ أَولى لِما حُكي عن العرب في معنى بَدّل، قال أحمد بن يحيى: يقال: بدّلْتُه أي غيّرتُه ولم أزِلْ عينَه، وأبْدَلْتُه أزَلْتُ عينَه وشخصَه كقوله:

عَذْلَ الأمير للأمير المُبْدَلِ

وقال تعالى: (ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ)[٤] ولحديث ابن مسعود (قالوا حِنْطةٌ) تفسير على الرفع يعني أن الله تعالى قال: (فبدّل) الذي يقتضي التغييرَ لا زوالَ العَيْنِ، وهذا المعنى يَقْتضي الرفعَ لا النصبَ وقرا ابنُ أبي عبلة (حطةً) بالنصب، وفيها وجهان، أحدهما: أنها مصدرٌ نائبٌ عن الفعل، نحو: ضَرْبًا زيدا_ والثاني: أن تكون منصوبةً بالقول أي: قولوا هذا اللفظ بعينه، كما تقدم في وجه الرفع فهي على الأول منصوبة بالفعل المقدّر،

١- التبيان للعكبري، ١/٥٨، وانظر القيسي، مشكل إعراب القرآن، ١/٤٨.

٢- تفسير غريب القرآن، ص ٥٠، انظر الموسوعة القرآنية الميسرة، ٤/٢٠.

٣- الدرويش، إعراب القرآن الكريم: ١/١٠٨.

٤- يونس: ١٥.

وذلك الفعل المقدر ومنصوبه في محل نصب بالقول ورجّح الزمخشري هذا الوجه[1]

وشرحه أبو حيان بما يأتي: "(حطة) مفرد، ومحكي القول لا بد أن يكـــون جملة، فاحتيج إلى تقدير مصحح للجملة، فقدر مسألتنا حطة هـــذا تقديـــرا لحسن بن أبي الحسن وقال الطبري التقدير دخولنا الباب كما أمرنا حطـــة، وقال غيرهما التقدير أمرك حطة وقيل: التقدير: أمرنا حطة، أي أن نحـــط في هذه القرية ونستقر فيها.

قال الزمخشري: والأصل النصب بمعنى حط عنا ذنوبنا حطة، وإنما رفعت لتعطي معنى الثبات كقوله:

صبر جميل فكلانا مبتلي

والأصل صبرا انتهى كلامه وهو حسن ويؤكد هذا التخريج قراءة إبراهيـــم بن ابي عبلة: ؛(حطة) بالنصب كما روي:

صبرا جميلا فكلانا مبتلي.

والأظهر من التقادير السابقة في إضمار المبتدأ القول الأول، لأن المناســب في تعليق الغفران عليه هو سؤال حط الذنوب لا شيء من تلـــك التقـــادير الأخر، ونظير هذا الإضمار قول الشاعر:

إذا ذقت فاها قلت طعم مدامة   معتقة مما تجيء به التجر

روى برفع طعم على تقدير: هذا طعم مدامة، وبالنصب على تقديـــر: ذقت طعم مدامة قال الزمخشري: فإن قلت: هل يجوز أن ينصب حطة فـــي قراءة من نصبها بقولوا على معنى قولوا هـــذه الكلمـــة؟ قلـــت: لا يبعـــد انتهى"[2] وما جوزه ليس بجائز لأن القول لا يعمل فـــي المفـــردات، إنمـــا يدخل على الجمل للحكاية، فيكون في موضع المفعـــول بـــه، إلا إن كـــان المفرد مصدرا نحو: قلت قولا، أو صفة لمصدر نحو: قلت حقا، أو معـــبرا به عن جملة نحو: قلت شعرا وقلت خطبة، على أن هذا القسم يحتمـــل أن يعود الى المصدر، لأن الشعر والخطبة نوعان من القول، فصار كالقـــهقري

١- الدر المصون، ٢/٣٧٤- ٣٧٥.

٢- البحر المحيط، ١/٣٥٩، وانظر الزمخشري، الكشاف، ١/٢٨٣.

المصدر، لأن الشعر والخطبة نوعان من القول، فصار كالقهقري من الرجوع، وحطة ليس واحدا من هذه ولأنك إذا جعلت حطة منصوبة بلفظ قولوا، كان ذلك من الإسناد اللفظي.

وعرى من الإسناد المعنوي والأصل هو الإسناد المعنوي وإذا كان من الإسناد اللفظي لم يترتب على النطق به فائدة أصلا إلا مجرد الامتثال للأمر بالنطق بلفظ، وفلا فرق بينه وبين الألفاظ الغفل التي لم توضع لدلالة على معنى ويبعد أن يرتب الغفران للخطايا على النطق بمجرد لفظ مفرد لم يدل به على معنى كلام أما ما ذهب إليه أبو عبيدة من أن قوله حطة مفرد، وأنه مرفوع على الحكاية وليس مقتطعا من جملة، بل أمروا بقولها هكذا مرفوعة، فبعيد عن الصواب لأنه يبقى حطة مرفوعا بغير رافع، ولأن القول إنما وضع في باب الحكاية ليحكي به الجمل لا المفردات، ولذلك احتاج النحويون في قوله تعالى(يقال له إبراهيم) [1] إلى تأويل،وأما تشبيهه إياه بقوله:

سمعت الناس ينتجعون غيثا

وجدنا في كتاب بني تميم   أحق الخيل بالركض المعار

فليس بسديد، لأن سمع ووجد كل منهما يتعلق بالمفردات والجمل.

لأن المسموع والموجود في الكتاب قد يكون مفردا وقد يكون جملة وأما القول فلا يقع إلا على الجمل ، ولا يقع على المفردات إلا فيما تقدم ذكره وليس حطة منها".[2]

وقدم (وادخلوا الباب سجدا) على قوله (وقولوا حطة) في هذه السورة وأخّرها في الأعراف لأن السابق في هذه السورة(ادخلوا) فبين كيفية[3] وقوله تعلى في سورة الأعراف:

١- الأنبياء: ٦٠.

٢- البحر المحيط، ١/٣٦٠.

٣- الكرماني، محمود بن حمزة بن نصر، البرهان في متشابه القرآن، ص١٢٣، تحقيق : أحمد عز الدين عبدالله خلف الله، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، م م ط:١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

قال تعالى: (وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ)[1]

وقد علق عليه د. إبراهيم السامرائي: فحرّفوا هذا القول وقالوا لفظةً غير هذه اللفظة التي أمِرُوا بها، وجملة ما قالوا أنه أمر عظيم سمّاهم الله به فاسقين.[2]

قال تعالى: (وَيَقُولُونَ **طَاعَةٌ** فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا)[3]

عند النحاس في إعراب القرآن: " أي: أمرنا طاعة أو منا طاعة.

قال الأخفش: ويجوز (طاعة) بالنصب أي: نطيع طاعة"[4] وهي قراءة نصر بن عاصم والحسن والجحدري.[5] وقال السمين الحلبي[6] في رفعه أنه خبر مبتدأ مضمر تقديره: (أمر طاعة)، ولا يجوز إظهار هذا المبتدأ لأن الخبر مصدر بدل من اللفظ بفعله- قال مكي،: ويجوز في الكلام النصب على المصدر".

"نزلت في المنافقين باتفاق أي: إذا أمرتهم بشيء قالوا طاعة، أي: أمرنا طاعة، أو منا طاعة قال الزمحشري: ويجوز[7] النصب بمعنى أطعناك طاعة، وهذا من قول المرتسم سمعا وطاعة، ونحوه قول سيبويه، وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمدا لله وثناء

١- الأعراف: ١٦١.

٢- د. إبراهيم السامرائي، من بديع لغة التنزيل، ص ١١٣، دار الفرقان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٣- النساء: ٨١.

٤- النحاس، إعراب القران، ١/٤٧٤.

٥- تفسير القرطبي، المجلد الثالث، ٥/٢٨٨.

٦- الدر المصون، ٤/٥٠.

٧- يظهر من كلمة يجوز أن قراءة النصب لم يبلغهم.

عليه، كأنه قال: أمري وشأني حمد الله ولو نصب حمد الله وثناء عليه كان على الفعل، والرفع يدل على ثبات الطاعة واستقرارها انتهى[١]

النصب على قراءة حفص:

قال تعالى: (تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ) [٢]

"وقرأ طلحة،والأشهب، وعيسى، بخلاف عنهما؛ وابن عامر، وحمزة، والكسائي(تنزيل) بالنصب على المصدر[٣]، وباقي السبعة، وأبو بكر، وأبو جعفر، وشيبة والحسن، الأعرج، والأعمش: بالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي هو تنزيل"[٤]

قال تعالى: (تَنزِيلاً مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى) [٥]

وانتصب (تنزيلا) على أنه مصدر لفعل محذوف أي نزل (تنزيلا ممن خلق) وقال الزمخشري : في نصب (تنزيلا) وجوه: [٦]

منها: وأن ينصب بنزل مضمرا، وأن ينصب بأنزلنا لأن معنى (ما أنزلنا) (إلا تذكرة) أنزلناه تذكرة، وأن ينصب على المدح والاختصاص، وأن ينصب بيخشي مفعولا به أي: أنزل الله (تذكرة لمن يخشى) تنزيل الله وهو معنى حسن وإعراب بين انتهى.

١- الكشاف، ١/ ٥٤٦.

٢- يس: ٥.

٣- ذكر الخليل وجها آخرا قائلا: ومن قرأ (تنزيل) بالنصب أراد: وتنزيل العزيز الرحيم على القسم. فلما نزع الواو منه نصب؛ كتاب الجمل في النحو، ص١٠٩، ١١٠، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤- البحر المحيط، ٩/ ٤٩.

٥- طه : ٤.

٦- منها: أن يكون بدلا من (تذكرة) إذا جعل حالا لا إذا كان مفعولا له، لان الشيء، لا يعلل بنفسه ولكن علق عليه أبو حيان بالتكلف.

والأحسن ما قدمناه أولا من أنه منصوب بنزل مضمرة وما ذكره الزمخشري من نصبه على غير ذلك متكلف وقوله: لأن معنى ما أنزلناه إلا تذكرة أنزلناه تذكرة فليس كذلك لأن معنى الحصر يفوت في قوله أنزلناه تذكرة، وأما نصبه على المدح فبعيد، وأما نصبه بمن يخشى ففي غاية البعد لأن يخشى رأس آية وفاصل فلا يناسب أن يكون (تنزيل) مفعولا بيخشى وقوله فيه وهو معنى حسن وإعراب بين عجمة وبعد عن إدراك الفصاحة.

وقرأ ابن أبي عبلة(تنزيلا) رفعا على إضمار هو ، هذه القراءة تدل على عدم تعلق يخشى بتنزيل وأنه منقطع مما قبله فنصبه على إضمار نزل كما ذكرناه، ومن الظاهر أنها متعلقة بتنزيل ويجوز أن يكون في موضع الصفة فيتعلق بمحذوف".[1]

قال تعالى: (صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ) [2]

"وقرأ الجمهور (صبغة الله) بالنصب، ومن قرأ برفع (ملة) [3] قرأ برفع (صبغة) قاله الطبري: وتلك قراءة الأعرج وابن أبي عبلة فأما النصب فوجه على أوجه أظهرها أنه منصوب انتصاب المصدر المؤكد عن قوله (قولوا آمنا بالله) [4] قيل: عن قوله: (ونحن له مسلمون) وقيل عن قوله: (فقد اهتدوا) [5]

وقيل هو نصب على الإغراء، أي: الزموا صبغة الله.

ولكن الإغراء فتنافره آخر الآية،وهو قوله: (ونحن له عابدون) إلا إن قدر هناك قول، وهو إضمار، لا حاجة تدعو إليه، ولا دليل من الكلام عليه.

١- البحر المحيط، ٣١١/٧.

٢- البقرة: ١٣٨.

٣- البقرة: ١٣٥.

٤- البقرة: ١٣٦.

٥- البقرة: ١٣٧.

والأحسن أن يكون منتصبا انتصاب المصدر المؤكد عن قوله: (قولوا آمنا)، فإن كان الأمر للمؤمنين، كان المعنى: صبغنا الله بالإيمان صبغة لا مثل صبغتنا، وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا.

ونظير نصب هذا المصدر نصب قوله (صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ)[١]

إذ قبله (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ)

معناه : صنع الله ذلك صنعة، وإنما جيء بلفظ الصبغة على طريق المشاكلة، كما تقول رجل يغرس الأشجار: أغرس كما يغرس فلان ، يريد رجلا يصطنع الكرم.

وأما قراءة الرفع ، فذلك خبر مبتدأ محذوف ، أي ذلك الإيمان صبغةُ الله"[٢][٣]

قال تعالى: (قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ)[٤].

ويقول ابن خالوية[٥] في الحجة: لمن قرأه بالرفع أنه أراد أحد وجهين من العربية، إما أن يكون أراد: قالوا: موعظتنا إياهم معذرة فتكون خبر إبتداء محذوف ، أو يضمر قبل ذلك ما يرفعه كقوله: "سورة أنزلناها يريد هذه سورة وقرأ حفص عن عاصم (معذرةً) بالنصب على المصدر وقرأه الباقون (معذرةٌ) بالرفع.[٦]

قال تعالى: (رَحْمَةً من رَبِّكَ إنه هُوَ السَّمِيعُ العَلِيم)[٧]

١- النمل: ٨٨.

٢- البحر المحيط، ١/٦٥٦.

٣- وذكر السمين الحلبي وجها آخرا أن تكون بدلا من (ملة) لأن من رفع (صبغة) رفع(ملة) كما تقدم فتكون بدلا منها كما قيل بذلك في قراءة النصب وهذا ضعيف إذ قد وقع الفصل بينهما بجمل كثيرة (الدر المصون، ٢/١٤٤).

٤- الأعراف: ١٦٤.

٥- الحجة، ص ١٧٧.

٦- أبو زرعة، حجة القراءات، ص٣٠٠.

٧- الدخان: ٦.

"وجوزوا في (رحمة) أن يكون مصدرا أي رحمنا رحمة، وأن يكون مفعولا له بأنزلناه، أو ليفرق، أو لأمرا من عندنا. وأن يكون مفعولا بمرسلين؛ والرحمة توصف بالإرسال، كما وصفت به في قوله: (وما يمسك فلا مرسل له من بعده)[1] والمعنى على هذا: أنا نفصل في هذه الليلة كل أمر، أو تصدر الأوامر من عندنا، لأن من عادتنا أن نرسل رحمتنا وقرأ زيد بن علي،والحسن (رحمة) بالرفع أي تلك رحمة من ربك، التفاتا من مضمر إلى ظاهر، إذ لو روعي ما قبله، لكان رحمة منا . لكنه وضع الظاهر موضع المضمر، إيذانا بأن الربوبية تقتضي الرحمة على المربوبين[2] (رحمة) فيه أوجه:

أحدها: أن يكون مفعول (مرسلين) فيراد به النبي صلى الله عليه وسلم

والثاني: أن يكون مفعولا له.

والثالث: أن يكون مصدرا؛ أي رحمناكم رحمة[3].

١- فاطر: ٢.

٢- البحر المحيط : ٩/٣٩٨.

٣- التبيان، ٢/٣٩٢.

المبحث الثاني

المشتقـــات

الرفع على قراءة حفص:

قال تعالى: (ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ **خَالِقُ** كُلِّ شَيْءٍ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ) [١]

وقرأ زيد بن علي: (خالق) بنصب القاف، وطلحة في رواية(يؤفكون) بياء الغيبة والجمهور: بضم القاف وتاء الخطاب. وقال الزمخشري، (خالق) نصبا على الاختصاص كذلك، أي مثل ذلك الصرف صرف الله قلوب الجاحدين بآيات الله من الأمم على طريق الهدى"[٢]

و(الله، ربكم ، خالق) ثلاثة أخبار مرفوعة للمبتدأ (ذالكم) [٣]

قال تعالى: (أُوْلَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَ**بَاطِلٌ** مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)[٤].

"و(باطل) وما بعده توكيد لقوله: (وحبط ما صنعوا)، و(باطل) خبر مقدم إن كان من عطف الجمل، و(ما كانوا) هو المبتدأ، وإن كان خبرا بعد خبر ارتفع (ما) بباطل على الفاعلية.

وقرأ أبي، وابن مسعود: و(باطلا) بالنصب، وخرجه صاحب اللوامح على أنه مفعول ليعملون، فهو معمول خبر كان متقدما. و(ما) زائدة أي: وكانوا يعملون باطلا، وفي جواز هذا التركيب خلاف بين النحويين وهو أن يتقدم معمول الخبر على الجملة بأسرها من كان اسمها وخبرها، ويشهد للجواب قوله تعالى: (أ هؤلاء إياكم كانوا يعبدون) [٥]

١- غافر: ٦٢.

٢- البحر المحيط: ٩/٢٦٩.

٣- محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، ٢٤/٢٦٧.

٤- هود ١٦.

٥- سبأ: ٤٠، فالظاهر أن (إياكم) منصوب بـ(يعبدون).

ومن منع تأول[1]

ويذكر السمين أن (ما) هنا تحتمل أن تكون مصدرية أي: وباطل كونهم عاملين، وأن تكون بمعنى الذي والعائد محذوف أي: يعملونه. وهذا على أن الكلام منعطف الجمل ، وعطف هذه الجملة على ما قبلها. [2]

وأجاز الزمخشري أن ينتصب باطلا على معنى المصدر على بَطَلَ بُطْلَانًا ما كانوا يعملون، فتكون (ما) فاعلة، وتكون من إعمال المصدر الذي هو بدل من الفعل في غير الاستفهام والأمر، وحق أن يبطل أعمالهم لأنها لم تعمل لوجه صحيح، والعمل الباطل لا ثواب له". [3]

وذكر الزمخشري وجها آخرا: أن تكون (ما) إبهامية، وتنتصب بـ(يعملون) ومعناه: باطلاً أيَّ باطلٍ كانوا يعملون. [4] ومعنى قوله (ما) إبهامية أنها هنا صفة للنكرة قبلها، ولذلك قدَّرها بـ(باطلٌ أيَّ باطلٍ) فهو كقوله:

وحديثُ الرَّكْبِ يومَ هنا وحديثٌ ما على قِصَرِه

و(لأمرٍ ما جَدَعَ قصيرٌ أنْفَه) [5]

قال تعالى: (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ **وَالْمُوفُونَ** بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ) [6]

١- البحر المحيط، ٦/١٣٣.
٢- الدر المصون، ٦/٢٩٧.
٣- البحر المحيط، ٦/١٣٤.
٤- الكشاف، ٢/٢٦٢.
٥- الدر المصون، ٦/٢٩٩.
٦- البقرة: ١٧٧.

"و (الموفون) رفعه على إضمار: وهم الموفون، والعامل في: إذا، الموفون، والمعنى أنه لا يتأخر الإيفاء بالعهد عن وقت المعاهدة

" وفي مصحف عبد الله: (والموفين)، نصبا على المدح"[١]

عند العكبري في التبيان: "(والموفون) في رفعه ثلاثة أوجه، أحدها[٢] هو خبر مبتدأ محذوف، تقديره: وهم الموفون؛ وعلى هذا الوجه ينتصب (الصابرين) على إضمار أعني؛ وهو في المعنى معطوف على مَنْ، ولكن جاز النصب لما تكررت الصفاتُ. ولا يجوز أن يكون معطوفا على ذوي القربى؛ لئلا يُفْصَل بين المعطوف، والمعطوف عليه الذي هو في حكم الصلة بالأجنبي،وهم الموفون. [٣]

قال تعالى: (قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ) [٤]

قرأ الجمهور (علام) بالرفع، فالظاهر أنه خبر ثان، وهو ظاهر قول الزجاج، قال هو رفع، لأن تأويل قل رب علام الغيوب. وقال الزمخشري: هو خبر مبتدأ محذوف,

وقرأ عيسى، وابن أبي إسحاق، وزيد بن علي، وابن أبي عبلة، وأبو حيوة، وحرب عن طلحة(علام) بالنصب؛ فقال الزمخشري: صفة لربي، وقال أبو الفضل الرازي، وابن عطية: بدل: وقال الحوفي: بدل أو صفة وقيل: نصب على المدح. [٥] وقد علق عليه عوض حمد القوزي

١- البحر المحيط، ١٣٩/٢، ١٤٠.

٢- والوجه الثاني: أن يكون معطوفا على (منْ أمن)، والتقدير: ولكن البر المؤمنون والموفون. والوجه الثالث: أن يُعطَف الموفون على الضمير في آمن، وجرى طول الكلام مجري توكيد الضمير؟ فعلى هذا يجوز أن ينتصب الصابرين على إضمار أعني، وبالعطف على ذوي القربى؛ لأن الموفون على هذا الوجه داخل في الصلة.

٣- التبيان للعكبري، ١٢٠/١.

٤- سبأ: ٤٨.

٥- البحر المحيط، ٥٦٣/٨.

قائلا: فلو كان ابن أبي اسحاق أو عيسى بن عمر بلغ من علمهما معرفة اصطلاح ما لوجه النصب في هذه الآية لأراحا من كثرة التأويلات[1]

النصب على قراءة حفص:

قال تعالى: (وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا **فَوَاحِدَةً** أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا) [2]

"قوله تعالى: (وإن خفتم) في جواب هذا الشرط وجهان:

أحدهما: هو قوله: (فانكحوا ما طاب لكم) وإنما جُعِل جوابا لأنهم كانوا يتحرجون من الولاية في أموال اليتامى، ولا يتحرّجون من الاستكثار من النساء مع أن الجَوْرَ يقع بينهن إذا كثُرنَ، فكأنه قال: إذا تحرَّجْتُم من هذا فتحرّجوا من ذاك.

والوجه الثاني: أن جواب الشرط قوله: (فواحدة) : لأن المعنى إن خفتم ألا تُقْسِطوا في نكاح اليتامى فانكحوا منهن واحدةً، ثم أعاد هذا المعنى في قوله: (فإن خفتم ألا تعدلوا) لما طال الفصلُ بين الأول وجوابه وذكر هذا الوجه أبو علي.

(فواحدة) أي: فانكحوا واحدة. ويقرأ بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: فالمنكوحة واحدة.[3]

"(فواحدة) قرأ بالنصب والرفع فأما من قرأ بالنصب فلأن التقدير فيه فانكحوا واحدة،وهو جواب الشرط في قوله: (فإن خفتم ألا تعدلوا)

وعند الأنباري[4] ومن قرأ بالرفع/ فعلى أن يكون خبر مبتدأ محذوف وتقديره ، فهي واحدة.

١- عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي، ص ٥٩، الناشر عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض، ط: ١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٢- النساء: ٣.

٣- التبيان للعكبري، ١/٢٥٦، ٢٥٧.

٤- البيان في غريب إعراب القران، ١/٢٣٢

ووجهه الزمخشري على أنه مرفوع على الخبر أي: فـالمقنع أو فحسـبكم واحدة (ألا تعدلوا) أي أن لا تعدلوا بين ثنتين إن نكحتموهما أو بين ثـلاث أو أربع إن نكحتموهن في القسم أو النفقة أو الكسوة، فاختاروا واحدة"[١]

قوله تعالى: (**نذيرا** للبشر) [٢]

قال ابن الأنباري: (نذيرا) منصوب بتقدير فعل أي: صيرها الله نذيرا، أي: ذات إنذار، فذكر اللفظ على النسب.

أو منصوب بتقدير، أعني، وتقديره أعني نذيرا للبشر"[٣]

"قال أبو رزين "نذير هنا هو الله تعالى، فهو منصوب بإضمار فعـل، أي ادعوا نذيرا. وقال ابن زيد: نذير هنا هو محمد صلى الله عليه وسـلم، فهو منصوب بفعل مضمر. أي ناد ، أو بلغ، أو أعلن.

وقرأ ابن أبي عبلة وأبي: (نذير) بالرفع, فإن كان من وصف النـار، جاز أن يكون خبرا وخبر مبتدأ محذوف أي هي نذير. وإن كان من وصف الله أو الرسول، فهو على إضمار هو والظاهر أن لمن بـدل مـن البشـر بإعادة الجار، وأن يتقدم منصوب بشاء ضمير يعود على من وقيل: الفـاعل ضمير يعود على الله تعالى، أي لمن شاء هو، أي الله تعالى وقال الحسـن: هو وعيد، نحو قوله تعالى: (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) [٤]

قال ابن عطية، هو بيان في النذارة وإعلام بأن كل أحد يسلك طريق الهدى والحق إذا حقق النظر، إذ هو بعينه يتأخر عن هذه الرتبة بغفلتـه وسـوء نظره ثم قـوى هذا المعنى بقوله تعالى: (كل نفس بما كسبت رهينة) [٥][٦]

١- البحر المحيط، ٣/ ٥٠٧.

٢- مدثر: ٣٦.

٣- البيان في غريب إعراب القرآن، ٢/٤٧٤،٤٧٥.

٤- الكهف: ٢٩.

٥- مدثر: ٣٨.

٦- البحر المحيط، ١٠/٣٣٧.

قال تعالى: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ **فَرِيضَةً** مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ). [١]

قال السمين الحلبي (فريضة) منصوب على أنها مصدر على المعنى ، لأن المعنى إنما الصدقات للفقراء في قوة: فرض الله ذلك.

ونقل عن سيبويه أن(فريضة) منصوب بفعلها مقدرا، أي فرض الله ذلك فريضة، ونقل عن الفراء أنها منصوبة على القطع.

وقرئ (فريضة) بالرفع على تلك فريضة. [٢]

وقال الفراء: ويجوز (فريضة من الله) بمعنى : ذلك فريضة من الله. [٣]

قال تعالى: (وَامْرَأَتُهُ **حَمَّالَةَ** الْحَطَبِ * فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِنْ مَسَدٍ) [٤]

قرأ الحسن زيد بن علي والأعرج وأبو حيوة وابن أبي عبلة وابن محيصن وعاصم: (حمالة) بالنصب. وقرأ الجمهور (سيصلى) بفتح الياء وسكون الصاد، و(امرأته) على التكبير، (حمالة) على وزن فعالة للمبالغة مضافا إلى الحطب مرفوعا[٥]

قوله تعالى: (وامرأتُه) فيه وجهان ، أحدهما هو معطوف على الضمير في (يصلَى)، فعلى هذا (حمالة) تقديره هي حمالة و(وفي جيدها حبل): مبتدأ وخبر في موضع الحال من الضمير في (حمالة). ويقرأ (حمالة) بالنصب على الذم، أي : أذم أو أعني والوجه الآخر: أن تكون (امرأته) مبتدأ، و(حمالة) خبره، و(في جيدها حبل) حال من الضمير في حمالة، أو خبر

١- التوبة: ٦٠.

٢- الدر المصون، ٦/٧٢، البحر المحيط، ٥/٤٤٦.

٣- النحاس، إعراب القرآن، ٢/٢٢٣.

٤- المسد: ٤، ٥.

٥- البحر المحيط: ١٠/٥٦٧.

آخر ويجوز أن يرتفع (حبل) بالظرف، لأنه قد اعتمد، ومَنْ نصب حمالة جعل الجملة بعده خبرا. (١)

وشرحه القيسي بقوله: (حمالة الحطب) قرأه عاصم بالنصب، على الذم لها، لأنها كانت قد اشتهرت بالنميمة، فجرت صفتُها على الزم لها، لا للتخصيص، وفي الرفع أيضا ذم لكن هو في النصب أبين لأنك إذا نصبت لم تقصد إلى أن تزيدها تعريفا وتبيينا، إذ لم تُجرِ الإعراب على مثل إعرابها، إنما قصدت إلى ذمها، لا لتخصيصها من غيرها بهذه الصفة التي اختصصتها بها، وعلى هذا المعنى يقع النصب في غير هذا على المدح"(٢)

"(وَامْرَأَتُهُ) هي أم جميل بنت حرب أخت أبي سفيان (حمالة الحطب) ونصب عاصم (حمالة الحطب) على الشتم وأنا أحب هذه القراءة وقد توسل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجميل من أحب شتم أم جميل. وعلى هذا يسوغ الوقف على امرأته لأنها عطفت على الضمير في سيصلى أي سيصلى هو وامرأته والتقدير أعنى حمالة الحطب، وغيره رفع حمالة الحطب على أنها خبر وامرأته أو هي حمالة". (٣)

قال تعالى: (وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ **خَيْرًا** وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (٤)

(خيرا) منصوب لأنه مفعول ثان لـ (تجدوه)، والهاء هي المفعول الأول، و(هو) فصل على قول البصريين، ولان موضع له من الإعراب، ويسميه الكوفيون عمادا، ويحكمون له بموضع من الإعراب. فمنهم من يحكم عليه بإعراب ما قبله،ومنهم من يحكم عليه بإعراب ما بعد. (٥)

١- التبيان، ٢/٥١٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٥٤٤.

٢- الكشف: ٢/٣٩٠.

٣- أبو البركات النسفي، مدار التنزيل وحقائق التأويل. المجلد الثاني، ٤/٣٨٢، دار النشر، لاهور، باكستان.

٤- المزمل: ٢٠.

٥- البيان في غريب إعراب القرآن، ٢/٤٧٢.

وقرأ الجمهور: (هو خيرا وأعظم أجرا) بنصبهما، واحتمل (هو) أن يكون فصلا، وأن يكون تأكيدا لضمير النصب في (تجدوه) ـولم يذكر الزمخشري والحوفي وابن عطية في إعراب (هو) إلا الفصل.وقال أبو البقاء: هو فصل، أو بدل، أو تأكيد فقوله: أو بدل، وهم لو كان بدلا لطابق في النصب فكان يكون إياه. وقرأ أبو السمال وابن السعيفع: (هو خير وأعظم)، برفعهما على الابتداء أو الخبر قال أبو زيد هو لغة بني تميم، يرفعون ما بعد الفاصلة، يقولون: كان زيد هو العاقل بالرفع، وهذا البيت لقيس بن ذريح وهو:

نحن إلى ليلى وأنت تركتها   وكنت عليها بالملا أنت أقدر

قال أبو عمرو الجرمي: أنشد سيبويه هذا البيت شاهدا للرفع والقوافي مرفوعة.ويروي أقدر وقال الزمخشري: وهو فصل وجاز وإن لم يقع بين معرفتين ، لان أفعل من أشبه في امتناعه من حرف التعريف المعرفة. انتهى وليس ما ذكر متفقا عليه. ومنهم من أجازه، وليس أفعل من أحكام الفصل ومسائله ،والخلاف الوارد فهيا كثير جدا[1]

١- البحر المحيط، ٣٢١/١٠.

المبحث الثالث

الاسمية والفعلية في غير باب المصادر والمشتقات

الرفع على قراءة حفص:

قال تعالى: (لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ **بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ**) (١)

"وقرأ رويس بنصب الأربعة قال أحمد بن يحيى أسكنوا بلدة طيبة واعبدوا ربا غفورا وقال الزمحشري : منصوب على المدح"(٢)

أما (بلدة) بالرفع فخبر لمبتدأ محذوف و(رب) كذلك(٣)

قال تعالى: (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ **رَبُّكُمْ** وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ) (٤)

"وقرأ الجمهور: (ربكم ورب) برفعهما، وأحمد بن جبير الأنطاكي (ربكم ورب) بالنصب على المدح، وهم يخالفون بين الإعراب ، الرفع والنصب إذا طالت النعوت وقوله: (إن كنتم موقنين) (٥) تحريك لهم بأنكم تقرون بأنه تعالى خالق العالم، وأنه أنزل الكتب، وأرسل الرسل رحمة منه، وأن ذلك منكم من غير علم وإيقان، ولذلك جاء (بل هم في شك يلعبون) (٦) أي في شك لا يزالون فيه يلعبون فإقرارهم ليس عن حد ولا يتقن. (٧)

١- سبأ: ١٥.

٢- البحر المحيط: ٨/٥٣٤.

٣- د. محمد سيد طنطاوي، معجم إعراب الفاظ القرآن الكريم ص ٥٦٤، ٥٦٥، راجعة: محمد فهيم أبو عُبَيَة.

٤- الدخان: ٨.

٥- الدخان: ٧.

٦- الدخان: ٩.

٧- البحر المحيط : ٩/ ٣٩٨، ٣٩٩.

قال تعالى: (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ **أَشِدَّاءُ** عَلَى الْكُفَّارِ **رُحَمَاءُ** بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا)[١]

قوله: (محمد رسول الله) مبتدأ وخبر[٢] وأجاز الزمخشري أن يكون (محمد) خبر مبتدأ محذوف، أي هو محمد، لتقدم قوله: (هو الذي أرسل رسوله) وقرا ابن عامر في رواية: (رسول الله) بالنصب على المدح، والذين معه هم من شهد الحديبية، قاله ابن عباس، وقال الجمهور: جميع أصحابه أشداء جمع شديد.

وقرأ الحسن (أشداء) (رحماء) بنصبهما قيل: على المدح،[٣]

وأضاف إلى ذلك العكبري قائلا: "(محمد) : هو مبتدأ . وفي الخبر وجهان: أحدهما: (رسول الله) فيتم الوقف، إلا أن تجعل (الذين) في موضع جر عطفا على اسم الله؛ أي ورسول الذين، وعلى هذا يكون (أشدآء)؛ أي: هم أشدآء.

والوجه الثاني: أن يكون (رسول الله) صفة، (والذين) معطوف على المبتداء و(أشداء) الخبر (ورحماء): خبر ثان، وكذلك (تراهم) و(يبتغون)، ويجوز أن يكون (تراهم) مستأنفا. [٤]

ويشرح المكي هذه الآية في مشكل إعراب القرآن، بقوله: (محمد رسول الله) ابتداء وخبر، (والذين معه أشداء) ابتداء أيضا وخبر، و(رحماء) خبر ثان، فيكون الإخبار بالشدة والرحمة، والركوع والسجود ، وضرب الأمثال

١- الفتح : ٢٩.

٢- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٢٠٥/٤، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط:٥، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٣- البحر المحيط، ٩/ ٥٠٠.

٤- التبيان، ٤١١/٢.

بهم عن الذين مع النبي صلى الله عليه وسلم،والنبي ارفع درجة منهم ؛ لأنهم إنما أدركوا هذه الدرجة. به وعلى يديه، صلى الله عليه وسلم.

وقيل: (محمد) ابتداء و(رسول الله) نعت له، و(الذين معه) عطف على (محمد) و(أشداء) خبر الابتداء عن الجميع، و(رحماء) خبر ثان عنهم، فيكون النبي عليه السلام داخلا في جميع ما أخبره عنهم، من الشدة والرحمة والركوع والسجود، وضرب الأمثال المذكورة، وتقف في القول الأول على (رسول الله) ولا تقف عليه في القول الثاني،[1]

وقال أبو الفتح: وإن شئت نصبت (أشداء) و(رحماء) على المدح، وأصِف وأزَكِّي أشداءَ ورحماءَ.[2]

و(محمد رسول الله) التعريف بالعلمية، لإحضاره بعينه في ذهن السامع، ابتداء باسم مختص به[3] ثم حمل عليه قوله(رسول) وأضيفت هذه إلى لفظ الجلالة، وفي هذا كله من إدخال الهيبة والإكبار للنبي صلى الله عليه وسلم في قلوب أهل مكة ما فيه[4]

قال تعالى: (وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ **أَحْيَاءٌ** عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ) [5]

وقرأ الجمهور: (بل أحياء) بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: بل هم أحياء. [6] يخبر تعالى أن الشهداء في برزخهم أحياء يرزقون. [7]

١- مشكل إعراب القرآن، ٢/٣١٢.

٢- المحتسب، ٢/٢٧٦.

٣- محمد بن عمر بن سالم بازمول، تهذيب الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ص ٥٧٣ دار الهجرة الرياض ط: ١- ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٤- د. عبد الرؤوف مخلوق، الباقلاني وكتابه إعجاز القرآن ص ٣٥٠ دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧٨م.

٥- آل عمران : ١٦٩.

٦- البحر المحيط ٣/٤٢٩.

٧- ابن كثير، عمدة التفسير، ١/ ٢٧٤، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة.

وقرأ ابن أبي عبلة (أحياء) بالنصب. قال الزمخشري على معنى بل أحسبهم أحياء انتهى. وتبع في إضمار هذا الفعل الزجاج. قال الزجاج، ويجوز النصب على معنى: بل أحسبهم أحياء وردّه عليه أبو علي الفارسي في الإغفال. وقال: لا يجوز ذلك، لأن الأمر يقين، فلا يجوز أن يؤمر فيه بمحسبة، ولا يَصِحُّ أن يُضْمَرَ له إلا فعل المحسبة. فوجه قراءة ابن أبي عبلة أن يضمر فعلا غير المحسبة: اعتقِدْهم أو اجْعَلْهم، وذلك ضعيف، إذ لا دلالة في الكلام على ما يضمر، انتهي كلام أبي علي. وقوله: لا يجوز ذلك لأن الامر يقين فلا يجوز ان يؤمر فيه بمحسبة معناه: أن المتيقن لا يعبر عنه بالمحسبة، لأنها لا تكون لليقين. وهذا الذي ذكره هو الأكثر، وقد يقع (حسب) لليقين كما تقع ظن، لكنه في ظن كثير، وفي حسب قليل، ومن ذلك في (حسب) قول الشاعر:

حسبت التُّقَى والحمد خيرَ تجارةٍ   رَباحا إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقلا.

وقول الآخر: [1]

شهدْتِ وفاتوني وكنتُ حَسِبْتُني   فقيرا إلى أنْ يَشْهدوا وتَغِيبي

فلو قدر بعد: بل أحسبهم بمعنى أعلمهم ، لصح لدلالة المعنى عليه، لا لدلالة لفظ ولا تحسبن، لاختلاف مدلوليهما، وإذا اختلف المدلول فلا يدل أحدهما على الآخر وقوله : ولا يصح أن يضمر له إلا فعل المحسبة غير مسلم، لأنه إذا امتنع من حيث المعنى إضماره أضمر غيره لدلالة المعنى عليه لا اللفظ. قوله: أو اجْعَلْهم، هذا لا يَصِحُّ ألبتة، سواء كانت اجعلهم بمعنى اخْلُقْهم، أو صَيِّرهم، أو سَمِّهم، أو الْقَهُم وقوله: وذلك ضعيف أي النصب، وقوله: إذ لا دلالة في الكلام على ما يضمر إن عني من حيث اللفظ فصحيح، وإن عني من حيث المعنى فغير مسلم به، بل المعنى يسوغ النصب على معنى اعتقدهم، وهذا على تسليم إن حسب لا يذهب بها مذهب العلم"[2]

١- (فحسب) في هذين البيتين لليقين.

٢- البحر المحيط ٣/٤٢٩.

وقرأ الجمهور: برفع (أساطير) فاحتمل أن التقدير: المذكورُ أساطيرُ أو المُنَزّلُ أساطيرُ، جعلوه منزلا على سبيل الاستهزاء، وإن كانوا لا يؤمنون بذلك "[١]

النصب على قراءة حفص:

قال تعالى: (وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا **الْحَقَّ** وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ)[٢]

"وقرأ ابن أبي عبلة (قالوا الحق) برفع الحق، خبر مبتدأ، أي مقولة الحق[٣] و(ما) في موضع نصب بقوله: (قال) و(ذا) زائدة، ودليل ذلك قوله، (قالوا الحق) فنصب الجواب بـ (قال): وكذلك يجب أن يكون السؤال.

ويجوز في الكلام رفع (الحق) على أن تكون (ما) استفهاما في موضع رفع على الابتداء، و(ذا) بمعنى الذي خبره، وفي(قال) هاء محذوفة تقديره، أيُّ شيء الذي قاله ربُّكم؟ فيرفع الجواب، إذ السؤال مرفوع، وقد مضى لهذا نظائر "[٤]

و(الحق) بالنصب مفعول به لفعل محذوف[٥]

قال تعالى: (وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ **الْحَقَّ** وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ)[٦]

"وقرأ الجمهور: (الحق) بالنصب، مفعولا ثانيا ليرى، و(هو) فصل؛ وابن أبي عبلة، بالرفع جعل(هو) مبتدأ و(الحق) خبره، والجملة في موضع

١- البحر المحيط، ٥١٩/٦، ٥٢٠.

٢- سبأ: ٢٣.

٣- البحر المحيط، ٥٤٦/٨.

٤- مشكل إعراب القرآن، ٢/ ٢٠٩.

٥- طنطاوي، معجم إعراب الفاظ القران الكريم ص ٥٦٦.

٦- سبأ : ٦.

قال تعالى: (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَانِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ)[١]

وقرأ عبدالله، وابن عباس، وابن جبير، وعلقمه، وباقي السبعة: (عباد الرحمن)، جمع عبد لقوله: (بل عباد مكرمون) [٢]

وقرأ الأعمش: (عباد الرحمن) جمعا وبالنصب، حكاها ابن خالوية، قال: وهي في مصحف ابن مسعود كذلك، والنصب على إضمار فعل، أي: الذين هم خلقوا عباد الرحمن، وأنشأوا عباد الرحمن إناثا وقرأ أبي عبد الرحمن: مفرداً، ومعناه الجمع، لأنه اسم جنس"[٣]

وعلى الرفع (هم) مبتدأ و(عباد) خبر. [٤]

قال تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ)[٥]

"وقرئ شاذا (أساطير) بالنصب على معنى ذكرتم أساطير، أو أَنْزَلَ أساطيرَ على التهكم والسخرية، لأن التصديق بالإنزال ينافي أساطير، وهم يعتقدون أنه ما نزل شيء ولا أن ثمّ مُنَزّل. وبُنِيَ (قيل) للمفعول، فاحتمل أن كون القائل بعضهم لبعض، واحتمل أن يكون المؤمنون قالوا لهم على سبيل الامتحان.

وقيل: قائل ذلك الذين تقاسموا مداخل مكة يُنَفِّرُون عن الرسول صلى الله عليه وسلم إذا سألهم وفود الحاج: ماذا أنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قالوا: أحاديث الأولين.

١- الزخرف: ١٩.

٢- الأنبياء: ٢٦.

٣- البحر المحيط: ٩/٣٦٥.

٤- طنطاوي، معجم إعراب القرآن الكريم ص ٦٤٨.

٥- النحل: ٢٤.

المفعول الثاني ليرى، وهو لغة تميم، يجعلون ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ، قاله أبو عمر الجرمي[1]

قال تعالى: (أَلَمْ تَرَى كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ **مَثَلًا** كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ)[2]

قال السمين الحلبي[3]: (ضرب الله مثلا كلمة) فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن (ضَرَبَ) متعدية لواحد، بمعنى: اعتمد مثلا، ووضعه، و(كلمة) على هذا منصوبة بمضمر، أي: جعل كلمة طيبة كشجرة طيبة،وهو تفسير لقوله (ضرب الله مثلا) كقولك: (شرَّف الأميرُ زيدا كساه حُلّة، وحمله على فرس)، وبه بدأ الزمخشري. قال الشيخ: وفيه تكلف إضمار لا ضرورة تدعو إليه[4] قلت: بل معناه محتاج إليه فيضطر إلى تقديره محافظةً على لَمْح هذا المعنى الخاص.

الثاني: أنّ (ضَرَب) متعدية لاثنين لأنها بمعنى (صيّر) لكن مع لفظ (المَثَل) خاصة، فتكون (كلمة) مفعولا أول و(مثلا) هو الثاني .

الثالث: أنه متعد لواحد وهو (مثلا) و(كلمة) بدل منه، و(كشجرة) خبر مبتدأ مضمر أي: هي كشجرة طيبة، وعلى الوجهين قبله تكون (كشجرة) نعتا لـ (كلمة).

وقرئ (كلمة) بالرفع، على أنها خبر مبتدأ مضمر، أي هو، أي: المثل كلمة طيبة ،وتكون (كشجرة) على هذا نعتا لكلمة.

قال تعالى: (بَلْ **مِلَّةَ** إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)[5]

١- البحر المحيط ٥٢١/٨.

٢- إبراهيم : ٢٤.

٣- الدر المصون، ٩٩/٧، ١٠٠.

٤- انظر البحر المحيط. ٤٣١/٦.

٥- البقرة: ١٣٥.

(ملة) منصوب بفعل مقدر وتقديره، بل نتبع ملة إبراهيم وزعم الكوفيون أن تقديره، بل نكونُ أهلَ ملةِ إبراهيمَ.

والوجه الأول أوجه الوجهين لأنك تفتقر في هذا الوجه إلى إضمار بعد إضمار، إضمار الفعل وإضمار المضاف والإضمار على هذا الحد من المتناولات البعيدة، فلا يصار إليها ما وُجِد عنها مندوحة[1] ويظهر من كلام أبي البركات أن البصريين يذهبون إلى أن (ملة) مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: بل نتبع ملة.[2]

قرأ الجمهور: بنصب(ملة) بإضمار فعل أما على المفعول أي، بل نتبع ملة،[3] لان معنى قوله: (كونوا هوداً أو نصارى): اتبعوا اليهودية أو النصرانية. وأما على أنه منصوب على الإغراء، أي الزموا ملة إبراهيم، قاله أبو عبيد وأما على أنه منصوب على إسقاط الخافض أي: نقتدي ملة، أي بملة، وهو يحتمل أن يكون خطابا للكفار، فيكون المضمر اتبعوا، أو كونوا ويحتمل أن يكون من كلام المؤمنين، فيقدر بنتبع أو تكون، أو نقتدي.

وقرأ ابن هرمز الأعرج، وابن أبي عبلة (بل ملة إبراهيم) برفع ملة، وهو خبر مبتدأ محذوف، أي: بل الهدى ملة، أو أمرنا ملته، أو نحن ملته أي: أهل ملته.[4]

١- البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٢٤، والزجاج ، إعراب القرآن ١/١٤.

٢- د. محي الدين توفيق إبراهيم، ابن الأنباري في كتابه الانصاف في مسائل الخلاف ص ٣٢١، وزارة التعليم العالي، جامعة الموصل، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٣- انظر أيضا ابن الجوزي، أبو الفرج، تذكرة الأريب في تفسير الغريب، ١/٦٣، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط:١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٤- البحر المحيط، ١/ ٦٤٦، وتفسير البيضاوي، ١/٨٤.

الفصل الثالث:
تداخل النمطين

المبحث الأول: الاشتغال

المبحث الثاني: (أ) المصادر

(ب) المشتقات

المبحث الأول

الاشتغـــال

يراد بالتداخل التعدد في تخريج وجه الرفع أو وجه النصب فالاسم المرفوع إما أن يخرج على أن مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر محذوف المبتـدأ، وعلـى الحـالين فالجملة اسمية؛ والاسم المنصوب إما أن يخرج على أنه حال أو مفعـول لأجلـه وعلى الحالين فالجملة فعلية أي أن التركيب على الرفع من النمط الاسمي وعلـى النصب من النمط الفعلي.

الرفع على قراءة حفص:

قال تعالى: (وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِـي هَـذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ O **جَنَّاتُ** عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا تَجْـرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ كَذَلِكَ يَجْزِي اللَّهُ الْمُتَّقِينَ)[1].

"والظاهر أن المخصوص بالمدح هو جنات عدن. وقال الزمخشـري: ولنعـم دار المتقين دار الآخرة، فحذف المخصص بالمدح لتقدم ذكره، و(جنات عـدن) خـبر مبتدأ محذوف انتهى. وقاله ابن عطية وقبلهما الزجاج وابن الأنباري، وجـوزوا أن يكون (جنات عدن) مبتدأ، والخبر (يدخلونها).

وقرأ زيد بن ثابت وأبو عبدالرحمن (جنات عدن) بالنصب علـى الاشـتغال أي: يدخلون جنات عدن يدخلونها، وهذه القراءة تقوي إعراب (جنات عدن) بالرفع أنـه مبتدأ، (ويدخلونها) الخبر"[2].

قال تعالى: (وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِيـنَ كَفَـرُوا الْمُنْكَـرَ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمْ **النَّـارُ** وَعَدَهَـا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَبِئْسَ الْمَصِيرُ)[3].

١- النحل ٣٠-٣١.

٢- البحر المحيط، ٦/٥٢٦.

٣- الحج ٧٢.

"وقرأ الجمهور (النار) رفعاً على إضمار مبتدأ كأن قائلاً يقول قال: وما هو؟ قال: النار، أي: نار جهنم. وأجاز الزمخشري أن تكون (النار) مبتدأ و(وعدها) الخبر وأن يكون (وعدها) حالاً على الإعراب الأول، وأن تكون جملة إخبار مستأنفة وأجيز أن تكون خبراً بعد خبر، وذلك في الإعراب الأول، وروي أنهم قالوا: محمد وأصحابه شر خلق فقال الله قل لهم يا محمد (أفأنبئكم بشر) ممن ذكرتم على زعمكم أهل النار فهم أنتم شر خلق الله.

وقرأ ابن أبي عبلة وإبراهيم بن يوسف عن الأعشى وزيد بن علي (النار) بالنصب. قال الزمخشري: على الاختصاص ومن أجاز في الرفع أن تكون (النار) مبتدأ فقياسه أن يجيز في النصب أن يكون من باب الاشتغال"[1].

النصب على قراءة حفص:

قال تعالى: (وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا **وَكُلًّا** وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)[2].

"وقرأ الجمهور: (وكلا) بالنصب، وهو المفعول الأول لـ(وعد).

وقرأ ابن عامر وعبد الوارث من طريق المادر أي: و(كل) بالرفع والظاهر أنه مبتدأ، والجملة بعده في موضع الخبر، وقد أجاز ذلك الفراء وهشام، وورد في السبعة، فوجب قبوله؛ وإن كان غيرهما من النحاة قد خص حذف الضمير الذي حذف من مثل وعد بالضرورة. وقال الشاعر:

وخالد تحمد ساداتنا ... بالحق لا تحمد بالباطل

"يريده: تحمده ساداتنا، وفر بعضهم من جعل وعد خبراً فقال (كل) خبر مبتدأ تقديره: وأولئك كل، و(وعد) صفة، وحذف الضمير المنصوب من الجملة الواقعة صفة أكثر من حذفه منها إذا كانت خبراً، نحو قوله:

وما أدري أ غيرهم تناء ... وطول العهد أم مال أصابوا

١- البحر المحيط، ٥٣٦/٧.

٢- الحديد ١٠.

يريد: أصابوه، فأصابوه صفة لمال، وقد حذف الضمير العائد على الموصوف"[1].

وعند المكي: وحجة من رفع أنه لما تقدم الاسم على الفعل رفع بالابتداء، وقدر مع الفعل (هاء) محذوفة، اشتغل الفعل بها، وتعدي إليها، التقدير: وكلٌّ وعدَه الله الحسنى، أي: الجنة. وحذف هذه الهاء إنما يحسُن من الصلات، ويجوز في الصفات، ويقبح حذفُها من غير ذينك إلا في شعر، وهذه القراءة فيها بعد لحذف الهاء من غير صلة ولا صفة، وإنما أجاز الرفع من أجازه على القياس، على إجازتهم النصب مع الهاء في قوله: زيداً ضربتُه، فكما جاز النصب مع اللفظ بالهاء، كذلك يلزم أن يجوز الرفع مع حذف الهاء، وهو ضعيف على ذلك، ولا يحسن أن يجعل (وعد الله) نعتا لـ(كل)، لأن (كلا) معرفة، إذ التقدير فيها الإضافة إلى المضمر، والتقدير: وكلهم وعد الله الحسنى، وأيضاً فإنه لو كان صفة لبقي المبتدأ بغير خبر.

وحجة من نصبه أنه عدّى الفعل، وهو (وعد) إلى (كل) فنصبه بـ(وعد)، كما تقول: زيداً وعدتُ خيراً، فهو وجه الكلام والمعنى، وهو الاختيار"[2].

قال تعالى: (وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا)[3].

"وانتصاب (ورسلاً) على إضمار فعل أي: قد قصصنا رسلاً عليك، فهو من باب الاشتغال. والجملة من قوله: قد قصصناهم مفسرة لذلك الفعل المحذوف، ويدل على هذا قراءة أبي (ورسل) بالرفع في الموضعين على الابتداء. وجاز الابتداء بالنكرة هنا، لأنه موضع تفصيل كما أنشدوا: فثوب لبست وثوب أجر.

وقال امرؤ القيس: بشق وشق عندنا لم يحوّل.

١- البحر المحيط، ١٠/١٠٣، ١٠٤.

٢- الكشف للمكي، ٢/٣٠٧.

٣- النساء ١٦٤.

ومن حجج النصب على الرفع كون العطف على جملة فعلية وهي: (وآتينا داود زبورا)[1]. وقال ابن عطية: الرفع على تقدير: وهم رسل، فعلى قوله يكون قد قصصناهم جملة في موضع الصفة. وجوّزوا أيضاً نصب (ورسلاً) من وجهين: أحدهما: أن يكون نصباً على المعنى، لأن المعنى: إنا أرسلناك وأرسلنا رسلاً، لأن الرد على اليهود إنما هو في إنكارهم إرسال الرسل وأطراد الوحي"[2].

١- النساء ١٦٣.

٢- البحر المحيط، ٤/١٣٨.

المبحث الثاني

أ ـ المصــــادر

الرفع على قراءة حفص:

قال تعالى: (أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ **فَعِدَّةٌ** مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ)(١).

"قراءة الجمهور برفع (عدة) على أنه مبتدأ محذوف الخبر، وقدر: قبل، أي: فعليه عدة وبعد أي: أمثل له، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: فالواجب، أو: فالحكم عدة.

وقرئ (فعدة) بالنصب على إضمار فعل، أي: فليصم عدة، و(عدة) هنا بمعنى معدود، كالرعي والطحن، وهو على حذف مضاف، أي: فصوم عدة ما أفطر، وبين الشرط وجوابه محذوف به يصح الكلام، التقدير: فافطر فعدة، ونظير في الحذف: (أن أضرب بعصاك البحر فانفلق)(٢). أي: فضرب فانفلق"(٣).

قال تعالى: وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا **فَصَبْرٌ جَمِيلٌ** وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ)(٤).

"(فصبر جميل) أي: فأمري صبر جميل، أو فصبر جميل أمثل.

وقرأ أبي، والأشهب، وعيسى بن عمر (فصبراً جميلاً) بنصبهما، وكذا هي في مصحف أبيّ، ومصحف أنس بن مالك. وروي كذلك عن الكسائي.

ونصبه على المصدر الخبري أي: فأصبر صبراً جميلا. قيل: وهي قراءة ضعيفة عند سيبويه، ولا يصلح النصب في مثل هذا إلا مع الأمر، وكذلك يحسن النصب في قوله:

شكا إلى جملي طول السري   صبراً جميلاً فكلانا مبتلي

١- البقرة ١٨٤.

٢- الشعراء ٦٣.

٣- البحر المحيط، ٢/١٨٤.

٤- يوسف ١٨.

ويروي صبر جميل في البيت. وإنما تصح قراءة النصب على أنّ يقدر أن يعقوب رجع إلى مخاطبة نفسه فكأنه قال: فاصبري يا نفسُ صبراً جميلاً"[1].

وشرحه السمين الحلبي في الدر المصون: قوله (صبر جميل) يجوز أن يكون مبتدأ وخبره محذوف، أي: صبر جميل أمثل بي[2] ويجوز أن يكون خبراً محذوف المبتدأ، أي: أمري صبرٌ جميل.

وهل يجب حذف مبتدأ هذا الخبر/أو خبر هذا المبتدأ؟ وضابطه أن يكون مصدراً في الأصل بدلاً من اللفظ بفعله، وعبارة بعضهم تقتضي الوجوب، وعبارة آخرين الجواز. ومن التصريح بخبر هذا النوع، ولكنه في ضرورة شعر قوله:

فقالتْ على اسم الله أمْرك طاعةٌ   وإن كنتُ قد كُلِّفْتُ ما لم أعَوَّدِ

وقول الشاعر:

يشكو إليّ جملي طول السُّري   صبرٌ جميلٌ فكلانا مبتلى

يحتمل أن يكون مبتدأ أو خبراً كما تقدم.

وقرأ أبيّ وعيسى بن عمر: (فصبراً جميلاً) نصباً، ورويت عن الكسائي، وكذلك هي في مصحف أنس بن مالك، وتخريجها على المصدر الخبري، أي: أصبرُ أنا صبراً، وهذا قراءة ضعيفة إن خُرِّجَتْ هذا التخريج، فإن سيبويه لا ينقاس ذلك عنده إلا في الطلب، فالأولى أن يُجعل التقدير: إن يعقوب رَجَعَ وأَمَرَ نفسه فكأنه قال: اصبري يا نفسُ صبراً. وروي البيت أيضاً بالرفع والنصب على ما تقدم، والأمرُ فيه ظاهر[3].

وعند عبدالقاهر الجرجاني: "في قوله تعالى: (فصبر جميل) لابد من تقدير محذوف ولا سبيل إلى أن يكون له معنى دونه سواء كان في التنزيل أو في غيره فإذا نظرت إلى (صبر جميل) في قول الشاعر:

يشكو إليّ جملي طول السُّري   صبرٌ جميلٌ فكلانا مبتلى

١- البحر المحيط، ٦/٢٥١.

٢- وحذف الخبر على تقدير: عندي صبرٌ جميلٌ وقد أجيز الإبتداء بالنكرة لأنها موصوفة. أ.طاهر يوسف الخطيب، المعجم المفصل في الإعراب ص ٣١٠، مراجعة: د. إميل بديع يعقوب، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٣- الدر المصون، ٦/٤٥٨.

وجدته يقتضي تقدير محذوف كما اقتصاه في التنزيل، وذلك أن الداعي إلى تقدير المحذوف ههنا هو أن الاسم الواحد لا يفيد والصفة والموصوف حكمهما حكم الاسم الواحد، و(جميل) صفة للصبر. وتقول للرجل: من هذا؟ فيقول: زيد، يريد: هو زيد، فتجد هذا الإضمار واجباً لأن الاسم الواحد لا يفيد، وكيف يتصور أن يفيد الاسم الواحد ومدار الفائدة على إثبات أو نفي وكلاهما يقتضي شيئين: مثبت ومثبت له ومنفي ومنفي عنه"[1].

وذكر السكاكي: وتكثير الفائدة بالمذكور من حمله عليه تارة، وحمله عليه أخرى وحمله، كقوله: (فصبرٌ جميل) وقوله (طاعة معروفة)[2] لحملها تارة على: فصبر جميل، وطاعتكم طاعة معروفة، أي: معروفة بالقول دون الفعل[3].

قال تعالى: (فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ **فَصِيَامُ** ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)[4].

"ارتفع (صيام) على الابتداء، أي: فعليه، أو على الخبر، أي: فواجب.

وقرئ (فصيام) بالنصب أي: فليصم صيام ثلاثة أيام، والمصدر مضاف للثلاثة بعد الاتساع، لأنه لو بقي على الظرفية لم تجز الإضافة"[5].

(بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدتُّمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)[6].

١- الجرجاني، عبدالقاهر، أسرار البلاغة، ص٥١٢، ٥١٢، تحقيق: السيد محمد رشيد رضا، الشيخ أسامة صلاح الدين منيمنة، دار إحياء العلوم، بيروت، ط:١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
الطبعة الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٢- النور ٥٣.

٣- السكاكي، محمد بن علي، مفتاح العلوم، ص٢٠٦، ٢٠٧، تحقيق: أ. نعيم زرزور. دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٤- البقرة ١٩٦.

٥- البحر المحيط، ٢/٢٦٥.

٦- براءة ١.

"وارتفع (براءة) على الابتداء، والخبر (إلى الذين عاهدتم) و(من الله) صفة مسوغة لجواز الابتداء بالنكرة، أو على إضمار مبتدأ أي: هذه براءة. وقرأ عيسى بن عمر (براءة) بالنصب. قال ابن عطية: أي ألزموا، وفيه معنى الأغراء. وقال الزمخشري: اسمعوا براءة"(١).

يقول: الزمخشري في الكشاف: "(براءة) خبر مبتدأ محذوف: أي هذه براءة و(من) لابتداء الغاية متعلق بمحذوف وليس بصلة كما في قولك: برئت من الدين، والمعنى: هذه براءة واصلة من الله ورسوله (إلى الذين عاهدتم) كما يقال كتاب من فلان إلى فلان، ويجوز أن ويكون (براءة) مبتدأ لتخصيصها بصفتها والخبر (إلى الذين عاهدتم) كما تقول: رجل من بني تميم في الدار.

وقرئ (براءة) بالنصب على اسمعوا براءة"(٢).

قال تعالى: (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُلْ لَا تُقْسِمُوا **طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ** إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ)(٣).

"و(طاعة) مبتدأ و(معروفة) صفة والخبر محذوف، أي أمثل وأولى أو خبر مبتدأ محذوف أي أمرنا أو المطلوب (طاعة معروفة).

وقال أبو البقاء: ولو قرئ بالنصب لكان جائزاً في العربية وذلك على المصدر أي أطيعوا طاعة انتهى. وقدراه بالنصب زيد بن عليّ واليزيدي وتقدير بعضهم الرفع على إضمار ولتكن (طاعة معروفة) ضعيف لأنه لا يحذف الفعل ويبقى الفاعل، إلا إذا كان ثم مشعر به نحو (رجال) بعد (يسبح) مبنياً للمفعول أي يسبحه رجال، أو يجاب به نفي نحو: بلى زيد لمن قال: ما جاء أحد.

أو استفهام نحو قوله:

ألا هل أتى أم الحويرث مرسل ... بلى خالد إن لم تعقه العوائق

أي: أتاها خالد"(٤).

١- البحر المحيط، ٣٦٥/٥.

٢- الكشاف، ١٧٢/٢.

٣- النور ٥٣.

٤- البحر المحيط، ٦٣/٨، ٦٤.

قال تعالى: (تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ)[١].

"وقال الفراء والزجاج: (تنزيل) مبتدأ، و(من الله) الخبر، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا تنزيل، ومن الله متعلق بتنزيل؛ وأقول إنه خبر، والمبتدأ هو ليعود على قوله: (إن هو إلا ذكر للعالمين)[٢]، كأنه قيل: وهذا الذكر ما هو؟ فقيل: هو تنزيل الكتاب. وقال الزمخشري: أو غير صلة، يعني من الله كقولك: هذا الكتاب من فلان إلى فلان، وهو على هذا خبر بعد خبر، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذا تنزيل الكتاب. هذا من الله، أو حال من تنزيل عمل فيها معنى الإشارة، انتهى. ولا يجوز أن يكون حالاً عمل فيها معنى الإشارة، لأن معاني الأفعال لا تعمل إذا كان ما هو فيه محذوفاً، ولذلك ردوا على أبي العباس قوله في بيت الفرزدق:

وإذ ما مثلهم بشر

أن مثلهم منصوب بالخبر المحذوف وهو مقدر، أي وأن ما في الوجود في حال مماثلتهم بشر[٣].

"والكتاب يظهر أنه القرآن، وكرر في قوله: (إنا أنزلنا إليك الكتاب)[٤].

على جهة التفخيم والتعظيم، وكونه في جملة غير السابقة ملحوظاً فيه إسناده إلى ضمير العظمة وتشريف من أنزل إليه بالخطاب وتخصيصه بالحق.

وقرأ ابن أبي عبلة وزيد بن علي وعيسى (تنزيل) بالنصب، أي اقرأ والزم"[٥].

قال تعالى: (فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنْ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ)[٦].

١- الزمر ١.

٢- ص ٨٧.

٣- البحر المحيط، ٩/١٨١.

٤- الزمر ٢.

٥- البحر المحيط، ٩/١٨١.

٦- الأحقاف ٣٥.

"وقرأ الجمهور (بلاغ) بالرفع، والظاهر رجوعه إلى المدة التي لبثوا فيها، كأنه قيل: تلك الساعة بلاغهم كما قال تعالى: (متاع قليل)[1]، فبلاغ خبر مبتدأ محذوف.
وقيل: يحتمل أن يكون بلاغ يعني به القرآن والشرع، أي: هذا بلاغ، أي تبليغ وإنذار. وقال أبو مجلز: بلاغ مبتدأ وخبره لهم، ويقف على فلا تستعجل، وهذا ليس بجيد، لأن فيه تفكيك الكلام بعضه من بعض، إذ ظاهر قوله: لهم، أنه متعلق بقوله: فلا تستعجل لهم، والحيلولة الجملة التشبيهية بين الخبر والمبتدأ.
وقرأ الحسن، وزيد بن علي، وعيسى (بلاغاً) بالنصب، فاحتمل أن يراد بلاغاً في القرآن، أي بلغوا بلاغاً، أو بلغنا بلاغاً.
وقرأ أبو مجلز، وأبو سراج الهذلي (بلغ) علي الأمر، للنبي صلى الله عليه وسلم، وهذا يؤيد حمل (بلاغ) رفعاً ونصباً على أنه يعني به تبليغ القرآن والشرع. وعن أبي مجلز أيضاً (بلغ) فعلاً ماضيا"[2].

النصب على قراءة حفص:

قال تعالى: (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ اللَّهِ **حَقًّا** إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ)[3].

"وانتصب (وعد الله) و(حقا) على أنهما مصدران مؤكدان لمضمون الجملة والتقدير: وعدا الله وعداً، فلما حذف الناصب أضاف المصدر إني فاعل وذلك كقوله: (صبغة الله)[4] (وصنع الله)[5] والتقدير: في حقاً حق ذلك حقاً. وقيل: انتصب (حقاً) بوعد على تقدير: في، أي: وعد الله في حق.

١- النحل ١١٧.

٢- البحر المحيط، ٩/٤٥٢.

٣- يونس ٤.

٤- البقرة ١٣٨.

٥- النمل ٨٨.

وقال علي بن سليمان التقدير: وقت حق وأنشد:

أحقاً عباد الله أن لست خارجاً ... ولا والجاً إلا عليّ رقيب

وقرأ عبدالله، وأبو جعفر، والأعمش، وسهل بن شعيب: (أنه) يبدأ. بفتح الهمزة. قال الزمخشري: هو منصوب بالفعل، أي: وعد الله تعالى بدء الخلق ثم إعادته، والمعنى: "إعادة الخلق بعد بدئه. وعد الله على لفظ الفعل، ويجوز أن يكون مرفوعاً بما نصب (حقاً) أي: حقا بدءُ الخلق كقوله:

أحقاً عباد الله أن لست جائياً ... ولا ذاهباً إلا عليّ رقيب

انتهى. وقال ابن عطية: وموضعها النصب على تقدير: أحق أنه.

وقال الفراء: موضعها رفع على تقدير لحق أنه. وقال ابن عطية: ويجوز عندي أن يكون أنه بدلاً من قوله: وعد الله. قال أبو الفتح: إن شئت قدرت لأنه يبدأ، فمن في قدرته هذا فهو غني عن إخلاف الوعد، وإن شئت قدرت وعد الله حقاً أنه يبدأ ولا يعمل فيه المصدر الذي هو وعد الله، لأنه قد وصف ذلك بتمامه وقطع عمله.

وقرأ ابن أبي عبلة (حق) بالرفع، فهذا ابتداء وخبره (أنه) انتهى.

وكون (حق) خبر مبتدأ، و(أنه) هو المبتدأ هو الوجه في الإعراب كما تقول: صحيح إنك تخرج، لأن اسم أن معرفة، والذي تقدمها في نحو هذا المثال نكرة"[1].

قال تعالى: (إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا **سَلَامًا** قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنكَرُونَ) [2].

"وقرأ الجمهور (قالوا سلاماً)، بالنصب على المصدر الساد مسد فعله المستغني به. (قال سلام) بالرفع، وهو مبتدأ محذوف الخبر تقديره: عليكم سلام. قصد أن يجيبهم بأحسن مما حيوه أخذا بأدب الله تعالى، إذ سلاماً دعاء. وجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي أمري سلام، و(سلام) جملة خبرية قد تحصل مضمونها ووقع. وقال ابن عطية: ويتجه أن يعمل في (سلاما) قالوا، على أن يجعل (سلاما) في معنى قولاً، ويكون المعنى حينئذ، أنهم قالوا تحية؛ وقولاً معناه سلاماً، وهذا قول مجاهد. وقرأ ابن وثاب، والنخعي، وابن جبير، وطلحة (قال سلم) بكسر السين وإسكان

١- البحر المحيط، ١٣/٦.

٢- الذاريات ٢٥.

اللام، والمعنى: نحن سلم، أو أنتم سلم، وقرئا مرفوعين. وقرئ (سلاماً قالوا سلماً) بنصبهما وكسر سين الثاني وسكون لامه"[1].

ب ـ المشتقات:

قال تعالى: (يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنْ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا **سَمَّاعُون** لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ)[2].

"ويكون (سماعون) خبر مبتدأ محذوف أي: هم سماعون، والضمير عائد على المنافقين وعلى اليهود. ويدل على هذا المعنى قراءة الضحاك (سماعين) وانتصابه على الذم، نحو قوله:

أقارع عوف لا أحاول غيرها ... وجوه قرود تبتغي من تخادع

ويجوز أن يكون: (ومن الذين هادوا)[3] استئنافاً، و(سماعون) مبتدأ وهم اليهود، وبأفواههم متعلق بقالوا لا بآمنا والمعنى: أنهم لم يجاوز قولهم أفواههم، إنما نطقوا بالإيمان خاصة دون اعتقاد. وقال ابن عطية: ويحتمل أن يكون المعنى: لا يحزنك المسارعون في الكفر من اليهود، وصفهم بأنهم قالوا: آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم إلزاماً منهم ذلك من حيث حرفوا توراتهم وبدلوا أحكامها، فهم يقولون بأفواههم: نحن مؤمنون بالتوراة وبموسى، وقلوبهم غير مؤمنة من حيث بدلوا وجحدوا ما فيها من نبوة محمد صلى الله عليه وسلم وغير ذلك مما ينكرونه. ويؤيد هذا التأويل قوله تعالى بعد هذا (وما أولئك بالمؤمنين)[4] ويجيء على هذا

١- البحر المحيط، ٩/٥٥٥.

٢- المائدة ٤١.

٣- النساء ٤٦.

٤- المائدة ٤٣.

التأويل قوله: من الذين قالوا كأنه قال: ومنهم، ولكن صرّح بذكر اليهود من حيث الطائفة السماعة غير الطائفة التي تبدّل التوراة على علم منها انتهى.

وهو احتمال بعيد متكلف، وسماعون من صفات المبالغة، ولا يراد به حقيقة السماع إلا إن كان للكذب مفعولاً من أجله، ويكون المعنى: إنهم سماعون منك أقوالك من أجل أن يكذبوا عليك، وينقلون حديثك، ويزيدون مع الكلمة أضعافها كذباً. وإن كان للكذب مفعولاً به لقوله: سماعون، وعدي باللام على سبيل التقوية للعامل، فمعنى السماع هنا قبولهم ما يفتريه أحبارهم ويختلقونه من الكذب على الله وتحريف كتابه من قولهم: الملك يسمع كلام فلان، ومنه "سمع الله لمن حمده"[1].

قال تعالى: (بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)[2].

"والظاهر ارتفاع (بديع) على أنه خبر مبتدأ أي هو بديع فيكون الكلام جملة واستقلال الجملة بعدها، وجوزوا أن يكون (بديع) مبتدأ والجملة بعده خبره فيكون انتفاء الولدية من حيث المعنى بجهتين: إحداهما: انتفاء الصاحبة، والأخرى: كونه بديعاً أي: عديم المثل ومبدعاً لما خلق ومن كان بهذه الصفة لا يمكن أن يكون له ولد لأن تقدير الولدية وتقدير الإبداع ينافي الولدية، وهذه الآية رد على الكفار بقياس الغائب على الشاهد.

قرأ صالح الشامي: (بديع) بالنصب على المدح"[3].

قال تعالى: (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنْذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ)[4].

"وقرأ الجمهور (فريق) بالرفع فيهما، أي هم فريق أو منهم فريق.

١- البحر المحيط، ٢٦١/٤.

٢- الأنعام ١٠١.

٣- البحر المحيط، ٦٠٤/٤.

٤- الشورى ٧.

وقرأ زيد بن علي بنصبهما، أي: افترقوا، فريقاً في كذا، وفريقاً في كـــذا؛ ويــدل على الافتراق: الاجتماع المفهوم من يوم الجمع"[1].

١- البحر المحيط، ٩/٣٢٤.

المبحث الثالث

المبتدأ /الخبر ـ المفعول /الحال

الرفع على قراءة حفص:

قال تعالى: (**صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ** فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ)[1].

قرأ الجمهور: (صم بكم عمي) بالرفع وهو على إضمار مبتدأ تقديره: هم صمٌّ، وهي أخبار متباينة في اللفظ والدلالة الوضعية، لكنها في موضع خبر واحد، إذ يؤول معناها كلها إلى عدم قبولهم الحق وهم سمعاء الآذان، فصح الألسن، بصراء الأعين، لكنهم لم يصيخوا إلى الحق ولا نطقت به ألسنتهم، ولا تلمحوا أنوار الهداية، وصفوا بما وصفوا من الصم والبكم والعمي، وقد سمع عن العرب لهذا نظائر، أنشد الزمخشري من ذلك أبياتاً،

أعمى إذا ما جارتي برزت   حتى يواري جارتي الخدر

وأصم عما كان بينهما   أذني وما في سمعها وقر

وقرأ عبد الله بن مسعود، وحفصة أم المؤمنين (صماً بكماً عمياً) بالنصب، وذكروا في نصبه وجوهاً: أحدها: أن يكون مفعولاً ثانياً لـ(ترك)، ويكون (في ظلمات) متعلقاً بـ(تركهم)، أو في موضع الحال، و(لا يبصرون) حال.

الثاني: أن يكون منصوباً على الحال من المفعول في (تركهم)، على أن تكون لا تتعدى إلى مفعولين، أو تكون تعدت إليهما وقد أخذتهما.

الثالث: أن يكون منصوباً بفعل محذوف تقديره أعني.

الرابع: أن يكون منصوباً على الحال من الضمير في يبصرون، وفي ذلك نظر.

الخامس: أن يكون منصوباً على الذم (صماً بكماً)، فيكون كقول النابغة:

أقارع عوف لا أحاول غيرها   وجوه قرود تبتغي من تخادع

وفي الوجوه الأربعة السابقة لا يتعين أن تكون الأوصاف الثلاثة من أوصاف المنافقين، إذ هي متعلقة في العمل بما قبلها، وما قبلها الظاهر أنه من أوصاف المستوقدين، إلا أن جعل الكلام في حال المستوقد قد تم عند قوله: (فلما أضاءت ما

١- البقرة ١٨.

حوله)، وكان الضمير في (نورهم) يعود على المنافقين، فإذ ذاك تكون الأوصاف الثلاثة لهم.

وأما في الوجه الخامس فيظهر أنها من أوصاف المنافقين، لأنها حالة الرفع من أوصافهم. ألا ترى أن التقدير: هم صم، أي المنافقون؟ فكذلك في النصب.

ونص بعض المفسرين على ضعف النصب على الذم، ولم يبين جهة الضعف، ووجهه: أن النصب على الذم إنما يكون حيث يذكر الاسم السابق فتعدل عن المطابقة في الإعراب إلى القطع، وهاهنا لم يتقدم اسم سابق تكون هذه الأوصاف موافقة له في الإعراب فتقطع فمن أجل هذا ضعف النصب على الذم"(١).

النصب على قراءة حفص:

قال تعالى: (سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ)(٢).

"قرأ الجمهور (سورة) بالرفع فجوزا أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي هذه (سورة) أو مبتدأ محذوف الخبر، أي فيما أوحينا إليك أو فيما يتلى عليكم. وقال ابن عطية: ويجوز أن يكون مبتدأ أو الخبر (الزانية والزاني) وما بعد ذلك، والمعنى السورة المنزلة والمفروضة كذا وكذا إذ السورة عبارة عن آيات مسرودة لها بدء وختم إلا أن يكون المبتدأ ليس بالبين أنه الخبر إلا أن يقدر الخبر في السورة كلها وهذا بعيد في القياس و(أنزلناها) في هذه الأعاريب في موضع الصفة انتهى.

وقرأ عمر بن عبدالعزيز ومجاهد وعيسى بن عمر الثقفي البصري وعيسى بن عمر الهمداني الكوفي وابن أبي عبلة وأبو حيوة ومحبوب عن أبي عمرو وأم الدرداء (سورة) بالنصب فخرج على إضمار فعل أي أتلو سورة و(أنزلناها) صفة. قال الزمخشري: أو على دونك (سورة) فنصب على الإغراء، ولا يجوز حذف أداة الإغراء وأجازوا أن يكون من باب الاشتغال أي أنزلنا (سورة أنزلناها) فأنزلناها مفسر لأنزلنا المضمرة فلا موضع له من الإعراب إلا أنه فيه الابتداء

١- البحر المحيط، ١/١٣٣، ١٣٤.

٢- النور ١.

بالنكرة من غير مسوغ إلا أن اعتقد حذف وصف أي (سورة) معظمة أو موضحة (أنزلناها) فيجوز ذلك.

وقال الفراء: (سورة) حال من الهاء والألف والحال من المكني يجوز أن يتقدم عليه انتهى. فيكون الضمير المنصوب في (أنزلناها) ليس عائداً على (سورة) وكان المعنى أنزلنا الأحكام (وفرضناها) سورة أي في حال كونها سورة من سور القرآن، فليست هذه الأحكام ثابتة بالسنة فقط بل بالقرآن والسنة"[١].

قال أبو الفتح: هي منصوبة بفعل مضمر، ولك في ذلك طريقان: أحدهما أن يكون ذلك المضمر من لفظ هذا المظهر ويكون المظهر تفسيرا له، وتقديره: أنزلنا سورة، فلما أضمره فسره بقوله: (أنزلناها)، كما قال:

أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السِّلاَحَ ولا أَمْلِكُ رأسَ البعيرِ إِنْ نَفَرَا

وَالذِئبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي وأَخْشَى الرِياحَ والمَطَرَا

أي: وأخشى الذئب، فلما أضمره فسره بقوله: (أخشاه).

والآخر أن يكون الفعل الناصب لـ(سورة) من غير لفظ الفعل بعدها، لكنه على معنى التحضيض، أي: اقرءوا سورة، أو تأملوا وتدبروا سورة أنزلناها، كما قال تعالى: (فقال لهم رسول الله ناقة الله وسقياها)[٢].

أي: احفظوا ناقة الله. ويؤنس بإضمار ذلك ظهوره (أي ظهور فعل الحض على القراءة والتدبر) في قوله تعالى: (أفلا يتدبرون القرآنَ أم على قلوب أقفالها)[٣].

فإذا كان تقديره هذا فقوله: (أنزلناها وفرضناها) إلى آخر منصوب الموضع لكونه صفة لـ(سورة). وإذا جعلتَ تفسيرا للفعل الناصب المضمر فلا موضع له من الإعراب أصلا، كما أنه لا موضع من الإعراب لقوله: أنزلنا سورة، لأنه لم يقع موقع المفرد، وهذا واضح.

١- البحر المحيط، ٦/٨.

٢- الشمس ١٣.

٣- محمد ٢٤.

وأما قراءة الجماعة (سورة) بالرفع فمرفوعة بالابتداء، أي: فيما يُنزل إليكم وما يتلى عليكم سورة من أمرها كذا، فالجملة بعدها إذاً في موضع رفع؛ لأنها صفة لسورة"[١].

وعند مكي: "رفعت (سورة) على إضمار مبتدأ تقديره: هذه سورة، و(أنزلناها) صفة لسورة. وإنما احتيج إلى إضمار مبتدأ، ولم ترفع (سورة) بالابتداء لأنها نكرة، ولا يبتدأ بنكرة إلا أن تكون منعوتة.

وإذا جعلت (أنزلناها) نعتاً لها لم يكن في الكلام خبر لها، لأن نعت المبتدأ لا يكون خبراً له، فلم يكن له بُدٌّ من إضمار مبتدأ ليصحَّ نعت السورة بـ(أنزلناها).

وقرأ عيسى بن عمر (سورةً) بالنصب على إضمار فعل يفسره (أنزلناها) تقديره: وأنزلنا سورةً أنزلناها، ولا يجوز أن تكون (أنزلناها) صفة لـ(سورة) على هذه القراءة؛ لأن الصفة لا تفسر ما يعمل في الموصوف. كما أن الصلة لا تفسر ما يعمل في الموصول.

وقيل: النصب على تقدير: اتل سورةً أنزلناها، فعلى هذا التقدير يحسن أن تكون (أنزلناها) نعتاً للسورة، لأنه غير مفسر للعامل في السورة"[٢].

قال تعالى: وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ **وَهُدًى وَمَوْعِظَةً** لِلْمُتَّقِينَ)[٣].

"قوله (فيه هدى ونورٌ)، في موضع الحال، وارتفاع (هدى) على الفاعلية بالجار والمجرور، إذ قد اعتمد بأن وقع حالاً لذي حال أي: كائناً فيه هدى. ولذلك عطف عليه (ومصدقاً لما بين يديه من التوراة)، والضمير في (يديه) عائد على الإنجيل.

"قرأ الضحاك (وهدى وموعظة) بالرفع، وهو هدى وموعظة. وقرأ الجمهور: بالنصب حالاً معطوفة على قوله: (ومصدقاً)، جعله أولاً (فيه هدى ونور)، وجعله

١- المحتسب، ٢/٩٩،١٠٠.

٢- مشكل إعراب القرآن، ٢/١١٥.

٣- المائدة ٤٦.

ثانيا (هدى وموعظة). فهو في نفسه هدى، وهو مشتمل على الهدى، وجعله هدى مبالغة فيه إذ كان كتاب الإنجيل مبشراً برسول الله صلى الله عليه وسلم والدلالة منه على نبوته ظاهرة. ولما كانت أشد وجوه المنازعة بين المسلمين واليهود والنصارى ذلك، أعاد الله ذكر الهدى تقريراً وبياناً لنبوة محمد صلى الله عليه وسلم، ووصفه بالموعظة لاشتماله على نصائح وزواجر بليغة، وخصصها بالمتقين لأنهم هم الذين ينتفعون بها، كما قال تعالى: (هدى للمتقين)[1] فهم المقصودون في علم الله تعالى، وإن كان الجميع يدعي ويوعظ، ولكنه على غير المتقين عمي وحسرة.

وأجاز الزمخشري أن ينتصب (هدى وموعظة) على أنهما مفعول لهما لقوله: وليحكم. قال: كأنه قيل: وللهدى والموعظة آتيناه الإنجيل، وللحكم بما أنزل الله فيه من الأحكام. وينبغي أن يكون الهدى والموعظة مسندين في المعنى إلى الله، لا إلى الإنجيل، ليتحد المفعول من أجله مع العامل في الفاعل، ولذلك جاء منصوباً. ولما كان: وليحكم، فاعله غير الله، أتى معدي إليه بلام العلة. ولاختلاف الزمان أيضاً، لأن الإيتاء قارن الهداية والموعظة في الزمان، والحكم خالف فيه لاستقباله ومضيه في الإيتاء، فعدى أيضاً لذلك باللام، وهذا الذي أجازه الزمخشري خلاف الظاهر. قال الزمخشري: فإن نظمت هدى وموعظة في سلك مصدقاً فما تصنع بقوله: وليحكم؟ (قلت): أصنع به كما صنعت بهدى وموعظة، حين جعلتهما مفعولاً لهما، فأقدر: ليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله آتيناه إياه. انتهى. وهو جواب واضح"[2].

قال تعالى: (وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ **هُدًى وَرَحْمَةً** لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ)[3].

"وانتصب (هدى ورحمة) على الحال، وقيل مفعول من أجله، وقرئ بالرفع أي هو (هدى ورحمة)"[4].

١- البقرة ٢.

٢- البحر المحيط، ٤/٢٧٩، ٢٨٠.

٣- الأعراف ٥٢.

٤- البحر المحيط، ٥/٦٢.

وذكر المكي القيسي في مشكل إعراب القرآن: حالان من الهاء في (فصّلناه) في حال هداية به، ورحمة منا تقديره هادياً وذا رحمة[١].

قال تعالى: (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ)[٢].

"وقرأ الجمهور (سواء) بالرفع، و(مماتهم) بالرفع أيضاً؛ وأعربوا (سواء) مبتدأ وخبره ما بعده، ولا مسوغ لجواز الابتداء به، بل هو خبر مقدم، وما بعده المبتدأ. والجملة خبر مستأنف.

"وقرأ زيد بن علي، وحمزة، والكسائي، وحفص (سواء) بالنصب، وما بعده مرفوع على الفاعلية، أجرى (سواء) مجري مستويا، كما قالوا: مررت برجل سواء هو والعدم. وجوز في انتصاب (سواء) وجهين:

أحدهما: أن يكون منصوباً على الحال، و(كالذين) المفعول الثاني، والعكس[٣].

١- مشكل إعراب القرآن ٣١٩/١.

٢- الجاثية ٢١.

٣- البحر المحيط، ٤١٩/٩، ٤٢٠.

ختام الباب

بعد أن خصصتُ الباب الأول للتراوح بين الرفع والنصب داخل الجملة الفعلية وخصصتُ الباب الثاني للتراوح بين الرفع على الجملة الاسمية والنصب على الجملة الفعلية.

فأخصص الباب التالي للتراوح بين الرفع والنصب داخل الجملة الواحدة سواء كانت هذه الجملة اسمية أو فعلية. ولهذا كان عنوان هذا الباب "ثنائية الموقع النحوي".

ستقابلنا في هذا الباب جمل تقرأ فيها الكلمة مرة بالرفع ومرة بالنصب والجمل لن تتغير من الاسمية إلى الفعلية أو العكس. بل ستبقى على حالها الاسمية أو الفعلية. والنظر إلى الرفع أو النصب هو الذي يختلف في جملة واحدة.

فالكل في الباب التالي نفترض أن الجملة معنا جملة واحدة. إما اسمية أو فعلية. والتراوح بين الرفع والنصب بين (اسم كان – خبر كان) أو (مبتدأ ـ اسم إنّ) يدخل في الجملة الاسمية أما بين (فاعل – نعت) فيدخل في جملة فعلية.

الباب الثالث:
ثنائية الموقع النحوي

الفصل الأول: المواقع الاسمية

الفصل الثاني: المواقع الوصفية

الفصل الثالث: تداخل نمط الموقع

الباب الثالث

ثنائية الموقع النحوي

مدخل:

قام النحاة بتصنيف "المواقع النحوية" في محورين، محور الجملة الاسمية الذي ينتظم مواقع الابتداء والخبرية أصليين ومنسوخين، ومحور الجمل الفعلية الذي ينتظم موقع المسند إلى مرفوع بعده (الفعل)، والفاعل، والمفعول به... الخ، ولم يخالفهم إلا قليل؛ فقد ذهب معظم علماء النحو إلى القول بأن الجملة النحوية قسمان: جملة اسمية، وجملة فعلية[1].

وطالما كانت العلامات أمارات على المواقع النحوية نجد في التراكيب العربية كلمات يمكن تلونها بالعلامات الثلاث مع اختلاف وظيفتها مع كل علامة ومن هذا قول الشاعر:

ويوماً تُوافِينا بِوَجْهٍ مُقَسَّم　　　كأن ظبيةٍ تعطُو إلى وارق السَّلَمْ

فيروى (ظبية) على ثلاثة أوجه الرفع والنصب والجر[2]، فمن رفع فعلى الخبر واسمها محذوف مقدر، والمعنى كأنها ظبية تعطو، ومن نصب فعلى أنها اسمها والخبر محذوف منوى كأنه قال: كأن ظبية هذه المرأة، فهذه المرأة الخبر، وأما الجر فعلى إضمار حرف الجر وهو الكاف وأن مزيدة والمعنى كظبية.

وأحيانا لا يختلف المعنى بين ضبط وآخر كما في قوله تعالى: (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)[3] فقد قرئ[4] (غير) بالرفع والجر والنصب[5]، فالرفع على النعت لـ(القاعدون) ولا

١- أ. د. محمد عبدالعزيز عبدالدايم، أثر أقسام الكلم في الجملة العربية، ق ق ٢٩٦، ٢٩٧.

٢- انظر: الكتاب، ١٣٤/٢ و١٦٥/٣، ومغني اللبيب ص٥١، ود. محمد عيد، النحو المصفّى، ص٢٩٦، ٢٩٧، مكتبة الشباب، القاهرة، مصر ١٩٩٢م.

٣- النساء، الآية ٩٥.

٤- قرأ نافع وابن عامر والكسائي (غيرَ) بنصب الراء وقرأ الباقون بالرفع: أبو زرعة، الحجة، ص٢١٠.

٥- انظر: مغني اللبيب، ص٢١٠، ٢١١.

يكون ارتفاعه على البدل، لأنه يصير التقدير فيه لا يستوي إلا أولو الضرر، وليس المعنى على ذلك، إنما المعنى لا يستوي القاعدون الأصحاء والمجاهدون، والجر على النعت للمؤمنين والمعنى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون والمعنى فيهما واحد، والنصب على الاستثناء وعلى هذا فالمعنى قد يكون مبررا لجواز وقوع الضبط الثلاثي في كلمة من الكلمات[1].

ويمكن القول بأن الحالات الإعرابية، ترجمة للنسبة بين الكلمات، وقد وزعها العرب على الكلمات في مواقعها، دفعا للبس، فارتضت (الرفع) ليكون علما لكون الاسم (عمدة) فاعلا، مبتدأ، خبرا، كما ارتضت (النصب) ليكون علما لكون الاسم فضلة، أي: شاغلاً لموقع نحوي غير مواقع العمدة[2].

كما قال الرضي: إن الرفع علم كون الاسم عمدة في الكلام وذلك في الفاعل والمبتدأ أو الخبر، وإن النصب علم للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز، أو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والأسماء التي تلي حروف الجر، ثم يريد أن يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف، ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميز به مع كونه منصوب المحل لأنه فضلة[3].

فالعمدة في الكلام ـ كما يسميه النحاة ـ هو ما لا يكون إسنادٌ إلا به، ولا يتم تركيب الكلام إلا بوجوده[4]. ويقصد النحويون ـ عادة ـ بمعنى (العمدة) مواقع المرفوعات، وبمعنى (الفضلة) مواقع غير المرفوعات من منصوبات ومجرورات[5].

١- أ. د. محمود عبدالسلام شرف الدين، الثلاثيات في النحو العربي، ص٧٥، ٧٨، العدد الخامس، المجلد التاسع عشر، الدراسات الإسلامية، مجمع البحوث الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد، باكستان. أكتوبر ـ ديسمبر ١٩٨٤، محرم ـ ربيع الأنور ١٤٠٥هـ.

٢- الإعراب والتركيب، ص١١٩.

٣- انظر: الكافية في النحو، ١/٧٠، ٧١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤- أحمد عبدالستار الجواري، نحو المعاني، ص٣٧، ٣٨، مطبع المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٥- الإعراب، والتركيب، ص١١٠.

كما ذكر ابن يعيش في شرح المفصل:

الرفع علم الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلا. وأمّا المبتدأ وخبره وخبر (إن) وأخواتها و(لا) التي لنفي الجنس واسم (ما ولا) المشبهتين (بليس) فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب. وكذلك النصب علم المفعولية. والمفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له، والحال والتمييز، والمستثنى المنصوب، والخبر في باب (كان)، والاسم في باب (إن). والمنصوب بلا التي لنفي الجنس، وخبر (ما ولا) المشبهتين بليس، ملحقات بالمفعول[١].

ثم هناك التبادل في الحالات الإعرابية فالرفع في خبر المبتدأ يقابله النصب في خبر (كان) و(كاد) وأخواتهما، والمفعول الثاني لأفعال القلوب، ورفع المبتدأ يقابله النصب في اسم (إن) وأخواتها، و(لا) النافية للجنس والمفعول الأول لأفعال القلوب. والمواقع الوصفية قد تتقابل كذلك؛ فموقع الحال شبيه بموقع الخبر؛ بدليل أن بعض ما ينصب على الحال يجوز رفعه على الخبر[٢].

أما المشابهة بين المنصوب بعد كان، والمفعول بعد ضرب، فمدارها الشكل فقط؛ لأن منصوب كان ليس فضلة كالمفعول؛ إذ لا يزال وهو منصوب الجزء الأساسي الثاني في الجملة: المسند أو الخبر[٣].

ففي هذا الباب "ثنائية الموقع النحوي" نمط الجملة مع الرفع أو النصب لا يتغيّر ولكن الذي يتغير بين الرفع والنصب هو الموقع النحوي الواحد داخل الجملة النحوية الواحدة.

الفصل الأول يتناول المواقع الاسمية أما الثاني فيتناول المواقع الوصفية، والفصل الثالث يذكر تداخل الاسمية والوصفية في القراءات القرآنية. والمقصود بالمواقع الوصفية الذي يكون الأصل فيها أن يكون الموقع فيها مشغولا بالوصف وهذه المواقع: الخبر والحال والنعت. وبين هذه المواقع ــ كما هو معروف ــ وجوه شبه نحوية كثيرة.

١- ابن يعيش، شرح المفصل، ١/٧١، ٧٢، انتشارات ناصر خسرو، طهران، إيران.

٢- الإعراب والتركيب، ص٢٠.

٣- نفس المصدر، ص٣٥٤.

وإذا شُغِل موقع من هذه المواقع باسم فإن هذا الاسم يكون في قوة الوصف لأنه جاء في موقع وصفي.

ففي قوله تعالى: (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)[١].

قرأ الجمهور (أمهاتهم) بالنصب على لغة الحجاز؛ والمفضل عن عاصم بالرفع على لغة تميم؛ وابن مسعود (بأمهاتهم) بزيادة الباء[٢].

وذكر أبو زرعة[٣] وجه الرفع أنه لغة تميم. قال سيبويه: وهو أقيس[٤] الوجهين، وذلك أن النفي كالاستفهام، فكما لا يغير الاستفهام الكلام عما كان عليه في الواجب... ينبغي ألا يغيره النفي عما كان عليه في الواجب. ووجه النصب أنه لغة أهل الحجاز، والأخذ بلغتهم في القرآن أولى، وعليها جاء (مَا هَذَا بَشَرًا)[٥] فـ(أمهاتهم) و(بشرا) ورَدَا في موقع الوصف فيعاملان موقع الوصف أي: ما هنَّ مشبهات أمهاتهم... الخ.

أما المواقع الاسمية التي تتراوح فيها الرفع والنصب بين العُمَد ففي الفصل الأول.

١- المجادلة، ٢.

٢- البحر المحيط، ١٢١/١٠.

٣- الحجة، ص٧٠٣.

٤- انظر أيضا: الزجاجي، أبو القاسم، مجالس العلماء، ص٩٠، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٥- يوسف، ٣١. وقال الزمخشري: ومن قرأ على سليقته من بني تميم قرأ (بشر) بالرفع وهي قراءة ابن مسعود، البحر المحيط، ٢٧٠/٦.

الفصل الأول:
المواقع الاسمية

المبحث الأول: الرفع والنصب بين العُمَد

المبحث الثاني: الرفع والنصب بين الفضلات

المبحث الأول

الرفع والنصب بين العمد

الرفع على قراءة حفص:

(مبتدأ – اسم أنّ)

قال تعالى: (قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى)[1]

"وقرأ أبو جعفر والحسن وشيبة والأعمش وطلحة وحميد وأيوب وخلف في اختياره وأبو عبيد وأبو حاتم وابن عيسى الأصبهاني وابن جرير وابن جبير الأنطاكي والأخوان والصاحبان من السبعة (إنّ) بتشديد النون (هذان) بألف ونون خفيفة (لساحران) واختلف في تخريج هذه القراءة. فقال القدماء من النحاة إنه على حذف ضمير الشأن والتقدير إنه هذان لساحران، وخبر (إن) الجملة من قوله (هذان لساحران) واللام في (لساحران) داخلة على خبر المبتدأ، وضعف هذا القول بأن حذف هذا الضمير لا يجيئ إلا في الشعر وبأن دخول اللام في الخبر شاذ.

وقال الزجاج: اللام لم تدخل على الخبر بل التقدير لهما ساحران فدخلت على المبتدأ المحذوف، واستحسن هذا القول شيخه أبو العباس المبرد والقاضي إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد وقيل: ها ضمير القصة وليس محذوفا وكان يناسب على هذا أن تكون متصلة في الخط فكانت كتابتها (إن هذان لساحران) وضعف ذلك من جهة مخالفته خط المصحف.[2]

وقال أبو الفتح: وأخبرنا أبو علي أن أبا إسحاق ذهب في قوله تعالى (إن هذان لساحران) إلى أن (إنّ) بمعنى (نَعَمْ)، و(هذان) مرفوع بالابتداء، وأن

١- طه: ٦٣.

٢- البحر المحيط، ٧/ ٣٤٩.

اللام في (لساحران) داخله في موضعها على غير ضرورة، وأن تقديره : نعم هذان لهما ساحران[١]. وثبت ذلك في اللغة فتحمل الآية عليه و(هذان لساحران) مبتدأ وخبر واللام في (لساحران) على ذينك التقديرين في هذا التخريج، والتخريج الذي قبله وإلى هذا ذهب المبرد وإسماعيل بن إسحاق وأبو الحسن الأخفش الصغير، والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائما وهي لغة كنانة حكى ذلك أبو الخطاب ولبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد وأهل تلك الناحية حُكي ذلك عن الكسائي، ولبني العنبر وبني الهجيم ومراد وعذرة. وقال أبو زيد: سمعت من العرب من يقلب كل ياء ينفتح ما قبلها ألفا.

وقرأ أبو بحرية وأبو حيوة والزهري وابن محيصن وحميد وابن سعدان وحفص وابن كثير (إن) بتخفيف النون هذا بالألف وشدد نون (هذان) ابن كثير، وتخريج هذه القراءة واضح وهو على أن هي المخففة من الثقيلة، و(هذان) مبتدأ و(لساحران) الخبر واللام للفرق بين إن النافية وإن المخففة من الثقيلة على رأي البصريين والكوفيين، يزعمون أن إن نافية واللام بمعنى إلا"[٢]

وقال الهروي: أعلم أنه إذا بطل عمل (إن) المخففة من الثقيلة جاز أن يقع بعدها الاسم والفعل جميعا، ولم يكن بينها وبين (إنْ) النافية فرق إلا باللام، فمتى ذُكِرت اللامُ فهي المخففة من الثقيلة في معنى الإيجاب ومتى حذفت اللام فهي النافية. [٣]

وقرأت عائشة والحسن والنخعي والجحدري والأعمش وابن جبير وابن عبيد وأبو عمرو (إن هذين) بتشديد نون (إنّ) وبالياء في (هذين) بدل

١- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢) ، سر صناعة الإعراب، ١/٣٨٠. تحقيق : د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط: ١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٢- البحر المحيط ٧/٣٥٠.

(١) ~~٣~~- القصص ٣٢
(على الصفحة التالية) ←

الألف، وإعراب هذا واضح إذ جاء على المهيع المعروف في التثنية لقوله (فذانك برهانان إحدى ابنتي هاتين) [١] بالألف رفعاً والياء نصبـــاً وجـــرا. وقال الزجاج: لا أجيز قراءة أبي عمرو لأنها خلاف المصحف. وقال أبـــو عبيد رأيتها في الإمام مصحف عثمان (هذين) ليس فيها ألف، وهكذا رأيـت رفع الاثنين في ذلك المصحف بإسقاط الألف، وإذا كتبوا النصب والخفـض كتبوه بالياء ولا يسقطونها، وقالت جماعة منهم عائشة وأبو عمرو: هـــذا مما لحن الكاتب فيه وأقيم بالصواب. [٢]

وقد ذكر ابن هشام:[٣] (إنَّ) بمعنى نعم، خلافا لأبي عبيدة، واستدل المثبتون بقوله:

ويقلن شيبٌ قد علا ك، وقد كبرتَ، فقلتُ: إنَّهْ

ورُدّ بأنا لانسلم أن الهاء للسكت، بل هي ضمير منصـــوب بـــها، والخـــبر محذوف، أي إنه كذلك، والجيد الاستدلال بقول ابن الزبير رضي الله عنـــه لمن قال له (لعن الله ناقةً حملتني إليك): (إنّ وراكبَـــها) أي: نعـــم ولعـــن راكبها ؟ إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعا.

وعن المبرد أنه حمل على ذلك قراءة من قرأ (إن هذان لســاحران)، واعترض بأمرين: أحدهما: أن مجيئ إنّ بمعنى نعم شاذ، حتى قيل: إنه لـــم يثبت. والثاني: أن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ، وأجيب عن هذا بأنـــها لام زائدة، وليست للابتداء، أو بأنها داخلة علـــى مبتـــدأ محـــذوف، أي لـــهما ساحران، أو بأنها دخلت بعد إنّ هذه لشبهها بإنْ المؤكدة لفظا كما قال:

ورَجِّ الفتى للخير ما إنْ رايتَهُ على السِّنّ خيرا لا يزالُ يزيدُ

فزاد (إنْ) بعد ما المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية – ويضعـف الأول أن زيادةَ اللام في الخبر خاصةٌ بالشعر، والثاني أن الجمع بين لام التوكيـــد

السابقة ← (٣) الهروي، علي بن محمد النحوي، كتاب الأزهية في علم الحروف ص ٤٨ تحقيق: عبدالمعيـــن الملّوحي. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠١هـــ – ١٩٨١م

٢- البحر المحيط، ٧/٣٥٠.

٣- مغنى اللبيب، ص ٥٦، ٥٧.

وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين. وقيل: اسم إنّ ضمير الشأن، وهذا أيضا ضعيف، لأن الموضوع لتقوية الكلام لايناسبه الحذف، والمسموع من حذفه شاذ إلا في باب أنّ المفتوحة إذا خففت، فاستسهلوه لوروده في كلام بني على التخفيف، فحذف تبعاً لحذف النون، ولأنه لو ذكر لوجب التشديد، إذ الضمائر تردُّ الأشياء إلى أصولها، ألا ترى أن من يقول: لدُ، ولم يكُ، ووالله، يقول: لدُنك، ولم يكنه، بك لأفعلن، ثم يرد إشكال دخول اللام.
وقيل: (هذان) اسمها، ثم اختلف، فقيل: جاءت على لغة بَلْحارث بن كعب في إجراء المثنى بالألف دائما،كقوله:

قد بلغا في المجد غايتاها

واختار هذا الوجه ابن مالك.

وهذا ما ذكر د. داؤد سلوم: "(على): من حروف الجر، وتقلب ألفها ياء إذا ما أدخلت على الضمير، مثل: عليك، وعليها، إلا أن بني الحارث بن كعب من اليمن يبقون ألفها على حالها، فهم يقولون: (علاها) في عليها، والسلام (علاكم) في عليكم، وأظنهم قلبوا كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها ألفا، ولذلك قالوا في: أخذت الدرهمين: أخذت الدرهمان.
وعلى لغتهم ورد في القرآن الكريم: (إن هذا ن لساحران) فراجعة في المثنى" [١]
وذكر محمد بن حسن وجها آخرا فقال: وظهر لي وجه آخر وهو أن الإتيان بالألف لمناسبة:
(ساحران يريدان) كما نُوّن (سَلَاسِلًا) لمناسبة (وأَغْلَالًا) [٢] و(من سَبَاءِ م) لمناسبة (بِنَبَاءٍ) [٣][٤]

١- د. داود سلوم، دراسة اللهجات العربية القديمة، ص ٢٦ ساعدت جامعة بغداد على نشره. صدر عن المكتبة العلمية ومطبعتها لاهور باكستان. ومكتبة المنار الاسلامية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

٢- الإنسان ٤ وإنما قال ذلك لأن (سلاسلاً) ممنوع من الصرف (على صيغة منتهي الجموع)، انظر: ابن خالويه، الحجة، ص٣٥٨.

٣- النمل : ٢٢ وانما قال ذلك لأن (سباءِ) ممنوع من الصرف أيضا (للعلمية والتأنيث ومن صرفها فإنه جعل الكلمة اسما للجبل أو أب/أو للقبيبة، انظر: ابن خالويه، الحجة، ص٢٧٠.

٤- محمد بن حسن بن عقيل، إعجاز القرآن الكريم بين الإمام السيوطي والعلماء ص ٥٦٤، ٥٦٥ دار الأندلس الخضراء، جده، ط: ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

وكما قال الأستاذ محمد ابن تاويت: والقرآن ترتيل، بلا تطريب، كما يقول خليل، فلا بد من الانسجام في هذا الترتيل، قال تعالى: "وَرَتِّلْ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا" وما هو من هذا القبيل ورود (هذان) بالألف، في قوله تعالى(إن هذان لساحران يريدان) مراعاة لما بعده: (لساحران يريدان) ليكون الانسجام تاما بين الكلمات من موازينها ورنينها.[١]

قال تعالى: (دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ **الْحَمْدُ** لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)[٢]

"و(أن) المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن لازم الحذف، والجملة بعدها خبر إنْ، وأن وصلتها خبر قوله: (وآخر) وقرأ عكرمة، ومجاهد، وقتادة، وابن يعمر، وبلال بن أبي بردة، وأبو مجلز، وأبو حيوة، وابن محيصن، ويعقوب: (إن الحمد) بالتشديد ونصب (الحمد) قال ابن جني: ودلت على أن قراءة الجمهور بالتخفيف، ورفع (الحمد) هي على أن هي المخففة كقول الأعشى:

في فتيةٍ كسيُوفِ الهندِ قد علِموا   أنْ هالكٌ كلُّ مَنْ يَحفَى ويَنْتَعِلُ

يريد أنه هالك إذا خففت لم تعمل في غير ضمير أمر[٣] محذوف"[٤] وأجاز المبرد إعمالها كحالة مشددة، كما قال ابن السراج: " ولو نصبت بها وهي مخففة لجاز"[٥] ومذهب الجمهور جواز أعمالها حينئذ في مضمر، لا في ظاهر، ثم لا يلزم ان يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير الشأن، كما زعم بعض المغاربة، بل إذا امكن عوده إلى حاضر أو غائب معلوم كان

١- أ. محمد بن تاويت، مراعاة الهرمونة في القراءة القرآنية، ص ٩١، مجلة دعوة الحق، تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الأسلامية بالمملكة المغربية، عدد : ٢٧٦، صفر ١٤١٠هـ- سبتمبر ١٩٨٩م.

٢- يونس ١٠

٣- هي ضمير الشأن: الدر المصون، ٦/١٥٦.

٤- البحر المحيط، ٦/١٨.

٥- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل ، الأصول في النحو، ١/ ٢٣٨.

أولى، ولذا قدر سيبويه في (أنْ يا إبراهيمُ قد صدَقْتَ الرؤيا) أنك، ولا يكون خبرها مفردا بل جملة، نحو: (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)" [١]

قال العكبرى: (أنِ الحمدُ): أنْ مخففة من الثقيلة. ويُقرأ (أنّ) بتشديد النون، وهي مصدرية. والتقدير: آخر دعواهم حمد الله. [٢]

قال تعالى: (إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)[٣]

قال أبو حيان: [٤] وقرأ الجمهور: (إن) خفيفة، (كل) رفعا (لما) خفيفة، فهي عند البصريين مخففة من الثقيلة، و(كل) مبتدأ واللام هي الداخلة للفرق بين إن النافية وإن المخففة، وما زائدة، و(حافظ) خبر المبتدأ، و(عليها) متعلق به وعند الكوفيين: إن نافية، واللام بمعنى إلا، وما زائدة، و(كل) و(حافظ) مبتدأ وخبر.

وقرأ الحسن والأعرج وقتادة وعاصم وابن عامر وحمزة وأبو عمرو ونافع بخلاف عنهما: (لما) مشددة وهي بمعنى إلا ، لغة مشهورة في هذيل وغيرهم. تقول العرب: أقسمت عليك لما فعلت كذا: أي إلا فعلت، قاله الأخفش، فعلى هذه القراءة يتعين أن تكون نافية، أي: ما كل نفس إلا عليها حافظ.

١- السيوطي ، عبدالرحمن، الفرائد الجديدة ، ١/ ٢٨٣ تحقيق : عبدالكريم المدرس التراث الإسلامي وزارة الأوقاف الجمهورية العراقية الكتاب السادس والعشرون ١٩٧٧م، وانظر: ابن الحاجب، امالي ابن الحاجب ٢/ ٥٠٨، تحقيق: د. فخر صالح سليمان، دار عمّار، عمّان، أردن، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، والمرادي الجنى الداني في حروف المعاني ، ص ٢١٨، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، وأ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٢- التبيان، ٥/٣.

٣- الطارق: ٤.

٤- البحر المحيط، ١٠/ ٤٥٠.

وحكى هارون أنه قرئ: (إن) بالتشديد، (كل) بالنصب، فاللام هي الداخلة في خبر إن، و(ما) زائدة، و(حافظ) خبر إن، وجواب القسم هو ما دخلت عليه إن، سواء كانت المخففة أو المشددة أو النافية، لأن كلا منها يتلقى به القسم، فتلقيه بالمشددة مشهور، وبالمخففة (تالله ان كدت لتردين) [1]، بالنافية (ولئن زالتا ان امسكهما) [2] وقيل: جواب القسم (إنه على رجعه لقادر)، وما بينهما اعتراض، والظاهر عموم كل نفس. وقال ابن سيرين وقتادة[3] وغيرهما: (إن كل نفس) مكلفة، (عليها حافظ): يحضي أعمالها ويعدها للجزاء عليها، فيكون في الآية وعيد وزاجر وما بعد ذلك يدل عليه. وقيل: حفظة من الله يذبون عنها، ولو وكل المرء إلى نفسه لاختطفته الغير والشياطين. وقال الكلبي والفراء حافظ من الله يحفظها حتى يسلمها إلى المقادير. وقيل: الحافظ: العقل يرشده إلى مصالحه ويكفه عن مضاره. وقيل: حافظ مهيمن ورقيب عليه، وهو الله تعالى

وتناوله ابن خالويه قائلا: [4]

"(إن) بمعنى ما، كقوله: (إن الكافرون إلا في غرور) (إن أنت إلا نذير) معناه: ما أنت إلا نذير، فإن بمعنى ما وهو جواب القسم و(كل) رفع بالابتداء. و(حافظ) خبره. والتقدير: إن كل نفس إلا عليها حافظ[5] هذا في قراءة من قرأ (لما) بالتشديد وهي قراءة أهل الكوفة. ومن قرأ (لما)

١- الصافات ٥٦

٢- فاطر ٤١

٣- انظر الثعالبي، عبدالرحمن ، الجواهر الحسان في تفسير القرآن ٣/ ٤٦٥ تحقيق : أبو محمد الغماري الإدريسي ، دار الكتب العلمية، بيروت: ط: ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، والجوزية، ابن قيم، التبيان في أقسام القرآن، ص ٧١، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٤- إعراب ثلاثين سورة، ص ص ٤١- ٤٢.

٥- انظر: الرماني ، أبو الحسن علي بن عيسى، كتاب معاني الحروف ص ٧٥، تحقيق: د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط: ٢، ١٤٠٧هـ -١٩٨٦م وكيلاني، محمد سيد، الإفادة من حاشيتي الأمير وعبادة على شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٢٢٧، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط: ١، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م، ود.يوسف أحمد المطوع، الموسوعة النحوية الصرفية، ١/٦٥، مطابع سجل العرب، الكويت.

بالتخفيف ف (ما) صلة، والتقدير: إنْ كلٌّ نفس لعليها حافظ" وقال ابن هشام:[١] (لمّا) يقال فيها حرف استثناء في قرآءة التشديد ألا ترى أن المعنى: ما كل نفس إلا عليها حافظ[٢] بمعنى إلا استقر عليها حافظ[٣]وقولُ بعضهم: لا تأتي إن النافية إلّا وبعدها (إلا) أو(لما) المشددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة (إن كلُّ نفسٍ لمّا عليها حافظ) بتشديد الميم، أي ما كل نفس إلا عليها حافظ، مردودٌ بقوله تعالى: (إن عندكم من سلطان بهذا) [٤] قال تعالى: (قل إن أدري أقريب ما توعدون)[٥] و(إن أدري لعله فتنة لكم)[٦][٧]

مبتدأ- اسم لكن:

(لكن): حرف استدراك، أي لدفع التوهم الناشي من الكلام السابق،[٨] و(لكن) بتخفيف النون حرف له قسمان: مخففة من(لكن) الثقيلة أو حرف عطف[٩] شرح القيسي في كشفه: " وحجة من خفف النون ورفع ما بعد (لكن) أن (لكن) حرف إذا شددت نونه كانت من أخوات (إنّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، إذا كان (هو) الاسم (يعني ان اسمها ضمير مستتر تقديره" هو") وإذا خففت نونه كان حرف عطف، لا عمل له، وربما أتى خفيفا كأن يرتفع ما بعده بالابتداء والخبر، ويجوز أن تعمل (أن) مخففة. كما يعمل

١- كتاب الإعراب في قواعد الإعراب، ص ١١٦.

٢- وانظر : الدماميني، محمد بدر الدين ، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ١/ ١٠٩، تحقيق: د. محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى، ط: ١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٣- أحمد محمد الشيخ: كتب الألغاز والأحاجي اللغوية، ص ٥٠٢، الدار الجماهيرية للنشر، الليبيا ط: ٢، ١٣٩٧هـ-١٩٨٨م.

٤- يونس: ٦٨.

٥- الجن: ٢٥.

٦- الأنبياء: ١١١.

٧- ابن هشام، مغنى اللبيب، ص ٣٤.

٨- الجرجاني، شرح مائة عامل، ص ٧ مطبع مصطفائي كانبور.

٩- المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني ص ٥٨٦ تحقيق: د. فخر الدين قباوة وأمجد نديم فاضل دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

الفعل محذوفا نحو: لم يك زيد قائما. ولا يحسن أن تعمل (لكن) مخففة لاختلاف مواقعها. إذ لم تلزم موضعا واحدا، بل تكون عاطفة، وتكون للاستدراك، مخففة ومشددة، وتعمل عمل (إن) إذا شددت. فلما لم تلزم ولم تعمل مخففة رجع الكلام بعدها إلى أصله، وهو الابتداء والخبر، لأن "إن وأخواتها" إنما يدخلن على الابتداء والخبر وأيضا فإنها، لما غُيّرت بالتخفيف، وكانت تُحدث في الكلام معنى الاستدراك فارقت (أن) الخفيفة. لأنها لا تُحدِث في الكلام معنى غير التأكيد، فلم تعمل عمل "أن" الخفيفة.

وحجة من شدد النون ونصب بها ما بعد (لكن)، أنه أجرى الكلام على أصله، فأعمل (لكن) لأنها من أخوات "إن" فشددها على أصلها، وحاول في ذلك معنى التأكيد، الذي فيه معنى الاستدراك.[1]

قال تعالى: (لَكِنِ **اللَّهُ** يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا)[2]

"الاستدراك بلكن يقتضي تقدم جملة محذوفة، لأن لكن لايبتدأ بها، فالتقدير ما روى في سبب النزول وهو: أنه لما نزل إنا أوحينا إليك قالوا: ما نشهد لك بهذا ، لكن الله يشهد، وشهادته تعالى بما أنزله إليه إثباته بإظهار المعجزات كما تثبت الدعاوي بالبينات.

وقرأ السلمي والجراح الحكمي: لكن الله بالتشديد، ونصب الجلالة . وقرأ الحسن بما أنزل إليك مبنيا للمفعول"[3]

قال تعالى: (وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ)
(وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ)
(وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ)[4]

١- القيسي، الكشف، ٢٥٧/١.
٢- النساء ١٦٦
٣- البحر المحيط، ١٤٠/٤.
٤- النور: ٧، ٨، ٩.

"وقرأ نافع (أنْ لعنةُ) بتخفيف (أنَّ) ورفع (لعنة) و(أنْ غَضِبَ) بتخفيف (أن) و(غضب) فعل ماض والجلالة بعد مرفوعة، وهي أنْ المخففة من الثقيلة لما خففت حذف اسمها وهو ضمير الشأن، وقرأ أبو رجاء وقتادة وعيسى وسلام وعمرو بن ميمون والأعرج ويعقوب بخلاف عنهما، والحسن (أنْ لعنةُ) كقراءة نافع، و(أنْ غَضَبُ)بتخفيف (أنْ) و(غَضَبُ) مصدر مرفوع وخبر ما بعده وهي أن المخففة من الثقيلة.

وقرأ باقي السبعة (أن لعنة الله) و(أن غضب الله) بتشديد (أن) ونصب ما بعدهما اسما لها وخبر ما بعد قال ابن عطية: و(أن) الخفيفة على قراءة نافع في قوله (أن غضب) قد وليها الفعل.

قال أبو علي: وأهل العربية يستقبحون أن يليها الفعل إلا أن يفصل بينها وبينه بشيء نحو قوله (علم أن سيكون) [1] وقوله (أفلا يرون أن لا يرجع) [2] وأما قوله تعالى (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) [3] فذلك لعلة تمكن ليس في الأفعال. وأما قوله (أنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ) [4] فبورك على معنى الدعاء فلم يجر دخول الفواصل لئلا يفسد المعنى انتهى . ولا فرق بين (أن غضب الله) و(أن بورك) في كون الفعل بعد أن دعاء ولم يبين ذلك ابن عطية ولا الفارسي، ويكون غضب دعاء مثل النحاة أنه إذا كان الفعل دعاء لا يفصل بينه وبين أن بشيء، وأورد ابن عطية (أن غضب) في قراءة نافع مورد المستغرب"(٥).

قال أبو الفتح: أما من خفف ورفع فإنها عنده مخففة من الثقيلة وفيها إضمار محذوف للتخفيف، أي: أنه لعنة الله عليه وأنه غَضَبُ الله عليها. فلما خُففت أُضمر اسمها وحذف، ولم يكن من إضماره بدّ؛ لان المفتوحة إذا

١- المزمل ٢٠

٢- طـه ٨٩

٣- النجم ٣٩

٤- النمل ٨

٥- البحر المحيط، ١٧/٨.

خففت لم تصر بالتخفيف حرف ابتداء إنما تلك إن المكسورة، وعليه قول الشاعر:

في فتيةٍ كسُيوفِ الهندِ قد علِمُوا   أن هَالِكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ

أي: أنه هالك كل من يحفى وينتعل.

وسبب ذلك أن اتصال المكسورة باسمها وخبرها اتصال بالمفعول فيه، واتصال المفتوحة باسمها وخبرها واتصالان: أحدهما اتصال العامل بالمعمول، والآخر اتصال الصلة بالموصول.

ألا ترى أن ما بعد المفتوحة صلة لها؟ فلما قوى مع الفتح اتصال أن بما بعدها لم يكن لها بد من اسم مقدر محذوف تعمل فيه، ولما ضعف اتصال المكسورة بما بعدها جاز إذا خففت أن تفارق العمل وتخلُص حرف ابتداء، ولا يجوز أن تكون (أنْ) هنا بمنزلة أي للعبارة كالتي في قول الله سبحانه: (وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا)[1] معناه: أي امشوا قال سيبويه: لأنها لا تأتي إلا بعد كلام تام، وقوله: (وَانطَلَقَ الْمَلَأُ) كلام تام، وليست (الخامسة) وحدها كلاما تاما فتكون (أن) بمعنى أي، ولا تكون (أنْ) هنا زائدة كالتي في قوله: ويوما توافينا بوَجهِ مُقَسَّمٍ   كأنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُوا لِيَ وَارِقِ السَّلَمْ

لأن معناه والخامسة أن الحال كذلك، يدل على ذلك قراءة الكافة: (أنّ لعنة الله) و(أنَّ غضبَ الله)[2] وشرحه أبو زرعة:[3] من خفّف فله مذهبان: أحدهما أنه أراد (أن) الخفيفة عن (أن) الثقيلة كما قال جل وعز: (أن لا يقدرون على شيء)[4] أراد (أنهم). والثاني بمعنى (أيْ) التي هي تفسير، كأنها تفسير لما أذّنوا به، أراد: (فأذن مؤذّن بينهم أنْ لعنةُ الله) وهذا حكاه الخليل. وحجة التخفيف قوله: (ونودوا أنْ تلكم الجنة)(٥) و(أنْ سلامٌ

١- ص ٦

٢- المحتسب، ١٠٢/٢ – ١٠٣.

٣- الحجة، ص ٢٨٣

٤- الحديد ٢٩

٥- الأعراف ٤٣.

عليكم)[1] ولم يقرأ أحد: (أنّ تلكم) ولا (أنّ سلاما) وعند المكي القيسي في الكشف " قُرئ بتخفيف (أن) ورفع (اللعنة) بالابتداء، وهي (أن) الثقيلة خففت فنقص لفظها عن شبه الفعل، فلم تعمل في اللفظ وعملت في المعنى، فرجع ما بعدها إلى أصله، وهو الابتداء، ومع (أن) إضمار القصة بخلاف المكسورة المشددة، لـ (أن) المفتوحة اسم يحتاج إلى صلة، فأضمر بعدها ما يكون هو الابتداء، والخبر في المعنى، وهو القصة والحديث.

والمكسورة حرف لا يقتضي صلة، فلم يضمر بعدها ما يكون هو الابتداء والخبر في المعنى، وإنما يضمر مع المكسورة الهاء، وهو اسم مفرد. وما بعد المفتوحة من الابتداء والخبر هو خبرها، وكذلك ما بعد المخففة المكسورة إلا أن خبر المفتوحة هو اسمها في المعنى، لأن الجملة هي للقصة المضمرة مع المفتوحة والحديث المضمر، وليس كذلك الجملة بعد (إن) المخففة المكسورة، ليست الجملة التي هي الخبر هي الهاء المضمرة مع المكسورة، فاعرف الفرق بينهما، فإنه مشكل معدوم تفسيره"[2].

النصب على قراءة حفص:

(مبتدأ- اسم لكن)

قال تعالى: (وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ **الشَّيَاطِينَ** كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ)[3]

عند أبي حيان: " وقرئ : (ولكن) بالتشديد، فيجب إعمالها، وهي قراءة نافع وعاصم وابن كثير وأبي عمرو وقرئ بتخفيف النون ورفع ما

١- الاعراف ٤٦

٢- الكشف،٤٦٣/١ ، ٤٦٤.

٣- البقرة ١٠٢.

بعدها بالابتداء والخبر،[1] وهي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي (ويعلّمون الناس السحر) الجملة حال من ضمير (كفروا).[2]

وإذا خففت ، فهل يجوز إعمالها؟ مسألة خلاف الجمهور: على المنع ونقل أبو القاسم بن الرماك عن يونس جواز أعمالها، ونقل ذلك غيره عن الأخفش[3]، والصحيح المنع. وقال الكسائي والفراء: الاختيار، التشديد إذا كان قبلها واو، والتخفيف إذا لم يكن معها واو، وذلك لأنها مخففة تكون عاطفة ولا تحتاج إلى واو معها كبل: فإذا كانت لكن مشددة عملت عمل إن، ولم تكن عاطفة انتهى الكلام وهذا كله على تسليم أن لكن تكون عاطفة، وهي مسألة خلاف الجمهور على أن لكن تكون عاطفة وذهب يونس إلى أنها ليست من حروف العطف، وهو الصحيح لأنه لا يحفظ ذلك من لسان العرب، بل إذا جاء بعدها ما يوهم العطف، كانت مقرونة بالواو كقوله تعالى: (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ)[4] فتحرى عن العطف لا متناع دخول العاطف على العاطف ويجب تقدير ما بعد لكن جملة معطوفة بالواو على ما قبلها.[5]

وأما إذا جاءت بعدها الجملة، فتارة تكون بالواو، وتارة لا يكون معها الواو، كما قال زهير.

١- البحر المحيط ١/ ٥٢٤.

٢- تفسير البيضاوي، ١/ ٧٣، وانظر تفسير الجلالين، ص ٢١، مكتبة الملاح .

٣- قال السمين الحلبي: تابعتُ إعراب الأخفش لمواضع (لكن) المخففة في كتابه معاني القرآن فلم أجده نص على ذلك غير أنه تحدث في ص ١٥٢ عن معاني (إلا) فقال: إنها تأتي بمعنى لكن،ونقل عن يونس (ما أشتكى شيئا إلا خيرا) والاستنتاج من هذا النص بأنه يعمل المخففة ضعيف (الدر المصون ٢/٢٩).

٤- الأحزاب ٤٠

٥- بدر الدين محمد بن مالك، شرح ألفية بن مالك لابن الناظم، ص ٢١٠، تحقيق : محمد بن سليم اللبابيدي المكتبة العثمانية، بيروت.

إنّ ابنَ وَرْقَاءَ لا تُخْشَى بوادرُهُ   لكنْ وَقَائِعُه في الحَربِ تُنْتَظَرُ

وأما ما يوجد في كتاب النحويين من قولهم: ما قام زيد لكن عمرو، وما ضربت زيدا لكن عمرا، وما مررت بزيد لكن عمرو، فهو من تمثيلهم، لان أنه مسموع من العرب"[١]

وأضاف إلى ذلك أبو زرعة أمثلة أخرى قائلا:[٢]

"قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: (ولكنْ) خفيفة، (الشياطينُ) رفع، وكذلك: (ولكنِ اللهُ قَتَلهم)[٣]، و(ولكنِ اللهُ رمى)[٤] وحجتهم أن العرب تجعل إعراب ما بعد (لكنْ) كإعراب ما قبلها في الجحد فتقول (ما قام عمرو ولكن أخوك) وتصير (لكنْ) نسقا [أي: عطفا عاديا] إذا كان ما قبلها جحد.

وقرأ الباقون: (ولكن) بالتشديد، (الشياطين) نصب وحجتهم في ذلك أن دخول الواو في (ولكن) يؤذن باستئناف الخبر بعدها، وأن العرب تؤثر تشديدها ونصب الاسماء بعدها، وفي التنزيل: (ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون)[٥] (ولكنّ أكثرهم لا يعلمون)[٦] (ولكنّ أكثرهم للحق كارهون)[٧] وأنها بالتشديد، للواو التي في أولها. ثم أجمعوا على تخفيف (لكن الراسخون) و(لكنِ اللهُ يشهدُ)[٨] لما لم يكن في أولها واو.

أعلم أن (لكن) كلمة تحقيق و(لكن) بالتخفيف كلمة استدراك بعد نفي، تقول: (ما جاء عمرو ولكن زيد خرج)

١- البحر المحيط، ١/٥٢٤.
٢- الحجة، ص ١٠٨.
٣- الأنفال ١٧.
٤- الأنفال : ١٧.
٥- الأنعام ٣٣
٦- الأنعام ٣٧
٧- الزخرف ٧٨.
٨- النساء ١٦٢، ١٦٦.

قال تعالى: (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ)[١]

"وقرأ نافع، ابن عامر: (ولكن) بسكون النون خفيفة، ورفع (البر)، وقرأ الباقون بفتح النون مشددة ونصب (البر)[٢]

وقال الزجاج: إذا شدَّدتَ (لكنّ) نصبت (البر)، وإذا خففت رفعت البر، فقلت(ولكنِ البرُّ) من آمن بالله، وكسرتَ النونَ من التخفيف لالتقاء الساكنين، والمعنى: ولكن ذا البر من آمن بالله، ويجوز أن تكون: ولكن البرَّ بَرٌّ مَن آمن بالله، كما قال الشاعر:

وكيف تواصل من أصبَحَتْ خلَالَتهُ كأبي مَرْحَبِ

المعنى كخلالة أبي مرحب- ومثله (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا)[٣] المعنى: واسأل أهل القرية.[٤]

وقال المبرد: "لما كانت القرية والعير لا يُسألان ولا يجيبان عُلم أن المطلوب غيرهما ومثله قوله (ولكن البر من آمن بالله) أي: ولكن البارّ من آمن بالله لأن البِرَّ لا يكون البار[٥] وقد علق عليه د. حماسة عبداللطيف تعليقا فقال: "وإذن هناك مستويان أحدهما غير منطوق به والآخر منطوق به، وغير المنطوق به يتحكم في توجيه المنطوق وتفسيره"[٦]

" ولكن البرّ مَنْ آمن..."

١- البقرة ١٧٧

٢- البحر المحيط، ٢/١٣٢.

٣- يوسف ٨٢

٤- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٣٢.

٥- المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد، كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، ص٣١،٣٢، تحقيق : عبدالعزيز الميمي الراجكوتي الاثري المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، ١٣٥٠هـ.

٦- د. محمد حماسة عبداللطيف، النحو والدلالة، ص ١٣٤، مطبعة المدينة، دار السلام، القاهرة ط:١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

وعند العكبري في التبيان:[١] "(ولكن البر) يقرأ بتشديد النون ونصب البر وبتخفيف النون ورفع البر على الابتداء وفي التقدير ثلاثة أوجه: أحدهما : أن البر هنا اسم فاعل من بر يبر، وأصله برر مثل فطن، فنقلت كسرة الراء إلى الباء. ويجوز أن يكون مصدر وصف به مثل عدل، فصار كالجثة.

والوجه الثاني: أن يكون التقدير: ولكن ذا البر من آمن[٢]

والوجه الثالث، أن يكون التقدير: ولكن البر بر من آمن، فحذف المضاف على التقديرين، وإنما احتج إلى ذلك لأن البر مصدر، ومن آمن جثة، فالخبر غير المبتدإ في المعنى، فيقدر ما يصير به الثاني هو الأول "ومن شدد النون نصب (البر) والتقديرات على حالها. وإنما احتيج إلى هذه التقديرات ليصح أن يكون الابتداء هو الخبر؛ إذ الجثث لا تكون خبرا عن المصادر ، ولا المصادر خبرا عنها؛ [لأن المصادر أفعال ليست بأجسام جثث]"[٣]

ومثله قوله تعالى: (يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها ولكن **البر** من اتقى وأتوا البيوت من أبوابها واتقوا الله لعلكم تفلحون)[٤]

"وقرأ نافع وابن عامر بتخفيف: (ولكن)، ورفع: (البر)، والباقون بالتشديد والنصب"[٥]

قال تعالى: (إن الله لا يظلم الناس شيئا ولكن الناس أنفسهم يظلمون)[٦]

١- التبيان، ١/١١٩.

٢- انظر: الأمالي الشجرية، ١/ ٣٢٤.

٣- القيسي، مشكل إعراب القرآن، ١/٨١، ٨٢

٤- البقرة: ١٨٩.

٥- البحر المحيط، ٢/٢٤٠.

٦- يونس: ٤٤.

يقول المكي في مشكل إعراب القرآن: " الاختيار عند جماعة من النحويين، إذا أتت (لكن) مع الواو، أن تشدّدَ، وإذا كانت بغير واو قبلها أن تخفف قال الفرآء: لأنها إذا كانت بغير واو أشبهت(بل) فخُففت لتكون مثلها في الاستدراك، وإذا أتت الواو قبلها خالفت (بل) فشددت. وأجاز الكوفيون إدخال اللام في خبر (لكن)، وأنشدوا:

ولكنّني من حُبّها لَكَميدُ

منعه البصريون لمخالفة معناها معنى (إنْ).

فمن شددها أعملها فيما بعدها فنصبه بها؛ لأنها من أخوات (إنّ).

ومن خففها (أي خفف النون)رفع ما بعدها على الابتداء، وما بعده خبره"[1].

١- مشكل إعراب القرآن ، ٣٨٢/١.

المبحث الثاني

الرفع والنصب بين الفضلات

الرفع على قراءة حفص:

قال تعالى: (لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَاقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ)(١)

(غيره) بالرفع قراءة نافع وأبي عمرو وعاصم وحمزة، أي: ما لكم إله غيره، نعت على الموضع(٢)، أو عطفاً على موضع (من إله) لأن من زائدة بدلا أو نعتاً، وقرأ عيسى بن عمر غيره بالنصب على الاستثناء. والرفع أفصح. (ومن إله) مبتدأ و(لكم) في موضع الخبر، وقيل: الخبر محذوف أي في الوجود و(لكم) تبيين وتخصيص"(٣)

وقال العكبري في التبيان: " و(غيرُه) بالرفع فيه وجهان: أحدهما: هو صفة (لإله) على الموضع. والثاني: هو بدل من الموضع. مثل: لا إله إلا الله. ويُقرأ بالنصب على الاستثناء. (٤)

كما قال د.محمد التونجي و(غير) تعرب بالنصب على الاستثناء وبالرفع على البدلية. (٥)

النصب على قراءة حفص:

قال تعالى: "قَالُوا يَالُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ" (٦)

١- الأعراف: ٥٩.

٢- تفسير القرطبي، المجلد الرابع، ٧/٢٣٣.

٣- البحر المحيط، ٥/٨٢.

٤- التبيان، ١/٤٣٠.

٥- د. محمد التونجي، معجم الأدوات النحوية، ص ٧٣، دار الفكر، دمشق، ط:٦، ١٤٠٠هـ-١٩٧٩م.

٦- هود ٨١.

"وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (إلا امرأتك) بالرفع، وباقي السبعة بالنصب فوجه النصب على أنه استثناء من قوله(بأهلك) إذ قبله أمر والأمر عندهم كالواجب ويتعين النصب على الاستثناء من (أهلك) في قراءة عبد الله، إذ سقط في قراءته وفي مصحفه، (ولا يلتفت منكم أحد) وجوزوا أن يكون منصوبا على الاستثناء من (أحد) وإن كان قبله نهي، والنهي كالنفي على أصل الاستثناء، كقراءة ابن عامر: (ما فعلوه إلا قليلا منهم)[1] بالنصب وإن كان قبله نفي[2] ووجه الرفع على أنه بدل من (أحد) بدل بعض من كل[3] وهو استثناء متصل. وقال أبو عبيد لو كان الكلام (ولا يلتفت) برفع الفعل ولكنه نهي فإذا استثنيت المرأة من (أحد) وجب أن تكون المرأة أبيح لها الالتفات ، فيفيد معنى الاية أن التقدير يصير إلا امرأتك، فإنها لم تنه عن الالتفات. قال ابن عطية: وهذا الاعتراض حسن يلزم أن الاستثناء من (أحد) رفعت التاء أو نصبت، والانفصال عنه يترتب بكلام محكي عن المبرد وهو أن النهي إنما قصد به لوط وحده، والالتفات منفي عنهم، فالمعنى: أن لا تدع أحدا منهم يلتفت. وهذا كما تقول لرجل: لا يقم من هؤلاء أحد، وأولئك لم يسمعوك، فالمعنى: لا تدع من هؤلاء يقوم، والقيام في المعنى منفي عن المشار إليهم"[4].

وشرح السمين الحلبي هذه الآية شرحا وافيا فقال:

وفي هذه الآية الكريمة كلام كثير لا بد من استيفائه . أما قراءة الرفع ففيها وجهان، أشهرهما عند المعربين: أنه على البدل من (أحد) وهو أحسن من النصب، لأن الكلام غير موجب. وهذا الوجه قد ردّه أبو عبيد بأنه يَلْزَمُ منه أنهم نُهوا عن الالتفات إلا المرأة، فإنها لم تُنْهَ عنه، وهذا لا يجوز، ولو كان

١- النساء ٦٦

٢- البحر المحيط، ١٨٩/٦.

٣- الاهدل، أحمد بن عبدالباري. الكواكب الدرية ٤٠/١ مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر ط: ٢-١٣٥٦هـ- ١٩٣٧م وانظر شرح حسن الكفراوي على متن الاجرومية لمحمد بن داود الصنهاجي، ص ١٠٥ مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط:٣، ١٣٧٤هـ-١٩٥٤م.

٤- البحر المحيط، ١٩٠/٦.

الكلام (ولا يلتفت) برفع (يلتفت) يعني على أنْ تكون (لا) نافية، فيكـــون الكلام خبرا عنهم بأنهم لم يلتفتوا إلا امرأته فإنها تلتفت، لكـــان الاســـتثناء بالبدلية واضحا، لكنه لم يقرأ برفع (يلتفت) أحد.

وقد استحسن ابن عطية هذا الالزام من أبي عبيد، وقال: (إنـــه واردٌ على القول باستثناء المرأة من (أحد) سواءً رفعتَ المرأة أو نَصَبْتها. قلـــت: وهذا صحيح- فإن أبا عبيد لم يُرِد الرفعَ لخصوص كونه رفعا، بل لفســـاد المعنى، وفساد المعنى دائر مع الاستثناء من (أحد)، وأبـــو عبيـــد يُخَـــرِّج النصبَ على الاستثناء من (بأهلك)، ولكنه يَلْزم من ذلك إبطالُ قراءة الرفع، ولاسبيلَ إلى ذلك لتواترها. وقد انفصل المبردُ عن هذا الإشكال الذي أورده أبو عبيد بأن النهيَ في اللفظ لـــ (أحد) وهو في المعنى للوط عليه الســـلام، إذ التقدير : لا تَدَعْ منهم أحدا يلتفت كقولك لخادمك: (لا يَقُمْ أحـــدٌ) النـــهيُ لأحد، وهو في المعنى للخادم، إذ المعنى: (لا تَدَعْ أحدا يقوم) قلـــت: فـــآل الجواب إلى أنّ المعنى: لا تَدَعْ أحدا يلتفت إلا امرأتك فدعها تلتفـــت، هـــذا مقتضى الاستثناء كقولك: لا تدع أحدا يقوم إلا زيدا، معناه: فدَعْـــه يقـــوم_ وفيه نظر؛ إذ المحذور الذي قد فرّ منه أبو عبيد موجود هو أو قريب منـــه هنا.

والثاني: أن الرفع على الاستثناء المنقطع، والقائل بهذا جعل قـــراءةَ النصب أيضا من الاستثناء المنقطع، فالقراءتان عنده على حدٍّ سواء، ولنسْرُدْ كلامه لنعرفه فقال: الذي يظهر أن الاستثناء على كلتا القراءتين منقطع، لـــم يُقْصَد به إخراجُها من المأمور بالإسراء معـــهم، ولا مـــن المنـــهيين عـــن الالتفات، ولكن استؤنف الإخبار عنها، فالمعنى: لكن امرأتك يجري لها كـذا وكذا، ويؤيد هذا المعنى أن مثلَ هذه الآية جاءت في سورة الحجر[1] (فأسر بأهلك بقطع من الليل واتَّبع أدبارهم)، وليس فيها استثناءٌ البتةَ، قال تعـــالى، (فأسر بأهلك) الآية: فلم تقع العناية في ذلك إلا بذكر مَنْ أنجاهم الله تعـــالى،

١- الحجر ٦٥.

فجاء شرح حال امرأتِه في سورة هود تبعا لا مقصودا بالإخراج مما تقدم، وإذا اتضح هذا المعنى عُلم أن القراءتين وردتا على ما تقتضيه العربية في الاستثناء المنقطع، وفيه النصب والرفع – فالنصب لغة أهل الحجاز وعليه الأكثر، والرفع لغة تميم وعليه اثنان من القراء. قال الشيخ: وهذا الذي طوّل به لا تحقيقَ فيه، فإنه إذا لم يُقْصَد إخراجُها من المأمور بالاسراء بهم ولا من المُنْهِيِّين عن الالتفات، وجُعل استثناءً منقطعا، كان من المنقطع الذي لم يتوجَّهْ عليه العامل بحال، وهذا النوع يجب فيه النصبُ على كلتا اللغتين، وإنما تكون اللغتان في ما جاز توجُّهُ العامل عليه، وفي كلا النوعين يكون ما بعد(إلا) من غير الجنس المستثنى، فكونُه جاز فيه اللغتان دليل على أنه يمكن أن يتوجه عليه العامل، وهو قد فرض اللغتان دليل على أنه يمكن أن يتوجه عليه العامل، وهو قد فرض أنه لم يُقْصَد بالاستثناء إخراجُها من المأمور بالإسراء بهم ولا من المنهيين عن الالتفات، فكان يجب فيه إذ ذاك النصبُ قولا واحدا.

قلت: القائل بذلك هو الشيخ شهاب الدين أبو شامة، وأما قوله: (إنه لم يتوجَّهْ عليه العامل) فليس بمسلَّم، بل يتوجه عليه في الجملة، والذي قاله النحاة مما لم يتوجَّهْ عليه العامل من حيث المعنى نحو: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر، وهذا ليس من ذاك، فكيف يُعْترض به على أبي شامة؟.

وأما النصبُ ففيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مستثنى من (بأهلك)، واستَشكلوا عليه إشكالا من حيث المعنى: وهو أنه يلزم ألّا يكونَ سَرَى بها، لكن الفرض أنه سرى بها، يدل عليه أنها التفتَتْ، ولو لم تكن معهم لما حَسُن الإخبار عنها بالالتفات، فالالتفات يدل على كونها سَرَتْ معهم قطعا، وقد أُجيب عنه بأنه لم يَسْرِ هو بها، ولكن لما سَرَى هو وبنتاه تَبِعَتْهم فالتفتت، ويؤيِّد أنه استثناء من الأهل ما قرأ به عبد الله وسقط من مصحفه (فأسْر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك) ولم يذكر قوله (لا يلتفت منكم أحد).

والثاني: أنه مستثنى من (أحد) وإن كان الأحسنُ الرفعَ إلا أنه جاء كقراءة ابن عامر (ما فعلوه إلا قليلا منهم)[1] بالنصب مع تقدُّم النفي الصريح.

والثالث: أنه مستثنى منقطع على ما قدَّمْتُه عن أبي شامة. وقال الزمخشري: (وفي إخراجها مع أهله روايتان، روي أنه أخرجها معهم، وأُمِرَ أنْ لا يلتفتَ منهم أحد إلا هي، فلما سَمِعَتْ هِدّة العذاب التفتت وقالت: يا قوماه، فأدركها حجرٌ فقتلها، ورُوى أنه أُمِر بأن يُخَلِّفَها مع قومها فإنَّ هواها إليهم ولم يَسْرِ بها، واختلاف القراءتين لاختلاف الروايتين).

قال الشيخ: (وهذا وهم فاحش، إذ بنى القراءتين على اختلاف الروايتين من أنه سَرَى بها أو لم يَسْرِ بها،وهذا تكاذُبٌ في الإخبار، يستحيل أن تكون القراءتان، وهما من كلام الله تعالى- يترتبان على التكاذب). قلت: وحاش لله أن تترتب القراءتان على التكاذُب، ولكن ما قاله الزمخشري صحيح، الفرض أنه قد جاء في التفسير القولان، ولا يلزم من ذلك التكاذب، لأن مَن قال إنه سَرَى بها يعني أنها سَرَتْ هي بنفسها مصاحبةً لهم في أوائل الأمر، ثم أخذها العذاب فانقطع سُراها، ومن قال إنه لم يَسْرِ بها، أي: لم يأمرها ولم يأخذها وأنه لم يَدُم سُراها معهم بل انقطع فصح أن يقال: إنه سَرَى بها ولم يَسْرِ بها، وقد أجاب الناسُ بهذا وهو حسن.

وقال الشيخ أبو شامة: (ووقع لي في تصحيح ما أعربه النحاة معنى حسن، وذلك أن يكون في الكلام اختصار نَبَّهَ عليه اختلافُ القراءتين فكأنه قيل: فأسْرِ بأهلك إلا امرأتك ، وكذا روى أبو عبيدة وغيره أنها في مصحف عبدالله هكذا، وليس فيها (ولا يلتفت منكم أحد) فهذا دليل على استثنائها من السُّري بهم، ثم كأنه قال سبحانه: فإن خرجَتْ معكم وتَبِعَتْكم- غيرَ أن تكون أنت سَرَيْتَ بها- فأنْهَ أهلك عن الالتفات غيرَها، فإنها ستلتفت فيصيبها ما أصاب قومها، فكانت قراءة النصب دالةً على المعنى المتقدم، وقراءة الرفع

١- النساء ٦٦.

دالةٌ على المعنى المتأخر، ومجموعُهما دالٌ على جملة المعنى المشـــروح) وهو كلام حسن شاهد لما ذكرته.[1]

قال تعالى: (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّـا اللَّـهَ وَبِـالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَـاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا **قَلِيلًا** مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ)[2]

"ونصب (قليلا) على الاستثناء، وهو الأفصح، لأن قبلـــه موجـــب، وروى عن أبي عمرو أنه قرأ: (إلا قليل) بالرفع، وقرأ بذلك أيضا قوم، قال ابن عطية: وهذا على بدل (قليل) من الضمير في (توليتم) وجاز ذلك، يعني البدل، مع أن الكلام لم يتقدم فيه نفي، لأن توليتم معناه النفي، كأنه قال: لـــم يفوا بالميثاق إلا قليل، انتهى كلامه. والذي ذكر النحويون أن البـــدل مـــن الموجب لا يجوز ، لو قلت: قام القوم إلا زيد، بالرفع على البدل، لم يجـــز، قالوا: لان البدل يحل محل المبدل منه، فلو قلت: قام إلا زيد، لم يجـــز لأن إلا لا تدخل في الموجب. وأما ما اعتلّ به من تسويغ ذلـــك، لأن معنـــى توليتم النفي، كأنه قيل: لم يفوا إلا قليل، فليس بشيء، لأن كل موجـــب، إذا أخذت في نفي نقيضه أو ضدّه، كان كذلك، فليجز: قام القوم إلا زيدٌ، لأنـــه يؤوّل بقولك: لم تجلسوا إلا زيد. ومع ذلك لم تعتبر العرب هـــذا التـــأويل، فتبني عليه كلامها، وإنما أجاز النحويون، قام القوم إلا زيد بـــالرفع علـــى الصفة.

ومما انشده النحويون:

لدَمٍ ضائعٍ نأت أقـــــربوه   عنه إلا الصَّبا وإلا الجَنُوبُ

وأنشدوا أيضا:

وبالصَّريمة منهم منزلٌ خَلَقٌ   عافٍ تَغَيَّر إلا النُّؤْيُ والوَتِدُ

١- الدر المصون، ٦/ ٣٦٥- ٣٦٩.

٢- البقرة : ٨٣.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، ويخالف الوصف بإلا الوصف بغيره، "من حيث أنها يوصف بها النكرة والمعرفة والظاهر والمضمر. وقال أيضا: وإنما يعني النحويون بالوصف بإلا: عطف بيان، وقال غيره: لا يوصف بإلا إلا إذا كان الموصوف نكرة أو معرفة بلام الجنس. وقال المبرد: لا يوصف بإلا إلا إذا كان الوصف في موضع يصلح فيه البدل، وتحرير ذلك نتكلم عليه في علم النحو، وإنما نبهنا على أن ما ذهب إليه ابن عطية في تخريج هذه القراءة، لم يذهب إليه نحوي. ومن تخليط بعض المعربين أنه أجاز رفعه بفعل محذوف، كأنه قال: امتنع قليل أن يكون توكيدا للمضمر المرفوع المستثنى منه ولو لا أن هذين القولين مسطران في الكتب ما ذكرتهما. وأجاز بعضهم أن يكون رفعه على الابتداء والخبر محذوف، كأنه قال: إلا قليل منكم لم يتول، كما قالوا: ما مررت بأحد إلا رجل من بني تميم خير منه. وهذه أعاريب من لم يمعن في النحو"[١]

قال تعالى: (فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا **قَلِيلًا** مِنْهُمْ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو اللَّهِ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ)[٢]

"وقرأ عبد الله وأبي والأعمش (إلا قليل) بالرفع.

قال الزمخشري: وهذا من ميلهم مع المعنى، والإعراض عن اللفظ جانبا وهو باب جليل من علم العربية، فلما كان معنى: فشربوا منه، في معنى: فلم يطيعوه، حمل عليه كأنه قيل: فلم يطيعوه إلا قليل منهم.

ونحوه قول الفرزدق:

(وعَضُّ زمانٍ يا بنَ مروانَ) لم يَدَعْ   من المال إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ

١- البحر المحيط، ١/٤٦٣- ٤٦٤.

٢- البقرة: ٢٤٩

كأنه قال: لم يبق من المال إلا مسحت، أو مجلف انتهى كلامه.

والمعنى أن هذا الموجب الذي هو: فشربوا منه، هو في معنى المنفي، كأنه قيل: فلم يطيعوه، فارتفع: (قليل)، على هذا المعنى، ولو لم يلحظ فيه معنى النفي لم يكن ليرتفع ما بعد إلا، فيظهر أن ارتفاعه على أنه بدل من جهة المعنى، فالموجب فيه كالمنفي، وما ذهب إليه الزمخشري من أنه ارتفع ما بعد إلا على التأويل هنا، دليل على أنه لم يحفظ الاتباع بعد الموجب، فله تلك تأوله.

ونقول: إذا تقدم موجب جاز في الذي بعد بعد: إلا، وجهان: أحدهما: النصب على الاستثناء، وهو الأفصح، والثاني: أن يكون ما بعد "إلّا) تابعاً لإعراب المستثنى منه، إن رفعاً فرفع، أو نصباً فنصب، أو جراً فجر، نقول: قام القوم إلا زيد، ورأيت القوم إلا زيدا، ومررت بالقوم إلا زيد وسواء كان ما قبل: إلا، مظهراً أو مضمراً. واختلفوا في إعرابه، فقيل: هو تابع على أنه نعت لما قبله، فمنهم من حمل هذا على ظاهر العبارة.

وقال ينعت بما بعد: إلا، الظاهر والمضمر، ومنهم من قال: لا ينعت به إلا النكرة أو المعرفة بلام الجنس، فإن كان معرفة بالإضافة نحو: قام أخوتك، أو بالألف واللام للعهد، أو بغير ذلك من وجوه التعاريف غير لام الجنس، فلا يجوز الاتباع، ويلزم النصب على الاستثناء.ومنهم من قال: إن النحويين يعنون بالنعت هنا عطف البيان، ومن الاتباع بعد الموجب قوله:

وكل أخ مفارقه أخوه   لعمر أبيك إلا الفرقدان

وإنما أردنا أن ننبه على أن تأويل الزمخشري هذا الموجب بمعنى النفي لا نضطر إليه، وأنه كان غير ذاكر لما قرره النحويون في الموجب"(١)

وقال السمين الحلبي: "ولا بد من التعرض لهذه المسألة لعموم فائدتها فأقول: إذا وقع في كلامهم استثناء موجب نحو: (قام القومُ إلا زيدا)

١- البحر المحيط، ٢/٥٨٩ – ٥٩٠.

فالمشهور وجوب النصب على الاستثناء- وقال بعضهم: يجوز أن يَتْبَعَ ما بعد (إلا) ما قبلها في الإعراب فتقول: (مررت بالقومِ إلا زيدٍ) بجر(زيد)، فأختلفوا في تابِعِيَّةِ هذا، فعبارةُ بعضِهم أنه نعتٌ لما قبله، ويقول: إنه يُنْعَتُ بإلا وما بعدها مطلقا سواء كان متبوعُها معرفة أم نكرة" مضمرا أم ظاهرا، وهذا خارج عن قياس باب النعت. ومنهم من قال: لايُنْعتُ بها إلا نكرة أو معرفة بأل الجنسية لقربها من النكرة ومنهم من قال: قول النحويين هنا نعت إنما يَعْنُون به عطف البيان ومن مجيء الإتباع بما بعد(إلا) قوله:

وكلُّ أخ مفارقُه أخوه لَعَمْرُ أبيكَ إلا الفرقدانِ[1]

قال تعالى: (وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى* إِلَّا **ابْتِغَاءَ** وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى)[2]

"وجاء (تجزي) مبنيا للمفعول لكونه فاصلة، وكان أصله نجزيه إياها أو نجزيها إياه. وقرأ الجمهور: (إلا ابتغاء) بنصب الهمزة، وهو استثناء منقطع لأنه ليس داخلا في (من نعمة). وقرأ ابن وثاب: بالرفع على البدل في موضع نعمة لأنه رفع، وهي لغة تميم، وأنشد بالوجهين قول بشر بن أبي حازم:

أضحت خلاء قفارا لا أنيس بها إلا الجآذر والظلمات تختلف

وقال الراجز في الرفع:

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

وقرأ ابن أبي عبلة: (إلا ابتغا) مقصورا.وقال الزمخشري: ويجوز أن يكون ابتغاء وجه الله مفعولا له على المعنى، لأن معنى الكلام لا يؤتي ماله إلا ابتغاء وجه ربه، لا لمكافأة نعمة، انتهى. وهذا أخذه من قول الفراء. قال الفراء: ونصب على تأويل ما أعطيك ابتغاء جزائك ، بل ابتغاء وجه الله"[3]

١- الدر المصون، ٢/ ٥٢٨- ٥٢٩.

٢- الليل ١٩، ٢٠.

٣- البحر المحيط، ١٠/٤٩٤.

وذكر أبو البقاء: (إلا ابتغاء) هو استثناء من غير الجنس، والتقدير: لكن فعل ذلك ابتغاء وجه ربه. [1] وقال ابن جني: فإن كان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها، فالنصب هو الباب على كل حال. [2]

وذكر يحيى بن سلام وجها آخرا فقال:

"(إلا): وهو الذي يشبه الاستثناء وليس بالمستثنى ولكنه مستأنف الكلام، وذلك قوله تعالى:

وقال في الليل إذا يغشى: (وما لأحد عنده من نعمة تجزى)

يعني مالبلال عند أبي بكر (من نعمة تجزى) يجزيه بها حين أعتقه أبو بكر. ثم استأنف فقال: ما فعل ذلك (إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى) [3]

قال تعالى: (فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ)[4]

"و(قوم) منصوب على الاستثناء المنقطع، وهو قول سيبويه والكسائي والفرآء والأخفش، إذ ليسوا مندرجين تحت لفظ قرية. وقال الزمخشري: ويجوز أن يكون متصلا، والجملة في معنى النفي كأنه قيل: ما آمنت قرية من القرى الهالكة إلا قوم يونس. وقال ابن عطية: هو بحسب اللفظ استثناء منقطع، وكذلك رسمه النحويون وهو بحسب المعنى متصل، لأن تقديره ما آمن أهل قرية إلا قوم يونس، والنصب هو الوجه، كذلك أدخله سيبويه في باب ما لا يكون فيه إلا النصب،وذلك مع انقطاع الاستثناء[5] وقال الزمخشري[1] وقرئ بالرفع على البدل عن الحرمي

١- التبيان ٢/ ٥٠٤.

٢- أبو الفتح، عثمان بن جني، اللمع في العربية، ص ١٥١، بتحقيق: حسين محمد محمد شرف، ط: ١، ١٣٩٨هـ-١٠٧٨م.

٣- يحي بن سلام، التصاريف، ص ٣٠٦، ٣٠٧، تحقيق: هند شلبي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م).

٤- يونس ٩٨.

٥- البحر المحيط، ٧/١٠٧، ١٠٨

والكسائي يقول المكي في مشكل إعراب القرآن: انتصب (قوم) على الاستثناء المنقطع، ويجوز أن يكون على الاستثناء الذي هو غير منقطع، على أن يضمر في أول الكلام حذف مضاف تقديره: فلو لا كان أهل قرية آمنوا.

ويجوز الرفع على أن تجعل (إلا) بمعنى غير صفة للأهل المحذوفين في المعنى، ثم يعرب ما بعد(إلا) بمثل إعراب (غير) لو ظهرت في موضع (إلا) وأجاز الفرآء الرفع على البدل، كما قال:

إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ[٢]

فأبدل من (أنيس)، والثاني من غير الجنس، وهي ولغة بني تعميم؛ يبدلون وإن كان الثاني ليس من جنس الاول .وأهل الحجاز ينصبون إذا اختلفا، وان كان الكلام منفيا، وأنشدوا بيت النابغة: إلا الأواري، بالرفع والنصب"[٣]

وتمام البيت:إلا الأواريَّ لَأْيًا ما أُبَيِّنُها والنُّؤْيُ كالحَوضِ بالمَظْلُومَةِ الجَلَدِ

وقول الشاعر:

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

فقد رفع الشاعر اليعافير والعيس بدلا من الأنيس. كذلك قرأ القراء: (ما فعلوه إلا قليل منهم)[٤] برفع قليل على لغة تميم على البدل. وقرأ عبدالله بن عامر[٥] وعيسى بن عمر (ما فعلوه إلا قليلا منهم) نصبا على الاستثناء والرفع أجود عند جميع النحويين، وإنما صار الرفع أجود لأن اللفظ أولى من المعنى، واختلاف القراء في هذه الآيات وفي غيرها في باب الاستثناء تدل على اختلاف اللهجات الموجودة في آثار العرب الأدبية المحتج بها.

١- الكشاف، ٢ / ٢٥٤.

٢- وتمام البيت: وبلدة ليس بها أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

٣- مشكل إعراب القرآن للمكي، ٣٩٢/١.

٤- النساء ٦٦

٥- البحر المحيط ٦/ ١٨٩.

وتبين أن العرب جميعا ولا سيما القراء والشعراء كانوا يتكلمون بلغة الحجاز مرة وبلغة تميم أخرى ولا فرق عندهم بين اللهجتين إلا ما كان قريبا من المعنى. [١]

قال تعالى: (وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا)[٢]

"والجمهور على أن (إلا اتباع الظن) استثناء منقطع، لأن اتباع الظن ليس من جنس العلم،أي : ولكن اتباع الظن لهم[٣] ويقرءون (إلا اتباع الظن) بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع[٤] وقال الزمخشري: يعني ولكنهم يتبعون الظن، وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب. وقال ابن عطية: هو استثناء متصل، إذ الظن والعلم يضمهما أنهما من معتقدات اليقين. وقد يقول الظان على طريق التجوّز: علمي في هذا الأمر أنه كذا وهو يعني ظنه انتهى. وليس كما ذكر، لأن الظن ليس من معتقدات اليقين، لأنه ترجيح أحد الجائزين وما كان ترجيحا فهو ينافي اليقين، أحد الجائزين. وعلى تقدير أن الظن والعلم يضمهما ما ذكر ، فلا يكون أيضا استثناء متصلا، لأنه لم يستثنى الظن من العلم. فليست التلاوة ما لهم به من علم إلا الظن، وإنما التلاوة إلا اتباع الظن، والاتباع للظن لا يضمه والعلم جنس ما ذكر وقال الزمخشري: (فإن قلت): لم وصفوا بالشك والشك أنّ لا يترجح أحد الجائزين؟ ثم وصفوا بالظن والظن أن يترجح أحدهما، فكيف

١- د. عبد الحسين محمد الفتلي، جوانب من الفوارق اللهجية في النحو والقراءات ص ٩٧ المورد رئيس التحرير عبدالحميد العلوجي، المجلد السابع عشر، ربيع ١٩٨٨، العدد الثاني، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.

٢- النساء: ١٥٧.

٣- البحر المحيط ٤/ ١٢٧

٤- الأزهري، خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، ١/ ٣٥٣، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

يكونون شاكين ظانين؟ (قلت) : أريد أنهم شاكون مالهم من علم قط، ولكن لاحت لهم أمارة فظنوا انتهى. وهو جواب سؤاله، ولكن يقال: لا يرد هذا السؤال لأن العرب تطلق الشك على ما لم يقع فيه القطع، واليقين فيدخل فيه كلما يتردد فيه، إما على السواء بلا ترجيح، أو بترجيح أحد الطرفين. وإذا كان كذلك اندفع السؤال"[١]

ويذكر د. داؤد سلوم: [٢] "الاستثناء المنقطع: لا يجوز فيه على لغة الحجاز إلا النصب وعليه قُرِئ: (ما لهم به من علم إلا اتباع الظن) بنصب اتباع ومنه المسألة النحوية المشهورة ليس الطيب إلا (المسك)[٣] على لغة الحجازيين. وأجاز التميميون: الرفع على البدلية، فقالوا: (إلا المسك)، وهكذا قول كل بني تميم.

قال ابن السراج إذا كان الاستثناء منقطعا فلا بد من أن يكون الكلام الذي قبل إلا قد دل علما يستثنى فعلى الاول لا يحتاج إلى تقدير وعلى الثاني فلا بد من تقدير الرد ولنذكر لذلك أمثله: مثل : قوله تعالى: " ما لهم به من علم إلا اتباع الظن" فمن لم يشترط التقدير اجراه مجري المفرغ والمعنى ما عندهم أو مالهم إلا اتباع الظن وليس اتباع الظن متعلقا بالعلم اصلا ومن اشترط التقدير قال المعنى ما لهم من شعور إلا اتباع الظن والظن وان لم يدخل في العلم تحقيقا فهو داخل فيه تقديرا اذ هو مستحضر بذكره وقائم مقامه في كثير من المواضع فكان في اللفظ اشعار به صح به دخوله وإخراجه وهذا بعد تقريره فيه ما فيه فإن المستثنى هو اتباع الظن لا الظن نفسه فهو غير داخل في المستثنى منه تحقيقا ولا تقديرا فالاحسن فيه عندي ان يكون التقدير مالهم به من علم فيتبعونه ويُلقون به أن يتبعون إلا الظن

١- البحر المحيط، ١٢٧/٤.

٢- دراسة اللهجات العربية القديمة، ص ٢٤.

٣- انظر: القالي البغدادي، أبو علي اسماعيل بن القاسم، كتاب ذيل الأمالي والنوادر، ص ٣٩، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، د. إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية ص ٨٢، ٨٣، مكتبة الانجلو المصرية.

فليس اتباع الظن مستثنى من العلم وإنما هو مستثنى من المقصود بـــالعلم والمراد به هو اتباعه فتأمله هذا على تقدير اشتراط التناول لفظا أو تقديــرا واما إذا لم يشترط وهو الاظهر فتكون فـــائدة الاســتثناء هــهنا. كفــائدة الاستدراك ويكون الكلام قد تضمن نفي العلم عنهم واثبات ضده لهم وهـــو الظن الذي لا يغني من العلم شيئا.ومثله قوله تعالى (ومالهم بذلك من علـــم ان هن إلا يظنون) ليس المراد به نفي الحكم الجازم واثبات الحكم الراجـــع بل المراد نفي العلم واثبات ضده وهو الشك الذي لا يغني عـــن صاحبـــه شيئا.[1]

١- الجوزية، ابن قيم، بدائع الفوائد، المجلد الثاني: ٣/ ٦٦، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

الفصل الثاني:
المواقع الوصفية

المبحث الأول: الخبر والحال

المبحث الثاني: النعت والحال

المبحث الأول

الخبر والحال

الرفع على قراءة حفص:

قال تعالى: (وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ **خَالِصَةٌ** لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ)[1]

"وقرأ عبدالله وابن جبير وأبو العالية والضحاك وابن أبي عبلة: (خالص) بالرفع بغير تاء وهو خبر (ما) و(لذكورنا) متعلق به. وقرأ ابن جبير فيما ذكر ابن جني(خالصا) بالنصب بغير تاء، وانتصب على الحال من الضمير الذي تضمنته الصلة أو على الحال من (ما) على مذهب أبي الحسن في إجازته تقديم الحال على العامل فيها؛ انتهى ملخصا. ويعني بقوله: على الحال من (ما) أي من ضمير (ما) الذي تضمنه خبر(ما) وهو (لذكورنا) ويعني بقوله: في إجازته إلى آخره على العامل فيها إذا كان ظرفا أو مجرورا نحو: زيد قائما في الدار، وخبر (ما) على هذه القراءة هو (لذكورنا) وقرأ ابن عباس والأعرج وقتادة وابن جبير أيضا (خالصة) بالنصب وإعرابها كإعراب (خالصا) بالنصب[2]

قال أبو الفتح: أما قراءة العامة: (خالصةٌ) فتقديره: ما في بطون هذه الانعام خالصةٌ لنا، أي خالصٌ لنا، فأنث للمبالغة في الخلوص، كقولك: زيد خالصتي، كقولك: صَفِيِّي وثقتي، أي المبالغ في الصفاء والثقة عندي. ومنه قولهم: فلان خاصَّتي من بين الجماعة، أي خاصِّي الذي يخصني، والتاء فيه للمبالغة وليكون أيضا بلفظ المصدر، نحو العاقبة والعافية، والمصدر إلى الجنسية، فهي أعم وأوكد.

١- الأنعام ١٣٩

٢- البحر المحيط، ٤/٦٦٠.

ويدلك على إرادة اسم الفاعل هنا، أي خالص- قراءة سعيد بن جبير- (خالصا)، وعليه القراءة الاخرى: (خالص لذكورنا)، والقراءة الأخرى (خالِصُه لذكورنا). ألا تراه اسم فاعل وإن كان مضافا؟ لكن الكلام في نصب خالصا وخالصة، وفيه جوابان:

أحدهما: أن يكون حالا من الضمير في الظرف الجاري صلة على (ما)، كقولنا: الذي في الدار قائما زيد.

والآخر أن يكون حالا من (ما) على مذهب أبي الحسن في إجازته تقديم الحال على العامل فيها إذا كان معنى بعد أن يتقدم صاحب الحال عليها كقولنا: زيد قائما في الدار.

واحتج في ذلك بقول الله تعالى: (والأرضُ جميعا قبضتُه يومَ القيامة) [1] فيجوز على هذا في العربية لا في القراءة، لانها سنة لا تخالف (والسماواتُ مطوياتٍ بيمينه)[2]

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون (خالصا) و(خالصة) حالا من الضمير في لنا؟ قيل: هذا غير جائز؟ وذلك أنه تقدم على العامل فيه وهو معنى وعلى صاحب الحال، وهذا ليس على ما بيَّنَا. ولا يجوز أن يكون (خالصة) حالا من الأنعام، لأن المعنى ليس عليه، ولعزّة الحال من المضاف إليه"[3]

قال تعالى: (مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ **خَالِدُونَ**)[4]

"ذكر مال المشركين وهو النار خالدين فيها. وقرأ زيد بن علي: بالياء نصبا على الحال، و(في النار) هو الخبر. كما تقول: في الدار زيد قاعدا"[5]

١- الزمر ٦٧

٢- وهي قراءة أشار إليها أبو حيان في البحر السحيط: وقرأ عيسى والجحدري (مطويات) بالنصب على الحال: ٢٢١/٩.

٣- المحتسب، ٢٣٣/١.

٤- التوبة ١٧.

٥- البحر المحيط، ٣٨٦/٥.

فقد رفع زيد بن علي(شاهدين)، نصب(خالدون) عكس قراءة الجمهور فيهما. وقوله: (وفي النار هم خالدون) هذه جملة مستانفة،، و(في النار) متعلق بالخبر، وقُدِّم للاهتمام به، ولأجل الفاصلة، وقال أبو البقاء، أي : وهم خالدون في النار، وقد وقع الظرف بين حرف العطف والمعطوف، قلت: فيه نظر من حيث إنه يوهم أن هذه الجملة معطوفةٌ على ما قبلها عَطْف المفرد على مثله تقديرا، وليس كذلك بل هي مستأنفة، وإذا كانت مستأنفةً، فلا يقال فيها فَصَلَ الظرف بين حرف العطف والمعطوف، وإنما ذلك في المتعاطفين المفردين أو في تأويلهما، وقد تقدم تحقيق هذا في قوله تعالى: (رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً "[١] وفي قوله: "وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ)[٢][٣]

قال تعالى: (هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَائِكِ **مُتَّكِئُونَ**)[٤]

"ويجوز في (هم)أن يكون مبتدأ، وخبره (في ظلال)، (متكئون) خبر ثان أو خبره (متكئون)، و(في ظلال) متعلق به، أو يكون تأكيدا للضمير المستكن في (فاكهون)[٥]، و(في ظلال) حال، (متكئون) خبر ثان لأن، أو يكون تأكيدا للضمير المستكن في شغل، المنتقل إليه من العامل فيه.

"وعلى هذه الوجه والذي قبله يكون الأزواج قد شاركوهم في التفكه والشغل والاتكاء على الأرائك، وذلك من جهة المنطوق. وعلى الأول، شاركوهم في الظلال والاتكاء على الأرائك من حيث المنطوق، وهن قد شاركهم في التفكه والشغل من حيث المعنى.

وقرأ عبدالله: متكئين، نصب على الحال"[٦]

١- البقرة ٢٠١.

٢- النساء ٥٨

٣- الدر المصون، ٦/٣٠، ٣١.

٤- يس ٥٦.

٥- يس ٥٥

٦- البحر المحيط، ٩/٧٥، ٧٦.

الاتكاء: قيل: الاضطجاع، وقيل: التربع في الجلوس، وهو اشبه بالمراد ههنا- ومنه الحديث الصحيح: (أما أنا فلا آكل متكئا)[1][2].

قال تعالى: (وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ **مَطْوِيَّاتٌ** بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ)[3]

وقرأ الحسن: (قبضته) بالنصب. قال ابن خالوية: بتقدير في قبضته، هذا قول الكوفيين. وأما أهل البصرة فلا يجبزون ذلك، كما لا يقال: زيد دارا انتهى. وقال الزمخشري: جعلها ظرفا مشبها للوقت بالمبهم.

وقرأ عيسى، والحجدري: (مطويات) بالنصب على الحال، وعطف (والسموات) على (الأرض)، فهي داخلة في حيز(والارض)، فالجميع قبضته. وقد استدل بهذه القراءة الأخفش على جواز: زيد قائما في الدار، إذ أعرب(والسموات) مبتدأ، و(بيمينه) الخبر، وتقدمت الحال والمجرور، ولا حجة فيه، إذ يكون (والسموات) معطوفا على (والارض)، كما قلنا، و(بيمينه) متعلق (بمطويات)" [4]

والطي ضد النشر كما قال تعالى: (يوم نطوي كطي السجل للكُتُب)[5][6] وإنما يراد بأن الشيء في قبضة فلان، أنه يصرِّفه كيف أراد،

١- الطحاوي، أبوجعفر، شرح معاني الآثار، ٤/٢٧٤، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١، ١٣٩٩هـ؛ والطبراني، أبو القاسم، المعجم الأوسط، ٧/٨٤، تحقيق: طارق بن عوض الله، عبدالمحسن بن إبراهيم، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ؛ والحميدي، أبوبكر، مسند الحميدي، ٢/٣٦٨، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢- ابن كثير، مختصر تفسير ابن كثير، ٢/ ٤١٨. تحقيق: محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، ط:٧، ١٤٠٢هـ-١٩٨١م.

٣- الزمر ٦٧.

٤- البحر المحيط ج ٩ ص ٢٢١.

٥- الأنبياء: ١٠٤.

٦- سعيد حوي، الأساس في التفسير، ٤٨٩٩/٩ ، دار السلام مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م

وأنه مستجيب له فيما شاء، فلما كانت الأرض هذه حالها مع الله تعالى، وكذلك السموات، جاز أن يتمدح بأنها في قبضته،وأن السموات مطويات بيمينه.[1]

قال تعالى: (وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ **عَتِيدٌ**)[2]

و(ما) نكرة موصوفة بالظرف وبـ(عتيد) . موصولة، والظرف صلتها و(عتيد) قال الزمخشري: خبر بعد خبر، أو خبر مبتدأ محذوف[3] انتهى وقرأ الجمهور: (عتيد) بالرفع؛ وعبدالله : بالنصب على الحال؛ والأولى إذ ذاك أن تكون (ما) موصولة"[4]

وقال مكي: (هذا) مبتدأ و(ما) و(عتيد) خبران.[5]

قال تعالى: (وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَاقَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ **أَطْهَرُ** لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِي فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ)[6]

عند العكبري في التبيان: "(هؤلاء): مبتدأ و(بناتي): عطف بيان أو بدل و(هنّ): فصل، و(أطهر): الخبر- ويجوز أن يكون (هن) مبتدأ ثانيا، و(أطهر) خبره ويجوز أن يكون (بناتي) خبرا، و(هنّ أطهر) مبتدأ وخبر.

وقريء في الشاذ (أطهر) بالنصب؛ وفيه وجهان:

أحدهما: أن يكون (بناتي) خبرا، و(هن): فصلا، و(أطهر): حالا.

١- الهمذاني، القاضي عبدالجبار بن أحمد، متشابه القرآن، ٢/٥٩٨، تحقيق: د. عرفان محمد زرزور، دار التراث، القاهرة.

٢- ق ٢٣.

٣- أو بدل.

٤- البحر المحيط، ٩/٥٣٧.

٥- مشكل إعراب القرآن، ٢/ ٣٢٠.

٦- هود ٧٨.

الثاني: أن يكون (هنّ) مبتدأ، و(لكم) خبر، و(أطهرَ) حال، والعامل فيه ما في (هن) من معنى التوكيد بتكرير المعنى. وقيل: العامل(لكم)، لما فيه من معنى الاستقرار"[1]

ويقول مكي في مشكل إعراب القرآن: "(هنّ أطهرُ لكم) مبتدأ وخبر، لا يجوز عند البصريين غيره. وقد روي أن عيسى بن عمر قرأ: (أطهرَ لكم)، نصب (أطهر) على الحال، وجعل (هن) فاصلة، وهو بعيد ضعيف"[2]

وقال أبو الفتح: ذكر سيبويه هذه القراءة وضعفها، وقال فيها: احتبي[3] ابن مروان في لحنه،[4] وإنما قبح ذلك عنده لأنه ذهب إلى أنه جعل (هنّ) فصلا، وليست بين أحد الجزأين اللذين هما مبتدأ وخبر ونحو ذلك، كقولك: ظننت زيدا هو خيرا منك، وكان زيد هو القائم. وأنا من بعدُ أرى أن لهذه القراءة وجها صحيحا، وهو أن تجعل(هن) أحد جزأى الجملة، وتجعلها خبرا لـ (بناتي)، كقولك: زيد أخوك هو، وتجعل(أطهر) حالا من (هن) أو من (بناتي)، والعامل فيه معنى الإشارة، كقولك: هذا زيد هو قائما أو جالسا، أو نحو ذلك. فعلى هذا مجازه، فأما على ما ذهب إليه سيبويه ففاسد كما قال "[5] ورُدّ بأن الفصل لايقع إلا بين جزءي الجملة، ولا يقع بين الحال وذي الحال. وقد أجاز ذلك بعضهم وادعى السماع فيه عن العرب، لكنه قليل.[6]

١- التبيان، ٢/٣٨.

٢- مشكل إعراب القرآن ، ١/٤١١.

٣- احتبي يعني تربع.

٤- وعن المحقق: ليس في الكتاب ذكر للآية ولا للقراءة المعزوة إلى ابن مروان، وعبارته: (وأما أهل المدينة فينزلون (هو) هاهنا(يشير إلى مثاله: ما أظن أحدا هو خير منك) بمنزلته من المعرفتين، ويجعلونها فصلا في هذا الموضع. وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنا، وقال: احتبى ابن مروان في هذه في اللحن، المحتسب، ١/٣٢٥.

٥- المحتسب، ١/٣٢٥.

٦- البحر المحيط، ٦/ ١٨٧.

قال تعالى: (وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ **شِفَاءٌ** وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا)[1]

"والجمهور على رفع (شفاء ورحمة) خبرين لـ (هو)، والجملة صلة لـ (ما).[2] وقرأ زيد بن علي: (شفاءً ورحمةً) بنصبهما ويتخرج النصب على الحال وخبر(هو) قوله (للمؤمنين) والعامل فيه ما في الجار والمجرور من الفعل، ونظيره قراءة من قرأ (والسمواتُ مطوياتٍ بيمينه)[3] بنصب (مطوياتٍ). وقول الشاعر:

رَهْطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدراعَهم   فيهم ورَهْطُ ربيعةَ بنِ حُذارِ

وتقديم الحال على العامل فيه من الظرف أو الجار والمجرور لا يجوز إلا عند الأخفش، ومَنْ منع جعله منصوبا على إضمار: أعني- وشفاؤه كونه مزيلا للريب كاشفا عن غطاء القلب بفهم المعجزات والأمور الدالة على الله المقررة لدينه، فصار لعلات القلوب كالشفاء لعلات الأجسام[4]

قال تعالى: (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ **قِيَامٌ** يَنْظُرُونَ)[5]

(قيام) خبر و(ينظرون) إما خبر[6] أو في محل نصب حال من الضمير في (قيام).

"وقرأ زيد بن علي: (قياما) بالنصب على الحال، وخبر المبتدأ الظرف الذي هو (إذا) الفجائية، وهي حال لا بد منها، إذ هي محط الفائدة،

١- الإسراء ٨٢.

٢- الدر المصون، ٧/٤٠٣.

٣- الزمر ٦٧

٤- البحر المحيط، ٧/١٠٤.

٥- الزمر: ٦٨.

٦- محمود صافي، الجدول، المجلد ١٢، ٢٣/٢١٠.

إلا أن يقدر الخبر محذوفا، أي فإذا هم مبعوثون، أي موجودون قياما. وإن نصبت قياما على الحال، فالعامل فيه ذلك الخبر المحذوف، إن قلنا الخبر محذوف، وأن لا عامل، فالعامل هو العامل في الظرف، فإن كان (إذا) ظرف مكان على ما يقتضيه كلام سيبويه، فتقديره: فبالحضرة هم قياما، وإن كان ظرف زمان، كما ذهب إليه الرياشي، فتقديره: ففي ذلك الزمان الذي نفخ فيه، (هم) أي وجودهم، واحتيج إلى تقدير هذا المضاف لأن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة، وإن كانت إذا حرفا، كما زعم الكوفيون، فلا بد من تقدير الخبر، إلا أن اعتقد أن (ينظرون) هو الخبر، ويكون(ينظرون) عاملا في الحال" [١]

أي: أحياء بعدما كانوا عظاما ورفاتا صاروا أحياء ينظرون إلى أهوال يوم القيامة كما قال تعالى: (فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ. فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ)[٢][٣]

قال تعالى: (إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ **عُصْبَةٌ** إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)[٤]

قال أبو حيان: (نحن عصبة) جملة حالية أي: تفضلهما علينا في المحبة وهما ابنان صغيران لا كفاية فيهما ولا منفعة، ونحن جماعة عشرة رجال كفاة نقوم بمرافقة، فنحن أحق بزيادة المحبة منهما. وروى النزال بن سبرة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : (ونحن عصبةً). وقيل: معناه ونحن نجتمع عصبة، فيكون الخبر [نجتمع] محذوفا وهو عامل في (عصبة) وانتصب (عصبة) على الحال، وهذا كقول العرب، حكمك مسمطا حذف الخبر، قال المبرد: قال الفرزدق:

١- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، تفسير القران الكريم، ٤/٦٩.

٢- البحر المحيط، ٩/٢٢٢.

٣- النازعات ١٣- ١٤.

٤- يوسف ٨.

يا لهَذْمٌ حُكْمُك مُسَمَّطَا

أراد: لك حُكْمُك مُسِمَّطا، واستعمل هذا فكثر حتى حُذِف استخفافا، لعلم السامع ما يريد القائل، كقولك: الهلالُ واللهِ، أي: هذا الهلال، والمسمّط: المُرْسَل غير مردود. وقال ابن الأنباري: هذا كما تقول العرب: إنما العامريٌّ عِمَّتَه، أي: يَتَعَمَّم عِمَّته انتهى. وليس مثله، لأن (عصبة) ليس مصدرا ولا هيئة، فالأجود أن يكون من باب حُكْمُك مسمّطا. وقدّره بعضهم: حُكمُك ثَبَتَ مسمَّطا"[1]

وقال السمين الحلبي في تعليقاته على كلام شيخه (أبي حيان):

والواو في (ونحن عصبةٌ) للحال، فالجملة بعدها في محل نصب على الحال. والعامة على رفع (عصبة) خبرا لـ (نحن) وقرأ أمير المؤمنين بنصبها علىأن الخبر محذوف، والتقدير: نحن نُرى أو نجتمع فيكون (عصبة) حالا، إلا أنه قليل جدا، وذلك لأن الحال لا تسد مسد الخبر إلا بشروط ذكرها النحاة نحو: (ضربي زيدا قائما)، و(أكثر شُربي السَّوِيقَ ملتوتا). قال ابن الانباري: هذا كما تقول العرب: (إنما العامريُّ عِمَّتَه) أي: يتعمَّم عِمَّته.

قال الشيخ: وليس مثله لأن (عصبة) ليس بمصدر ولا هيئة، فالأجود أن يكون من باب(حكمك مسمطا) قلت: ليس مراد ابن الانباري إلا التشبيهَ من حيث إنه حَذَف الخبر وسد شيء آخرُ مسدّه في غير المواضع المنقاس فيها ذلك، ولا نظر لكون المنصوب مصدرا أو غيرَه، وقال المبرد: هو من باب حكمك مسمطا أي: لك حكمك مسمطا، قال الفرزدق: يا لهَذْمُ حُكمُك مُسمَّطا أراد: لك حُكمُك مُسمَّطا، قال: واستعمل هذا فكثُرَ حتى حُذف استخفافا لعلم ما يريد القائل كقولك: الهلالُ والله أي: هذا الهلال والمسمَّط: المُرْسَل غير المردود. وقدّره غيرُ المبرد: حكمُك ثَبَتَ مسمَّطا وفي هذا المثال نظر؛ لان النحويين يجعلون من شرط سد الحال مسد الخبر أن لا

١- البحر المحيط، ٦/٢٤٢.

يَصلُحَ جَعْلُ الحال خبرا لذلك المبتدأ نحو: ضربي زيدا قائما بخلاف: ضربي زيدا شديد، فإنها تُرفع على الخبرية، وتَخْرج المسألة من ذلك، وهذه الحال أعنى مسمَّطا يَصلُحُ جَعْلُها خبرا للمبتدأ، إذ التقدير: حكمُك مُرْسَلٌ لا مردود، فيكون هذا المَثَل على ما قرَّرْتُه من كلامهم شاذا[١]و(عصبة) جماعة رجال ما بين الواحد والعشرة.[٢]

النصب على قراءة حفص:

قال تعالى: (قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا **خَالِصَةً** يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ)[٣].

"وقرأ نافع (خالصة) بالرفع، وقرأ باقي السبعة بالنصب فأما النصب فعلى الحال والتقدير (قل هي) مستقرة(للذين آمنوا) في حال خلوصها لهم يوم القيامة وهي حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبرا لهي و(في الحياة) متعلق بآمنوا ويصير المعنى قل هي خالصة يوم القيامة لمن آمن في الدنيا ولا يعني بيوم القيامة وقت الحساب وخلوصها كونهم لا يعاقبون عليها وغلى هذا المعنى يشير تفسير ابن جبير، وجوزوا فيه أن يكون خبرا بعد خبر والخبر الأول هو (للذين آمنوا) و(في الحياة الدينا) متعلق بما تعلق به للذين وهو الكون المطلق أي قل هي كائنة في الحياة الدنيا للمؤمنين وإن كان يشركهم فيها في الحياة الدنيا الكفار. و(خالصة لهم يوم القيامة) ويراد بيوم القيامة استمرار الكون في الجنة وهذا المعنى من أنها لهم ولغيرهم في الدنيا خالصة لهم يوم القيامة وهو قول ابن

١- الدر المصون، ٦/ ٤٤٢- ٤٤٣.

٢- التفسير المنير، ١٢/ ٢٤٢.

٣- الأعراف: ٣٢.

عباس والضحاك وقتادة والحسن وابن جريج وابن زيد وعلى هذا المعنى فسر الزمخشري"[1].

قال الزجاج: قوله (خالصةٌ) خبر بعد خبر كما تقول: (زيد عاقل لبيب) فالمعنى قل: هي ثابتة للذين آمنوا في الحياة الدنيا، خالصةٌ يوم القيامة. و(خالصةً) نصبا على الحال كما تقول: المال لزيد خالصا".[2]

وقال المكي في الكشف: وحجة من رفع أنه جعل (خالصة) خبرا لـ(هي) في قوله: (قل هي للذين آمنوا) لأنه خبر (هي)، فالظرف إذا كان خبرا لمبتدأ أو نعتا لنكرة أو حالا من معرفة، ففيه ضمير مرفوع، يعود على المخبر عنه، أو على الموصوف، أو على صاحب الحال، والنصب أحب إلي، لأنه أتم في المعنى، ولأن عليه جماعة القرأء"[3]

وقد شرح المكي هذه الآية في " إعراب مشكل القرآن" فيقول:

"من رفع (خالصة) وهي قراءة نافع وحده رفع على خبر الابتداء، أي: هي خالصة ويكون قوله: (للذين آمنوا) تبينا للخلوص.

ويجوز أن يكون خبرا ثانيا لـ (هي) والمعنى: هي تخلص للمؤمنين في يوم القيامة ومن نصب (خالصة) نصبها على الحال من المضمر في (للذين)،والعامل في الحال الاستقرار والثبات الذي قام (للذين آمنوا) مقامه، والظروف وحروف الجر تعمل في الأحوال إذا كانت أخباراً عن المبتدأ؛ لأن فيها ضميرا يعود على المبتدأ، ولانها قامت مقام محذوف جار على الفعل، هو العامل في الحقيقة، وهو الذي فيه الضمير على الحقيقة، الا ترى أنك إذا قلت: زيد في الدار، وثوب على زيد، فمعناه وتقديره: زيد مستقر في الدار أو ثابت في الدار، وثوب مستقر أو ثابت على زيد، ففي (ثابت) و(مستقر) ضمير مرفوع يعود على المبتدأ، فإذا حذفت ثابتا ومستقرا، وأقمت حروف الجر مقامه، أو الظرف ، قامت مقامه

١- البحر المحيط، ٤٢/٥.

٢- أبو زرعة، الحجة، ص ٢٨١.

٣- الكشف، ٤٦١/١ ، ٤٦٢.

في العمل، وانتقل الضمير فصار مقدّرا متوهما في الظرف، وفي حرف الجر، فافهم ذلك. فاللام في قولك: (للذين) وفي قولك: في الدار، وفي قولك: على زيد، وبزيد متعلقات بذلك المحذوف الذي قامت مقامه هذه الحروف والظروف. والحال هي من ذلك الضمير الذي انتقل إلى حرف الجر، والرافع لذلك الضمير هو الناصب للحال والعامل فيها، والتقدير: قل هي ثابتة للذين آمنوا في حال خلوصا لهم يوم القيامة.

وقد قال الأخفش: إن قوله: (في الحياة الدنيا) متعلق بقوله: (أخرج لعباده)، فأخرج هو العامل في الظرف، الذي هو (في حياة الدنيا). وقيل: قوله(في الحياة الدنيا) متعلق بـ (حرّم)، فهو العامل فيه والمعنى على قول الأخفش: قل مَنْ حرَّم زينة الله التي أخرج لعباده في الحياة الدنيا، وعلى قول غيره: قل من حرم في الحياة الدنيا زينة الله التي أخرج لعباده.

ولا يحسُن أن يتعلق الظرف بـ (زينة) لأنه قد نعت؟ والظروف والمصادر إذا نعتت صارت أسماء وخرجت عن شبه الفعل، وكذلك أسماء الفاعلين المأخوذة من الأفعال إذا نعتت لم تعمل عمل الفعل، ولأنه يقع في المسألة تفريق بين الصلة والموصول؛ وذلك أن المعمول المصدر في صلته، ونعته ليس في صلته، فإذا قدمت النعت على المعمول قدمت ما ليس في الصلة على ما هو في الصلة، وفي قول الأخفش تفريق بين الصلة والموصول، لأنه إذا علق الظرف بـ (أخرج) صار في صلة(التي)، وقد فرّق بينه وبين (التي) بقوله: (والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا) لأن المعطوف على ما قبل الصلة وعلى الموصول، لا يأتي إلا بعد تمام الموصول، و(في الحياة الدنيا) من تمام الموصول، فقد فرق بين بعض الاسم وبعضٍ بقوله: (والطيبات من الرزق ، قل هي للذين آمنوا).

ويجوز أن يكون (في الحياة الدنيا) متعلقا بالطيبات من الرزق، فيكون التقدير: ومن حرم الطيباتِ من الرزق في الحياة الدنيا؟ ولا يحسن

تعلق(في الحياة الدنيا) بـ (الرزق)، لأنك قد فرقت بينهما بقوله: (قل هي للذين آمنوا)، ويجوز أن يتعلق الظرف بـ (آمنوا)" [١]

قال تعالى: (هذا بعلي **شيخا**) [٢]

يقول العكبري في التبيان: "(هذا) مبتدأ و(بعلي) خبره، (وشيخا): حال من (بعلي) مؤكِّدة؛ إذ ليس الغرض الإعلام بأنه بعلها في حال شيخوخته دون غيرها، والعامل في الحال معنى الاشارة والتنبيه، أو أحدهما" [٣]

ويقول مكي في مشكل إعراب القرآن: " ولا تجوز هذه الحال إلا إذا كان المخاطب يعرف صاحب الحال، فتكون فائدة الإخبار في الحال، فإن كان لا يعرف صاحب الحال صارت فائدة الإخبار؛ إنما هي في معرفة صاحب الحال، ولا يجوز أن تقع له الحال لأنه يصير المعنى: إنه فلان في حال دون حال؛ لو قلت: هذا زيد قائما، لمن لا يعرف زيدا، لم يجز، لأنك تخبره أن المشار إليه هو زيد في حال قيامه، فإن زال عن القيام لم يكن زيدا، وإذا كان المخاطب يعرف زيدا بعينه، فإنما أفدته وقوع الحال منه وإذا لم يعرف عينه، فإنما أفدته معرفة عينه، فلا يقع منه حال لما ذكرنا" [٤]

"ويقرا (شيخ) بالرفع [٥] . وفيه عدة أوجه: [٦]

أحدها: أن يكون (هذا) مبتدأ و(بعلي) بدلا منه، و(شيخ) الخبر.

والثاني: أن يكون (بعلي) عطف بيان، و(شيخ) الخبر.

والثالث: أن يكون (بعلي) مبتدأ ثانيا، و(شيخ) خبره، والجملة خبر هذا.

١- مشكل إعراب القرآن، ١/٣١٣.

٢- هود ٧٢.

٣- التبيان، ٢/٣٧.

٤- مشكل إعراب القرآن، ١/٤١٠.

٥- وهي قراءة ابن مسعود وأبيّ؛ تفسير القرطبي، المجلد الخامس، ٩/٧٠.

٦- التبيان، ٢/٣٧.

والرابع: أن يكون (بعلي) خبرا المبتدأ، و(شيخ) خبر مبتدأ محذوف، أي هو شيخ.

والخامس: أن يكون (شيخ) خبرا ثانيا.

والسادس: أن يكون (بعلي) و(شيخ) جميعا خبرا واحدا، كما نقول: هذا حلو حامض. ولا نريد أن ننقض الحلاوة بالحموضة، ولكننا نقصد أنه جمع الطعمين.[1] أي: قد جمع الحلاة والحموضة، وكذلك هذا : أي: قد جمع البعولة والشيخوخة.[2]

وقد ذكر السمين الحلبي وجه آخر لنصب شيخ وهو : أنه منصوب على خبر التقريب عند الكوفيين، وهذه الحال لازمة عند من لا يجهل الخبر، أما مَنْ جهله فهي غير لازمة.[3]

قال تعالى: (وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ)[4]

قال ابن الأنباري: (أمة واحدة) يقرأ بالنصب والرفع.

فالنصب على الحال، أي: هذه أمتكم مجتمعة.

والرفع على أن يكون خبرا بعد خبر. أو يكون خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: هي أمة واحدة.[5]

١- د. جعفر نايف عبابنة، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، ص ٤٥، دار الفكر، عمان، ط: ١، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.

٢- المحتسب ١/ ٣٢٥.

٣- الدر المصون، ٦/ ٣٥٧

٤- المؤمنون ٥٢.

٥- البيان في غريب إعراب القرآن، ٢/١٨٦.

المبحث الثاني

النعت والحال

الرفع على قراءة حفص:

قال تعالى: (أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا **بَالِغَةٌ** إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ)[١]

قال القيسي: (إيمان) ابتداء، و(علينا) الخبر[٢] ، كأنه يقول هل أقسمنا لكم قسما فهو عهد لكم.[٣]

"وقرأ الجمهور: (بالغة) بالرفع على الصفة، والحسن وزيد بن علي: بالنصب على الحال من الضمير المستكن في علينا وقال ابن عطية: حال من نكرة لأنها مخصصة تغليبا"[٤]

وقال العكبري، والعامل فيها الظرف الأول، أو الثاني[٥]

كما قال أبو الفتح: يجوز أن يكون (بالغةً) حالا من الضمير في لكم، لأنه خبر عن (أيمان)، وإن شئت جعلته حالا من الضمير في (علينا) إذا جعلت (علينا) وصفا لأيمان، لا متعلقا بنفس الـ (أيمان)؛ لأن فيه ضميرا كما يكون فيه ضمير منه إذا كان خبرا عنه، ويجوز أن يكون حالا من نفس (أيمان) وإن كانت نكرة، كما أجاز أبو عمرو في قوله (سبحانه): و(للمطلّقاتِ متاعٌ بالمعروف حقا على المتقين)[٦] أن يكون(حقا) حالا من متاع".[٧]

١- القلم ٣٩.

٢- مشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٩٨.

٣- تفسير الثعالبي، ٣/ ٣٦٩.

٤- البحر المحيط، ١٠/٢٤٦.

٥- التبيان ٢/ ٤٦٣.

٦- البقرة ٢٤١.

٧- المحتسب، ٢/٣٢٥.

قال تعالى: (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ **مُصَدِّقٌ** لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ)[١]

"(مصدق) صفة ثانية،وقدمت الأولى عليها، لأن الوصف بكينونته من عند الله آكد، ووصفه بالتصديق ناشئ عن كونه من عند الله. لايقال: إنه يحتمل أن يكون (من عند الله) متعلقا بجاءهم، فلا يكون صفة للفصل بين الصفة والموصوف بما هو معمول لغير أحدهما، وفي مصحف أبي _(مصدقا)، وبه قرأ ابن أبي عبلة ونصبه على الحال من (كتاب)، وإن كان نكرة. وقد أجاز ذلك سيبويه بلا شرط، فقد تخصصت بالصفة، فقربت من المعرفة"[٢]
وقوله تعالى(من عند الله) فيه وجهان: أحدهما : أنه في محل رفع صفة لكتاب، فيتعلق بمحذوف، أي كتاب كائن من عند الله.
والثاني: أن يكون في محل نصب لابتداء غاية المجيئ قاله أبو البقاء وقد رد الشيخ هذا الوجه فقال: (لايقال إنه يُحتمل أن يكون (من عند الله) متعلقا بجاءهم، فلا يكون صفة، للفصل بين الصفة والموصوف بما هو معمول لغير أحدهما) يعنى أنه ليس معمولا للموصوف ولا للصفة فلا يغتفر الفصلُ به بينهما.[٣]

والجمهور على رفع (مصدق) على أنه صفة ثانية، وعلى هذا يقال: قد وُجِدَ صفتان إحداهما صريحة والأخرى مؤولة، وقد قُدِّمَت المؤولةُ، وقد تقدم أن ذلك غير ممتنع وإن زعم بعضهم أنه لا يجوز إلا ضرورةً، والذي حَسَّنَ تقديمَ غير الصريحة أن الوصف بكينونته من عند الله آكد، وأن وصفه بالتصديق ناشئ عن كونه من عند الله. وقرأ ابن أبي عبلة(مصدقا)

١- البقرة ٨٩.
٢- البحر المحيط، ٤٨٦/١.
٣- وعن المحقق: يعني بالصفة(مصدق) وبالموصوف(كتاب) وعلى إعراب أبي البقاء يكون ثمة فصل بينهما بأجنبي وهو(من عند الله) الذي هو ليس معمولا للصفة ولا للموصوف وإنما هو معمول لـ (جاءهم)، الدر المصون، ٥٠٤/١.

نصبا، وكذلك هو في مصحف أبي، ونصبه على الحال، وفي صاحبها قولان، أحدهما أنه (كتاب) فإن قيل: كيف جاءت الحال من النكرة.؟ فالجواب أنها قد قَرُبَتْ من المعرفة لتخصيصها بالصفة وهي (من عند الله) كما تقدم. على أن سيبويه أجاز مجيئها منها بلا شرط، وإلى هذا الوجه أشار الزمخشري. والثاني: أنه الضمير الذي تَحمَّله الجار والمجرور لوقوعه صفةً، والعامل فيها إما: الظرف أو ما يتعلق به على الخلاف المشهور ولهذا اعترَضَ بعضُهم على سيبويه في قوله:

لِمَيَّةَ موحِشًا طَلَلٌ يَلُوح كأنَّه خِلَلُ

إن (موحشا) حال من (طلل) ، وساغ ذلك لتقدمه، فقال: لاحاجة إلى ذلك إذ يمكن أن يكون حالا من الضمير المسكن في قوله: (لميَّة) الواقع خبرا لطلل، وللجواب، عن ذلك موضع آخر. واللام في (لما معهم) مقويةٌ لتعدية (مصدّق) لكونه فرعا، و(ما) موصولة، والظرف صلتها[١]

وقال الهمذاني: ولك أن تجعله حالا من الضمير الذي في الظرف، وهو أمتن [٢]

يقول تعالى: (ولما جاءهم) يعني اليهود (كتاب من عند الله) وهو القرآن الذي أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم (مصدق لما معهم) يعني من التوراة.[٣] كما قال تعالى في آية أخرى: (وهو الحق مصدقا لما معهم)[٤]

١- الدر المصون ١/ ٥٠٤، ٥٠٥.

٢- الهمذاني، حسين بن أبي العز (ت ٦٤٣هـ)، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ١/٣٣٥.

٣- ابن كثير، عمدة التفسير، ١/١٧٩، وانظر: القاسمي، محمد جمال الدين، محاسن التأويل٢/١٨٧، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي القاهرة.

٤- البقرة ٩١.

حال مفردة مؤكدة لاينتقل[١] والأصل فيها المقارنة لما هي قيد له؛ وهو يتضمن إثبات كفرهم بالتوراة بالتبع لكفرهم بالقرآن المصدق لها. [٢]

قال تعالى: (وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ)[٣]

"ووصف بقوله (من عند الله مصدق) تفخيما لشأنه، إذ الرسول على قدر المرسل، ثم وصف أيضا بكونه مصدقا لما معهم.

وقرأ ابن أبي عبلة: (مصدقا) بالنصب على الحال، وحسن مجيئها من النكرة كونها قد وصفت بقوله(مِنْ عِنْدِ اللَّهِ)[٤][٥]

قال تعالى: (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ **مُصَدِّقٌ** لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ)[٦]

"وقرأ عبدالله: (رسول مصدقا) نصبه على الحال، هو جائز من النكرة، وإن تقدّمت النكرة، وقد ذكرنا أن سيبوية قاسه، ويحسن هذه القراءة أنه نكرة في اللفظ معرفة من حيث المعنى لأن المعنى به محمد صلى الله عليه وسلم على قول الجمهور، وقوله (لما آتيتكم)، إن أريد جميع الأنبياء، وهو ظاهر اللفظ، فإن أريد بالإيتاء الإنزال فليس كلهم أنزل عليهم، فيكون من خطاب الكل بخطاب أشرف أنواعه، ويكون التعميم في الأنبياء مجازا،

١- النيسابوري محمود بن أبي الحسن (ت ٥٥٣هـ) إيجاز البيان عن معاني القرآن،١/١١٤، تحقيق: د. حنيف بن حسن دار العرب والإسلامي، بيروت، ط: ١، ١٩٩٥م، وانظر: أبو علي الفارسي (ــ ٣٧٧هـ) المسائل البصريات ٢/٩٠٣، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد مطبعة المدني، مصر.

٢- محمد رشيد رضا، تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار ١/ ٣٨٣، ٣٨٤ دار المعرفة، بيروت، ط : ٢.

٣- البقرة: ١٠١.

٤- البقرة ٧٩

٥- البحر المحيط، ١/٥٢٠، ٥٢١.

٦- آل عمران ٨١.

وإن أريد بالإيتاء كونه مهتدي به وداعيا إلى العمل به صح ذلك في جميع الأنبياء، ويكون التعميم حقيقة. وكذلك إن أريد بالأنبياء المجاز، وهو: أممهم ، يكون إيتاؤهم الكتاب كونه تعالى جعله هاديا لهم وداعيا"[١]

قال تعالى: (كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ)[٢] "(كتاب أنزلناه) وارتفاعه على إضمار مبتدأ، أي هذا كتاب. وقرأ الجمهور: (مبارك) على صفة، وقرئ (مباركا)، على الحال اللازمة أي: هذا كتاب".[٣]

النصب على قراءة حفص:

قال تعالى: (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنْ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِنْ اللَّيْلِ **مُظْلِمًا** أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)[٤]

وقرأ ابن كثير والكسائي (قطعا) بسكون الطاء، وهو مفرد اسم للشيء المقطوع. وقال الأخفش في قوله: بقطع من الليل، بسواد من الليل. وأهل اللغة يقولون: القطع ظلمة آخر الليل. وقال بعضهم: طائفة من الليل، وعلى هذه القراءة يكون قوله: (مظلما) صفة لقوله: قطعا، كما جاء ذلك في قراءة أبي: (كأنما تغشى وجوهَهم قِطْع من الليل مظلمٌ). وقرأ ابن أبي عبلة كذلك إلا أنه فتح الطاء (قِطَع..)

وقيل: قطع جمع قطعة، نحو سدر وسدرة، فيجوز إذ ذاك أن يوصف بالمذكر نحو: نخل منقعر، وبالمؤنث نحو: نخل خاوية، ويجوز على هذا أن

١- البحر المحيط، ٣/٢٤٢.

٢- ص ٢٩

٣- البحر المحيط، ٩/١٥٣.

٤- يونس ٢٧.

يكون(مظلما) حالا من الليل كما أعربوه في قراءة باقي السبعة، (كأنما أغشيتْ وجوهُهم قِطَعا) بتحريك الطاء بالفتح(من الليل مظلما) بالنصب"[1]

"قال الزمخشري: (فإن قلت): إذا جعلت (مظلما) حالا من (الليل)، فما العامل فيه؟ (قلت): لا يخلو إما أن يكون (أغشيت)، من قبل أن (من الليل) صفة لقوله(قطعا) فكان إفضاؤه إلى الموصوف كإفضائه إلى الصفة. وإما أن يكون معنى الفعل في (من الليل) انتهى. أما الوجه الأول فهو بعيد، لأن الأصل أن يكون العامل في الحال هو العامل في ذي الحال، والعامل في (الليل) هو مستقر الواصل إليه بمن، و(أغشيت) عامل في قوله: (قطعا) الموصوف بقوله: (من الليل)فأختلفا فلذلك كان الوجه الأخير أولى أي: قطعا مستقرة من الليل، أو كائنة من الليل في حال إظلامه. وقيل: (مظلما) حال من قوله (قطعا) أو صفة. وذكر في هذين التوجيهين لأن قطعا في معنى كثير، فلوحظ فيه الإفراد والتذكير. وجوزوا أيضا في قراءة من سكن الطاء أن يكون (مظلما) حالا من قطع، وحالا من الضمير في من. قال ابن عطية: فإذا كان نعتا يعني: (مظلما) نعتا لقطع، فكان حقه أن يكون قبل الجملة، ولكن قد يجيء بعد هذا، وتقدير الجملة، قطعا استقر من الليل مظلما على نحو قوله: (وهذا كتاب أنزلناه مبارك)[2] أنتهى ولا يتعين تقدير العامل في المجرور بالفعل فيكون جملة، بل الظاهر أن يقدر باسم الفاعل، فيكون من قبيل الوصف بالمفرد والتقدير: قطعا كائنا من الليل مظلما".[3]

وشرحه السمين الحلبي بما يأتي:

قوله: (قطعا) قرأ ابن كثير والكسائي (قِطْعا) بسكون الطاء، والباقون بفتحها. فأما القراءة الأولى فاختلفت عبارات الناس فيها، فقال أهل اللغة. (القِطْع) ظلمة آخر الليل. وقال الأخفش في قوله: بِقِطْع من الليل بسواد من الليل. وقال بعضهم : طائف من الليل، وأنشد الأخفش:

١- البحر المحيط، ٦/٤٧، ٤٨.

٢- الأنعام ٩٢.

٣- البحر المحيط، ٦/٤٨.

افتحي الباب فانظري في النجوم كـم علينا من قِطْعِ ليلٍ بَهيم

وأما قراءة الباقين فجمع (قطعة) نحو: دِمْنة ودِمَن، وكِسْرة وكِسَر وعلى القراءتين يختلف إعراب (مظلما)، فإنه على قراءة الكسائي وابن كثير يجوز أن يكون نعتا لـ (قِطْعا) ووُصف بذلك مبالغةً في وصْف وجوههم بالسواد، ويجوز أن يكون حالا ففيه ثلاثة أوجه، أحدها، أنه حال من (قِطْعا)، وجاز ذلك لتخصُّصه بالوصف بالجار بعده وهو (من الليل)، والثاني: أنه حال من (الليل)، والثالث: أنه حال من الضمير المستتر في الجار لوقوعه صفة"[1].

وأما قراءة الباقين[2] فقال مكي وغيره: إن (مظلما) حال من (الليل) فقط. ولا يجوز أن يكون صفة لـ(قطعا)، ولا حالا منه، ولا من الضمير في (من الليل)، لأنه كان يجب أن يقال فيه: مظلمة. قلت: يَعْنُون أن الموصوف حينئذٍ جمعٌ، وكذا صاحب الحال فتجب المطابقةُ. وأجاز بعضهم ما منعه هؤلاء وقالوا: جاز ذلك لأنه في معنى الكثير، وهذا فيه تعسُّف.

وقرأ أبي(تَغْشَى وجوهَهم قِطْعٌ) بالرفع، (مظلمٌ) وقرأ ابن أبي عبلة كذلك، إلا أنه فتح الطاء[3]

أي كأنما ألبست وجوههم قطعا من أديم الليل حال كونه حالكا مظلما لا بَصيص فيه من نور القمر الطالع ولا النجم الثاقب فتشقها قطعة بعد قطعة فصارت متراكمة بعضها فوق بعض[4] أي: جعل عليها غطاء من سواد الليل أي: هم سود الوجوه. وقطعا جمع قطعة وهو مفعول ثان لاغشيت.[5]

قال تعالى: (فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ)[6]

قوله (مثل) قرأه أبو بكر وحمزة والكسائي(مثلُ) بالرفع، ونصبه الباقون، وحجة من رفعه أنه جعله صفة لـ (حق). وحسُن ذلك لأنه نكرة، لا

١- الدر المصون، ٦/١٨٨.

٢- وهي (قطَعا) بفتح الطاء.

٣- الدر المصون، ٦/١٨٨

٤- المراغي، تفسير المراغي، ١١/٩٦، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١١/٩٦.

٥- أبو البركات، تفسير النسفي، المجلد الأول، ٢/١٦١.

٦- الذاريات ٢٣.

يتعرف بإضافته إلى معرفة لكثرة الأشياء التي يقع التماثل بها بين المتماثلين، فلما لم تعرّفه إضافته إلى معرفة حسُن أن يوصف به النكرة، وهو (حق)، و(ما) زائدة، و(مثل) مضاف إلى (أنكم) و(أنكم) في موضع خفض بإضافة (مثل) إليه، و(أن) وما بعدها مصدر في موضع خفض والتقدير: أنه لحقٌ مثلُ نطقِكم.[1]

والنصب فيه يحتمل أن يكون معربا منصوبا على الحال من (الحق)، وأن يكون مبنيا لإضافته إلى (أنّ)[2]، وفتحته بناء لإضافته لمبنى.[3]

وقد أشار القيسي إلى هذا الأمر قائلا: وحجة من فتح (مثلا) أنه يحتمل ثلاثة أوجه:[4] منها أن تنصب (مثلا) على الحال من النكرة وهي(حق)، وهو قول الجَرْمي والأحسن أن يكون حالا من المضمر المرفوع في (لحق) وهو العامل في المضمر، وفي الحال، وتكون على هذا (ما) زائدة، و(مثل) مضافا إلى (أنكم) ولم يتعرف بالإضافة لما ذكرنا أولا، والحال من النكرة قليل في الاستعمال، وقد حكى الأخفش في قوله تعالى: (فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ

١- الكشف ٢/ ٢٨٧.

٢- ابن خروف، أبو الحسن علي الحضرمي الاشبيلي، شرح كتاب سيبويه المُسمّى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، ص ٢٣٠، تحقيق: خليفة محمد خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الاسلامية، طرابلس، ليبيا، ط: ١، ١٤٢٥هـ - ١٩٩٥م.

٣- ابن هشام، جمال الدين، تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص ٢٣١، تحقيق: د. السيد تقي عبدالسيد، ١٤٠٦هـ.

٤- الأول أن يكون مبنيا على الفتح لإضافته إلى اسم غير متمكن، وهو (أن)، كما بنيت (غير)، لإضافتها إلى أن في قوله: لم يمنع الشُرب منها غيرُ أن نطقت. لكن(مثل) وإن بنيت فهي في موضع رفع صفة لـ (حق). والوجه الثاني: أن تجعل (ما) و(مثل) اسما واحدا وتبنيه على الفتح، وهو قول المازني، فهو عنده لقول الشاعر:

وتَداعي مِنخــراه بدَمٍ ... مثلَ ما أثمرَ حُماضُ الجَبَل

فبنى (مثلا) لمّا جعلها و(ما) اسما واحدا.

حَكِيمٍ.أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا)[١] أن (أمرا) الثاني في حال من (أمر) الأول، وهو نكرة، والأحسن أن يكون حالا من المضمر في(حكيم) وهو بمعنى(يحكم)[٢]

قال تعالى: (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ **غَيْرَ** مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ)[٣]

"قرأ الجمهور (غير) بالنصب. واتفق جمهور من وقفنا على كلامه من المعربين والمفسرين على أنه منصوب على الحال. ونقل بعضهم الإجماع على ذلك، واختلفوا في صاحب الحال. فقال الأخفش: هو ضمير الفاعل في (أوفوا) وقال الجمهور والزمخشري وابن عطية وغيرهما: هو الضمير المجرور في (أحل لكم). وقال بعضهم: هو الفاعل المحذوف من (أحل) القائم مقامه المفعول به، وهو الله تعالى: وقال بعضهم : هو ضمير المجرور في (عليكم)"[٤]

"وقرأ ابن أبي عبلة: (غير) بالرفع، وأحسن ما يخرج عليه أن يكون صفة لقوله: (بهيمة الأنعام)، ولا يلزم من الوصف بغير أن يكون ما بعدها مماثلا للموصوف في الجنسية،[٥] ولا يضر الفصل بين النعت والمنعوت بالاستثناء، وخرج أيضا على الصفة للضمير في (يتلي) قال ابن عطية: لأن (غير محلي الصيد) هو في المعنى بمنزلة (غير مُستَحَلٍّ إذا كان صيدا)

١- الدخان ٤، ٥

٢- الكشف ٢/ ٢٨٧، ٢٨٨..

٣- المائدة ١.

٤- البحر المحيط ج ٤ ص ١٥٩ - ١٦٠.

٥- أي: تقول: مررت برجلٍ غيرِ حمار، هكذا قالوه، وفيه نظر، ولكن ظاهر هذه القراءة يدل لهم: الدر المصون، ٤/١٨٥.

أنتهى[١] وقال السمين الحلبي، وفيه تكلف"[٢] ولا يحتاج إلى هذا التكلف على تخريجنا (محلي الصيد وأنتم حرم) جملة حالية"[٣]

وذكر السمين الحلبي أن يكون تقاديرها:

(غيرَ): "(١) أنه حال من فاعل (أوفوا)، والتقدير: أوفوا بالعقود في حال انتفاء كونكم مُحِلِّين الصيد وأنتم حرم.

(٢) أنه حال من الضمير المجرور في (لكم) ومعناه: أُحِلَّتْ لكم بهيمة الأنعام في حال كون انتفاء كونكم تُحِلُّون الصيدَ وأنتم حرم.

(٣) أنه حال من الفاعل المقدر، يعني الذي حُذف وأقيم المفعولُ مُقامه في قوله تعالى: (أحلت لكم بهيمة) فإن التقدير عنده: أَحَلَّ الله لكم بهيمة الأنعام غيرَ محل لكم الصيد وأنتم حرم.

(٤) أنه منصوب على الحال من الضمير المجرور في (عليكم) أي: إلا ما يتلى عليكم حالَ انتفاء كونكم محلين الصيد"[٤].

١- البحر المحيط، ٤/١٦٣.

٢- الدر المصون، ٤/١٨٥

٣- البحر المحيط ٤/١٦٣.

٤- الدر المصون ٤/ ١٧٨، ١٧٩، وقد ضعف السمين الحلبي هذه الاوجه كلها بسبب أو بآخر(أنظر للتفصيل الدر المصون: ٤/ ١٧٨.)

الفصل الثالث:

تداخل نمط الموقع

المبحث الأول: التداخل بين الاسمية والوصفية في مواقع متحدة الرتبة

المبحث الثاني: التداخل بين الاسمية والوصفية في مواقع متفاوتة الرتبة

المبحث الثالث: تعدد الموقع في إطار فوق الثنائي

المبحث الأول

التداخل بين الاسمية والوصفية في مواقع متحدة الرتبة

والمواقع إما أن تكون متقاربة الرتبة كاسم كان وخبر كان، أو اسم إن وخبر إن، أو تكون متفاوتة الرتبة، فهناك ـ إذن ـ مبحثان لهذا الفصل: فالمبحث الأول مواقع متقاربة الرتبة.

الرفع على قراءة حفص:

اسم كان ـ خبر كان:

قال تعالى: (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ)[١].

(فتنتهم) وقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص بالتأنيث والرفع[٢]. وقرأ حمزة والكسائي ويعقوب (ثم لم يكن) بالياء (فتنتهم) بالنصب. وقرأ أهل المدينة وأبو عمرو وأبو بكر عن عاصم وخلف (ثم لم تكن) بالتاء و(فتنهم) بالنصب[٣]. يعني أنّ (تكن) مؤنثة واسمها (أن قالوا) فليس في أن قالوا تأنيث لفظ وإنما جعل تأنيثه على معنى (أن قالوا) إذا تأوّلته تأويل مقالةٍ كانه قال: ثم لم تكن فتنَتهم إلا مقالتُهم[٤].

ويقول مكي القيسي في مشكل إعراب القرآن: "من قرأ (تكن) بالتاء، أنث لتأنيث لفظ الفتنة، وجعل الفتنة، اسم (كان) و(أن قالوا) خبر (كان).

ومن قرأه (تكن) بالتاء ونصب (الفتنة) جعلها خبر (كان) و(أن) اسم كان، وأنث (تكن) على المعنى؛ لأن (أنْ) وما بعدها هو الفتنة في المعنى؛ لأن اسم (كان) هو

١- الأنعام ٢٣.

٢- القاضي، عبدالفتاح، البدور الزاهرة، ص، ٩٩، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط:١، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.

٣- الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن ٣/٢٨٣، تحقيق: السيد هاشم الرسولي المحلاتي دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان. ١٣٧٩ق-١٣٣٩ش.

٤- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصص ١٦/٧٦. المكتب التجاري للنشر، بيروت، دار الفكر بيروت.

الخبر في المعنى؛ إذ هي داخلة على الابتداء والخبر، وجعل (أن) اسم كان هو الاختيار عند أهل النظر؛ لأنها لا تكون إلا معرفة، ولأنها لا توصف، فأشبهت المضمر؛ والمضمر أعرف المعارف، فكان الأعرف اسم (كان) أولى مما هو دونه في التعريف؛ إذ الفتنة إنما تعرَّفت بإضافتها إلى المضمر، فهي دون تعريف (أن قالوا) بكثير.

ومن قرأ (يكن) بالياء، ورفع (الفتنة) ذكّر؛ لأن تأنيث (الفتنة) غير حقيقي، ولأن الفتنة يراد بها المعذرة، والمعذرة والعُذر سواء، فحمله على المعنى فذكّر، ولأن (الفتنة) هي القول في المعنى، فذكّر حملاً على المعنى"[١].

قال تعالى: (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ)[٢].

"وقرأ أبان بن تغلب وعاصم والأعمش بخلاف عنهما (صلاتهم) بالنصب (إلا مكاء وتصدية) بالرفع وخطأ قوم منهم أبو على الفارسي هذه القراءة لجعل المعرفة خبراً والنكرة اسماً قالوا: ولا يجوز ذلك إلا في ضرورة كقوله:

يكون مزاجها عسل وماء

وخرّجها أبو الفتح على أنّ المكاء والتصدية اسم جنس واسم الجنس تعريفه وتنكيره واحد انتهى، وهو نظير قول من جعل (نسلخ) صفة لليل في قوله: (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار)[٣]. ويسبني صفة للئيم في قوله:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبني"[٤].

يقول ابن خالوية في الحجة[٥]: "يقرأ برفع (صلاتهم) ونصب قوله (مكاءً) (تصديةً) وبنصب (صلاتهم) ورفع قوله (مكاءٌ) و(تصدية).

١- مشكل إعراب القرآن، ١/٢٦٠، ٢٦١.

٢- الأنفال ٣٥.

٣- يس ٣٧.

٤- البحر المحيط، ٥/٣١٥.

٥- الحجة، ص١٧١.

فالوجه في العربية إذا اجتمع في اسم كان وخبرها معرفة ونكرة: أن ترفع المعرفة، وتنصب النكرة، لأن المعرفة أولى بالاسم، والنكرة أولى بالفعل، (لأن الفعل قد يقع خبراً، ويمتنع أن يكون مبتدأ)، والوجه الآخر: يجوز في العربية اتساعاً على بُعد أو لضرورة شاعر. قال حسان:

كأن سَبيئةً من بيت رأسٍ يكونُ مزاجَها عسلٌ وماء"

ويقول المكي في مشكل إعراب القرآن: "وما كان (صلاتهم) بالنصب إلا (مكاءٌ) و(تصديةٌ) بالرفع، وهذا لا يجوز إلا في الشعر عند الضرورة، لأن اسم (كان) هو المعرفة، وخبرها هو النكرة، في أصول الكلام والنظر والمعنى، لأنك إنما تخبر عن معرفةٍ بخبرٍ ما"[1].

قال تعالى: (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا، وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا، كُلُّ ذَلِكَ كَانَ **سَيِّئُهُ** عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا)[2].

"وقرأ الحرميان[3] وأبو عمرو وأبو جعفر والأعرج (سيئةً) بالنصب والتأنيث.

وقرأ باقي السبعة والحسن ومسروق (سيئُه) بضم الهمزة مضافاً لهاء المذكر الغائب.

وقرأ عبدالله (سيئاتُه) بالجمع مضافاً للهاء، وعنه أيضاً (سيئاتٍ) بغيرها.

فأما القراءة الأولى فالظاهر أن ذلك إشارة إلى مصدري النهيين السابقين، وهما قفو ما ليس له به علم، والمشي في الأرض مرحاً. وقيل: إشارة إلى جميع المناهي المذكورة فيما تقدم في هذه السورة، و(سيئة) خبر كان وأنث ثم قال (مكروهاً) فذكر. قال الزمخشري: السيئة في حكم الأسماء بمنزلة الذنب، والاسم زال عنه حكم الصفات فلا اعتبار بتأنيثه، ولا فرق بين من قرأ (سيئة) ومن قرأ (سيئا) ، ألا

١- مشكل إعراب القرآن، ١/٣٤٦.

٢- الإسراء ٣٦-٣٨.

٣- ابن كثير ونافع.

تراك تقول: الزنا سيئة كما تقول السرقة سيئة، فلا تفرق بين إسنادها إلى مذكر ومؤنث انتهى. وهو تخريج حسن"[١].

و(سيِّئُه) على قراءة الرفع اسم كان مرفوع و(الهاء) مضاف إليه[٢].

اسم إن ــ خبر إن:

قال تعالى: (إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ **مِيقَاتُهُمْ** أَجْمَعِينَ)[٣].

"وقرئ (ميقاتهم): بالنصب، على أنه اسم إن، والخبر (يوم الفصل).

أي: إن يوم الفصل ميعادهم وجزاؤهم"[٤].

"وفي قراءة الرفع يوم اسم (إن) وخبرها (ميقاتهم) وأجاز الكسائي والفراء نصب (ميقاتهم) بـ(إن) ويجعلان (يوم الفصل)، ظرفاً للميقات، في موضع خبر (إن)، أي: إن ميقاتهم في يوم الفصل"[٥].

النصب على قراءة حفص:

اسم كان ــ خبر كان:

قال تعالى: (وَمَا كَانَ **قَوْلَهُمْ** إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ)[٦].

"وقرأ الجمهور (قولهم) بالنصب على أنه خبر كان. و(إن قالوا) في موضع الاسم، جعلوا ما كان أعرف الاسم، لأن (إنّ) وصلتها تتنزل منزلة الضمير.

و(قولهم) مضاف للضمير، يتنزل منزلة العلم.

"وقرأت طائفة منهم حماد بن سلمة عن ابن كثير، وأبو بكر عن عاصم فيما ذكره المهدوي برفع (قولهم)، جعلوه اسم كان، والخبر (إن قالوا).

١- البحر المحيط، ٧/٥٠.

٢- محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، المجلد الثامن ١٥/٤٥.

٣- الدخان ٤٠.

٤- البحر المحيط، ٩/٤٠٧.

٥- مشكل إعراب القرآن، ٢/٢٩١.

٦- آل عمران ١٤٧.

والوجهان فصيحان، وإن كان الأول أكثر[1].

وقال عبدالقاهر الجرجاني في باب (كان) في دلائل الإعجاز. إذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيهما شئت اسماً والآخر خبراً كقولك: كان زيدٌ أخاك وكان أخوك زيداً فيظن من هاهنا أن تكافئوا الاسمين في التعريف يقتضي أن لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتثني بذاك، وحتى كان الترتيب الذي يدعى بين المبتدأ والخبر وما يوضع لهما من المنزلة في التقدم والتأخر يسقط ويرتفع إذا كان الجزآن معاً معرفتين"[2].

قال تعالى: (إِنَّمَا كَانَ **قَوْلَ** الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)[3].

"وقرأ عليّ وابن أبي إسحاق والحسن (إنما كان قول) بالرفع والجمهور بالنصب. قال الزمخشري: والنصب أقوى لأن أولى الاسمين بكونه اسماً لكان أوغلهما في التعريف و(أن يقولوا) أوغل لأنه لا سبيل عليه للتنكير بخلاف (قول المؤمنين). وكان هذا من قبيل كان في قوله (ما كان الله أن يتخذ من ولد)[4]. (ما يكون لنا أن نتكلم بهذا)[5] انتهى. ونص سيبويه على أن اسم كان وخبرها إذا كانتا معرفتين فأنت بالخيار في جعل ما شئت منهما الاسم والآخر الخبر من غير شرط في ذلك ولا اختيار"[6].

قال تعالى: (وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ **حُجَّتَهُمْ** إِلَّا أَنْ قَالُوا ائْتُوا بِآبَائِنَا إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ)[7].

١- البحر المحيط، ٣/٣٧٣، ٣٧٤.

٢- دلائل الإعجاز، تحقيق: الشيخ محمد عبده والشيخ محمد محمود الشنقيطي، تعليق: محمد رشيد رضا، ص١٣٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط:٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٣- النور ٥١.

٤- مريم ٣٥.

٥- النور ١٦.

٦- البحر المحيط، ٨/٦٢.

٧- الجاثية ٢٥.

"وقرأ الجمهور: (حجتهم) بالنصب؛ والحسن، وعمرو بن عبيد، وزيد بن علي، وعبيد بن عمير، وابن عامر، فيما روي عنه عبدالحميد، وعاصم، فيما روي هارون وحسين، عن أبي بكر عنه: (حجتهم) أي ما تكون حجتهم، لأن إذا للاستقبال، وخالفت أدوات الشرط بأن جوابها إذا كان منفياً بما، لم تدخل الفاء، بخلاف أدواة الشرط، فلابد من الفاء، تقول: إن تزرنا فما جفوتنا، أي: فما تجفونا. وفي كون الجواب منفياً بما، دليل على ما اخترناه من أن جواب إذا لا يعمل فيها، لأن ما بعد ما النافية لا يعمل فيما قبلها"(١).

قال الدمياطي: وعن الحسن (ما كان حجتهم) بالرفع اسم كان، و(إلا أن قالوا) الخبر والجمهور بالنصب على أنها الخبر، وهو الراجح(٢).

قال تعالى: (فَمَا كَانَ **جَوَابَ** قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ)(٣).

"وقرأ الجمهور: (جواب) بالنصب، والحسن، وابن أبي إسحاق: بالرفع"(٤).

وقال أبو الفتح: أقوى من هذا (جوابَ قومه) بالنصب، ويجعل اسم كان قوله: (أنْ قالوا أخرجوا آلَ لوطٍ) لشبه أن بالمضمر، من حيث كانت لا توصف كما لا يوصف. والمضمر أعرف من هذا المظهر"(٥).

اسم ليس ـ خبر ليس:

قال تعالى: (**لَيْسَ الْبِرَّ** أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ...)(٦).

"وقرأ حمزة، وحفص (ليس البر) بنصب الراء، وقرأ باقي السبعة برفع الراء.

وقال الأعمش في مصحف عبدالله (لا تحسبن البرَّ)، وفي مصحف أبيّ، وعبدالله أيضا: (ليس البر بأن تولوا) فمن قرأ بنصب (البر) جعله خبر ليس، و(أن تولوا) في موضع الاسم، والوجه أن يلي المرفوع أي: إنه ولي الفعلُ مرفوعَه قبل منصوبه لأنها بمنزلة الفعل المتعدي، وهذه القراءة من وجه أولى، وهو أن جعل

١- البحر المحيط، ٤٢٣/٩، ٤٢٤.

٢- إتحاف فضلاء البشر ٤٦٧/٢.

٣- النمل ٥٦، ومثله الأعراف ٨٢، والعنكبوت ٢٤.

٤- البحر المحيط، ٢٥٥/٨.

٥- المحتسب، ١٤١/٢.

٦- البقرة ١٧٧.

فيها اسم ليس (أن تولوا)، وجعل الخبر (البر)، وأن وصلتها أقوى في التعريف من المعرف بالألف واللام، وقراءة الجمهور أولى من وجه، وهو: أن توسط خبر ليس بينها وبين اسمها قليل، وقد ذهب إلى المنع من ذلك ابن درستويه تشبيها لها: بما.. أراد الحكم عليها بأنها حرف، كما لا يجوز توسيط خبر ما، وهو محجوج بهذه القراءة المتواترة، وبورود ذلك في كلام العرب.

قال الشاعر:

سَلِي إنْ جَهِلْتِ الناسَ عَنَّا وعنهم وليس سواءً عالمٌ وجَهُولُ

أي: إنه ولي الفعل مرفوعه قبل منصوبه.

وقال الآخر:

أليس عظيماً أن تُلِمَّ مُلِمَّةٌ وليس علينا في الخُطوبِ مُعَوَّلُ

وقرأه: (بأن تولوا) على زيادة الباء في الخبر كما زادوها في اسمها إذا كان ان وصلتها. قال الشاعر:

أ ليس عجيباً بأن الفتى يصابُ ببعض الذي في يديه

أدخل الباء على اسم ليس، وإنما موضعها الخبر، وحَسّن ذلك في البيت ذكرُ العجيب مع التقدير الذي تفيده الهمزة، وصار معنى الكلام: أعجب بأن الفتى، ولو قلت: أليس قائماً بزيد لم يجز"[1].

وذكر القيسي[2]: "ووجه القراءة بالنصب أن (ليس) من أخوات (كان) يقع بعدها المعرفتان، فتجعل أيهما شئت الاسم والآخر الخبر، فلمّا وقع بعد (ليس) (البر) وهو معرفة، و(أن تولوا) معرفة، لأنه مصدر بمعنى التولية، جعل (البر) الخبر، فنصبه، وجعل (أن تولوا) الاسم فقدّر رفعه، وكان المصدر أولى بأن يكون اسما لأنه لا يتنكر، و(البر) قد يتنكر، و(أن) والفعل أقوى في التعريف. وأيضاً فإن (أن) وصلتها تشبه المضمر، لأنها لا توصف واضح أنه يعني (أن والفعل) وليس المصدر الصريح الذي يوصف ويوصف به كما لا يُوصف المضمر. ومن الأصول أنه إذا اجتمع مع (ليس) وأخواتها مضمر ومظهر، فالمضمر هو الاسم،

١- البحر المحيط، ٢/١٣١.

٢- الكشف ١/٢٨٠، ٢٨١.

لأنه أعرف، فلما كانت (أن) وصلتها كالمضمر، كانت أولى أن تكون هـي اسـم (ليس)، وقوي ذلك، لأن (أن) وصلتها في تقدير الإضافة إلى المضمر، لأن معناها (توليتكم)، والمضاف إلى المضمر أعرف مما فيه الألف واللام، والأعرف أولى أن يكون هو الاسم لـ(كان) وأخواتها، لأنه هو المخبرَ عنه، ولا يُخبر إلا عن الأعرف دون الأنكر، ألا ترى أن النكرات لا يُخبر عنها، وأيضاً فإن (البر) تعريفه ضعيف، لأنه يدل على الجنس[1]، ليس يدل على شخص بعينه.

وتعريف الجنس ضعيف، لأنه كالنكرة. فصار (أن) والفعل أقوى من (البر) في التعريف بكثير، فوجب أن يكون الأعرف هو الاسم، وهو (أن) وما بعدها، ووجب نصب البر على الخبر.

ووجه القراءة بالرفع أن اسم (ليس) كالفعل، ورتبة الفاعل أن يلي الفعل، فلمّا ولي (البر) (ليس) رفع. ولو نصب (البر) لوجب أن يكون الكلام غيرَ رتبته، وأن يُنوى بـ(البر) التأخير، فيكون الكلام على رتبته، التي أتت به التلاوة، أولى من أن يحدث فيه ما يحتاج معه إلى التقديم والتأخير.

ويقوى رفعه رفع (البر) الثاني، الذي معه الباء إجماعا في قوله: (وليس البرّ بأن تأتوا) (١٨٩) ولا يجوز فيه إلا رفع (البر) فحملُ الأول على الثاني أولى من مخالفته له، ويقوي رفع (البر) أيضاً أن في مصحف ابن مسعود: (ليس البر بأن تولوا) بزيادة باء، وهذا لا يكون معه إلا رفع (البر)، كما قال ابن مجاهد: فإذا كان هكذا لم يجز أن يُنصب البر.

وقال أبو الفتح[2]: الذي قاله ابن مجاهد هوا لظاهر في هذا، لكن قد يجوز أن يُنصب مع الباء، وهو أن تجعل الباء زائدة، كقولهم: كفى بالله أي كفى الله، وكقوله تعالى: (كفى بنا حاسبين)[3]. أي: كفينا. فكذلك ليس البر بأن تولوا بنصب البر كما في قراءة السبعة.

١- كما ذكر د. محمد عبدالله دراز: إنما البركلمة جامعة لخصال الخير كلها: نظرية وعملية، في معاملة المخلوق، وعبادة الخالق، وتزكية الأخلاق: النبأ العظيم ص٢٤١، تخريج: عبدالحميد أحمد الدخاخني.

٢- المحتسب، ١/١١٧.

٣- الأنبياء ٤٧.

فإن قلت: فإن (كفى) بالله شاذ قليل، فكيف قست عليه (ليس)، ولم نعلم الباء زيدت في اسم ليس، إنما زيدت في خبرها، نحو قوله: (ليس بأمانيّكم)؟[1] قيل: لو لم يكن شاذا لما جوزنا قياسا عليه ما جوزناه، ولكنا نوجب فيه البتة واجباً، فأعرفه.

وعلق عليه القيسي بقوله: "وهو الاختيار، لإجماع القراء عليه، ولأنه رتبة الكلام، وبه قرأ الحسن والأعرج، ويقوي ذلك أن في مصحف أُبيّ: (ليس البر بأن تولوا) كمصحف ابن مسعود.

والرفع في (البر) اختيار أبي عبيد وأبي حاتم وغيرهما، وبه قرأ الحسن والأعرج وشيبة ومسلم بن جُندب وابن أبي إسحاق وعيسى وابنُ محيصن وشبِل وغيرهم.

والنصب قوي في (البر) من باب التعريف، فالقراءتان حسنتان"[2].

اسم لات ـ خبر لات:

قال تعالى: (كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوْا وَلَاتَ **حِينَ** مَنَاصٍ)[3].

"وقرأ الجمهور (ولات حين) بفتح التاء ونصب النون، فعلى قول سيبويه، وعملت عمل ليس، واسمها محذوف تقديره: ولات الحين حين فوات وفرار.

وعلى قول الأخفش: يكون حين اسم لات، عملت عمل إن نصبت الاسم ورفعت الخبر، والخبر محذوف تقديره: ولات أرى حين مناص.

وقرأ أبو السمال: ولات حين، بضم التاء ورفع النون؛ فعلى قول سيبويه: حين مناص اسم لات، والخبر محذوف؛ وعلى قول الأخفش: مبتدأ والخبر محذوف"[4].

وقول الشاعر:

لَهَفِي عليك لِلَهْفَةٍ من خائفٍ ... يبغي جِوارك حين لاتَ مُجِيرُ

استشهد به على جواز حذف خبر (لات) في الضرورة، أي: ليس في الدنيا، ولات بمعنى ليس. والبيت من شواهد العينيّ، قال: الاستشهاد فيه في قوله: حين لات

١- النساء، ١٤٣.

٢- الكشف، ١/٢٨٠-٢٨١.

٣- ص ٣.

٤- البحر المحيط، ٩/١٣٦.

مجير، حيث أهملت عن العمل لعدم دخولها على الزمان لأن شرط عملها كون معمولها اسم زمان.

وعند الجمهور: هي تعمل عمل (ليس) ولا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع[1]. و(لات) نادرة لا تكاد أن توجد إلا في القرآن الكريم، وبعض الشعر العتيق[2].

وكذلك (لات) فرع على (لا)، و(لا) فرع على (ليس)، و(لا) أصلٌ لـ(لات) وفرعٌ لـ(ليس)[3].

وقال القيسي: لات عند سيبويه مشبّه بليس، ولا تستعمل إلا مع الحينٌ حينَ، واسمها مضمر في الجملة مقدّر محذوف، والمعنى: وليس الحين مناصٍ، أي: ليس الوقتُ وقتَ مَهربٍ.

وحكي سيبويه أنّ من العرب من يرفع (الحين) بعدها ويضمر الخبر، وهو قليل والوقوف عليها عند سيبويه والفراء وأبي إسحاق وابن كيسان (ولات) بالتاء، وعليه جماعة القراء، وبه جاء خط المصحف.

والوقف عليها عند المبرد والكسائي (وَلاه) بالهاء بمنزلة ربُّه.

وذكر أبو عبيد الوقف على (لا) وتبتدئ: (تحين مناص) وهو بعيد مخالف لخط المصحف المجتمع عليه، وذكر أبو عبيد أنها في الإمام (تحين)، التاء متصلة بالحاء.

فأما قول الشاعر:

طَلَبُوا صلحنا ولاتَ أوانٍ

بخفض ما بعد (لات) فإنما ذلك عند أبي إسحاق، لأنه أراد: ولات أوانُنا أوانَ صلحٍ، أي: وليس وقتُنا وقتَ صُلْحٍ، ثم حذف المضاف وبناه، ثم أدخل التنوين

١- الشنقيطي، أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع ٦٣/٢، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط: ٣، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٢- براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص١٦٩، تحقيق: د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣- ابن الأنباري، لُمَعُ الأدلة في الأصول النحو، ص١٢٥، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط:٢، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

عوضاً من المضاف المحذوف، فكسرت النون لالتقاء الساكنين، وصار التنوين تابعاً للكسرة، فهو بمنزلة: يومئذٍ وحينئذٍ.

وقال الأخفش: تقديره: ولاتَ حينَ أوانٍ، ثم حذف (حين)، وهذا بعيد؛ لا يجوز أن يُحذف المضاف إلا ويقوم المضاف إليه مقامه في الإعراب، فيجب أن يُرفع (أوان) وكذلك تأوّله المبرد ورواه بالرفع"[1].

ويبدو أن للأخفش أكثر من مذهب واحد في هذه المسألة[2].

١- القيسي، مشكل إعراب القرآن ٢/٢٤٨.

٢- د. هدى، خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه، ص٦٧، مكتبة دار الثقافة، عمان، ط:١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

المبحث الثاني

التداخل بين الاسمية والوصفية في مواقع متفاوتة الرتبة

الرفع على قراءة حفص:

قال تعالى: (وَيَاقَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ **مِثْلُ** مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِنْكُمْ بِبَعِيدٍ)[1].

"وقرأ مجاهد، والجحدري، وابن أبي إسحاق، ورويت عن نافع: (مثل) بفتح اللام، وخُرّج على وجهين[2]: أحدهما: أن تكون الفتحة فتحة إعراب، وانتصب على أنه نعت لمصدر محذوف أي: إصابة مثل إصابة قوم نوح.

والفاعل مضمر يفسره سياق الكلام أي: أن يصيبكم هو أي: العذاب"[3].

أي: يصيبكم العذاب إصابةً مثلَ ما أصاب[4].

قال تعالى: (يَاأَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ)[5].

قرأ الجمهور (غير) بالرفع على أن يكون خبراً للمبتدأ، أو أن يكون فاعلاً باسم الفاعل الذي هو خالق، لأنه قد اعتمد على أداة الاستفهام، فحسن إعماله، كقولك: أ قائم زيد في أحد وجهيه؟ وفي هذا نظر، وهو أن اسم الفاعل، أو ما جرى مجراه، إذا اعتمد على أداة الاستفهام وأجرى مجرى الفعل، فرفع ما بعده، هل يجوز أن تدخل عليه من التي للاستغراق فتقول: هل من قائم الزيدون؟ كما تقول: هل قائم الزيدون؟ والظاهر أنه لا يجوز: ألا ترى أنه إذا جرى مجرى الفعل، لا يكون فيه عموم خلافه إذا أدخلت عليه من، ولا أحفظ مثله في لسان العرب، وينبغي أن لا

١- هود ٨٩.

٢- والثاني: أن تكون الفتحة فتحة بناء، وهو فاعل كحاله حين كان مرفوعاً، ولما أضيف إلى غير متمكن جاز فيه البناء كقراءة من قرأ: (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) (الذاريات ٢٣).

٣- البحر المحيط، ٢٠٠/٦.

٤- الدر المصون ٣٧٧/٦.

٥- فاطر ٣.

يقدم على إجازة مثل هذا إلا بسماع من كلام العرب؟ وقرأ الفضل بن إبراهيم النحوي: (غير) بالنصب على الاستثناء، والخبر إما (يرزقكم) وإما محذوف، و(يرزقكم) مستأنف؛ وإذا كان يرزقكم مستأنفاً، كان أولى لانتفاء صدق خالق على غير الله، بخلاف كونه صفة، فإن صفة تقيد، فيكون ثم خالق غير الله لكنه ليس برازق"[1].

قال تعالى: (وَقَالُوا لَوْلَا يَأْتِينَا بِآيَةٍ مِنْ رَبِّهِ أَوَلَمْ تَأْتِهِمْ **بَيِّنَةُ** مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى)[2].

"وقرأ نافع وأبو عمرو وحفص (تأتهم) بالتاء على لفظ (بينة)[3] وهو فاعل[4].

وقرأ باقي السبعة وأبو بحرية وابن محيصن وطلحة وابن أبي ليلى وابن مناذر وخلف وأبو عبيدة وابن سعدان وابن عيسى وابن جبير الأنطاكي (يأتهم) بالياء لمجاز تأنيث (الآية) والفصل.

وقرأ الجمهور بإضافة (بينة) إلى (ما) وفرقة منهم أبو زيد عن أبي عمرو بالتنوين و(ما) بدل. قال صاحب اللوامح: ويجوز أن يكون ما نفياً وأريد بذلك ما في القرآن من الناسخ والفصل مما لم يكن في غيره من الكتب.

وقرأت فرقة بنصب (بينة) والتنوين و(ما) فاعل بتأتهم و(بينة) نصب على الحال، فمن قرأ يأتهم بالياء فعلى لفظ (ما) ومن قرأ بالتاء داعي المعنى لأنه أشياء مختلفة وعلوم من مضى وما شاء الله"[5].

قال تعالى: (وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ لَهُمْ **جَزَاءُ** الضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ)[6].

١- البحر المحيط، ١٣/٩، ١٤.
٢- طه ١٣٣.
٣- البحر المحيط، ٤٠١/٧.
٤- معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم، ص٤١٩.
٥- البحر المحيط، ٤٠١/٧.
٦- سبأ ٣٧.

"وقرأ الجمهور (جزاء الضعف) على الإضافة، أضيف فيه المصدر إلى المفعول، وقدره الزمخشري مبنياً للمفعول الذي لم يسم فاعله، فقال: أن يجاوز الضعف، والمصدر في كونه يبنى للمفعول الذي لم يسم فاعله فيه خلاف، والصحيح المنع، ويقدر هنا أن يجاوز الله بهم الضعف، أي يضاعف لهم حسناتهم، الحسنة بعشر أمثالها، وبأكثر إلى سبعمائة لمن يشاء. وقرأ قتادة: (جزاء الضعف) برفعهما؛ فالضعف بدل، ويعقوب في رواية بنصب (جزاء) ورفع (الضعف)، وحكي هذه القراءة الداني عن قتادة، وانتصب جزاء على الحال، كقولك: في الدار قائماً زيد"[1]. و(جزاء) بالرفع خبر (أولئك)[2].

قال تعالى: (قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)[3].

"قرأ نافع: (هذا يوم ينفع الصادقين) المعنى: قال الله جل وعز (هذه الأشياء وهذا الذي ذكرناه تقع في يوم ينفع الصادقين. أي: هذا الجزاء يقع يوم نفع الصادقين)[4]، وهي قراءة انفرد بها نافع عن غيره من القراء.

وقرأ الباقون: (هذا يومُ) بالرفع (هذا): رفع بالابتداء، و(يومُ) خبره.

أي: هذا اليوم يوم منفعة الصادقين. فإن سأل سائل فقال: (لم أضفت (اليوم) إلى الفعل، والفعل لا يدخله الجرّ وعلامة الإضافة سقوط التنوين من (يوم)؟) فالجواب عنه: أن إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال في المعنى ومعناه أنك تضيف إلى المصادر. التقدير: (هذا يوم نفع الصادقين).. وكذلك قوله: (يومَ تبيضُّ وجوه) أي (يوم ابيضاض الوجوه ويوم اسوداد الوجوه، وإنما أضفنا إلى المصادر)[5].

وعند العكبري في التبيان: "قوله تعالى (هذا يومُ) هذا: مبتدأ، ويوم: خبره؛ وهو مُعْرَبٌ لأنه مضاف إلى مُعْرَب، فبقي على حَقِّه من الإعراب.

ويقرأ (يومَ) بالفتح، وهو منصوب على الظرف، و(هذا) فيه وجهان:

١- البحر المحيط، ٨/٥٥٥.

٢- القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٢/٢١١.

٣- المائدة ١١٩.

٤- أبو زرعة، الحجة، ص٢٤٢.

٥- نفس المصدر، ص٢٤٢.

أحدهما: وهو مفعول قال؛ أي قال الله هذا القول في يوم.
والثاني: أن هذا مبتدأ، ويوم ظرف للخبر المحذوف؛ أي هذا يَقَعُ، أو يكون يوم يَنْفَع. وقال الكوفيون: (يوم) في موضع رفع خبر (هذا) لكنه بُني على الفتح لإضافته إلى الفعل، وعندهم يجوز بناؤه، وإن أضيف إلى معرب، وذلك عندنا لا يجوز إلا إذا أضيف إلى مَبني[1].

قال تعالى: (إِنَّ هَذِهِ **أُمَّتُكُمْ** أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِي)[2].
"وقرأ الجمهور (أمتكم) بالرفع خبر إن (أمة واحدة) بالنصب على الحال، وقيل: بدل من (هذه) وقرأ الحسن (أمتكم) بالنصب بدل من (هذه)[3].

قال تعالى: (وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا **كَيْدُ** سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى)[4].
"وقرأ الجمهور (كيد) بالرّفع على أن (ما) موصولة. بمعنى الذي والعائد محذوف، ويحتمل أن تكون (ما) مصدرية أي أن صنعتم كيد، ومعنى (صنعوا) هنا زوّروا وافتعلوا كقوله (تلقف ما يأفكون)[5]. وقرأ مجاهد وحميد وزيد بن عليّ (كيد سحر) بالنصب مفعولاً لصنعوا وما مهيئة"[6].
يقول المكي في مشكل إعراب القرآن: "(ما) اسم (إن) وهو بمعنى (الذي) و(كيد) خبرها، والهاء محذوفة من (صنعوه)، تقديره: إنّ الذي صنعوه كيد ساحر.
ومن قرأ: (كيدُ سحرٍ) فمعناه: كيدُ ذي سحرٍ.

١- التبيان للعكبري، ١/٣٥٦.
٢- الأنبياء ٩٢.
٣- البحر المحيط، ٧/٤٦٤.
٤- طه ٦٩.
٥- الأعراف ١١٧.
٦- البحر المحيط، ٧/٣٥٦.

ويجوز في الكلام نصب (كيد) بـ(صنعوا) ولا تضمر في (صنعوا) هاء على أن تجعل (ما) كافّة لـ(إنّ) عن العمل[1].

النصب على قراءة حفص:

قال تعالى: (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ)[2].

يقول القيسي في كشفه: "قوله (لقد تقطع بينكم) قراءه نافع، والكسائي وحفص بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع.

وحجة من رفع أنه جعل (البين) اسماً غير ظرف، فأسند الفعل إليه، فرفعه به ويُقوّى جعل (بين) اسماً دخولُ حرف الجر عليه، في قوله (ومن بيننا وبينك حجابٌ)[3] و(هذا فراقُ بيني وبينك)[4] ولا يحسن أن يكون مصدراً، وترفعه بالفعل، لأنه يصير المعنى، لقد تقطع افتراقكم، وإذا انقطع افتراقهم لم يفترقوا، فيحول المعنى، وينقلب المراد، و إنما تمّ على أنهم تفرّقوا. وأصل (بين) أن تُبيّن عن الافتراق، وقد استعملت في هذا الموضع وغيره، إذا ارتفعت، بمعنى الوصل، والمعنى: لقد تقطع وصلكم، وإذا تقطع وصلهم افترقوا، وهو المعنى المقصود إليه، وإنما استعملت بضد ما بُنيت عليه، بمعنى الوصل. لأنها تستعمل كثيرا مع السببين المتلابسين، بمعنى الوصل، تقول: بيني وبينه شركة، وبيي وبينه رحم وصداقة. فلمّا استعملت في هذه المواضع بمعنى الوصل جاز استعمالها في الآية كذلك.

وحجة من نصب أنه جعله ظرفاً، والتقدير: لقد تقطع وصلكم بينكم. ودلّ على حذف الوصل قوله: (وما نرى معكم شُفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء)، فدلّ هذا على التقاطع والتهاجر بينهم وبين شركائهم، إذ تبرؤوا منهم، ولم يكونوا معهم، وتقاطعهم لهم هو تركُ وصلهم لهم، فحسن إضمار الوصل بعد (تقطع) لدلالة الكلام عليه. وفي حرف ابن مسعود ما يدُلّ على النصب فيه قرأ: (لقد تقطع ما

١- مشكل إعراب القرآن، ٢/٧٢.

٢- الأنعام ٩٤.

٣- فصلت ٥.

٤- الكهف ٧٨.

بينكم) وهذا لا يجوز فيه إلا النصب، لأنك ذكرتَ التقطع، وهو (ما) كأنه قال: لقد تقطع الوصل بينكم. ويجوز أن تكون القراءة بالنصب كالقراءة بالرفع، على أن (بَيْنا) اسم، لكنه لمّا كثر استعماله ظرفاً منصوباً جرى في إعرابه، في حال كونه غير ظرف، على ذلك، ففُتح، وهو في موضع رفع، وهو مذهب الأخفش. فالقراءتان على هذا بمعنى واحد، فأقرأ بأيهما شئت"[1].

وعند ابن خالويه: فالحجة لمن قرأ بالضم: أنه جعله اسماً، معناه: (وصلكم) فرفعه، لأنه اسم هاهنا لا ظرف قال الشاعر:

كأنَّ رماحهم أَشْطانُ بئرٍ بعيدٍ بين جَالِبها شَطُون

ويروي جرور.

والحجة لمن قرأ بالفتح: أنه جعله ظرفاً، ومعناه: الفضاء بين الغايتين.

ودليله قراءة عبد الله: (لقد تقطّع ما بينَكم) ومن الأسماء ما يكون ظرفاً واسماً كقولك: زيد دونك، وزيد دونٌ من الرجال، وزيد وسط الدار، وهذا وسطُها"[2].

البَيْنُ: الوَصْلُ[3]، والبين: الافتراق وهو من الأضداد[4]. وهذا ما ذكره الأنباري في كتاب الأضداد: يكون البين الفراق، ويكون البين الوصال؛ فإذا كان الفراق فهو مصدر بانَ يَبين بَيناً، إذا ذهب؛ كقول جرير:

بان الخليطُ ولو طُووعْتُ ما بانا وقطَّعوا من حبالِ الوصْلِ أقرانا

طووعت: فوعلت، لأنه من (طاوعت)، وقال الله عزوجل: (لقد تقطع بينكم) فمعناه وصلكم؛ وقال الشاعر حجةً لهذا المذهب:

لقد فرَّقَ الواشين بيني وبينُها فقَرَّتْ بذاك الوصلِ عَيني وعينُها

١- الكشف، ١/٤٤١.

٢- الحجة لابن خالويه، ص١٤٥، وانظر د. سالم، المهذّب في القراءات العشر وتوجيهيا من طريق طيبة النشر ٢١٧/١، دار الأنوار للطباعة ، شارع الجودرية، ط: ٢، ١٣٨٩هـ-١٩٧٨م.

٣- ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص٤٦، دار السرور. بيروت، لبنان.

٤- القالي، أبو علي اسماعيل بن القاسم، كتاب الأمالي، المجلد الأول، ١٣٢/٢، ١٣٣.
دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، وانظر عباس أبو السعود، أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، ص١٠٨، دار المعارف القاهرة، ط:٢.

أراد: لقد فرّق الواشين وصلي ووصلها[١].

وعلى قراءة من قرأ برفع النون من (بينكم) وهذه استعارة لأنه لا وصال هناك على الحقيقة فتوصف بالتقطع وإنما المراد لقد زال ما كان بينكم من شبكة المودة وعلاقة الألفة التي تُشبّه لاستحكامها بالحبال المحصدة والقرائن المؤكدة[٢]. أي تقطع كل شيء، كل ما كان موصولاً. كل سبب وكل حبل![٣].

قال تعالى: (وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ **جَزَاءً** الْحُسْنَى وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا)[٤].

"وقرأ حمزة والكسائي وحفص وأبو بحرية والأعمش وطلحة وابن مناذر ويعقوب وأبو عبيد وابن سعدان وابن عيسى الأصبهاني وابن جبير الأنطاكي ومحمد بن جرير (فله جزاءً) بالنصب والتنوين وانتصب (جزاء) على أنه مصدر في موضع الحال أي مجازي كقولك: في الدار قائماً زيد. وقال أبو علي قال أبو الحسن: هذا لا تكاد العرب تكلم به مقدماً إلا في الشعر. وقيل: انتصب على المصدر أي يجزي (جزاء). وقال الفراء: ومنصوب على التفسير والمراد بالحسنى على قراءة النصب الجنة. وقرأ باقي السبعة (جزاءُ الحسنى) برفع (جزاء) مضافا إلى (الحسنى) قال أبوعليّ جزاء الخلال الحسنة التي أتاها وعملها أو يراد بالحسنى الحسنة والجنة هي الجزاء، وأضاف كما قال دار الآخرة و(جزاء) مبتدأ و(له) خبره.

وقرا عبد الله بن أبي إسحاق (فله جزاء) مرفوع وهو مبتدأ وخبر و(الحسنى) بدل من (جزاء). وقرأ ابن عباس ومسروق (جزاء) نصب بغير تنوين (الحسنى)

١- الأنباري، محمد بن القاسم، كتاب الأضداد، ص ٧٥، ٧٦. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، وانظر: د. أحمد عبداللطيف، الليثي، النحو في مجالس ثعلب، ص٢٨٦، مطابع دار العدالة، القاهرة ١٩٩١م.

٢- الرضي، السيد الشريف، تلخيص البيان في مجازات القرآن، ص٢٩، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران، ط:١، ١٤٠٧هـ.

٣- سيد قطب، في ظلال القرآن، المجلد الثاني، ٧/١١٥٠، دار الشروق، بيروت، الطبعة الشرعية العاشرة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٤- الكهف ٨٨.

بالإضافة، ويخرج على حذف المبتدأ لدلالة المعنى عليه، أي (فله) الجزاء (جزاء الحسنى)(١).

عند ابن خالويه في الحجة: "يقرأ بالرفع والإضافة، وبالنصب والتنوين.

فالحجة لمن رفع وأضاف: أنه رفع الجزاء بالابتداء، وأضافه إلى الحسنى، فتم بالإضافة اسماً. وقوله (له) الخبر. يريد به (فجزاءُ الحسنى له). ودليله قوله (لهم البُشرى)(٢)، والحسنى هاهنا بمعنى الإحسان، والحسنات(٣).

والحجة لمن قرأه بالنصب أنه أراد به وضع المصدر في موضع الحال، كأنه قال: فله الجنة [الحسنى] مجزياً بها جزاءً. وله وجه آخر: أنه ينصبه على التمييز، وفيه ضعف، لأن التمييز يقبح تقديمه، سيّما إذا لم يأت معه فعل متصرّف، وقد أجازه بعض النحويين على ضعفه. واحتج له بقول الشاعر:

أتَهجُر ليلى للفراق حبيبها   وما كان نفساً بالفراق تَطِيب"(٤).

واختار أبو عبيد نصب (جزاء) وتنوينه، لأنه تأوّل أن الحسنى الجنة، على معنى: فله الجنة جزاء، وتعقّب عليه ابن قتيبة، فاختار الرفع بغير تنوين في (جزاء)، وقال: هو كقولك: له جزاء الخير. وقد قال الله: (فأولئك لهم جزاء الضّعف)(٥) وضعّف النصب ابن قتيبة لتقديمه التفسير على المفسَّر، فهو بعيد جائز على بعده. والرفع بغير تنوين أحبّ إليّ، لأنه أبين، ولأن الأكثر عليه"(٦).

تواتر عند نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم (في رواية شعبة): (فله جزاءُ الحسنى) مضافاً مرفوعاً.

١- البحر المحيط، ٢٢٢/٧، ٢٢٣.

٢- يونس ٦٤.

٣- "ويحتمل أن يجعل (الحسنى) الجنة ويكون الجزاء مضافاً إليها، وهو – لاختلاف اللفظين كما قال (لهو حق اليقين) (الواقعة ٩٥) (ولدار الآخرة) (يوسف ١٠٩). يضاف الاسم إلى نفسه إذا اختلف لفظ المضاف والمضاف إليه وهو هو في الحقيقة، الحجة لأبي زرعة، ص٤٣٠.

٤- ابن خالويه، الحجة، ص٢٣٠.

٥- سبأ ٣٧.

٦- القيسي، الكشف، ج٢، ص٧٥.

وتواتر عند حمزة، والكسائي، وعاصم (في رواية حفص): (جزاءً الحسنى) منوّناً منصوباً.

ولكن الطبري، يضرب صفحاً عن قراءة الأولين الذين جعلوا كلمة (جزاء) مضافاً مرفوعاً، ويقول: (وأولي القراءتين بالصواب في ذلك عندي[١]: قراءة من قرأه: (فله جزاءً الحسنى) بنصب الجزاء وتنوينه.

ومن الناس من يناقضون الطبريَّ في اختياره هنا، فمكيّ بن أبي طالب مثلاً يقول: بعد أنْ كشف وجوه تلك القراءات: والرفع بغير تنوين أحبُّ إليَّ، لأنه أبيَن، ولأنَّ الأكثر عليه[٢].

قال تعالى: (عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا)[٣].

"وقرأ عمر وابن عباس والحسن ومجاهد والجحدري وأهل مكة وجمهور السبعة: (عاليهم) بفتح الياء؛ وابن عباس: بخلاف عنه؛ والأعرج وأبو جعفر وشيبة وابن محيصن ونافع وحمزة: بسكونها، وهي رواية أبان عن عاصم.

وقرأ ابن مسعود والأعمش وطلحة وزيد بن عليّ: بالياء مضمومة؛ وعن الأعمش وأبان أيضاً عن عاصم بفتح الياء.

ومن قرأ بالياء مضمومة فمبتدأ خبره ثياب؛ ومن قرأ بنصب الياء فعلى الحال، وهو حال من المجرور في (ويطوف عليهم) فذو الحال الطوف عليهم والعامل يطوف. وقال الزمخشري: وعاليهم، بالنصب على أنه حال من الضمير في (يطوف عليهم)، أو في (حسبتهم)، أي يطوف عليهم ولدان عالياً للمطوف عليهم ثياب، أو حسبتهم لؤلؤاً عالياً لهم ثياب.

ويجوز أن يراد: رأيت أهل نعيم وملك عاليهم ثياب. انتهى. إما أن يكون حالاً من الضمير في (حسبتهم)، فإنه لا يعني إلا ضمير المفعول، وهذا عائد على (ولدان)،

١- الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ١٣/١٦، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

٢- د. لبيب السعيد، دفاع عن القراءات المتواترة، ص١١١، ١١٢، دار المعارف، مصر، ١٣٩٧هـ-١٩٧٨م.

٣- الإنسان ٢١.

ولذلك قدر عاليهم بقوله: عالياً لهم، أي للولدان، وهذا لا يصح لأن الضمائر الآتية بعد ذلك تدل على أنها للمطوف عليهم من قوله: (وحلوا، وسقاهم)، وإن هذا كان لكم جزاء، وفك الضمائر يجعل هذا كذا وذاك كذا مع عدم الاحتياج والاضطرار إلى ذلك لا يجوز. وأما جعله حالاً من محذوف وتقديره أهل نعيم، فلا حاجة إلى ادعاء الحذف مع صحة الكلام وبراعته دون تقدير ذلك المحذوف، وثياب مرفوع على الفاعلية بالحال[1].

قال تعالى: (إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ **أَسْفَلَ** مِنْكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لَاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ وَلَكِنْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ)[2].

(وَأسْفَلَ) ظرف في موضع الخبر، وقرأ زيد بن علي (أسفل) بالرفع اتسع في الظرف فجعله نفس المبتدأ مجازاً"[3].

أي: العير الذي فيه أبو سفيان بما معه من التجارة، (أسفل منكم) أي: مما يلي سيف البحر[4].

قوله (والركبُ أسفل منكم) الأحسن في هذه الواو، والواو التي قبلها الداخلة على (هم) أن تكون عاطفة ما بعدها على (أنتم) لأنها مَبْدأ تقسيم أحوالهم وأحوال عدوهم. ويجوز أن تكونا واوي حال[5].

كما قال أبو جعفر النحاس: (والله على كل شيء قدير)[6] ليس بتمام لأن (إذ)[7] متعلقة بما قبلها، قال أبو عبدالله (والركبُ أسفلَ منكم) تمام[8].

١- البحر المحيط، ٣٦٦/١٠، ٣٦٧.

٢- الأنفال ٤٢.

٣- البحر المحيط، ٣٢٨/٥.

٤- مختصر تفسير ابن كثير، ١٠٨/٢.

٥- الدر المصون ٦١٢/٥.

٦- الأنفال ٤١.

٧- الأنفال ٤٢.(إذ أنتم بالعدوة الدنيا وهم بالعدوة القصوى والركبُ أسفلَ منكم).

٨- النحاس، أبو جعفر، كتاب القطع والائتناف، ص٣٥٢. تحقيق: د. أحمد خطاب العمر، مطبعة العاني بغداد، ط:١، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

وأسفل منصوب على الظرف النائب عن الخبر، وهو في الحقيقة صفـــةٌ لظـرف مكان محذوف أي: والركب مكاناً أسفلَ من مكانكم. وقرأ زيد بن علـــي (أســفلُ) بالرفع وذلك على سبيل الاتساع، جعل الظرف نفس الركب مبالغـــة واتســاعاً[١]. وقال مكي[٢]. وأجاز الأخفش والفراء والكسائي (أســفلُ) بــالرفع علــى تقديـر محذوفٍ أي: موضعُ الركب أسفلُ وعند السمين الحلبي[٣]: والتخرج الأول أبلغ في المعنى.

قال تعالى: (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا)[٤]

"وقرأ الجمهور (ولكن رسول) بتخفيف (لكن) ونصب (رسول) على إضمار كـان، لدلالة كان المتقدمة عليه؛ قيل: أو على العطف على (أبا أحد).

وقرأ زيد بن علي، وابن أبي عبلة: بالتخفيف، ورفع ورسوله وخاتم. أي ولكن هـو رسول الله، كما قال الشاعر:

ولست الشاعر السفاف فيهم ولكن مسدرة الحرب العوال

أي: لكن أنا مدرة"[٥].

١- الدر المصون ٥/٦١٢.

٢- القيسي، مشكل إعراب القرآن ١/٣٤٧.

٣- الدر المصون ٥/٦١٢.

٤- الأحزاب ٤٠.

٥- البحر المحيط، ٨/٤٨٥.

المبحث الثالث

تعدد الموقع في إطار فوق الثنائي

الرفع على قراءة حفص:

قال تعالى: (إن الذين تدعون من دون الله **عباد** أمثالكم فادعوهم فليستجيبوا لكم إن كنتم صادقين)[1].

"وقرأ ابن جبير (إن) خفيفة و(عبادا أمثالكم) بنصب الدال واللام واتفق المفسرون على تخريج هذه القراءة على أن (إن) هي النافية أعملت عمل ما الحجازية فرفعت الاسم ونصبت الخبر فـ(عبادا أمثالكم) خبر منصوب قالوا: والمعنى بهذه القراءة تحقير شأن الأصنام ونفي مماثلتهم للبشر بل هل أقل وأحقر إذ هي جمادات لا تفهم ولا تعقل وإعمال (إن) إعمال ما الحجازية فيه خلاف أجاز ذلك الكسائي وأكثر الكوفيين ومن البصريين ابن السراج والفارسي وابن جني ومنع من إعماله الفرآء وأكثر البصريين واختلف النقل عن سيبويه والمبرد والصحيح أن إعمالها لغة الفراء ثبت ذلك في النثر والنظم وقد ذكرنا ذلك مشبعا في شرح التسهيل وقال النحاس: هذه قراءة لا ينبغي أن يقرأ بها لثلاث جهات إحداها أنها مخالفة للسواد والثانية أن سيبويه يختار الرفع في خبر أن إذا كانت بمعنى ما فيقول: إن زيد منطلق لأن عمل ما ضعيف وإن بمعناها فهي أضعف منها والثالثة أن الكسائي رأي أنها في كلام العرب لا تكون بمعنى ما إلا أن يكون بعدها إيجاب وكلام النحاس هذا هو الذي لا ينبغي لأنها قراءة مروية عن تابعي جليل ولها وجه في العربية وأما الثلاث جهات التي ذكرها فلا يقدح شيء منها في هذه القراءة أما كونها مخالفة للسواد فهو خلاف يسير جدا لا يضر ولعله كتب المنصوب على لغة ربيعة في الوقف على المنون المنصوب بغير ألف فلا تكون فيه مخالفة للسواد وأما ما حكي عن سيبويه فقد اختلف الفهم في كلام سيبويه في (أنّ) وأما ما حكاه عن الكسائي فالنقل عن الكسائي أنه حكي إعمالها وليس بعدها إيجاب والذي يظهر لي أن هذا التخريج الذي خرجوه من أن (إن) للنفي ليس بصحيح لأن قراءة

١- الأعراف ١٩٤.

الجمهور تدل على إثبات كون الأصنام عباداً أمثال عابديها وهذا التخريج يدل وهذا التخريج على نفي ذلك فيؤدي إلى عدم مطابقة أحد الخبرين الآخر وهو لا يجوز بالنسبة إلى الله تعالى، وقد خرجت هذه القراءة في شرح التسهيل على وجه غير ما ذكروه وهو أن (إن) هي المخففة من الثقيلة وأعمالها عمل المشددة وقد ثبت أن (إن) المخففة يجوز إعمالها عمل المشددة في غير المضمر بالقراءة المتواترة وأن كلا لما وبنقل سيبويه عن العرب لكنه نصب في هذه القراءة خبرها نصب عمر بن أبي ربيعة المخزومي في قوله:

إذا أسود جنح الليل فلتأتِ ولتكن خطأك خفافاً إن حرّاسنا أسد

وقد ذهب جماعة من النحاة إلى جواز نصب أخبار إنّ وأخواتها واستدلوا على ذلك بشواهد ظاهرة الدلالة على صحة مذهبهم وتأولها المخالفون، فهذه القراءة الشاذة تتخرّج على هذه اللغة أو تتأوّل على تأويل المخالفين لأهل هذا المذهب وهو أنهم تأولوا المنصوب على إضمار فعل كما قالوا في قوله:

يا ليت أيام الصِّبا رواجعا

إن تقديره أقبلت رواجعا فكذلك تؤول هذه القراءة على إضمار فعل تقديره (أن الذين تدعون من دون الله) تدعون عباداً أمثالكم، وتكون القراءتان قد توافقتا على معنى واحد وهو الإخبار أنهم عباد، ولا يكون تفاوت بينهما وتخالف لا يجوز في حق الله تعالى وقرئ أيضاً إن مخففة ونصب (عباداً) على أنه حال من الضمير المحذوف عائد من الصلة على الذين (أمثالكم) بالرفع على الخبر (أي أن الذين تدعونهم من دون الله) في حال كونهم عباداً أمثالكم في الخلق أو في الملك فلا يمكن أن يكونوا آلهة (فادعوهم) أي: فاختبروهم بدعائكم هل يقع منهم إجابة أو لا يقع والأمر بالاستحابة هو على سبيل التعجيز أي لا يمكن أن يجيبوا كما قال: (ولو سمعوا ما استجابوا لكم)[1] ومعنى (إن كنتم صادقين) في دعوى آلهيتهم واستحقاق عبادتهم كقول إبراهيم عليه السلام لأبيه (لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئا)[2].[3]

١- فاطر ١٤.

٢- مريم ٤٢.

٣- البحر المحيط، ٥/٢٥٠، ٢٥١.

قال أبو الفتح: ينبغي -والله أعلم- أن تكون (إنْ) هذه بمنزلة ما، فكأنه قال: ما الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم. فأعمل إن إعمال (ما)، وفيه ضعف: لأن إن هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به، فتجري مجرى ليس في العمل، ويكون المعنى: إن هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنما هي حجارةٌ أو خَشَبٌ، فهم أقل منكم لأنكم أنتم عقلاء ومخاطبون، فكيف تعبدون ما هو دونكم؟.

فإن قلت: ما تصنع بقراءة الجماعة: (إن الذين تدعون من دون الله عبادٌ أمثالُكم)؟ فكيف يُثبت في هذه ما نفاه في هذه؟

قيل: يكون تقديره أنهم مخلوقون كما أنتم أيها العباد مخلوقون، فسماهم عبادا على تشبيههم في خلقهم بالناس. كما قال (والنجم والشجرُ يسجدان)[١] وكما قال: (وإن من شيءٍ إلا يُسبِّح بحمده)[٢]. أي: تقوم الصنعة فيه مقام تسبيحه"[٣].

قال تعالى: (وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ **بَالِغُ** أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا)[٤].

"وقرأ الجمهور (بالغ) بالتنوين، (أمره) بالنصب؛ وحفص والمفضل وأبان وجبلة وابن أبي عبلة وجماعة عن أبي عمرو ويعقوب وابن مصرف وزيد بن علي: بالإضافة؛ وابن أبي عبلة أيضاً وداود بن أبي هند، وعصمة عن أبي عمرو (بالغ أمره) رفع: أي نافذ أمره.

والمفضل أيضاً: (بالغاً) بالنصب، (أمره) بالرفع، فخرجه الزمخشري على أن (بالغاً) حال، وخبر إن هو قوله تعالى: (قد جعل الله)، ويجوز أن تخرج هذه القراءة على قول من ينصب بأن الجزأين، كقوله:

إذا أسود جنح الليل فلتأت ولتكن   خطأك خفافاً أن حراسنا أسدا

ومن رفع (أمره)، فمفعول (بالغ) محذوف تقديره: بالغ أمره ما شاء"[٥].

١- الرحمن ٦.

٢- الإسراء ٤٤.

٣- المحتسب، ١/٢٧٠.

٤- الطلاق ٣.

٥- البحر المحيط، ١٠/١٩٩.

قال أبو الفتح: معناه أن أمره بالغ ما يريده الله به، فقد بلـــغ أمـــر الله مـــا أراده، والمفعول كما ترى محذوف"[١].

قال تعالى: (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْـــهِمْ ثُـــمَّ عَمُـــوا وَصَمُّوا **كَثِيرٌ** مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ)[٢].

"وقرأ النخعي وابن وثاب بضم العين والصاد وتخفيف الميم من (عمـــوا)، جـــرت مجرى زكم الرجل وأزكمه، وحم وأحمه، ولا يقال: زكمه الله ولا حمه الله، كما لا يقال: عميته ولا صممته، وهي أفعال جاءت مبنية للمفعول الذي لم يســـم فاعلـــه وهي متعدّية ثلاثية، فإذا بنيت للفاعل صارت قاصرة، فإذا أردت بناءهـــا للفـــاعل متعدية أدخلت همزة التنقل وهي نوع غريب في الأفعال.

وقال الزمخشري: وعموا وصموا بالضم على تقديـــر عمـــاهم الله وصمـــهم أي: رماهم بالعمي والصمم كما يقال: نزكته إذا ضربته بالنيزك، وركبته إذا ضربتـــه بركبتك انتهى.

وارتفاع (كثير) على البدل من المضمر. وجوّزوا أن يرتفع على الفاعل، والـــواو علامة للجمع لا ضمير على لغة أكلوني البراغيث، ولا ينبغي ذلك لقلة هذه اللغة.

وقيل: خبر مبتدأ محذوف تقديره هم أي: العمي والصم كثير منهم. وقيـــل: مبتـــدأ والجملة قبله في موضع الخبر، وضعف بأن الفعل قد وقع موقعه، فلا ينـــوي بـــه التأخير. والوجه هو الإعراب الأول. وقرأ ابن أبي عبلة (كثيرا منهم) بالنصب"[٣].

قال تعالى: (وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌّ ــ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَـــا فِيهِ مُزْدَجَرٌ ــ **حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ** فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ)[٤].

١- المحتسب، ٢/٣٢٤.
٢- المائدة ٧١.
٣- البحر المحيط، ٤/٣٢٨.
٤- القمر ٣-٥.

"وقرأ الجمهور: (حكمة بالغة) برفعهما، وجوزوا أن تكون (حكمة) بدلاً من (مزدجر) أو من (ما)، أو خبر مبتدأ محذوف.
وقرأ اليماني (حكمة بالغة) بالنصب فيهما حالاً من (ما)، سواء كانت (ما) موصولة أم موصوفة تخصصت بالصفة، ووصفت الحكمة ببالغة لأنها تبلغ غيرها"[١].

قال تعالى: (**عَالِمُ** الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا)[٢].
"و(عالم) خبر مبتدأ محذوف، أي هو عالم الغيب، أو بدل من (ربي)[٣].
وقرئ (عالم) بالنصب على المدح، والجمهور (عالم الغيب) اسم فاعل مرفوعاً"[٤].

قال تعالى: (**رَسُولٌ** مِنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُطَهَّرَةً)[٥].
"وقرأ الجمهور: (رسول) بالرفع بدلاً من (البينة)، وأبي وعبدالله: بالنصب حالاً من (البينة)"[٦].
وعند المكي: أو الرفع على إضمار: هي رسولٌ، (يتلو) في موضع رفع على النعت لـ(رسول)[٧].

النصب على قراءة حفص:
قال تعالى: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا **وَصِيَّةً** لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)[٨].

١- البحر المحيط، ١٠/٣٤، ٣٥.
٢- الجن ٢٦.
٣- الجن ٢٥.
٤- البحر المحيط، ١٠/٣٠٥.
٥- البينة ٢.
٦- البحر المحيط، ١٠/٥١٩.
٧- مشكل إعراب القرآن، ٢/٤٨٩.
٨- البقرة ٢٤٠.

"وقرأ الحرميان، والكسائي، وأبو بكر (وصية) بالرفع، ويأتي باقي السبعة، بالنصب وارتفاع (والذين) على الابتداء. و(وصية) بالرفع على الابتداء وهي نكرة موصوفة في المعنى، التقدير: وصية منهم أو من الله، على اختلاف القولين في الوصية، أ هي على الإيجاب من الله؟ أو على الندب للأزواج؟ وخبر هذا المبتدأ هو قوله: (لأزواجهم) والجملة من (وصية لأزواجهم)، في موضع الخبر عن: (الذين)، وأجازوا أن يكون (وصية)، مبتدأ و(لأزواجهم) صفة. والخبر محذوف تقديره: فعليهم وصية لأزواجهم.

وحكي عن بعض النحاة أن (وصية)، مرفوع بفعل محذوف تقديره: كتب عليهم وصية، قيل: وكذلك هي في قراءة عبدالله، وينبغي أن يحمل ذلك على أنه تفسير معنى لا تفسير إعراب، إذ ليس هذا من المواضع التي يضمر فيها الفعل.

وأجاز الزمخشري أن يكون التقدير: ووصية الذين يتوفون، أو: وحكم الذين الذين يتوفون وصية لأزواجهم، فيكون ذلك مبتدأ على مضاف، وأجاز أيضاً أن يكون التقدير: والذين يتوفون أهل وصية، فجعل المحذوف من الخبر، ولا ضرورة تدعوا بنا إلى الإدعاء بهذا الحذف، وانتصاب (وصية) على إضمار فعل، التقدير: والذين يتوفون، فيكون (والذين) مبتدأ، ويوصون المحذوف: هو الخبر، وقدره ابن عطية: ليوصوا، وأجاز الزمخشري ارتفاع: (والذين)، على أنه مفعول لم يسم فاعله على إضمار فعل، وانتصاب (وصية) على أنه مفعول ثان، التقدير: وألزم الذين يتوفون منكم وصية، وهذا ضعيف، إذ ليس من مواضع إضمار الفعل، ومثله في الضعف من رفع (والذين) على إضمار: وليوص، الذين يتوفون، وبنصب (وصية) على المصدر، وفي حرف ابن مسعود: (الوصية لأزواجهم)، وهو مرفوع بالابتداء، و(لأزواجهم) الخبر، أو خبر مبتدأ محذوف أي: عليهم الوصية"[١].

وعند أبي زرعة: من رفع فالمعنى: (فعليهم وصيةٌ لأزواجهم). وحجتهم أن في قراءة أبيّ: (الوصيةُ لأزواجهم).

١- البحر المحيط، ٢/٥٥٣.

قال نحويو البصرة: يجوز أن ترتفع من وجهين: أحدهما أن تجعل الوصية مبتدأ والظرف خبراً كما تقول: (سلام عليكم)، والآخر أن تضمّن له خبراً، المعنى: (فعليهم وصيةٌ لأزواجهم)"[١].

والحجة لمن رفع عند ابن خالويه: "أنه أراد فلتكن وصية، أو فأمرنا وصية. ودليلة قراءة (عبدالله): (فالوصية لأزواجهم متاعاً) والحجة لمن نصب: أنها مصدر، والاختيار في المصادر النصب إذا هي وقعت مواقع الأمر كقوله: (فضرب الرقاب) ومنه قول الراجز:

شكا إليّ جملي طول السري   صبراً جميلاً فكلانا مُبتَلى"[٢].

قال تعالى: (وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا **مَوَدَّةَ** بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا وَمَأْوَاكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ نَاصِرِينَ)[٣].

"قرأ الحسن، وأبو حيوة، وابن أبي عبلة، وأبو عمرو في رواية الأصمعي، والأعمش عن أبي بكر (مودة) بالرفع، و(بينكم) بالنصب. فالرفع على خبر إن، وما موصولة بمعنى الذي، أي إن الأوثان التي اتخذتموها مودوداً، أو سبب مودة، أو مصدرية، أي إن اتخاذكم أوثاناً مودة، أو على خبر مبتدأ محذوف، أي هي مودة بينكم، وما إذ ذاك مُهيّئة.

وروي عن عاصم (مودة) بالرفع من غير تنوين؛ و(بينكم) بالفتح، أي بفتح النون، جعله مبنياً لإضافته إلى مبني، وهو موضع خفض بالإضافة ولذلك سقط التنوين من (مودة) وقرأ أبو عمرو والكسائي وابن كثير كذلك، إلا أنه خفض نون (بينكم). وقرأ ابن عامر، وعاصم: بنصب (مودة) منوناً ونصب (بينكم)، فحمزة كذلك، إلا أنه أضاف (مودة) إلى (بينكم) وخفض، كما في قراءة من نصب (مودة) مهيئة. و(اتخذ)، يحتمل أن يكون مما تعدت إلى اثنين، والثاني هو (مودة)، أي اتخذتم

١- أبو زرعة، الحجة، ص١٣٨.

٢- ابن خالويه، الحجة، ص٩٨.

٣- العنكبوت ٢٥.

الأوثان بسبب المودة بينكم، على حذف المضاف، أو اتخذتموها مودة بينكم، كقوله: (ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله)[١].

أو مما تعدت إلى واحد، وانتصب (مودة) على أنه مفعول له، أي ليتوادوا ويتواصلوا ويجتمعوا على عبادتها، كما يجتمع ناس على مذهب، فيقع التحاب بينهم[٢]. ومن أضاف (المودة) جعل (بينكم) اسما لا ظرفا كقوله (شهادة بينكم)[٣] ومن نوّن (مودة) ونصب (بينكم) فعلى الظرف"[٤].

قال تعالى: (كَلَّا إِنَّهَا لَظَى ـ نَزَّاعَةً لِلشَّوَى)[٥].

"و(نزاعة) خبر إن أو خبر مبتدأ. و(لظى) خبر إن: أي: هي نزاعة، أو بدل من (لظى)، أو خبر بعد خبر. كل هذا ذكروه. وذلك على قراءة الجمهور برفع (نزاعة). وقال الزمخشري: ويجوز أن يكون ضميراً مبهماً ترجم عنه الخبر. انتهى. ولا أدري ما هذا المضمر الذي ترجم عنه الخبر؟ وليس هذا من المواضع التي يفسر فيها المفرد الضمير، ولو لا أنه ذكر بعد هذا أو ضمير القصة، لحملت كلامه عليه.

وقرأ ابن أبي عبلة وأبو حيوة والزعفراني وابن مقسم وحفص واليزيدي: في اختياره (نزاعة) بالنصب، فتعين أن يكون (لظى) خبراً لأن، والضمير في إنها عائد على (النار) الدال عليها عذاب، وانتصب (نزاعة) على الحال المؤكدة أو المبينه، والعامل فيها لظى، وإن كان عاملاً لما فيه من معنى التلظي، كما عمل العلم في الظرف في قوله:

أنا أبو المنهال بعض الأحيان

أي: المشهور بعض الأحيان، أو على الاختصاص للتهويل، قاله الزمخشري، وكأنه يعني القطع. فالنصب فيها كالرفع فيها، إذا أضمرت هو فتضمر هنا، أعني

١- البقرة ١٦٥.

٢- البحر المحيط، ٨/٣٥١، ٣٥٢.

٣- المائدة ١٠٦.

٤- النسفي، أبو البركات محمود، تفسير النسفي، المجلد٢، ٣/٢٥٥.

٥- المعارج ١٥، ١٦.

تدعو، أي حقيقة يخلق الله فيها الكلام كما يخلقه في الأعضاء، قاله ابن عباس وغيره"[1].

قال تعالى: (أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ)[2].

"وقرأ الجمهور: (أولم يكن) بالياء من تحت، (آية) بالنصب، وهي قراءة واضحة الإعراب توسط خبر (يكن)، و (أن يعلمه) هو الاسم.

وقرأ ابن عامر، والجحدري: (تكن) بالتاء من فوق، (آية) بالرفع. قال الزمخشري: جعلت (آية) اسما، و(أن يعلمه) خبرا، وليست كالأولى لوقوع النكرة اسما والمعرفة خبرا، وقد خرج لها وجه آخر ليتخلص من ذلك فقيل: في (تكن) ضمير القصة، و(آية أن يعلمه) جملة واقعة موقع الخبر، ويجوز على هذا أن يكون (لهم آية) جملة الشأن، و(أن يعلمه) بدلا من آية انتهى. وقرأ ابن عباس (تكن) بالتاء من فوق، (آية) بالنصب، كقراءة من قرأ: (ثم لم تكن) بتاء التأنيث (فتنتهم) بالنصب، (إلا أن قالوا)[3]، وكقول لبيد:

فمضى وقدمها وكانت عادة   منه إذا هي عودت أقدامها

ودل ذلك إما على تأنيث الاسم لتأنيث الخبر، وإما لتأويل (أن يعلمه) بالمعرفة، وتأويل (إلا أن قالوا) بالمقالة، وتأويل الإقدام بالإقدامة"[4].

وعند المكي: وحجة من قرأ بالتاء أنه أنث لتأنيث الآية ورفع الآية لأنها اسم كان، و(أن يعلمه) خبر كان، وفي هذا التقدير قبح في العربية، لأنه جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة، والأحسن أن يضمر القصة، فيكون التأنيث محمولا على تأنيث القصة، و(أن يعلمه) ابتداء و(آية) خبر الابتداء، والجملة خبر كان، فيصير اسم كان معرفة، و(آية) خبر ابتداء، وهو (أن يعلمه)، تقديره: أو لم تكن لهم القصة علم علماء بني إسرائيل به آية.

١- البحر المحيط، ٢٧٥/١٠.

٢- الشعراء ١٩٧.

٣- الأنعام ٢٣.

٤- البحر المحيط، ١٩٠/٨.

وحجة من قرأ بالياء أنه ذكر لأنه حمله على أن قوله (أن يعلمه) اسم كان، فذكر، لأن العلم مذكر، فهو اسم كان، ونصب (آية) على خبر كان، فصار الاسم معرفة والخبر نكرة، وهو الاختيار، لأن أكثر القراء عليه وهو وجه الكلام في العربية"(١).

قال تعالى: (أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ)(٢).
(أمراً) في نصبه أوجه: أحدها: هو مفعول منذرين؛ كقوله (لِيُنْذِرَ بأساً شديداً)(٣) والثاني: هو مفعول له، والعامل (أنزلناه)، أو (منذرين)، أو (يفرق). والثالث: هو حال من الضمير في (حكيم)، أو من (أمر)؛ لأنه قد وُصف؛ أو من كلٍّ؛ أو من الهاء في أنزلناه.
والرابع: أن يكون في موضع المصدر؛ أي فرقاً من عندنا، والخامس: أن يكون مصدرا؛ أي أمرنا أمراً، ودلّ على ذلك ما يشتمل الكتاب عليه من الأوامر.
والسادس: أن يكون بدلاً من الهاء في (أنزلناه).
فأما (من عندنا) فيجوز أن يكون صفة لأمر، وأن يتعلق بيُفْرَق"(٤).
"وفي قراءة زيد بن على (أمر من عندنا) على هو أمر، وهي تنصر انتصابه على الاختصاص"(٥).

قال تعالى: (**فَاكِهِينَ** بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ وَوَقَاهُمْ رَبُّهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ)(٦).
"وقرأ الجمهور (فاكهين)، نصباً على الحال، والخبر في (جنات ونعيم).
وقرأ خالد: بالرفع على أنه خبر إن، وفي جنات متعلق به. ومن أجاز تعداد الخبر، أجاز أن يكونا خبرين"(٧).

١- الكشف للمكي، ١٥٣/٢.
٢- الدخان ٥.
٣- الكهف ٢.
٤- التبيان، ٣٩٢/٢.
٥- الكشاف، ٥٠١/٣.
٦- الطور ١٨.
٧- البحر المحيط، ٥٦٩/٩.

قال تعالى: (فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ **خَالِدَيْنِ** فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ)(١).

"وقرأ الجمهور (عاقبتهما) بنصب التاء؛ والحسن وعمرو بن عبيد وسليم بن أرقم: برفعهما. والجمهور: (خالدين) بالياء حالاً، و(في النار) خبر أن؛ وعبدالله وزيد بن علي والأعمش وابن عبلة: بالألف، فجاز أن يكون خبر أن، والظرف ملغى وإن كان قد أكد بقوله: (فيها)، وذلك جائز على مذهب سيبويه، ومنع ذلك أهل الكوفة، لأنه إذا أكد عندهم لا يلغي. ويجوز أن يكون (في النار) خبراً، لأن (خالدين) خبر ثان، فلا يكون فيه حجة على مذهب سيبويه"(٢). و(عاقبتهما) بالرفع اسم كان(٣).

يقول المكي في مشكل إعراب القرآن: ويجوز رفع (خالدين) على خبر (أنّ) ويُلغي الظرف؛ وبه قرأ الأعمش. وكلا الوجهين عند سيبويه سواء.

قال المبرد: نصبُ (خالدين) على الحال أولى، لئلا يُلغى الظرف مرتين؛ (في النار) و(فيها).

ولا يجوز عند الفراء إلا نصب (خالدين) على الحال لأنك لو رفعت (خالدين) على خبر (أن) كان حقُّ (في النار) أن يكون مؤخراً، فيتقدَّم المضمر على المظهر؛ لأنه يصير التقدير عنده: فكان عاقبتهما أنهما خالدان فيها في النار؛ وهذا جائز عند البصريين، إذا كان المضمر في اللفظ بعد المظهر، وإن كان رتبة المظهر التأخير، إنما ينظر إلى اللفظ عندهم، وكلهم أجاز: ضَرَّ زيداً طعامُه، لتأخير الضمير في اللفظ، وإن كانت رتبته التقديمَ لأنه فاعل"(٤).

قال تعالى: (**تَنزِيلًا** مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَا)(٥).

"وانتصب (تنزيلاً) على أنه مصدر لفعل محذوف أي نزل (تنزيلاً ممن خلق) وقال الزمشخري: في نصب (تنزيلاً) وجوه أن يكون بدلاً من (تذكرة) إذا جعل حالاً لا إذا كان مفعولاً له، لأن الشيء لا يعلل بنفسه، وأن ينصب بنزل مضمراً، وأن

١- الحشر ١٧.

٢- البحر المحيط، ١٤٨/١٠.

٣- تفسير الجلالين، ص٥٤٩.

٤- مشكل إعراب القرآن، ٣٦٨/٢.

٥- طه ٤.

ينصب بأنزلنا لأن معنى (ما أنزلنا) (إلا تذكرة) أنزلناه تذكرة، وأن ينصب على المدح والاختصاص، وأن ينصب (بيخشى)[1] مفعولاً به أي: أنزله الله (تذكرة لمن يخشى) تنزيل الله وهو معنى حسن وإعراب بين انتهى.
وقرأ ابن أبي عبلة (تنزيل) رفعاً على إضمار هو، وهذه القراءة تدل على عدم تعلق يخشى بتنزيل وأنه منقطع مما قبله فنصبه إلى إضمار نزل كما ذكرناه، ومن الظاهر أنها متعلقة بتنزيل ويجوز أن يكون في موضع الصفة فيتعلق بمحذوف"[2].
قال تعالى: (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ)[3].

"الجمهور على نصب (الجن) وأعربه الزمخشري وابن عطية مفعولاً أولاً بجعلوا (وجعلوا) بمعنى صيروا و(شركاء) مفعول ثان و(لله) متعلق بشركاء، قال الزمخشري: (فإن قلت): فما فائدة التقديم (قلت): فائدته استغظام أن يتخذ لله شريك من كان ملكاً أو جنياً أو إنسياً أو غير ذلك، ولذلك قدم اسم الله على الشركاء انتهى، وأجاز الحوفي وأبو البقاء فيه أن يكون (الجن) بدلاً من (شركاء) و(لله) في موضع المفعول الثاني و(شركاء) هو المفعول الأول وما أجازاه لا يجوز، لأنه يصح للبدل أن يحل محل المبدل منه فيكون الكلام منتظماً لو قلت وجعلوا لله الجنَّ لم يصح وشرط البدل أن يكون على نية تكرار العامل على أشهر القولين أو معمولاً للعامل في المبدل منه على قول، وهذا لا يصح هنا البتة كما ذكرنا. وأجاز الحوفي أن يكون (شركاء) المفعول الأول و(الجن) المفعول الثاني كما هو ترتيب النظم، وأجاز أبو البقاء أن يكون (لله شركاء) حالاً وكان لو تأخر للشركاء وأحسن مما أعربوه ما سمعت من أستاذنا العلامة أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي يقول فيه قال انتصب (الجن) على إضمار فعل جواب سؤال مقدر كأنه قيل من (جعلوا لله شركاء) قيل: الجن أي جعلوا الجن ويؤيد هذا المعنى قراءة أبي

١- طه ٣.
٢- البحر المحيط، ٧/٣١١.
٣- الأنعام ١٠٠.

حيوة ويزيد بن قطيب (الجن) بالرفع على تقديرهم: الجن جوابا لمن قال: من الذي جعلوه شريكاً فقيل له: هم الجن ويكون ذلك على سبيل الاستعظام لما فعلوه والانتقاص لمن جعلوه شريكاً لله"[1].

قال تعالى: (بَشِيرًا وَنَذِيرًا فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ)[2].

"وانتصب (بشيراً ونذيراً) على النعت لقرآنا عربيا، وقيل: حال من آياته.

وقرأ زيد بن علي (بشير ونذير) برفعهما على الصفة لكتاب، أو على خبر مبتدأ محذوف، وبشارته بالجنة لمن آمن، ونذارته بالنار لمن كفر"[3].

١- البحر المحيط، ٤/٦٠٢، ٦٠٣.

٢- فصلت ٤.

٣- البحر المحيط، ج٩، ص٢٨٤، ٢٨٥.

ختام الباب

وهكذا ينتهي الحديث عن الثنائية النحوية التي قدّمتْها لنا قـــراءات الرفـــع والنصب في القرآن الكريم وأرجو أن يلاحظ القارئ أن الثنائية في الأبواب الثلاثة السابقة كانت تدور حول فكرة (الكيف) أي: الحالة التركيبية التي عليـــها الجملـــة ولذلك جاء الباب الأول عن الثنائية داخل الجملة الفعلية فقط وجاء الباب الثاني عن الثنائية بين الجملة الاسمية والفعلية وجاء الباب الثالث عن الثنائيـــة فـــي الموقـــع النحوي داخل الجملة الاسمية أو الفعلية. أما الباب الرابع فسوف يخدم فكرة (الكـم) التركيب أي: القَدْر الكلامي الذي تكون عليه العبارة فهل قراءتا الرفـــع والنصـــب تعطياننا جملة واحدة فقط أو أكثر من جملة. ولذلك كان عنوان هذا البـــاب (ثنائيـــة الكم التركيبي). فكيف كان ذلك أو ما وسيلة توحد الإسناد أو تعدُّده؟

فالأبواب الثلاثة الأولى تلمس كيف

أما الباب الرابع تأتي تحت الكم.

الباب الرابع:

ثنائية الكم التركيبي

الفصل الأول: توحد الإسناد وتعدده في عطف النسق

الفصل الثاني: توحد الإسناد وتعدده مع غير النسق

الفصل الثالث: التداخل بين التعدد والتوحد

الباب الرابع

ثنائية الكم التركيبي

مدخل:

المقصود بالكم التركيبي دوران الكلام بين أن يكون موحد الإسناد أو أن يكون متعددة، وقد لاحظت أن رفع الاسم أو نصبه في القراءات القرآنية يقدم الاحتمال السابق مرة مع عطف النسق، وأخرى مع غير النسق.

وعطف النسق هو حمل الاسم على الاسم، أو الفعل على الفعل، أو الجملة على الجملة، بشرط توسُّط حرفٍ بينهما من الحروف الموضوعة لذلك. ولا يحمل الفعل على الاسم، ولا الاسم على الفعل، ولا المفرد على الجملة، ولا الجملة على المفرد، حتى يكون أحدهما في تأويل الآخر، نحو قوله تعالى:

(إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا)[١].

المعنى: إن الذين صدّقوا وأقرضوا، ونحو قوله تعالى:

(أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ)[٢].

أي: وقابضات[٣].

فالعطف على ضربين عطف مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة[٤]. وفائدة العطف في المفرد أن يُشْرِك الثاني في إعراب الأول، وأنه إذا أشركه في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب، نحو أن المعطوف على المرفوع بأنه فاعل مثلُه، والمعطوف على المنصوب بأنه مفعول به أو فيه أو له شريك له في ذلك[٥]. فعطف مفرد على مفرد[٦] يكون إما بعطف اسم على اسم أو بعطف زمن

١- الحديد، ١٨.

٢- الملك، ١٩.

٣- ابن عصفور، المقرب، ٢٢٩/١.

٤- ابن يعيش، شرح المفصل، ٨٨/٨، دار الصادر.

٥- الجرجاني، عبدالقاهر، دلائل الإعجاز، ص٢٢٢،٢٢٣، تحقيق: محمود محمد شاكر.

٦- المفرد في باب العطف هو ما ليس جملة ولا شبه جملة؛ فهو كالمفرد في باب الخبر والنعت والحال...، ويدخل في عطف المفرد هنا عطف الفعل وحده بغير مرفوعه على فعل آخر وحده... بخلاف عطف الفعل مع مرفوعه على فعل آخر مع مرفوعه فهو عطف الجمل، نحو الوافي، هامش ٥٥٧/٣.

فعل على زمن فعل آخر. فيعطف الاسم على الاسم إذا اشتركا في الحال كقولك قام زيدٌ وعمروٌ، ولو قيل مات زيدٌ والشمس لم يصح لأن الموت لا يكون من الشمس، وعطف فعل على فعل إذا اشتركا في الزمان كقولك: قام زيدٌ وقعد ولو قلت: ويقعد لم يجز لاختلاف الزمانين.

وعطف جملة على جملة نحو: قام زيد وخرج بكرٌ، وزيدٌ منطلقٌ وعمرو ذاهب، والمراد من عطف الجملة على الجملة ربط إحدى الجملتين بالأخرى والإيذان بحصول مضمونها لئلا يظن المخاطب أن المراد الجملة الثانية وأن ذكرى الأول كالغلط كما تقول في بدل الغلط جاءني زيدٌ عمرو ومررت برجل ثوب فكأنهم أرادوا إزالة هذا التوهم بربط إحدى الجملتين بالأخرى بحرف العطف ليصير الأخبار عنهما إخبارا واحدا(١).

ففي قوله تعالى: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ)(٢) في قراءة السبعة (فأجمعوا) بقطع الهمزة و(شركاءكم) بالنصب، فتحتمل الواو فيه أن تكون عاطفة مفرداً على مفرد بتقدير مضاف أي: وأمر شركائكم، أو جملة على جملة بتقدير فعل أي: واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة، وموجبُ التقدير في الوجهين أن (أَجْمَع) لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني، كقولك: اجمَعوا على قول كذا(٣)، بخلاف جمعَ فإنه مشترك، بدليل (فَجَمَعَ كَيْدَهُ)(٤)، (الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ)(٥).(٦)

وقرأ أبو عبدالرحمن، والحسن، وابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وسلام، ويعقوب فيما روي عنه (وشركاؤكم) بالرفع، ووجه بأنه عطف على

١- شرح المفصل، ٨/٨٩، ٩٠.

٢- يونس، ٧١.

٣- وأجمعوا على الأمر: اتفقوا عليه؛ المطرّزي، أبو الفتح؛ المُغرب في ترتيب المعربُ، ١/١٥٩، تحقيق: محمود فاخوري، عبدالحميد مختار، إدارة دعوة الإسلام، شرف أباد سوسائتي، كراتشي، باكستان.

٤- طه، ٦٠.

٥- الهمزة، ٢.

٦- مغني اللبيب، ص ٤٧١، ٤٧٢.

الضمير في (فأجمِعوا)، وقد وقع فصل بالمفعول فحسن، وعلى أنه مبتدأ محذوف الخبر لدلالة ما قبله عليه أي: وشركاؤكمْ فليجمعوا أمرهم[1].

فوجدنا في قراءتي الرفع والنصب ضربين من العطف، أي: عطف المفرد على المفرد وعطف الجملة على الجملة. والإسناد واحد على الوجه الأول من وجهي النصب ومتعدد على الوجه الثاني منه.

وكذا الأمر في الرفع فعلى الوجه الأول يعد الإسناد واحدا وعلى الوجه الثاني فهو متعدد عبارة عن جملة فعلية وجملة اسمية.

والتراوح بين الرفع والنصب في القراءات القرآنية يعطينا مرة عطف المفرد على المفرد ومرة عطف الجملة على الجملة. وقد لا يتغير أي تغيير في كم الجملة بين الرفع والنصب فهي عطف مفرد على مفرد في القراءتين أو جملة على جملة أيضاً في القراءتين.

فمثال عطف المفرد على المفرد في الرفع والنصب كليهما قوله تعالى: (احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا **وَأَزْوَاجَهُمْ** وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ)[2] قرأ عيسى بن سليمان الحجازي (وأزواجهم) مرفوعاً عطفاً على ضمير (ظلموا)، أي: وظلم أزواجهم[3]. فهو عطف مفرد على مفرد.

وذكر أبو البقاء العكبري (وأزواجهم) الجمهور على النصب؛ أي: احشُروا أزواجَهم، أو هو بمعنى مع وهو في المعنى أَقْوَى[4]. فالنصب (أزواجهم) معطوف على اسم الموصول منصوب فهو عطف مفرد على مفرد.

ومثال عطف الجملة على الجملة بين قراءة الرفع والنصب قوله تعالى: (الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ **وَحُسْنُ** مَآبٍ)[5] قال العكبري: الجمهور

١- البحر المحيط، ٦/٨٨.

٢- الصافات، ٢٢.

٣- البحر المحيط، ٩/٩٧.

٤- التبيان، ٢/٣٤٧.

٥- الرعد، ٢٩.

على ضَمّ النون والإضافة، وهو معطوفٌ على (طوبى) إذا جعلتها مبتدأ. وقرىء بفتح النون والإضافة وهو عطف على (طُوبى) في وجْهِ نصبها[١].

قال ثعلب: وطوبى على هذا مصدر كما قالوا: سقياً. وخرّجه صاحب اللوامح على النداء. قال: بتقدير يا طوبى لهم، ويا حسن مآب. فحسن معطوف على المنادي المضاف في هذه القراءة، فهذا نداء للتحنين والتشويق كما قال: يا أسفى على الفوت والندبة انتهى[٢].

ففي قراءة الرفع هي عطف جملة اسمية على الاسمية أي: حسنُ مآب لهم معطوف على (طوبى لهم). أما في قراءة النصب هي عطف جملة فعلية على فعلية في الوجهين. ففي الوجه الأول طُوبى كلمة تدل على الدعاء فهي في موضع النصب كما تقول: سقيا، أي: سقاك الله سقياً. و(طُوبى) في قوة جملة فعلية. وفي الوجه الثاني (طوبى) منادي وكذلك (حسنُ) منادي. وهما جملتان فعليتان.

وقال الهروي: إن الواو تكون نَسَقاً وتكون استئنافاً[٣]. وقال فخر الدين الرازي: اعلم أنك تارة تعطف جملة على جملة وأخرى تعمد إلى جملتين أو جمل، فتعطف بعضها على بعض، ثم تعطف بعد ذلك مجموعاً من جمل على مجموع آخر من جمل أخرى[٤].

وجعل السيد الجرجاني لهذا النوع من العطف لقب عطف القصة على القصة، لأن المعطوف ليس جملة على جملة بل طائفة من الجمل على طائفة أخرى[٥].

كما في قوله تعالى: (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا **نُوحًا** إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ * **فَأَنْجَيْنَاهُ** وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ وَجَعَلْنَاهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ * **وَإِبْرَاهِيمَ** إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللَّهَ)[٦].

١- التبيان، ٢/٧٧، ٧٨.

٢- البحر المحيط، ٦/٣٨٦.

٣- الهروي، علي بن محمد، كتاب الأزهية في علم الحروف، ص٢٣١، تحقيق: عبدالمعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٤- الرازي، فخر الدين، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ٢٣٣.

٥- محمد خطابي، لسانيات النص، ص١٦٩، المركز الثقافي العربي.

٦- العنكبوت، ١٤-١٦.

وانتصب (إبراهيم) عطفاً على (نوحاً). قال ابن عطية: أو على الضمير في (فأنجيناه). وقرأ النخعي وأبو جعفر وأبو حنيفة وإبراهيم: بالرفع، أي: ومن المرسلين إبراهيمُ(١).

فهي استئنافية للربط بين هذه القصة وبين قصة نوح عليه السلام. فهي عطف قصة على قصة. والمعنى مختلف في عطف (إبراهيم) على (نوح) أي (ولقد أرسلنا نوحاً) وأرسلنا إبراهيم كذلك أما عطف (إبراهيم) على الضمير في (انجيناه) فمعناه أنا كما أُنجينا نوحاً من الغرق فأنجينا إبراهيم من النار.

وإن اللافت للانتباه في دراسة المفسرين للكيفية ارتباط الآي، أو ارتباط العناصر المكونة لنفس الآية بواسطة العطف، هو تعدّد ما يعطف عليه على أن تعدد المعطوف عليه يخضع لإمكانية العطف، ثم تبرير المعطوف عليه في حالة تعدده(٢).

وإن الجمل المعطوف بعضُها على بعض على ضربين:

أحدهما: أن يكون للمعطوف عليها موضعٌ من الإعراب، وإذا كانت كذلك كان حُكمُها حكمَ المفرد، إذ لا يكون للجملة موضع من الإعراب حتى تكون واقعةً موقعَ المفرد، وإذا كانت الجملة الأولى واقعةً موقعَ المفرد، كان عطف الثانية عليها جارياً مَجْرى عطف المفرد على المفرد، وكان وجهُ الحاجة إلى (الواو) ظاهراً، والإشراك بها في الحكم موجوداً.

فإذا قلت: مررت برجلٍ خُلُقه حَسن وخَلْقه قبيح.

كنت قد أشركت الجملة الثانية في حكم الأولى، وذلك الحكم كونها في موضع جرّ بأنها صفةٌ للنكرة. ونظائر ذلك تكثُر، والأمر فيها يسْهل. والضرب الثاني: أن تَعْطِف على الجملة العارية الموضع من الإعراب جملةً أخرى، كقولك: زيد قائم، وعمرو قاعد، والعلم حسنٌ والجهل قبيح(٣).

١- البحر المحيط، ٣٤٨/٨.

٢- لسانيات النص، ص١٧٠.

٣- دلائل الإعجاز، ص٢٢٢، ٢٢٣، تحقيق: محمود محمد شاكر.

فالواو في هذا القسم تفيد الاشتراك في خبر خاص وإنشاء خاص، لا في مطلق الخبر والإنشاء، ولابد من اختصاصها بوجه من الوجوه[١].

قال عبدالقاهر الجرجاني: واعلم أنه إذا كان المُخْبَرُ عنه في الجملتين واحداً كقولنا: هو يقول ويفعل، ويَضُرُّ وينفعُ، ويُسِيء ويُحْسِن، وأشباه ذلك، أزداد معنى الجمع في (الواو) قوةً وظهوراً، وكان الأمر حينئذٍ صريحاً[٢].

ثم قال: واعلم أنه كما كان في الأسماء ما يَصِلُه معناه بالاسم قبلَه، فيستغني بصلة معناه له عن واصلٍ يَصِله ورابطٍ يربطه وذلك كالصفة التي لا تحتاج في اتصالها بالموصوف إلى شيء يَصِلها به، وكالتأكيد الذي لا يفتقر كذلك إلى ما يَصِله بالمؤكَّد كذلك يكون في الجُمَل ما تتَّصلُ من ذات نفسها بالتي قبلها، وتستغني بربط معناها لها عن حرف عطف يَرْبطها.

وهي كلُّ جملة كانت مؤكِّدة للتي قبلها ومُبيِّنة لها، وكانت إذا حصَّلتَ لم تكن شيئاً سِواها، كما لا تكون الصفة غيرَ الموصوف، والتأكيد غيرَ المؤكَّد. فإذا قلت: جاءني زيدٌ الظريف، وجاءني القوم كلهم، لم يكن (الظريفُ) و(كلُّهم) غيرَ زيدٍ وغير القوم.

ومثالُ ما هو من الجمل كذلك قوله تعالى:

(الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ)[٣].

قوله (لا ريب فيه) بيانٌ وتوكيدٌ وتحقيق لقوله (ذلك الكتاب) وزيادةُ تثبيت له، وبمنزلة أن تقول: (هو ذلك الكتاب، هو ذلك الكتاب) فتعيده مرةً ثانيةً لتُثْبِته، وليس يُثْبِت الخبرَ غيرُ الخبر، ولا شيء يتميّزُ به عنه فيحتاج إلى ضامّ يضمُّه إليه، وعاطفٍ يعطفُه عليه[٤].

وقد تبدل الجملة من الجملة كبدل الفعل من الفعل والجملة من المفرد كقولك عرفت زيدا أبو من هو قال ابن جني ومنه قول الشاعر:

١- الجرجاني، محمد بن علي بن محمد، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ص١٢٦، تحقيق: د. عبدالقادر حسين، دار نهضة مصر، ١٩٨١م.

٢- دلائل الإعجاز، ص٢٢٦.

٣- البقرة، ١، ٢.

٤- دلائل الإعجاز، ص٢٢٧.

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان

قام فكيف يلتقيان بدل من حاجة كأنه قال إلى الله أشكو من هاتين الحاجتين تعذر التقاؤهما ويبدل المفرد من المفرد. وأما بدل المفرد من الجملة فلا يتصور إلا أن تكون الجملة في تأويل المفرد فيصح إبدال المفرد من معناها لامن لفظها كقولك: أزورك يوم يعافيك الله يوم السرور(١).

وفي قوله تعالى: (وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى)(٢).

قرأ معاذ بن جبل وبعض أهل الشام (الكُذُبُ) بضم الكاف والذال والباء صفة للألسن جمع كذوب كصبور وصبر، وهو مقيس، أو جمع كاذب كشارف وشرف ولا ينقاس، وعلى هذه القراءة (أنَّ لهم) مفعول (تَصِفُ)(٣).

وقال السمين الحلبي: العامة على أنّ (الكذبَ) مفعولٌ به، و(أن لهم الحسنى) بدل منه بدل كل من كل(٤).

فنصب (الكذبَ) يعطينا جملة فعلية حكمية ولا فرق بين الرفع والنصب لأن على رفع (الكذب) (أن لهم الحسنى) مفعول أصلا أما على نصب (الكذب): (أنّ لهم الحسنى) مفعول حكماً وهذا معنى أن القراءات لا تتعارض.

وفي الكم التركيبي الرفع ينتج جملة واحدة، أما في النصب فنجد جملة فعلية حقيقية وجملة فعلية حكمية.

وهذا ما سنجده (إن شاء الله) في هذا الباب بين قراءات الرفع والنصب.

١- الجوزية، ابن قيم، بدائع الفوائد، المجلد الثاني، ٤/١٩٩، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٢- النحل، ٦٢.

٣- البحر المحيط، ٦/٥٥١.

٤- الدر المصون، ٧/٢٤٦.

الفصل الأول:
توحد الإسناد وتعدده
في عطف النسق

المبحث الأول: الجملة الاسمية - المفرد

المبحث الثاني: المفرد - الجملة الفعلية

المبحث الأول

الجملة الاسمية ــ المفرد

الرفع على قراءة حفص:

قال تعالى: (وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِن نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ)[1].

وقرأ الجمهور (والساعة) بالرفع على الابتداء، وحمزة بالنصب عطفاً على (وعد الله)، وهي مروية عن الأعمش، وأبي عمرو، وعيسى، وأبي حيوة، والعبسي، والمفضل[2].

كما قال العكبري[3]: يُقرأ بالرفع على الابتداء[4]، وما بعده الخبر. ويُقرأ بالنصب عطفاً على اسم "إن" وتحدث عنها القيسي بقوله: الرفع على القطع من الأول، تجعله جملة مستأنفة من ابتداء وخبر[5]. إما عند أبي زرعة: ورفعها من وجهين: أحدهما أن تعطفه من الأول فتعطف جملة على جملة على معنى وقيل: الساعة لا ريب فيها، والوجه الآخر أن يكون المعطوف محمولاً على موضع (إن) وما عملت فيه، وموضعها رفعٌ. وحجتهم إجماع الجميع على قوله: (إن الأرض لله يورثها من يشاءُ من عباده والعاقبةُ للمتقين)[6]، ومن نصب حمله على لفظ الوعد، المعنى وإذا قيل إن وعد الله حق وإن الساعة، مثل: إن زيداً منطلق وعمراً قائم[7].

وجملة (قيل) في محل جر مضاف إليه.

وجملة (إن وعد الله حق) في محل رفع نائب الفاعل – هي مقول القول أصلاً.

وجملة (الساعة لا ريب فيها) في محل رفع معطوفة على جملة نائب الفاعل.

١- الجاثية ٣٢.

٢- البحر المحيط ٩/٤٢٦.

٣- التبيان - ٢/٣٩٩.

٤- وقيل: هو معطوف على موضع "إن" وما عملت فيه. قال أبو علي، ذكره في الحجة وتبعه الزمخشري فقال: بالرفع عطفاً على محل إن واسمها، والصحيح المنع: البحر المحيط ٩/٤٢٦.

٥- الكشف، ٢/٢٦٩.

٦- الأعراف ١٢٨.

٧- الحجة، ص ٦٦٢.

وجملة (لا ريب فيها) في محل خبر المبتدأ (الساعة)[١].

فالرفع عطف الجملة على الجملة أما النصب فعطف المفرد على المفرد. وعطف الجملة من نوعين: فمن يجوز الرفع على القطع من الأول ويجعله جملة مستأنفة من الابتداء والخبر الواو هنا استئنافية والجملة لا محل لها من الإعراب. أما من يرفع على عطف الجملة على الجملة. بمعنى: وقيل الساعةُ لا ريب فيها، فالجملة في محل رفع نائب الفاعل، وهي الجملة التي لها محل من الإعراب. والنصب عطف المفرد على المفرد، أي: عطف (الساعة) على (وعد الله).

قال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا **وَالصَّابِئُونَ** وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)[٢].

(والصابئون) الجمهور على قراءته بالواو وكذلك هو في مصاحف الأمصار.

وقول جمهور أهل البصرة: الخليل وسيبويه وأتباعهما أنه مرفوع بالابتداء وخبره محذوفٌ للدلالةِ خبر الأول عليه، والنية به التأخيرُ، والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بهم إلى آخره والصابئون كذلك ونحوه: إنّ زيداً وعمروٌ قائم أي: إنّ زيداً قائمٌ وعمرو قائم، فإذا فعلْنا ذلك فهل الحذفُ من الأول أي: يكون خبر الثاني مثبتا، والتقدير: إنّ زيداً قائمٌ وعمرو قائم، فحذف (قائم) الأول أو بالعكس؟ قولان مشهوران وقد وَرَدَ كلٌّ منهما: قال:

نحنُ بما عندنا وأنتَ بما ... عندك راضٍ والرأيُ مختلفُ

أي نحن راضون، وعكسه قوله:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدينة رَحْلُهُ ... فإني وقيّارٌ بها لَغريبُ

التقدير: وقيارٌ بها كذلك.

فإن قيل: لِمَ لا يجوز أن يكون الحذفُ من الأول أيضاً؟ فالجوابُ أنه يلزم من ذلك دخول اللام في خبر المبتدأ غير المنسوخ ب(إنّ) وهو قليلٌ لا يقع إلا في ضرورة شعر، فالآية يجوز فيها هذان التقديران على هذا التخريج.

١- الجدول، المجلد الثالث عشر، ١٥/١٦١.

٢- المائدة ٦٩.

وقرأ أبي بن كعب وعثمان بن عفان وعائشة والجحدري وسعيد بن جبير وجماعة، (والصابئين) بالياء، ونقلها صاحب (الكشاف) عن ابن كثير، وهذا غير مشهور عنه، وهذه القراءة واضحة التخريج عطفاً على لفظِ اسم (إنّ)، وإن كان فيها مخالفةٌ لسوادِ المصحف فهي مخالفةٌ يسيرة، ولها نظائر كقراءة قنبل عن ابن كثير: (سراط)[1] وبابِه بالسين، وكقراءة حمزة إياه في روايةٍ بالزاي، وهو مرسومٌ بالصاد في سائر المصاحف، ونحو قراءةِ الجميع: (إيلافهم)[2] بالياء، والرسم بدونها في الجميع[3].

وقال الزمخشري[4]: (والصابئون) رفع على الابتداء وخبره محذوف، والنية به التأخير عما في حيز إن من اسمها وخبرها كأنه قيل: "إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا والصابئون كذلك، وأنشد سيبويه شاهداً له:

وإلاَّ فاعلموا أنَّا وأنتُم   بُغاةٌ ما بقينا في شقاقِ

أي: فاعلموا أنّا بغاة وأنتم كذلك- ثم قال: فإن قلت: فقوله والصابئون معطوف لا بد له من معطوف عليه فما هو؟ قلت: هو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة (قوله: إن الذين آمنوا) الخ، ولا محل لها كما لا محل للتي عطفت عليها[5] فإن قلت: ما التقديم والتأخير إلا لفائدة فما فائدة هذا التقديم؟ قلت: فائدته التنبيه على أن الصابئين يتاب عليهم إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم، وذلك أن الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالاً وأشدهم غيا، وما سموا صابئين إلا لأنهم صبئوا عن الأديان كلها: أي خرجوا كما أن الشاعر قدم قوله: وأنتم تنبيها على أن المخاطبين أوغل في الوصف بالبغاة من قومه حيث عاجل به قبل الخبر الذي هو بغاة لئلا يدخل قومه في البغي قبلهم مع كونهم أوغل فيه منهم وأثبت قدما.

١- الفاتحة ٥.

٢- قريش ١.

٣- الدر المصون، ٤/٣٥٣، ٣٥٤، ٣٦٢.

٤- الكشاف، ١/٦٣١، ٦٣٢.

٥- انظر: البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، ص ٢٣٢.

وقال أحمد بن محمد ابن المنير في كتابه (الإنصاف): قوله تعالى (إن الذين آمنوا...) قال فيه: (الصابئون) رفع على الابتداء وخبره محذوف الخ) قال أحمد: صدق لا ورود للسؤال بهذا التوجيه، ولكن ثم سؤال متوجه وهو أن يقال لو عطف الصابئين ونصبه كما قرأ ابن كثير لأفاد أيضا دخولهم في جملة المتوب عليهم، ولفهم من تقديم ذكرهم على النصارى ما يفهم من الرفع من أن هؤلاء الصابئين وهم أوغل الناس في الكفر يتاب عليهم فما الظن بالنصارى ولكان الكلام جملة واحدة بليغا مختصراً والعطف إفرادي، فلم عدل إلى الرفع وجعل الكلام جملتين، وهل يمتاز بفائدة على النصب والعطف الإفرادي؟ ويجاب عن هذا السؤال بأنه لونصبه وعطفه لم يكن فيه إفهام خصوصية لهذا الصنف، لأن الأصناف كلها معطوف بعضها على بعض عطف المفردات، وهذا الصنف من جملتها والخبر عنها واحد، وأما مع الرفع فينقطع عن العطف الإفرادي وتبقى بقية الأصناف مخصصة بالخبر المعطوف به، ويكون خبر هذا الصنف المنفرد بمعزل تقديره مثلا والصابئون كذلك، فيجيء كأنه مقيس على بقيةالأصناف وملحق بها، وهو بهذه المثابة لأنهم لما استقرّ بعد الأصناف من قبول التوبة فكانوا أحقاء بجعلهم تبعا وفرعا مشبهين بمن هم أقعد منهم بهذا الخبر، وفائدة التقديم على الخبر أن يكون توسط هذا المبتدا المحذوف الخبر بين الجزئين أدلّ على الخبر المحذوف من ذكره بعد تقضى الكلام وتمامه –والله أعلم[١].

(والصابئين) هم من يعبدون الملائكة وأصل الحرف من صبأت، إذا خرجت من شيء ومن دين إلى دين، ولذلك كانت تقول قريش في الرجل يسلم ويتبع النبي صلى الله عليه وسلم: قد صبأ فلان، بالهمز، أي خرج عن ديننا إلى دينه[٢].

رفع (الصابئون) على التقديم والتأخير لإفادة أنه يتاب عليهم أن آمنوا وأُصلحوا مع أنهم أشد غياً لخروجهم عن الأديان فما الظن بغيرهم[٣].

١- الإنصاف في حاشية الكشاف – ٦٣٢/١.

٢- إبراهيم الأبياري، الموسوعة القرآنية الميسرة، ٢١/٤.

٣- ابن الناظم، شرح الفية ابن مالك، ص ٦٧.

أما إبراهيم السامرائي يرى أن صيغة (الصابئون) هنا تمثل لغة قديمة، وفي هذه اللغة يصاغ جمع المذكر السالم بالواو والنون في جميع أحواله الإعرابية[1].

قال تعالى: (يَابَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا **وَلِبَاسُ** التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ)[2].

"وقرأ الصاحبان[3] والكسائي: (ولباس التقوى) بالنصب عطفاً على المنصوب قبله، وقرأ باقي السبعة بالرفع، فقيل هو إضمار مبتدأ محذوف أي هو لباس التقوى قاله الزجاج (وذلك خير) على هذا مبتدأ وخبر. وأجاز أبو البقاء أن يكون (ولباس) مبتدأ وخبره محذوف تقديره ولباس التقوى ساتر عوراتكم، وهذا ليس بشيءٍ والظاهر أنه مبتدأ ثانٍ (وخير) خبره والجملة خبر عن (ولباس التقوى)[4] والرابط اسم الإشارة وهو أحد الروابط الخمس المتفق عليها في ربط الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ إذا لم يكن إياه"[5].

جملة (ولباس التقوى) لا محل لها استئنافية [6].

وقال المكي في الكشف[7]: والرفع أحب إليّ، لأن عليه أكثر القرآء، والنصب حسن وحجة من نصب أنه عطفه على (لباس) في قوله: (أنزلنا عليكم لباسا)، أي: وأنزلنا لباس التقوى، وقوله: (ذلك خير) ابتداء وخبر.

وحجة من قرأ بالرفع أنه استأنفه فرفعه بالابتداء، وجعل (ذلك) صفة له أو بدلا منه أو عطف بيان، و(خير) خبر للباس والمعنى و(لباس التقوى) خير لصاحبه عند الله، مما خلق له من لباس الثياب والريش والرياش، مما يتجمل به،

١- صلاح الدين صالح حسنين، ظاهرة التأويل في الدرس النحوي ص ٤٠٩، عالم الكتب، المجلد١٣، العدد الرابع، محرم – صفر ١٤١٣هـ، المكتبة العامة بالمزاحمية. المملكة العربية السعودية.

٢- الأعراف ٢٦.

٣- هما نافع وابن عامر: كتاب التذكرة في القراءات، ٢١/١.

٤- أي (لباس) مبتدأ و(ذلك) مبتدأ ثان و(خير) خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول.

٥- البحر المحيط، ٣١/٥.

٦- الجدول، المجلد الرابع، ٣٨٤/٨.

٧- الكشف، ٤٦٠/١، ٤٦١.

وأضيف (اللباس) إلى (التقوى) كما أضيف إلى (الجوع) في قوله: (لباس الجوع)[1] وهي استعارة مكنية وإضافة اللباس إلى التقوى تخييل[2].

قال تعالى: (وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ **وَيَعْقُوبُ** يَابَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ)[3].

قرأ الجمهور: (ويعقوب) بالرفع، وقرأ إسماعيل بن عبد الله المكي، والضرير وعمرو بن فائد الأسواري: بالنصب.

فأما قراءة الرفع فتحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون معطوفاً على إبراهيم، ويكون داخلاً في حكم توصية بنيه، أي: ووصى يعقوب بنيه[4]. ويحتمل أن يكون مرفوعاً على الابتداء، وخبره محذوف تقديره: قال يا بني إن الله اصطفى،والأول أظهر.

وأما قراءة النصب فيكون معطوفاً على بنيه، أي: ووصى بها نافلته يعقوب، وهو ابن ابنه إسحاق"[5].

فاحتمال الرفع على الابتداء يعطينا جملة جديدة وهي عطف الجملة الاسمية على الفعلية (ووصى بها...)، أما الرفع معطوفاً على إبراهيم فهو عطف المفرد على المفرد أي عطف الفاعل على الفاعل وهذا العطف في إطار الجملة الفعلية.

وأما النصب فعطف المفرد على المفرد أيضاً وهو عطف المفعول على المفعول أو في إطار الجملة الفعلية.

قوله (يا بني) فيها وجهان، أحدهما: أنه من مقول إبراهيم، وذلك على القول بعطف يعقوب على إبراهيم. والثاني: أنه من مقول يعقوب إن قلنا رفعه بالابتداء، أويكون قد حذف مقول إبراهيم للدلالة عليه تقديره: ووصى إبراهيم بنيه يا بني، وعلى كل تقدير فالجملة من قوله: يابني وما بعدها منصوب بقول محذوف على رأي

١- النحل ١١٢.

٢- محمد السيد الداودي، من كنوز القرآن،ص ٦٧، دار المعارف، القاهرة.

٣- البقرة ١٣٢.

٤- ويكون مفعوله محذوفاً أي، ووصى يعقوبُ بنيه أيضاً.

٥- البحر المحيط، ١/٦٣٦.

البصريين أي فقال: يا بني وبفعل الوصية لأنها في معنى القول على رأي الكوفيين[1].

قال تعالى: (وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ (٥) وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ **عَذَابُ** جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ)[2].

وقرأ الجمهور: (عذاب جهنم) برفع الباء: والضحاك والأعرج وأسيد بن أسيد المزني والحسن في رواية هارون عنه: بالنصب عطفاً على (عذاب السعير) أي: "واعتدنا للذين كفروا عذاب جهنم"[3] وقال الزمخشري: (وللذين كفروا بربهم) أي: ولكل من كفر بالله من الشياطين وغيرهم (عذاب جهنم) ليس الشياطين المرجومين مخصوصين بذلك. وقرئ (عذاب جهنم) بالنصب عطفاً على (عذاب السعير)[4].

وقال العكبري: (عذاب) بالرفع على الابتداء، والخبر: للذين[5] وفيه تقديم وتأخير.

(و) واو استئنافية (للذين) متعلق بخبر مقدم للمبتدأ (عذاب) (بربّهم) متعلق ب(كفروا).

وجملة (للذين كفروا ... عذاب) لا محل لها استئنافية[6].

فالجملة الاستئنافية لا محل لها من الإعراب. والجملة جملة اسمية.

أما النصب فعطف المفرد على المفرد. وهو عطف المفعول على المفعول. والجملة الآن أصبحت جملة فعلية.

النصب على قراءة حفص:

قال تعالى: (وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ **وَجَنَّاتٍ** مِنْ

١- العجيلي، سليمان بن عمر، الفتوحات الإلهية، ١/١٦٣، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٢- الملك ٥,٦.

٣- البحر المحيط، ١٠/٢٢٣.

٤- الكشاف، ٤/١٣٦.

٥- التبيان، ٢/٤٦٠.

٦- الجدول، المجلد الخامس عشر، ٢٩/١٧.

أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ)[١].

(وجنات من أعناب) قراءة الجمهور بكسر التاء عطفاً على قوله (نبات) وهو من عطف الخاص على العام لشرفه ولما جرد (النخل) جردت (جنات) الأعناب لشرفهما، كما قال: (أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ)[٢]

وقرأ محمد بن أبي ليلى والأعمش وأبو بكر في رواية عنه عن عاصم (وجنات) بالرفع وأنكر أبو عبيد وأبو حاتم هذه القراءة حتى قال أبو حاتم:

هي محال لأن الجنات من الأعناب لا تكون من النخل ولا يسوغ إنكار هذه القراءة ولها التوجيه الجيد في العربية وجهت على أنه مبتدأ محذوف الخبر فقدره النحاس: ولهم جنات، وقدّره ابن عطية: ولكم جنات، وقدره أبو البقاء: ومن الكرم جنات وقدره: ومن الكرم، لقوله: (ومن النخل) وقدّره الزمخشري" وثم جنات، أي: مع النخل ونظيره قراءة من قرأ (وحور عين) بالرفع بعد قوله (يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ) [٣] وتقديره: ولهم حور وأجاز مثل هذا سيبويه والكسائي والفرآء ومثله كثير وقدر الخبر أيضا مؤخرا تقديره (وجنات من أعناب) أخرجناها ودل على تقديره قوله قبل: (فأخرجنا) كما تقول، أكرمت عبد الله وأخوه التقدير: وأخوه أكرمته فحذف أكرمته لدلالة أكرمت عليه، ووجهها الطبري على أن (وجنات) عطف على (قنوان)، قال ابن عطية: وقوله ضعيف، وقال أبو البقاء: ولا يجوز أن يكون معطوفاً على (قنوان) لأن العنب لا يخرج من النخل، وقال الزمخشري: وقد ذكر أن في رفعه وجهين أحدهما أن يكون مبتدأ محذوف الخبر تقديره وثم جنات وتقدم ذكر هذا التقدير عنه، قال: والثاني أن يعطف على (قنوان) على معنى وحاصله أو ومخرجه من النخل قنوان (وجنات من أعناب) أي من نبات أعناب انتهى، وهذا العطف هو على أن لا يلاحظ فيه قيد من النخل فكأنه قال (من النخل

١- الأنعام ٩٩.

٢- البقرة ٢٦٦.

٣- الصافات ٤٥.

قنوان دانية) (جنات من أعناب) حاصلة كما تقول: من بني تميم رجل عاقل ورجل من قريش منطلقان....

"وقال الزمخشري: وقرئ (وجنات) بالنصب عطفاً على (نبات كل شيء). أي: وأخرجنا به (جنات من أعناب) وكذلك قوله (والزيتون والرمان)[1].

وقوله: (وجنّات) الجمهور على كسر التاء من (جنات) لأنها منصوبة نسقاً على نبات أي: فأخرجنا بالماء النبات وجنات، وهو من عطف الخاص على العام تشريفاً لهذين الجنسين على غيرهما كقوله تعالى: (وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ)[2] وعلى هذا فقوله (ومن النخل من طلعها قنوان) جملة معترضة وإنما جيء بهذه الجملة معترضة، وأبرزت في صورة المبتدأ والخبر تعظيماً للمنّة به، لأنه من أعظم قوت العرب، لأنه جامع بين التفكّه والقوت، ويجوز أن ينتصب (جنات) نسقاً على (خضراً).

وجوّز الزمخشري – وجعله الأحسن – أن ينتصب على الاختصاص كقوله، (والمقيمي الصلاة) قال: (بفضل هذين الصنفين)[3].

وجملة (هو الذي أنزل) لا محل لها معطوفة على جملة هو الذي جعل.

وجملة (أنزل) لا محل لها صلة الموصول (الذي).

وجملة (أخرجنا به) لا محل لها معطوفة على جملة الصلة.

وجملة (أخرجنا منه) لا محل لها معطوفة على جملة الصلة.

وجملة (نخرج منه) في محل نصب نعت لـ (خضراً). {أو لا محل لها استئنافية}.

وجملة (من النخل قنوان) لا محل لها معطوفة على جملة الصلة والعائد محذوف تقديره بإرادتنا، أو بإرادته[4].

قوله (وجنات) معطوف على نبات على صنيع الشارح، وكذا الزيتون والرمان معطوفان على نبات على القاعدة في تكرر المعطوفات أنها على الأول، وقيل: كلٌ على ما قبله ويبنى على الخلاف. ما إذا قلت مررت بك وبزيد وبعمرو، فإذا

١- البحر المحيط، ٤/٥٩٨، ٥٩٩.

٢- البقرة ٩٨.

٣- الدر المصون، ٥/٧٥.

٤- الجدول، المجلد الرابع، ٨/٢٢٩.

عطفت وبعمرو على بك كان الإتيان بالباء واجباً، وإذا عطفته على بزيد كان الإتيان بها جائزاً[١].

كما يقول ابن جزيّ في إعراب (جنات) بالنصب عطف على (نبات كل شيء) وبالرفع عطف على (قنوان)[٢].

قال تعالى: (وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ)[٣].

وقرأ الجمهور: (والشمس) وما بعده منصوباً، وانتصب (مسخراتٍ) على أنها حال مؤكدة إن كان مسخرات اسم مفعول، وهو إعراب الجمهور. وقال الزمخشري: ويجوز أن يكون المعنى: أنه سخرها أنواعاً من التسخير جمع مسخر بمعنى: تسخير من قولك: سخره الله مسخراً، كقولك: سرحه مسرحاً كأنه قيل: وسخرها لكم تسخيرات بأمره انتهى.

وقرأ ابن عامر: (والشمس) وما بعده بالرفع على الابتداء والخبر، وحفص (والنجوم مسخرات) برفعهما، وهاتان القراءتان يبعدان قول الزمخشري إن مسخرات بمعنى تسخيرات. وقرأ ابن مسعود، والأعمش، وابن مصرف: والرياح مسخرات في موضع، والنجوم وهي مخالفة لسواد المصحف. والظاهر في قراءة نصب الجميع أن (والنجوم) معطوف على ما قبله[٤]. وقال الأخفش: (والنجوم) منصوب على إضمار فعل تقديره: وجعل النجوم مسخرات، فأضمر الفعل. وعلى هذا الإعراب لا تكون مسخرات حالاً مؤكدة، بل مفعولاً ثانياً لجعل إن كان جعل المقدرة بمعنى صير، وحالاً مبينة إن كان بمعنى خلق"[٥].

١- الفتوحات الإلهية، ٢/٤٠٨.

٢- علي محمد الزبيري ابن جزيّ ومنهجه في التفسير، ١/٣٨٩، دار القلم، دمشق.

٣- النحل ١٢.

٤- البحر المحيط، ٦/٥١٢.

٥- البحر المحيط، ٦/٥١٣.

وقال العكبري[1]: (والشمس والقمر) يقرأان بالنصب عطفاً على ما قبلهما، ويقرأ ان بالرفع على الاستئناف. و(النجوم) كذلك. و(مسخرات) على القراءة الأولى حال، وعلى الثانية خبر.

قرأ ابن عامر {والشمسُ والقمرُ والنجومُ مسخراتٌ}

قرأ حفص {والشمسَ والقمرَ والنجومُ مسخراتٌ}

قرأ الباقون {والشمسَ والقمرَ والنجومَ مسخراتٍ}

وذكر المكي القيسي:

وحجة من رفع أنه قطعه مما قبله، فرفعه بالابتداء، وعطف بعض الأسماء على بعض، وجعل (مسخرات) خبر الابتداء، وقوي الرفع لأنك إذا نصبت جعلت (مسخرات) حالا، وقد تقدم في أول الكلام (وسخر) فأغنى عن ذكر الحال بالتسخير ألا ترى أنك لو قلت: سخرت لك الدابة مسخرة كان قبيحا من الكلام، لأن (سخّرت) يعني عن (مسخرة) وكذلك لو قلت: جلس زيد جالسا، لم يحسن وكذلك يبعد. (سخر الله النجوم مسخرات) على الحال، فلمّا قبح نصب مسخرات على الحال رفع ما قبله، وجعل (مسخرات) خبرا عنه.

وحجة من نصب أنه عطفه على ما قبله، وأعمل فيه (وسخر)، ليرتبط بعض الكلام ببعض، وتكون (مسخرات) حالاً مؤكدة، عمل فيها (سخر) وجاز ذلك لبعد ما بينهما، وهو مثل قوله: (وهو الحق مصدقا)[2] في أنهما حالان مؤكدان.

وحجة من رفع (النجوم مسخرات) فقط أنه عطف (الشمس والقمر) على معمول (سخر) ثم ابتداء (والنجوم مسخرات) على الابتداء والخبر ، كراهة أن يجعل (مسخرات) حالا لما قدمنا من قبح ذلك، وهو وجه قوي وقراءة حسنة، والاختيار النصب، لأن الجماعة عليه[3].

١- التبيان، ٢/١٠٤.

٢- البقرة ٩١.

٣- الكشف، ٢/٣٥.

قال تعالى: (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)(١).

"وقرأ ابن مسعود: واتموا الحج والعمرة إلى البيت لله. وقرأ علي، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وابن عباس، وابن عمر والشعبي، وأبو حيوة، و(العمرة لله) بالرفع على الإبتداء والخبر، فيخرج العمرة عن الأمر، وينفرد به الحج(٢).

الجمهور على نصب "العمرة" على العطف على ما قبلها و(لله) متعلقٌ بأتموا، واللام لام المفعول من أجله. ويجوز أن تتعلق بمحذوف على أنها حالٌ من الحج والعمرة، تقديره: أتموها كائنين لله.

وقرأ علي وابن مسعود وزيد بن ثابت: (والعمرة) بالرفع على الابتداء. و(لله) الخبر، على أنها جملة مستأنفةٌ(٣). (أتموا) لا محل لها استئنافية(٤).

أما النصب فيعطينا عطف المفرد على المفرد.

قال عبد الرزاق: حدثنا معمر ، عن قتادة، وعمن سمع عطاء بن أبي رباح في قوله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) قال: هما واجبتان: الحج والعمرة لله(٥).

وذكر ابن العربي في أحكام القرآن(٦): اختلف العلماء في وجوب العمرة، فقال الشافعي: هي واجبة، ويؤثر ذلك عن ابن عباس.

١- البقرة ١٩٦.

٢- البحر المحيط، ٢/٢٥٥.

٣- الدر المصون، ٢/٣١٢ ، ٣١٣.

٤- الجدول، المجلد الأول، ٢/٤٠٢.

٥- الإمام أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تفسير القرآن العزيز المسمى تفسير عبد الرزاق، ١/٩١، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي. دار المعرفة – بيروت، لبنان. ط:١. ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

٦- ابن العربي، أحكام القرآن، ١/١١٩.

وقال جابر بن عبد الله: هي تطوّع[1]، واليه مال مالك وأبو حنيفة.

وليس في هذه الآية حجةٌ للوجوب،لأن الله سبحانه إنما قرنها بالحج في وجوب الإتمام لا في الابتداء، فإنه ابتداء إيجاب الصلاة والزكاة فقال تعالى: (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة). وابتداء بإيجاب الحج فقال تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)[2]. ولما ذكر العمرة أمر باتمامها لا بابتدائها، فلو حج عَشْر حِجَجْ أو اعتمر عشر عُمَر لزمه الإتمام في جميعها، وإنا جاءت الآية لإلزام الإتمام لا لإلزام الابتداء.

قال تعالى: (يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَتَسَاءَلُونَ بِهِ **وَالْأَرْحَامَ** إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا)[3].

قرأ جمهور السبعة بنصب الميم وقرأ عبد الله بن يزيد بضمها. فأما النصب فظاهره أن يكون معطوفاً على لفظ الجلالة، ويكون ذلك على حذف مضاف، التقدير: واتقو الله، وقطع الأرحام. وعلى هذا المعنى فسرها ابن عباس وقتادة والسدي وغيرهم.

"وقيل النصب عطفاً على موضع به كما تقول: مررت بزيد وعمراً . لما لم يشاركه في الاتباع على اللفظ اتبع على موضعه. ويؤيد هذا القول قراءة عبد الله: تساءلون به وبالأرحام.

أما الرفع فوجه على أنه مبتدأ والخبر محذوف قدره ابن عطية: والأرحام أهل أن توصل. وقدره الزمخشري: والأرحام مما يتقي، أو مما يتساءل به، وتقديره أحسن من تقدير ابن عطية، إذ قدر ما يدل عليه اللفظ السابق، وابن عطية قدر من المعنى[4].

١- مصنف ابن أبي شيبة، ٣/٢٢٣.

٢- آل عمران ٩٧.

٣- النساء ١.

٤- البحر المحيط، ٣/٤٩٨.

وقال البغوي[1]: والقراءة الأولى أفصح.

وجملة (اتقوا الله) لا محل لها معطوفة على جملة (اتقوا ربكم).

وجملة (تساءلون) لا محل لها صلة الموصول (الذي) الثاني[2].

قال أبو الفتح: ينبغي أن يكون رفعه على الابتداء وخبره محذوف، أي: والأرحام مما يجب أن تتقوه وأن تحتاطوا لأنفسكم فيه، وحسن رفعه لأنه أؤكد في معناه. ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت زيداً - فزيد فضلة على الجملة، وإنما ذكر فيها مرة واحدة، وإذا قلت: زيد ضربته فزيد ربّ الجملة فلا يمكن حذفه كما يحذف المفعول على أنه نيِّف وفضلة بعد استقلال الجملة، نعم ولزيد فيها ذكران.

أحدهما: اسمه الظاهر، والآخر: ضميره وهو الهاء. ولما كانت الأرحام فيما يعني به ويقوّى الأمر في مراعاته جاءت بلفظ المبتدإ الذي هو أقوى من المفعول.

وإذا نُصبت الأرحامُ أو جُرَّت فهي فضلة، والفضلة متعرضة للحذف والبِذْلة. فإن قلت: فقد حُذف خبر الأرحام أيضا على قولك، قيل: أَجل، ولكنه لم يحذف إلا بعد العلم به، ولو قد حذفت الأرحام منصوبة أو مجرورة فقلت: (واتقوا الله الذي تساءلون به) لم يكن في الكلام دليل على الأرحام أنها مرادة أو مقدرة، وكلما قويت الدلالة على المحذوف كان حذفه أسوغ ونحو من رفع الأرحام هنا بعد النصب والجر قول الفرزدق.

يأيها المشتكي عُكْلاً وما جَرَمت ... إلى القبائل من قتل وإبآسُ

إنّا كذلك إذ كانت هَمرَّجةٌ ... نَسْبِي ونَقْتُل، حتى يُسْلِمَ الناس

أي من قتل وابآس أيضا كذلك، فقوى لفظه بالرفع لأنه اذهب في شكواه إياه، وعليه أيضاً قوله:

إلا مُسحتا أو مُجَلَّف

فيمن قال: أراد أو مجلّف كذلك.

1- البغوي: ابن مسعود الفراء، (ت٥١٦هـ) تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل، ١/٣٨٩، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، مروان سوار دار المعرفة بيروت، لبنان، ١٤٠٦-١٩٨٦م.

2- الجدول، المجلد الثاني، ٤/٤٢٩، ٤٣٠.

ومن حمله على المعنى فرفعه وقال: إذا لم يدع إلا مسحتا فقد بقى المسحت وبقي أيضا المجلف – سلك فيه غير الأول[1].

قال تعالى: (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ)[2].

قرأ نافع، والكسائي، وابن عامر، وحفص: (وأرجلكم) بالنصب[3].

واختلفوا في تخريج هذه القراءة، فقيل هو معطوف على قوله: وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين، وفيه الفصل بين المتعاطفين بجملة ليست باعتراض، بل هي منشئة حكماً. وقال أبو البقاء: هذا جائز بلا خلاف. وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: وقد ذكر الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، وقال: وأقبح ما يكون ذلك بالجمل، فدل قوله هذا على أنه ينزه كتاب الله عن هذا التخريج. وهذا التخريج من يرى أن فرض الرجلين هو الغسل، وأما من يرى المسح فيجعله معطوفاً على موضع برؤوسكم ويجعل قراءة النصب كقراءة الجر دالة على المسح[4].

وقرأ الحسن: (وأرجلكم) بالرفع والوليد بن مسلم أيضا ويقال بل روى عنه حرفا واحداً هو (وأرجلكم) بالرفع[5]. وهو مبتدأ محذوف الخبر أي: اغسلوها إلى الكعبين على تأويل من يغسل، أو ممسوحة إلى الكعبين على تأويل من يمسح.وتقدم مدلول الكعب. قال ابن عطية: قول الجمهور هما حد الوضوء باجماع فيما علمت، ولا أعلم أحداً جعل حد الوضوء الىالعظم الذي في وجه القدم. وقال غيره. قالت

١- المحتسب، ١/١٧٩،١٨٠.

٢- المائدة ٦.

٣- انظر: الغاية في القراءات العشر، ص ١٣٨.

٤- البحر المحيط، ٤/١٩٢.

٥- ابن الجزري، محمد بن محمد (ت ٨٣٣هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء ٢/٣٦٠، عني بنشره: ج برجستراسر، دار الكتب العلمية – بيروت . لبنان. ط:٣ – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

الإمامية:وكل من ذهب إلى وجوب مسح الكعب هوالذي في وجه القدم فيكون المسح مغيا به. وقال ابن عطية: روى أشهب عن مالك: الكعبان هما العظمان الملتصقان بالساق المحاذيان للعقب. وليس الكعب بالظاهر الذي في وجه القدم، ويظهر ذلك من الآية في قوله: في الأيدي إلى المرافق، إذ في كل يد مرفق. ولو كان كذلك في الأرجل لقيل الىالكعوب، فلما كان في كل رجل كعبان خصتا بالذكر انتهى"[١].

وقال أبو زرعة[٢]: وعن أبي عبد الرحمن (عبد الله بن عمر) قال: كنت أقرأ أنا والحسن والحسين قريباً من علي عليه السلام وعنده ناس قد شغلوه فقرأنا (وأرجلَكم) (بالفتح) فقال رجل: (وأرجلِكم) بالكسر، فسمع ذلك علي عليه السلام فقال: ليس كما قلت، ثم تلا: (ياأيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برءوسكم) هذا من المقدم والمؤخر في الكلام) قلت: (وفي القرآن من هذا التقديم والتأخير كثير) – قال الله: (الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ)[٣]. ثم قال: (والمحصناتُ من المؤمنات) وعطف بـ (المحصنات) على الطيبات، وقال: (وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا)[٤]. ثم قال: (وأجلٌ مسمّى). فعطف (الأجل) على (الكلمة) وبينهما كلام، فكذلك ذلك في قوله (وأرجلكم) عطف بها على الوجوه والأيدي على ما أخبرتك به من التقديم والتأخير.

وأخرى هي صحة الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنه توضأ فغسل رجليه[٥]، وأنه رأى رجلاً يتوضأ وهو يغسل رجليه فقال: (بهذا أمرت). وقال صلى الله عليه وسلم. (ويلٌ للأعقاب وبطون الأقدام من النار)[٦].

" وعن ابن مسعود قال: (خلِّلوا الأصابع بالماء لا تلحقها النار).

١- البحر المحيط، ٤/١٩٢.

٢- الحجة، ص ص ٢٢١-٢٢٢.

٣- المائدة ٥.

٤- طه ١٢٩.

٥- صحيح البخاري، ١/٨٢.

٦- المستدرك على الصحيحين، ١/٢٦٨.

وقال عبد الملك: قلت لعطاء: (هل علمت أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على القدمين؟) فقال: (والله ما أعلمه).

والأخبار كثيرة في هذا المعنى وقد ذكرناها في تفسير القرآن.

وأخرى قال الزجاج: الدليل على أن الغسل هو الواجب في الرجل وأن المسح لايجوز: تحديد قوله (إلى الكعبين) كما جاء في تحديد اليد "إلى المرافق" ولم يجيء في شيء من المسح تحديد، قال: (فامسحوا برؤوسكم) بغير تحديد في القرآن.

قال: ويجوز أن يقرأ (وأرجلَكم) على معنى (واغسلوا) لأن قوله (إلى الكعبين) دل على ذلك كما وصفنا. وينسق بالغسل على المسح كما قال الشاعر:

يا ليت بعلك قد غدا   متقلداً سيفاً ورمحاً

والمعنى: متقلداً سيفاً وحاملاً رمحاً[1].

فهذه الأدلة كلها تقوى كون الرجلين في الوضوء مغسولة لا ممسوحة. وهو الرأي الراجح[2].

قال أبو الفتح: ينبغي أن يكون رفعه بالابتداء والخبر محذوف، دل عليه ما تقدمه من قوله سبحانه: (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) أي وأرجلكم واجب غسلها، أو مفروض غسلُها، أو مغسولة كغيرها، ونحو ذلك وقد تقدم نحو هذا مما حذف خبره لدلالة ما هناك عليه وكأنه بالرفع أقوى معنى؟ وذلك لأنه يستأنف فيرفعه على الابتداء، فيصير صاحبَ الجملة. واذا نصب أو جرّ عطفه على ما قبله، فصار لحقاً وتبعاً، فاعرفه[3].

قال تعالى: (وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ) [4].

(وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ) [5].

١- أبو زرعة، الحجة ، ص ٢٢١-٢٢٢..

٢- عبد القادر عبد الرحمن السعدي أثر الدلالة النحوية واللغوية، ص ١٧٥، أحياء التراث الإسلامي، العراق، ط:١، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.

٣- المحتسب، ٢٠٨/١.

٤- النحل ٥.

٥- النحل ٨.

وقرأ الجمهور: والخيل وما عطف عليه بالنصب عطف على (والأنعام).
وقرأ ابن أبي عبلة بالرفع[١]، على الابتداء والخبر محذوف أي: مخلوقة أو مُعَدَّة لتركبوها، وليس هذا مما ناب فيه الجار مناب الخبر لكونه كونا خاصا[٢].
وجملة (خلق) الخيل ... لا محل لها معطوفة على جملة(خلق) الأنعام[٣].
فلما استأنف ذكرها وعطفها على (الأنعام) دل ذلك على أنها ليست منها[٤]. وقال السيوطي[٥]: (والخيل والبغال) الآية، استدل بها من حرم أكل الخيل لأنه تعالى قرنها بالبغال والحمير وأخبر بأنه خلقها للركوب والزينة ولم يجعل فيها أكلاً أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس أنه كان يكره لحوم الخيل[٦] ويقرأ (والأنعام خلقها لكم) الآية ويقول هذه للأكل (والخيل والبغال والحمير) يقول هذه للركوب. وأخذ المالكية من الاقتران المذكور رداً على الحنفية في قولهم بوجوب الزكاة فيها.

قال تعالى: (وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ **وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ** فِي الْقُرْآنِ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا)[٧].
"وقرأ الجمهور: (الشجرة الملعونة) عطفاً على (الرؤيا) فهي مندرجة في الحصر، أي: (وما جعلنا الرؤيا التي أريناك) (والشجرة الملعونة) في القرآن (إلا فتنة للناس).
وقرأ زيد بن علي برفع (والشجرة الملعونة) على الابتداء، والخبر محذوف تقديره: كذلك أي: فتنة، والضمير في (ونخوفهم) لكفار مكة[٨].

١- البحر المحيط، ٥٠٨/٦.
٢- الدر المصون، ١٩٥/٧.
٣- الجدول، المجلد السابع، ٢٨٥/١٣.
٤- الكيا الهراس، عماد الدين بن محمد الطبري (ت ٥٠٤هـ) أحكام القرآن، ٢٠/٣. تحقيق:موسى محمد علي والدكتور عزت علي عيد عطية، مطبعة حسان، قاهرة.
٥- الإكليل في استنباط التنزيل، ص ١٦٢.
٦- مصنف ابن أبي شيبة، ١٢١/٥.
٧- الإسراء ٦٠.
٨- البحر المحيط، ٧٦/٧.

قال ابن الأنباري: (الشجرة) منصوبة بالعطف على (الرؤيا)، وهي مفعول أول لـ (جعلنا)، والثاني (فتنةً).

و(الشجرة) مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف وتقديره، وما جعلنا الشجرة الملعونة إلا فتنة. إلا أنه حذفه لدلالة المفعول الثاني (بجعلنا) المنطوق به في الأول عليه[1].

وقال العكبري: وقرئ شاذاً بالرفع، والخبر محذوف أي: فتنةٌ، ويجوز أن يكون الخبر (في القرآن) [2]. ولكن رد عليه السمين الحلبي وقال: وليس بذاك[3].

وجملة (ما جعلنا) لا محل لها معطوفة على الاستئنافية المقدرة وهي جملة أذكر.

وجملة (أريناك) لا محل لها صلة الموصول (التي) [4].

قال تعالى: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ وَ**الْفُلْكَ** تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ)[5].

"وقرأ الجمهور (والفلك) بالنصب وضم اللام ابن مقسم والكسائي عن الحسن، وانتصب عطفاً على (ما) ونبه عليها وإن كانت مندرجة في عموم (ما) تنبيهاً على غرابة تسخيرها وكثرة منافعها، وهذا هو الظاهر.

وجوز أن يكون معطوفاً على الجلالة بتقدير وأن (الفلك) وهو إعراب بعيد عن الفصاحة. و(تجري) حال على الإعراب الظاهر. وفي موضع الخبر على الإعراب الثاني و"قرأ السلمي والأعرج وطلحة وأبو حيوة والزعفراني بضم الكاف مبتدأ وخبر[6].

١- البيان، ٩٣/٢.

٢- التبيان، ١٣١/٢.

٣- الدر المصون، ٣٧٧/٧.

٤- الجدول، المجلد الثامن، ٧٥/١٥،٧٦.

٥- الحج ٦٥.

٦- البحر المحيط، ٥٣٣/٧.

وقال أبو البقاء: (والفلك) في نصبه وجهان، أحدهما: هو منصوب بسخر معطوف على (ما) – والثاني: هو معطوف على اسم (إنّ)، و(تجري): حال على الوجه الأول، وخبر على الثاني ويقرأ بالرفع، و(تجري) الخبر"[1].

قال تعالى: (وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآب)[2].

وقرأ الجمهور (وحسن مآب) بالنصب عطفاً على (الزلفي).

وقرأ الحسن، وابن أبي عبلة: بالرفع، ويقفان على (لزلفى)،

ويبتدآن (وحسن مآب) وهو مبتدأ، خبره محذوف تقديره: وحسن مآب له[3].

"وجملة (إن له – لزلفى) في محل نصب حالٍ من فاعل (سخّرنا) [4]،[5].

فإن للتأكيد وتقديم الخبر (له عندنا) للتأكيد أيضا. فهناك تأكيدان.

(واو) حالية

(له) متعلق بخبر (إن) (عندنا) ظرف منصوب متعلق بالخبر[6].

(اللام) للتوكيد. (زلفي) اسم إن منصوب، وعلامة النصب الفتحة المقدرة[7].

الرفع يعطينا جملة إسمية خبرها محذوف تقديرها: وحسن مآب له عندنا وهي معطوفة على (له عندنا لزلفى) – فيدخل في تأكيد (إن). أما إذا يكون عطف على جملة (إن له عندنا لزلفى) فحالية.

وقد فضّل الجمهور قراءة النصب لأن مثلها في آية (٢٥)

قال تعالى: (فغفرنا له ذلك وإن له عندنا لزلفى وحسن مآب) [8] واو حالية.

١- التبيان، ٢/٢٣٠.

٢- ص ٤٠.

٣- البحر المحيط، ٩/١٥٨.

٤- ص ٣٦: (فسخرنا له الريح تجري بأمره رخاء حيث أصاب).

٥- الجدول، المجلد الثاني عشر، ٢٣/١٢٦.

٦- أو متعلق بحال من زلفي.

٧- الجدول، المجلد الثاني عشر، ٢٣/١١٦.

٨- سورة ص، الآية: ٢٥.

ثم قال تعالى: (وإن له عندنا لزلفى وحسنَ مآب) [1] واو حالية.

ثم قال تعالى: (هذا ذكر وإن للمتقين لحسنَ مآب) [2] واو استئنافية.

وقال: (هذا وإن للطاغين لشرَّ مآبٍ) [3] واو استئنافية.

قال تعالى: (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمْ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ* فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ وَجَعَلْنَاهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ* وَإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ)[4].

"وانتصب (إبراهيم) عطفاً على (نوحاً)- قال ابن عطية: أو على الضمير في (فأنجيناه).

وقرأ النحفي، وأبو جعفر ، وأبو حنيفة وإبراهيم: بالرفع، أي: ومن المرسلين إبراهيم[5].

والمعنى مختلف في عطف (إبراهيم) على (نوح) – أي: (ولقد أرسلنا نوحاً) وأرسلنا أبراهيم كذلك أما عطف (إبراهيم) على الضمير في (انجيناه) فمعناه أن كما أنجينا نوحاً من الغرق فأنجينا إبراهيم من النار.

(آية ١٤) جملة (أرسلنا) لا محل لها جواب القسم المقدر.

(لبث) لا محل لها معطوفة على جملة جواب القسم.

(أخذهم الطوفان) لا محل لها معطوفة على مقدر أي فكذبوه فأخذهم.

(هم ظالمون) في محل نصب حال.

(آية ١٥) (أنجيناه) لا محل لها معطوفة على جملة (أخذهم الطوفان).

(جعلناها) لا محل لها معطوفة على جملة أنجيناه[6].

١- سورة ص، الآية: ٤٠.

٢- سورة ص، الآية: ٤٩.

٣- سورة ص، الآية: ٥٥.

٤- العنكبوت ١٤-١٦.

٥- البحر المحيط، ٣٤٧/٨.

٦- أو في محل نصب حال بتقدير قد.

(آية ١٦) (و) عاطفة. (إبراهيم) معطوف على (نوحاً) [١][٢].

قال تعالى: (مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا* وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا)[٣].

"وقرأ الجمهور: (ودانية)، قال الزجاج: هو حال عطفاً على (متكئين). وقال الزمخشري: ما معناه أنهاحال معطوفة على حال وهي لا يرون، أي غير رائيين، ودخلت الواو للدلالة على أن الأمرين مجتمعان لهم، كأنه قيل: وجزاهم جنة جامعين فيها بين البعد عن الحر والقر ودنو الظلال عليهم.

وقرأ أبو حيوة: (ودانية) بالرفع، واستدل به الأخفش على جواز رفع اسم الفاعل من غير أن يعتمد، نحو قولك: قائم الزيدون، ولا حجة فيه لأن الأظهر أن يكون (ظلالها) مبتدأ و(دانية) خبر له.

وقرأ الأعمش: ودانياً عليهم، وهو كقوله: (خاشعةً أبصارهم)[٤].

(وذُللت قطوفها) قال قتادة ومجاهد وسفيان: إن كان الإنسان قائماً، تناول الثمر دون كلفة، وإن قاعداً أو مضطعجاً فكذلك، فهذا تذليلها، لا يرد اليد عنها بعد ولا شوك. فأما على قراءة الجمهور (ودانية) بالنصب، كان (وذللت) معطوفاً على دانية لأنها في تقدير المفرد، أي: ومذللة، وعلى قراءة الرفع كان من عطف جملة فعلية على جملة اسمية. ويجوز أن تكون في موضع الحال، أي وقد ذللت رفعت دانية أو نصبت[٥].

في قراءة النصب (دانية) عطف الحال على الحال بإسم الفاعل. ف (دانية) على وزن فاعل و (متكئين) اسم فاعل لوزن افتعال. ودانية بمعنى (مدنوّ) اسم مفعول ولكن ورد بصيغة اسم فاعل للعطف على اسم فاعل؟ كما نرى بعده (وذللت) معطوفة عليها بمعنى (مذللة).

١- في الآية (١٤) من هذه السورة، أو معطوف على ضمير المفعول في (أنجيناه) -(الآية ١٥) – أو هو مفعول به لفعل محذوف تقديره: أذكر، والعطف يغدو من عطف الجمل.

٢- الجدول – المجلد الحادي عشر ٣١٨/٢٢، ٣١٩.

٣- الإنسان ١٣، ١٤.

٤- القلم ٤٣.

٥- البحر المحيط، ٣٦٢/١٠، ٣٦٣.

(آية ١٣) (متكئين) حال منصوبة من ضمير المفعول في (جزاهم).

وجملة (لا يرون) في محل نصب حال ثانية من ضمير جزاهم.

(آية ١٤) (دانية) معطوفة على متكئين – (ظلالها) فاعل اسم الفاعل دانية مرفوع.

(تذليلا) مفعول مطلق منصوب.

وجملة (ذللت قطوفها) في محل نصب معطوفة على دانية[١][٢].

قوله تعالى: (ودانيةً عليهم ظلالها) أي ظل الأشجار في الجنة قريبة من الأبرار، فهي مُظِلّة عليهم زيادة في نعيمهم وإن كان لا شمس ولا قمر ثَمَّ وانتصبت (دانية) على الحال عطفاً على (متكئين) كما تقول في الدار عبد الله متكئاً ومرسلة عليه الحجال: (ظلالها) الظلال مرفوعة بدانية، ولو قرئ برفع دانية على أن تكون الظلال مبتدأ ودانية الخبر لجاز، وتكون الجملة في موضع الحال من الهاء والميم في (وجزاهم) وقد قرئ بذلك[٣].

وهذه استعارة والمراد بتذليل القطوف وهي عناقيد الإعناب وواحدها قطف انها جعلت قريبة من أيديهم غير ممتنعة على مجانيهم لا يحتاجون إلى معاناة في اجتنائها ولا مشقة. في اهتصار افنانها فهي كالظهر الذلول الذي يوافق صاحبه ويواتي راكبه والتذليل ههنا مأخوذ من الذل بكسر الذال وهو ضدّ الصعوبة والذل بضم الذال ضد العزو الحمية[٤].

١- أو معطوفة على جملة لا يرون.

٢- الجدول، المجلد الخامس عشر، ١٨٨/٢٩.

٣- تفسير القرطبي، المجلد العاشر، ١٣٨/١٩، ١٣٩.

٤- تلخيص البيان في مجازات القرآن، ص ٢٦٣.

المبحث الثاني

المفرد ـ الجملة الفعلية

الرفع على قراءة حفص:

قال تعالى: (والأرض وضعها للأنام*فيها فاكهة والنخل ذات الأكمام*والحب ذو العصف والريحان)[1].

قرأ ابن عامر: (والحب ذا العصف والريحان) بالنصب[2].

قال أبو زرعة: حمله علىقوله: (والأرض وضعها للأنام) لأن (وضعها) بمعنى خلقها، وخلق الحب ذا العصف وخلق الريحان.هذا نعت للحب.

وحجتهما قوله: (فأخرجنا به أزواجا من نبات شتى)[3].

وقرأ الباقون: (والحب ذو العصف) عطفا على قوله: (فيها فاكهة). وفيها الحب ذو العصف، فيكون ابتداء[4].

ويقول المكي في الكشف: "وهو أقرب إليه من المنصوب، وليس فيه حمل على المعنى. إنما هو محمول علىاللفظ، فكان حمله على ما هو أقرب اليه، وما لا يتكلف فيه حمل على المعنى، أحسن وأقوى، وهو الاختيار، ولأن الجماعة عليه، لكن النصب فيه أدخل في معنى الخلق، والرفع فيه إنما يدل على وجوده كذلك[5].

(الأرض): مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور.

وجملة (وضع) الأرض ...) في محل رفع معطوفة علىجملة وضع الميزان.

وجملة (وضعها) لا محل لها تفسيرية.

وجملة (فيها فاكهة) في محل نصب حال من الأرض[6].

١- الرحمن ١٠-١٢.

٢- الجوزي، علي بن محمد، زاد المسير في علم التفسير، ٣٠٥/٧.

٣- طه ٥٣.

٤- الحجة، ص ٦٩٠.

٥- الكشف، ٢٩٩/٢.

٦- الجدول، المجلد الرابع عشر، ٩٠/٢٧.

العطف على (فيها فاكهة) أحسن من عطف على (النخل) لأن في تعدد المعطوفات العطف يكون على الأول.

قال تعالى: (يَابَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْآتِهِمَا إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ **وَقَبِيلُهُ** مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ)[١].

"(وقبيله) معطوف على الضمير المستكن في (يراكم)[٢] وقال أبو علي: وقد أكد الضمير هنا بالضمير المنفصل (هو) ليحسن العطف عليه[٣] أومعطوفاً على موضع اسم إن على مذهب من يجيز ذلك، وقرأ اليزيدي (وقبيله) بنصب اللام عطفاً على اسم إن إن كان الضمير يعود على الشيطان أو(وقبيله) مفعول معه أي مع قبيله[٤] وعند الزمخشري: الضمير في إنه ضمير الشأن والحديث[٥] وضعف ابن هشام قول الزمخشري أن اسم إن ضمير الشأن فقال: والأولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده أنه قرى (وقبيله) بالنصب، وضمير الشأن لا يعطف عليه[٦].

قال تعالى: (وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ **وَرَحْمَةٌ** لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)[٧].

قرأ الجمهور (ورحمة) رفعاً نسقاً على (أذن ورحمة) فيمن رفع (رحمة). وقال بعضهم: هو عطف على (يؤمن)، لأن (يؤمن) في محل رفع صفة لـ (أذن)

١- الاعراف ٢٧.

٢- البحر المحيط ٥/٣٣.

٣- انظر: أبو علي الفارسي، كتاب الشعر، ١/٦٤، تحقيق: د.محمود محمد الطناحي - مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨-١٩٨٨.

٤- البحر المحيط، ٥/٣٣.

٥- الكشاف، ٢/٧٥.

٦- مغني اللبيب، ص ٦٣٨.

٧- براءة ٦١.

تقديره: أذن مؤمنٌ ورحمة. وقرأ ابن أبي عبلة: (ورحمةً) نصبا على أنه مفعول من أجله، والمعلل محذوف، أي: يأذن لكم رحمةً بكم، فحذف لدلالة قوله: قل أذن خير[١].

قال ابن الأنباري: أذن خير، خبر مبتدأ مقدر، وتقديره: هو أذن خير، أي هو مستمع خير وصلاح، لا مستمع شر وفساد، والمراد بالأذن جملة صاحب الأذن[٢].

وجملة (قل) لا محل لها استئناف بياني.

وجملة ((هو) أذن خير) في محل نصب مقول القول.

وجملة (يؤمن بالله) في محل رفع خبر ثان للمبتدأ المحذوف (أو في محل رفع نعت ثان لأذن).

وجملة (يؤمن للمؤمنين) في محل رفع معطوفة على جملة (يؤمن بالله).

وجملة (آمنوا) لا محل لها صلة الموصول (الذين) الثاني.

وجملة (الذين يؤذون) لا محل لها معطوفة على الاستئنافية.

وجملة (يؤذون رسول) لا محل لها صلة الموصول (الذين) الثالث[٣].

قال تعالى: (وَاسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)[٤].

وقرأ زيد بن علي: (أو عذاباً أليماً)، وقدره الكسائي أو يعذب عذاباً أليماً"[٥].

قوله: (ما جزاء) يجوز في (ما) هذه أن تكون نافيةً. وأن تكون استفهاميةً، و(مَن) يجوز أن تكون موصولةً أو نكرة موصوفة، وقوله (إلا أنْ يُسجَنَ) خبر المبتدأ، ولما كان (أن يُسجن) في قوة المصدر عطف عليه المصدر وهو قوله: (أو عذاب أليم) و(أو) تُحتمل معانيها، وأظهرها التنويع[٦].

١- الدر المصون، ٦/٧٤.

٢- البيان في غريب إعراب القرآن – ١/٤٠١ .

٣- الجدول، المجلد الخامس، ١/٣٧٤.

٤- يوسف ٢٥.

٥- البحر المحيط، ٢/٢٦٠.

٦- الدر المصون، ٦/٤٧١، ٤٧٢.

والمصدر المؤول (أن يسجن) في محل رفع بدل من (جزاء) (أو) حرف عطف. (عذاب) معطوف على محل المصدر المؤول مرفوع مثله. (أليم) نعت لعذاب مرفوع.

وجملة (قالت) لا محل لها استئناف بياني.

وجملة (ما جزاء) في محل نصب مقول القول.

وجملة (أراد) لا محل لها صلة الموصول (من).

وجملة (يسجن) لا محل لها صلة الموصول الحرفي (أن) [1].

قال تعالى: (إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَ**السَّلَاسِلُ** يُسْحَبُونَ)[2].

وقرأ: (والسلاسل) عطفا على (الأغلال)، (يسحبون) مبنياً للمفعول.

وقرأ ابن مسعود، وابن عباس، وزيد بن علي، وابن وثاب: والمسيء في اختياره: (والسلاسل) بالنصب على المفعول، (يَسحَبون) مبنياً للفاعل، وهو عطف جملة فعلية على جملة اسمية"[3].

وقال مكي[4]: (يُسحبون) حال من الهاء والميم التي في (أعناقهم). وقيل: هو مرفوع على الاستئناف. (والسلاسل) كاف، وقيل: تام[5] وروى عن ابن عباس أنه قرأ: (والسلاسل يسحبون) بفتح الياء، ونصب السلاسل بقوله: (يسحبون)[6].

كما قال العكبري: وقرئ بالنصب: و(يَسحبون) بفتح الياء، والمفعول هنا مقدم على الفعل[7].

١- الجدول، المجلد السادس، ١٢/٤٠٨، ٤٠٩.

٢- غافر ٧١.

٣- البحر المحيط، ٩/٢٧١.

٤- مشكل إعراب القرآن، ٢/٢٦٨.

٥- الداني، المكتفي في الوقف والابتداء، ص ٤٩٥.

٦- مشكل إعراب القرآن، ٢/٢٦٨.

٧- التبيان، ٢/٣٧٥.

وقال أبو الفتح: التقدير فيه إذ الأغلال في أعناقهم ويسحبون السلاسل، فعطف الجملة من الفعل والفاعل على التي من المبتدإ والخبر، كما عُودلت إحداهما بالأخرى في نحو قوله:

أقيسَ بنَ مسعودِ بن قيسِ بن خالدٍ   أمُوفٍ بأدراعِ ابنِ طَيْبَةَ أم تُذَمْ

أي: أ أنت موف بها أم تذم؟ فقابل بالمبتدأ والخبر التي من الفعل والمفعول الجاري مجرى الفاعل. وقال الله تعالى: "سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ"(1).

أي أصَمَتُّمْ؟ وعلى أنه لو كان إذ في أعناقهم الأغلال والسلاسلَ يَسحبون لكان أمثل قليلاً، من قِبل أن قوله: في أعناقهم الأغلال يشبه في اللفظ تركيب الجملة من الفعل والفاعل، لتقدم الظرف على المبتدإ، كتقدم الفعل على الفاعل، مع قوة شبه الظرف بالفعل.

وعلى أن أبا الحسن يرفع زيدا من قولك: في الدار زيد بالظرف، كما يرفعه بالفعل. ومن غريب شبه الظرف بالفعل أنهم لم يجيزوا في قولهم، فيك يُرْغَبُ أن يكون فيك مرفوعا بالابتداء، وفي (يرغب) ضميره، كقولك: زيد يُضْرَبُ، من موضعين: أحدهما أن الفعل لا يرتفع بالابتداء فكذلك الظرف.

والآخر أن الظرف لا ضمير له، كما أن الفعل لا ضمير له. ومن ذلك أيضا قوله:

زَمَانَ عَلَيَّ غُدَافٌ   فَطَيَّرهُ الشَّيْبُ عَنِّي فَطَارَا

فعطفه الفعل على الظرف من أقوى دليل على شبهه به(2).

(إذ) ظرف مستعار للمستقبل في محل نصب متعلق بـ (يعلمون)(3). (في أعناقهم) متعلق بخبر المبتدأ الأغلال (السلاسل) مبتدأ خبره جملة (يسحبون) والرابط مقدر أي بها.

وجملة (الأغلال في أعناقهم) في محل جر مضاف إليه.

وجملة (السلاسل يسحبون {بها}) في محل جر معطوفة على جملة الأغلال وجملة (يسحبون {بها}) في محل رفع خبر المبتدأ السلاسل(4).

1- الأعراف ١٩٣.

2- المحتسب، ٢/٢٤٤.

3- أو هو مفعول به لفعل يعلمون، أي يعلمون وقت تصبح الأغلال في أعناقهم.

4- الجدول، المجلد الثاني عشر، ٢٤/٢٧٣، ٢٧٤.

النصب على قراءة حفص:

قال تعالى: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ **وَالْمُقِيمِينَ** الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[1].

"وارتفع الراسخون على الابتداء، والخبر (يؤمنون) لا غير، لأن المدح لا يكون إلا بعد تمام الجملة. ومن جعل الخبر (أولئك سنؤتيهم) فقوله ضعيف.

وانتصب (المقيمين) على المدح، وارتفع (والمؤتون) أيضا على إضمار وهم على سبيل القطع إلى الرفع. ولا يجوز أن يعطف على المرفوع قبله، لأن النعت إذا انقطع في شيء منه لم يعد ما بعده إلى إعراب المنعوت، وهذا القطع لبيان فضل الصلاة والزكاة، فكثر الوصف بأن جعل في جمل.

وقرأ ابن جبير، وعمرو بن عبيد، والجحدري، وعيسى بن عمر، ومالك بن دينار، وعصمة عن الأعمش ويونس وهارون عن أبي عمرو: (والمقيمون) بالرفع نسقاً على الأول، وكذا هو في مصحف ابن مسعود، قاله الفراء. وروى أنها كذلك في مصحف أبي. وقيل: بل هي فيه، والمقيمين الصلاة كمصحف عثمان. وذكر عن عائشة رضي الله عنها وأبان بن عثمان: [أن كتبها بالياء من خطأ كاتب المصحف][2]، ولا يصح عنهما ذلك. لأنهما عربيان فصيحان، قطع النعوت أشهر في لسان العرب، وهو باب واسع ذكر عليه شواهد سيبويه وغيره، وعلى القطع خرج سيبويه ذلك[3].

كما ذكر الواحدي: (والمقيمين الصلاة) نص سيبويه على أن (والمقيمين) نصب على المدح والعرب تقول: جاءني قومك المطعمين في المحل والمغيثون في الشدائد، على معنى: أذكر المطعمين وهم المغيثون وكذلك هذه الآية هنا معناها: اذكر المقيمين وهم المؤتون الزكاة[4].

١- النساء ١٦٢.

٢- ابن منصور، سعيد، سنن سعيد بن منصور، ١٥٠٧/٤، تحقيق: د. سعد بن عبدالله، دار العصيمي، الرياض، ١٤١٤هـ.

٣- البحر المحيط، ١٣٤/٤، ١٣٥.

٤- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، تفسير الوسيط في تفسير القرآن المجيد، ١٣٩/١ تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون. دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط:١، ١٩٩٤م.

وقال أبو الفتح: ارتفاع هذا على الظاهر الذي لا نظر فيه، وإنما الكلام في (المقيمين) بالياء، واختلاف الناس فيه معروف، فلا وجه للتشاغل بإعادته، لكن رفعه في هذه القراءة يمنع من توهمه مع الياء مجروراً أي يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة، وهذا واضح[١].

قال تعالى: (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ **وَالطَّيْرَ** وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ)[٢].
وقرأ الجمهور (والطير) بالنصب وقال أبو عمرو: بإضمار فعل تقديره: وسخرنا له الطير. وقال الزجاج: نصبه على أنه مفعول معه، انتهى. وهذا لا يجوز، لأن قبله (معه)، ولا يقتضي الفعل اثنين من المفعول معه إلا علىالبدل أو العطف، فكما لا يجوز: جاء زيد مع عمرو مع زينب إلا بالعطف، كذلك هذا.
وقرأ السلمي، وابن هرمز، وأبو يحيى، وأبو نوفل، ويعقوب، وابن أبي عبلة، وجماعة من أهل المدينة، وعاصم في رواية: (والطير) بالرفع،عطفاً على لفظ (يا جبال)، وقيل: عطفاً على الضمير في (أوبي)، وسوغ ذلك الفصل بالظرف[٣].
كما قال ابن الأنباري: وحسن ذلك لوجود الفصل بقوله (معه)، والفصل يقوم مقام التوكيد[٤]. (وأوبي) أي: سبحي، وأصله أن يسير النهار وينزل الليل، فكأنها أمرت بالتسبيح بالنهار[٥].
ثم قال: أما أن يكون مرفوعا بالعطف على لفظ (يا جبالُ) كالوصف، نحو: يا زيدُ الظريفُ وإنما جاز الحمل علىاللفظ، لأنه لما اطرد البناء على الضم في كل اسم منادي مفرد، أشبه حركة الفاعل، فأشبه حركة الإعراب فجاز أن يحمل على

١- المحتسب، ٢٠٣/١.
٢- سبأ ١٠.
٣- البحر المحيط، ٥٢٥/٨.
٤- البيان، ٢٧٥/٢٠.
٥- القيسي، مكي بن أبي طالب، تفسير المشكل من غريب القرآن، ص ١٩٥. تحقيق: د.علي حسين البواب مكتبة المعارف – الرياض ١٤٠٦هـ ١٩٨٥م.

لفظه، وإلا فالقياس يقتضي ألا يجوز الحمل على لفظ المبني في العطف والوصف، والقراءة بالنصب أقوى عندي في القياس من الرفع[1].

ولذا قال د. مصطفى النحاس: فاعرف الفرق بين حركة البناء المشبهة بحركة الإعراب وبين حركة الإعراب المشبهة بحركة البناء. فالأول مثل حركة المنادي المضموم نحو هذه الآية (ياطيرُ) فلذلك جاز حمل النعت بالمفرد على لفظها. والثاني: مثل كسرة جمع المؤنث في حال النصب، فتقول: رأيت المسلمات الصوالحَ، ولا تقول: الصوالحِ، حملاً على كسرة التاء، لأنها كسرة إعراب تشبه حركة البناء، فلم يحمل النعت عليها[2].

١- البيان ٢/٢٧٥ ، ٢٧٦.

٢- د.مصطفى النحاس، المعنى النحوي في ضوء التراث وعلم اللغة الحديث ص ١٩٨. في قضايا الأدب اللغة، تقديم: مؤسسة الصباح، كويت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

الفصل الثاني:
توحد الإسناد وتعدده
مع غير النسق

المبحث الأول: الجملة الاسمية - مع غير النسق

المبحث الثاني: غير النسق - الجملة الفعلية

المبحث الأول

الجملة الاسمية ـ مع غير النسق

الرفع على قراءة حفص:

قال تعالى: (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنْكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ **ثَلَاثُ** عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)[١].

واختلفوا في ضم الثاء وفتحها من قوله(ثلث عورات لكم) فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم (ثلث عورات) رفعا. وقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر(ثلث عورات) نصبا. [٢]

وجملة ((هي) ثلث...) لا محل لها استئناف في حيز النداء[٣]

وقال ابن الانباري: فالنصب على أن يكون بدلا من قوله: (ثلاثَ مرات)، و(ثلاثَ مرات) ظرف زمان، أي ثلاثة أوقات، وأخبر عن هذه الأوقات بالعورات لظهورها فيها، كقولهم: ليلُك نائم ونهارك صائم. ونظائره كثير. والرفع على تقدير مبتدأ محذوف، وتقديره، هذه ثلاثُ عورات وتقديره: هذه ثلاثةُ أوقاتِ عوراتٍ، وحذف المضاف اتساعا. [٤] (وعورات) جمع عورة

١- النور ٥٨.

٢- ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات ص ٤٥٩، تحقيق: د شوقي ضيف، دار المعارف، ط: ٣، ١٩٨٨م. وانظر، أحمد بن خلف الأنصاري، كتاب الاقناع في القراءات السبع،٧١٣/٢، تحقيق: د. عبدالمجيد قطامش مطبعة ركابي ونضر، دمشق، ط:١، ١٤٠٣هـ.

٣- الجدول، المجلد التاسع، ٢٩١/١٨.

٤- البيان في غريب إعراب القرآن، ١٩٩/٢.

من الانكشاف كقوله بيوتنا عورة، أي: هذه الأوقات ثلاث عورات لكم، أي: تتكشفون فيها. (١)

وشرح العكبري قوله تعالى (ثلاثَ مرات) قائلا: مرة في الأصل مصدر، وقد استُعملت ظرفا؟ فعلى هذا ينتصب(ثلاث مرات) على الظرف، والعامل ليستأذن، وعلى هذا في موضع (من قبلِ صلاةِ الفجرِ) ثلاثة أوجه: أحدها: نصب بدلا من ثلاث. والثاني: جر بدلا من مرات والثالث: رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف؛ أي هي من قبل، وتمام الثلاث معطوف على هذا. (٢)

قوله تعالى (ثلاث مرات) ليس المقصود الاستئذان ثلاث مرات، وإنما المراد به في (ثلاثة أوقات) بدليل ذكره تعالى الأوقات بعدها (الظهيرة، والعشاء، والفجر) وهي أوقات الراحة والنوم. (٣)

قال أبو السعود: والتعبير عن (الأوقات) بالمرات للإيذان بأن مدار وجوب الاستئذان مقارنة تلك الاوقات لمرور المستأذنين بالمخاطبين لا أنفسها(٤)

قال تعالى: (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ **وُجُوهُهُمْ** مُسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْمُتَكَبِّرِينَ)(٥)

"والظاهر أن الرؤية من رؤية البصر، وأن (وجوههم مسودة) جملة في موضع الحال، وفيها رد على الزمخشري، إذ زعم أن حذف الواو من الجملة الاسمية المشتملة على ضمير ذي الحال شاذ، وتبع في ذلك الفراء، وقد أعرب هو هذه الجملة حالا، فكأنه رجع عن مذهبه ذلك، وأجاز أيضا

١- ابن جزي، أبو القاسم محمد بن أحمد، كتاب التسهيل لعلوم التنزيل، ٣/١٥٤، تحقيق محمد عبدالمنعم، إبراهيم عطوه غوض مطبعة الحضارة الفجالة، مصر.

٢- التبيان، ٢/٢٥٥.

٣- محمد علي الصابوني، روائع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن، ٢/٢٠٧.

٤- تفسير أبي السعود، ٤/١١٠، دار الفكر.

٥- الزمر: ٦٠.

أن تكون من رؤية القلب في موضع المفعول الثاني، وهو بعيد، لأن تعلق البصر برؤية الأجسام وألوانها أظهر من تعلق القلب.

وقرئ: (وجوهَهم مسودةً) بنصبهما، فوجوههما بدل بعض من الكل[1] " وقال العكبري: (وجوهم مسودة) الجملة حال من (الذين كذبوا) لأن (ترى) من رؤية العين وقيل: هي بمعنى العلم؛ فتكون الجملة مفعولا ثانيا ولو قرئ: (وجوههم مسودة) بالنصب، لكان على بدل الاشتمال.[2]

وقال ابن الأنباري: و(وجوههم مسودة) جملة اسمية في موضع نصب على الحال، واستغنى عن الواو لمكان الضمير في قوله (وجوههم). ولو نصب (وجوههم) على البدل من (الذين)، لكان جائزا حسنا. [3]

وجملة (وجوههم مسودة) في محل نصب حال من الموصول. [4]

وقال الأخفش: [5] فرفع على الابتداء، ونَصَبَ بعضَهم، فجعلها على البدل، وكذلك: (ويجعل الخبيثَ بعضَه على بعضٍ) [6] جعله بدلا من (الخبيث) ومنهم مَن قال: (بعضُه على بعضٍ) فرفع على الابتداء، أو شَغَلَ الفعل بالأول.

قال تعالى: (وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً **كُلُّ** أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ)[7].

"وقرأ يعقوب(كل أمة تدعى) بنصب (كل أمة) على البدل، بدل النكرة الموصوفة من النكرة؛ والظاهر عموم كل أمة من مؤمن وكافر"[8] وقال

١- البحر المحيط، ٩/٢٠٩.

٢- التبيان للعكبري، ٢/ ٣٦٧.

٣- البيان في غريب إعراب القرآن، ٢/٣٢٥.

٤- الجدول، المجلة الثاني عشر، ٢٣/ ٢٠٤.

٥- معاني القرآن، ٢/٤٩٥- ٤٩٦

٦- الأنفال ٣٧.

٧- الجاشية ٢٨

٨- البحر المحيط، ٩/٤٢٥ ، وانظر: اتحاف فضلاء البشر، ٢/٤٦٧.

العكبري: (كل أمة) مبتدأ و(تدعى) خبره. وقرئ: بالنصب بدلا من (كل) الأول، فتدعى على هذا مفعول ثان، أو وصف لكل أو لأمة. [١]

وقال ابن الأنباري: يقرأ(كل) بالرفع والنصب- فالرفع على أنه مبتدأ، وخبره (تدعى إلى كتابها) والنصب: على أن تجعل بدلا من (كل) الأولى، ويكون (تدعى) في موضع نصب على الحال، إن جعلت(ترى) من رؤية العين، أو في موضع المفعول الثاني إذا جعلته من رؤية القلب "[٢] وجملة (كل أمة تدعى) لا محل لها استئنافية. [٣]

و(كل) هي اسم معرب لا يأتي إلا مضافا لفظا وتقديرا،[٤] لاستغراق أفراد المنكر المضاف هو إليه،[٥] وذهب ابن القيم إلى أن (كل) إذا أُضيفتْ إلى ما بعدها لفظا وجب أن يكون خبرها مفردا[٦] و(كلَّ أمةٍ جاثيةٍ) أمة: مضاف إليه (جاثية) حال بمعنى مطمئنة. [٧] وقال ابن الجوزي: (الجاثية) الجالسة على الركب، والمعنى أنها غير مطهئنة. أما قوله تعالى (كل امة تدعى إلى كتابها) فيه قولان: أحدهما: كتاب حسناتها وسيئاتها رواه أبو صالح عن ابن عباس. والثاني: كتابها الذي أنزل على رسولها. ذكره الماوردي[٨] وقد شرحه الاشموني في شرحه على ألفية بن مالك،[٩] قد يتحد البدل والمبدل منه لفظا إذا كان مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب (وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها) بنصب كل الثانية، فإنها قد

١- التبيان، ٢/ ٣٩٩.
٢- البيان، ٢/٣٦٦.
٣- الجدول، المجلة الثالث عشر، ٢٥ /١٥٩.
٤- معجم الأدوات النحوية، ص ٨٥.
٥- السيوطي، جلال الدين، معترك الاقران في إعجاز القرآن ٢/١٩١، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، ١٩٧٠م.
٦- د. عبد الفتاح الحموز، المذهب السلفي (ابن القيم الجوزية وشيخه ابن تيمية) في النحو واللغة، ص ٦٠، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الاول - العدد الاول ١٩٨٦م.
٧- الاعراب المفصل ١١/٢٧.
٨- التبصرة ٢/١٨١
٩- انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣٦، مطبعة هجر، ط: ١٤١٠،١هـ ١٩٩٠م.

اتصل بها ذكر سبب الجثو [1]

قال تعالى: (**الْحَقُّ** مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ) [2]

"قرأ الجمهور: برفع الحق على أنه مبتدأ، والخبر هو(من ربك)، فيكون المجرور في موضع رفع، أو على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي هو الحق من ربك، والضمير عائد على الحق المكتوم، أي ما كتموه هو الحق من ربك، ويكون المجرور في موضع الحال، أو خبرا بعد خبر: وأبعد من ذهب إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف تقديره: الحق من ربك يعرفونه.

وقرأ علي بن أبي طالب(الحق) بالنصب، وأعرب بأن يكون بدلا من الحق المكتوم، فيكون التقدير، يكتمون الحق من ربك، قاله الزمخشري" [3]
وجملة (الحق من ربك) لا محل لها استئنافية. [4]

قال تعالى: (وَقُلِ **الْحَقُّ** مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا) [5].

"و(الحق) يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، فقدره ابن عطية هذا (الحق) أي هذا القرآن أو هذا الإعراض عنكم وترك الطاعة لكم وصبر النفس مع المؤمنين. وقال الزمخشري: (الحق) خبر مبتدأ محذوف، والمعنى : جاء الحق وزاحت العلل فلم يبق إلا اختياركم لأنفسكم ما شئتم من الأخذ في طريق النجاة أو في طريق الهلاك، وجيء بلفظ الأمر والتخيير لأنه لما مكن من اختيار أيهما شاء فكأنه مخير مأمور بأن يتخير ما شاء من

١- شرح الأشموني على ألفية بن مالك، ٢/١٣٤ دار إحياء الكتب العربية، مصر.
٢- البقرة ١٤٧.
٣- البحر المحيط، ٢/٣٤، ٣٥
٤- الجدول، المجلد الاول، ٢/ ٣٠١.
٥- الكهف ٢٩.

النجدين انتهى. وهو على طريق المعتزلة ويجوز أن يكون مبتدأ وخبره (من ربكم)- قال الضحاك: هو التوحيد- وقال مقاتل: هو القرآن .

وقرأ (أبو السمال) (الحق) بالنصب. قال صاحب اللوامح: هو علي صفة المصدر المقدر لأن الفعل يدل على مصدره وإن لم يذكر فينصبه معرفة كنصبه إياه نكرة وتقديره (وقل) القول(الحق) وتعلق (من) بمضمر على ذلك مثل هو إرجاء والله أعلم"[١]

وجملة(الحق من ربكم) في محل نصب مقول القول.[٢] أي: قل لهؤلاء أن هذا الدين الحق إنما أتى من عند الله فإن قبلتموه عاد النفع إليكم وإن لم تقبلوه عاد الضرر إليكم.[٣]

قال تعالى: (قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا **كُلٌّ** فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ)[٤].

"وقرأ ابن السميفع، وعيسى بن عمران: (كلا) بنصب (كل)، وقال الزمخشري، وابن عطية: على التوكيد لاسم (إن)، وهو معرفة، والتنوين عوض من المضاف إليه، يريد: إنا كلنا فيها، انتهى وخبر (إن) هو (فيها)، ومن رفع (كلا) فعلى الابتداء، وخبره (فيها)، والجملة خبر (إن).

"فإن قلت: كيف يجعله بدلا، وهو بدل كل من كل من ضمير المتكلم، وهو لا يجوز على مذهب البصريين؟ قلت: مذهب الأخفش والكوفيين جوازه، وهو الصحيح، على أن هذا ليس مما وقع فيه الخلاف، بل إذا كان البدل يفيد الاحاطة، جاز أن يبدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب، لا نعلم خلافا في ذلك لقوله تعالى: (تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا)[٥] وكقولكم، مررت بكم صغيركم وكبيركم، معناه: مررت بكم

١- البحر المحيط، ١٦٨/٧، ١٦٩

٢- الجدول، المجلد الثامن، ١٧٦/١٥.

٣- محمد الراوي، كلمة الحق في القرآن الكريم، ٣٢٣/١، مكتبة العبيكان، الرياض ط:١٤١٥،١هـ - ١٩٩٥م.

٤- غافر ٤٨

٥- المائدة ١١٤

كلكم، وتكون لنا عيدا كلنا. فإذا جاز ذلك فيما هو بمعنى الاحاطة، فجـوازه فيما دل على الإحاطة، وهو كل أولى، ولا التفات لمنع المبرد البدل فيـه، لأنه بدل من ضمير المتكلم، لأنه لم يتحقق مناط الخلاف. [١]

وأجاز الكسائي والفرآء نصب (كل) على النعت للمضمر المنصـوب بـ (إن). ولا يجوز النصب عند البصريين، لأن المضمر لا يُنعت، ولأن (كلا) نكرة في اللفظ، والمضمر معرفة، ووجه قولهما أنـه تـأكيد للمضمـر، و الكوفيون يسمون التأكيد نعتا. و(كل) وإن كان لفظه نكرة فهو معرفة عنـد سيبويه، على تقدير الإضافة والحذف.

ولا يجوز البدل لأن المخبر عن نفسه لا يبدل منه غيره"[٢] وقال ابن الأنباري: ولا يجوز أن ينصب (كل) على البدل من الضمير في (إنّـا)، لأن ضمير المتكلم لا يبدل منه، لأنه لا لبس فيه، فلا يفتقـر إلـى أن يوضـح بغيره. [٣]

وأيا كان موقع هذه الكلمات من الإعراب؛ فإنها جاءت مضافة إمـا إلـى ضمير أو إلى اسم ظاهر وإن لم تضف، فإنها لا تعرب توكيدا ، كما فـي قوله تعالى: (إنّا كلا فيها)

في قراءة من نصب، و(كل) هنا بدل من اسم إن، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل، جائز إذا كان مفيدا للإحاطة[٤]

كما قال محمود صافي: والأجود أن تقدر(كلا) بدلا من اسم(إن) وإنمـا جـاز إبـدال الظاهر من ضمير الحاضر، بدل كل، لأنه مفيد للإحاطة، مثل (قمت ثلاثتكم)، وبـدل الكل لا يحتاج إلى ضمير، ويجوز لـ(كل) أن تلي العوامل إذا لم تتصـل بـالضمير

١- البحر المحيط، ٢٦٤/٩.

٢- مشكل إعراب القرآن، ٢٦٧/٢.

٣- البيان، ٣٣٢/٢.

٤- د. محمود عبدالسلام شرف الدين، التوابع بين القاعدة والحكمة، ص ١٥٦، مطبعة هجـر، القاهرة، ط:١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

نحو (جاءني كل القوم) فيجوز مجيئها بدلا، بخلاف(جاءني كلهم) فلا يجوز إلا في الضرورة، فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة"[1]

النصب على قراءة حفص:

قال تعالى: (إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا. **جَنَّاتِ** عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَانُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا)[2]

"وقرأ الجمهور(جنات) نصبا جمعا بدلا من (الجنة) (ولا يظلمون شيئا) اعتراض أو حال . وقرأ الحسن وأبو حيوة وعيسى بن عمر ولأعمش وأحمد بن موسى عن أبي عمرو (جنات) رفعا جمعا أي تلك جنات وقال الزمخشري الرفع على الابتداء انتهى يعني والخبر (التي).

وقرأ الحسن بن حي وعلي بن صالح(جنة) نصبا مفردا ورويت عن الأعمش وهي كذلك في مصحف عبد الله، وقرأ اليماني والحسن وإسحاق الأزرق عن حمزة(جنة) رفعا مفردا و(عدن) إن كان علما شخصا كان التي نعتا لما أضيف إلى (عدن) وإن كان المعنى إقامة كما ذكره ابن كثير[3] كان (التي) بدلا: [4] وقال ابن الانباري: جنات منصوب على البدل من (الجنة)، في قوله تعالى(يدخلون الجنة) وتقديره: يدخلون جنات عدن، وهذا بدل الشيء من الشيء وهو نفسه، لأن الألف واللام في الجنة للجنس"[5]

ففي الآية الكريمة:

(إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا. **جَنَّاتِ** عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَانُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا).

١- الجدول، المجلد الثاني عشر، ٢٤ /٢٥٦.

٢- مريم ٦٠، ٦١.

٣- انظر: مختصر تفسير ابن كثير، ٢/٤١٨.

٤- البحر المحيط، ٧/٢٧٨.

٥- البيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٢٨.

(إلا) أداة استثناء (من) اسم موصول مبني في محل نصب على الاستثناء (صالحا) مفعول به منصوب (الفاء) استئنافية (أولئك) اسم إشارة مبتدأ خبره (يدخلون) (صالحا) مفعول به منصوب (الفاء) استئنافية (أولئك) اسم إشارة مبتدأ خبره (يدخلون) (لا) نافية (يظلمون) مضارع مبني للمجهول (واو) نائب الفاعل (شيئا) مفعول به بتضمين يظلمون معنى ينقصون أي: شيئا من الثواب.[1]

وجملة (تاب) لا محل لها صلة الموصول (من) (آمن) لا محل لها معطوفة على جملة(تاب) (عمل) لا محل لها معطوفة على جملة(آمن) وجملة (أولئك يدخلون) لا محل لها استئنافية. جملة(يدخلون) في محل رفع خبر المبتدأ (أولئك). وجملة (لا يظلمون) في محل رفع معطوفة على جملة (يدخلون)[2]

(جنات) بدل من الجنة منصوب، وعلامة النصب الكسرة (التي) اسم موصول في محل نصب نعت لجنات، وجملة (وعد الرحمن) لا محل لها صلة الموصول (التي)[3]

قال (السيوطي): وجدت لبدل كل من بعض شاهدا في التنزيل وهو: (إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ـ **جَنَّاتِ** عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا)

(فجنات) جمع وهو بدل من (الجنة) المفرد التي هي بعض.[4] يعقب الشيخ (العليمي) ولا شك أنه بدل كل من بعض، ونكتته البيانية تقرير خلودهم وإقامتهم بكونها عدنا، وأنها من موعود الرحمن الذي لا يخلف وعده، أو لتقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة، كما رواه البخاري من حديث

١- أو مفعول مطلق نائب عن المصدر أي: لا يظلمون ظلما ما

٢- يجوز أن تكون معترضة بين البدل(جنات) وبين المبدل منه(جنة)

٣- الجدول، المجلد الثامن، ٣١٨/١٦، ٣١٩.

٤- السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، ١٩٥/٢، تحقيق: أ. محمد شريف سُكّر، أ.مصطفى القصاص، مكتبة المعارف، الرياض، ط:٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

(أنس) قال أصيب (حارثة) يوم (بدر)، فقالت أمه يا رسول الله، قد علمت منزلة حارثة منى، فإن يكن في الجنة صبرت، وإن يكن غير ذلك ترى ما أصنع، فقال: جنة واحدة، إنها جنات كثيرة، وإنه في الفردوس الأعلى[١].

أ رأيت إلى الأناة في التتبع، والصبر في البحث اللذين تحلى بهما (السيوطي) حتى خرج بهذه النتيجة الطيبة.

ثم أ رأيت إلى تعقيب الشيخ (العليمي)، وتعضيده تقريره النكتة البيانية لهذا النوع من البدل بما جاء في البخاري. واستقراء(السيوطي)، وتعقيب (العليمي) عليه يؤذنان بأن أجدادنا- رحمهم الله- أخلصوا لهذه اللغة، فأوفوها حقها من التقعيد والبحث لأنها لغة القرآن الكريم، وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم. [٢]

قال تعالى: (اللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ)[٣]

وقرأ الكوفيون،[٤] وزيد بن علي: (الله ربكم ورب آبائكم) بالنصب في الثلاثة، وباقي السبعة بالرفع[٥]. فالحجة لمن نصب: أنه جعله بدلا من قوله: (وتذرون أحسن الخالقين) [٦]، الله ربكم ورب آبائكم الأولين، والحجة لمن رفع: أنه أضمر اسما ابتدأ به، وجعل اسم الله تعالى خبرا له، لأن الكلام الذي قبله قد تم فكأنه قال: هو الله ربكم ودليله قوله: (سورة أنزلناها)[٧] و(براءة من الله) [٨] يريد بهما، هذه سورة وهذه براءة من الله. أو يبتدئ باسم الله عز وجل مستأنفا له، فيرفعه ويجعل قوله(ربكم) الخبر ويعطف عليه ما بعده".[١] وقال الزمخشري: وكان حمزة إذا وصل نصب

١- صحيح البخاري، ٤/١٤٦٢.

٢- التوابع بين القاعدة والحكمة ص ١٩٢.

٣- الصافات ١٢٦.

٤- هم حمزة والكسائي وعاصم.

٥- البحر المحيط، ٩/١٢٢.

٦- الصافات ١٢٥.

٧- النور ١.

٨- براءة ١

عليه ما بعده".[١] وقال الزمخشري: وكان حمزة إذا وصل نصب وإذا وقف رفع.[٢]

قال تعالى: (وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ (١٤٢) ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ **اثْنَيْنِ** وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ قُلْ أَالذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنْثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنْثَيَيْنِ نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ)[٣]

"وقرأ أبان بن عثمان: (اثنان) بالرفع على الابتداء والخبر المقدم" [٤]

وقال السمين الحلبي في نصب (اثنين) انه بدل" من (ثمانية أزواج) وهو ظاهر قول الزمخشري فإنه قال: والدليل عليه (ثمانية أزواج) ثم فسرها بقوله (من الضان اثنين) الآية وبه صرح أبو البقاء فقال: واثنين بدل من الثمانية وقد عطف عليه بقية الثمانية.[٥]

(ثمانية) بدل من (حمولة) منصوب مثله (أزواج) مضاف إليه مجرور (من الضأن) جار ومجرور متعلق بالفعل المقدر أنشا أو أنزل[٦] (اثنين) بدل من (فرشا)، [٧] منصوب وعلامة النصب الياء فهو ملحق بالمثنى.[٨]

شرحه ابن الانباري: (حمولة) منصوب بالعطف على (جنات) وتقديره: وأنشأ من الأنعام حمولة وفرشا.

(ثمانية أزواج): (ثمانية) منصوب من خمسة أوجه:

١- ابن خالويه، الحجة، ص ٣٠٤.

٢- الكشاف ٣/ ٣٥٢.

٣- الأنعام ١٤٢، ١٤٣..

٤- البحر المحيط، ٤/٦٧٢.

٥- الدر المصون، ٥/ ١٩٣.

٦- أو هو بدل من الأنعام بإعادة الجار...أو هو حال من اثنين نعت تقدم على المنعوت، عامله أنشأ.

٧- أجاز الزمخشري والعكبري أن يكون بدلا من (ثمانية أزواج) على الرغم من كون الأخير بدلا وهو الظاهر..

٨- الجدول، المجلد الرابع، ٨/٣٠٧.

الأول : أن يكون منصوبا بفعل مقدر، تقديره، وأنشأ ثمانية أزواج، وقيل (والثاني): هو منصوب بفعل مقدر، تقديره: كلوا لحم ثمانية أزواج- فحذف الفعل والمضاف، وأقام المضاف عليه مقامه وهو (ثمانية) مقام المضاف وهو (لحم)

والثالث: أن يكون منصوبا على البدل من (ما) في قوله: (كلوا مما رزقكم الله) على الموضع.

والرابع: أن يكون منصوبا على البدل من قوله: (حمولة وفرشا) والخامس: أن يكون منصوبا على البدل من (ما) في قوله: (وحرموا ما رزقهم الله) أي: حرموا ثمانية أزواج و(من الضأن اثنين)، بدل من (ثمانية أزواج) أي: اثنتين من الضأن، واثنتين من المعز، واثنتين من الإبل، واثنتين من البقر[1] فكان المعنى ثمانية أفراد، أنشأ من الضأن اثنين، وكذلك ما بعدهما، فالأزواج معناها الأفراد لا غير[2]

قال تعالى: (أَلَمْ تَرَى إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ *جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَبِئْسَ الْقَرَارُ)[3]

"وأعرب الحوفي وأبو البقاء (جهنم) بدلا من (دار البوار)، والزمخشري عطف بيان، فعلى هذا يكون الإحلال في الآخرة. ودار البوار جهنم. وقاله ابن زيد، وقيل عن علي يوم بدر، وعن عطاء بن يسار نزلت في قتلى بدر، فيكون دار البوار أي: الهلاك في الدنيا كقليب بدر وغيره من المواضع التي قتلوا فيه وعلى هذا أعرب ابن عطية وأبو البقاء (جهنم) منصوب على الاشتغال أي: يصلون جهنم يصلونها.

ويؤيد هذا التأويل قراءة ابن أبي عبلة: (جهنم) بالرفع على أنه يحتمل أن يكون جهنم مرفوعا على أنه خبر مبتدأ محذوف، وهذا التأويل

١- البيان في غريب اعراب القرآن، ١/ ٣٤٥، ٣٤٦.

٢- كتاب الأضداد، ص ٣٧٤.

٣- إبراهيم ٢٩.

أولى، لأن النصب على الاشتغال مرجوح من حيث أنه لم يتقدم ما يرجحه، ولا ما يكون مساويا، وجمهور القرآء على النصب. ولم يكونوا ليقرأوا بغير الراجح أو المساوي، إذ زيد ضربته أفصح من زيدا ضربته، فلذلك كان ارتفاعه على أنه خبر مبتدأ محذوف في قراءة ابن أبي عبلة راجحا، وعلى تأويل الاشتغال يكون يصلونها لا موضع لها من الإعراب، وعلى التأويل الأول جوزوا أن يكون حالا من جهنم، أو حالا من دار البوار، أو حالا من قومهم، والمخصوص بالذم محذوف تقديره: وبئس القرار هي أي: جهنم"[١]

قال تعالى: (**جَنَّاتِ** عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ)[٢]

"وقرأ الجمهور(جنات) بالنصب، وهو بدل ، فإن كان عدن علما، فبدل معرفة من نكرة؟ وإن كان نكرة، فبدل نكرة من نكرة.

وقال الزمخشري: (جنات عدن) معرفة لقوله: (جنات عدن التي وعد الرحمن)[٣]، وانتصابها على أنها عطف بيان بحسن مآب، و(مفتحة) حال، والعامل فيها ما في المتقين من معنى الفعل. وفي مفتحة ضمير الجنات، والأبواب بدل من الضمير تقديره: مفتحة هي الأبواب لقولهم: ضرب زيد اليد والرجل، وهو من بدل الاشتمال انتهى ولا يتعين أن يكون جنات عدن معرفة بالدليل الذي استدل به وهو قوله(جنات عدن التي)، لأنه اعتقد أن (**التي**) صفة (**لجنات عدن**) ولا يتعين ما ذكره، إذ يجوز أن تكون(التي) بدلا من (جنات عدن)، ألا ترى أن الذي والتي وجموعهما تستعمل استعمال الأسماء، فتلي العوامل، ولا يلزم أن تكون صفة؟ وأما انتصابها على أنها عطف بيان فلا يجوز، لأن النحويين في ذلك على مذهبين : أحدهما : أن ذلك لا يكون إلا في المعارف، فلا يكون عطف البيان إلا تابعا لمعرفة،وهو

١- البحر المحيط، ٦/٤٣٦.

٢- ص ٥٠.

٣- مريم ٦١.

مذهب البصريين والثاني : أنه يجوز أن يكون في النكرات، فيكون عطف البيان تابعا لنكرة، كما تكون المعرفة فيه تابعة لمعرفة، وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسي، وأما تخالفهما في التنكير والتعريف فلم يذهب إليه أحد سوى هذا المصنف.وقد أجاز ذلك في قوله: (مقام إبراهيم)[١] فأعربه عطف بيان تابعا لنكرة، وهو (آيات بينات)[٢] و(مقام إبراهيم) معرفة وقد رددنا عليه ذلك وأما قوله: وفي مفتحة ضمير الجنات، فجمهور النحويين أعربوا الأبواب مفعولا لم يسم فاعله، وجاء أبو علي فقال: إذا كان كذلك، لم يكن في ذلك ضمير يعود على جنات عدن، من الحالية أن أعرب مفتحة حالا، أو من النعت أن أعرب نعتا لجنات عدن، فقال: في مفتحة ضمير يعود على الجنات حتى ترتبط الحال بصاحبها، أو النعت بمنعوته.

"والأبواب بدل وقال: من أعرب الأبواب مفعولا، لم يسم فاعله العائد على الجنات محذوف تقديره: الأبواب منها وألزم أبو علي البدل في مثل هذا لا بد فيه من الضمير إما ملفوظا به، أو مقدرا وإذا كان الكلام محتاجا إلى تقدير واحد، كان أولى مما يحتاج إلى تقديرين وأما الكوفيون، فالرابط عندهم هو أل لمقامه مقام الضمير، فكأنه قال: مفتحة لهم أبوابها وأما قوله: وهو من بدل الاشتمال، فإن عني بقوله: وهو قوله اليد والرجل، فهو وهم ،وإنما هو بدل بعض من كل وإن عنى الأبواب، فقد يصح ، لأن أبواب الجنات ليست بعضا من الجنات، وأما تشبيهه ما قدره من قوله: مفتحة هي الأبواب ، بقولهم: ضرب زيد اليد والرجل، فوجهه أن الأبواب بدل من ذلك الضمير المستكن، كما أن اليد والرجل بدل من الظاهر الذي هو زيد.

وقال أبو إسحاق وتبعه ابن عطية: مفتحة نعت لجنات عدن وقال الحوفي: مفتحة حال،والعامل فهيا محذوف يدل عليه المعنى تقديره: يدخلونها. وقرأ زيد بن علي وعبد الله بن رفيع، وأبو حيوة: (جنات عدن

١- آل عمران ٩٧.

٢- آل عمران ٩٧.

مفتحة) برفع التاءين: مبتدأ وخبر، أوكل منهما خبر مبتدأ محذوف، أي هو جنات عدن هي مفتحة".[١]

وشرحه العكبري:[٢] (جنات عدن) هي بدل من (حسنَ مآب) و(مفتحة) حال من جنات، في قول من جعلها معرفة لإضافتها إلى عدن، وهو علَمْ، كما قالوا: جنة الخلد، وجنة المأوى وقال آخرون: هي نكرة، والمعنى جنات إقامة أي دار مقام[٣] فتكون (مفتحة) وصفا وأما ارتفاع (الابواب) ففيه ثلاثة أوجه؛ أحدها: هو فاعل (مفتحة)، والعائد محذوف؛ أي مفتحة لهم الأبواب منها، فحذف كما حذف في قوله: (فإن الجنة هي المأوى) [٤] أي: لهم والثاني هي بدل من الضمير(مفتحة)، وهو ضمير الجنات، (الأبواب) غير أجنبي منها؛ لأنها من الجنة، تقول فتحت الجنة وأنت تريد أبوابها، ومنه(وفتحت السماء فكانت أبوابا) [٥] والثالث: كالأول، إلا أن الألف واللام عوض من الهاء العائدة؛ وهو قول الكوفيين؛ وفيه بُعد.

قال تعالى: (**رَسُولًا** يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا)[٦].

"وقيل: (رسولا) نعت على حذف مضاف، أي: ذكرا ذا رسول وقيل: المضاف محذوف من الأول، أي ذا ذكر رسولا، فيكون رسولا نعتا لذلك المحذوف أو بدلا وقيل: رسول بمعنى رسالة، فيكون بدلا من ذكر، أو يبعده قوله بعده (يتلو عليكم)، والرسالة لا تسند التلاوة إليها إلا مجارا وقيل: الذكر أساس أسماء النبي صلى الله عليه وسلم. وقيل :الذكر الشرف

١- البحر المحيط، ١٦٧/٩.

٢- التبيان، ٢/ ٣٥٨ ، ٣٥٩.

٣- ابن دريد، الاشتقاق ، ص ٣١.

٤- النازعات ٤١.

٥- النبا ١٩.

٦- الطلاق ١١.

لقوله: (وإنه لذكر لك ولقومك)[١] فيكون رسولا بدلا منه وبيانا لـــه. وقال الكلبي: الرسول هنا جبريل عليه السلام، وتبعه الزمخشري فقال: رســـولا هو جبريل صلوات الله وسلامه عليه، أبدل من ذكرا لأنه وصـــف بتـــلاوة آيات الله، فكان إنزاله في إنزال الذكر، فصح إبداله منه، انتهى. ولا يصـــح لتباين المدلولين بالحقيقة، ولكونه لا يكون بدل بعض ولا بدل اشتمال، وهذه الأعاريب على أن يكون ذكرا ورسولا لشيء واحد.

وقري (رسول) بالرفع على إضمار هو (ليخرج) يصح أن يتعلـــق بيتلـــو وبأنزل[٢].

قال تعالى: (ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا يَغْشَـــى طَائِفَـــةً مِنْكُـــمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَـــلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ **كُلَّهُ** لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْـــدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُـــمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُـــمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ)[٣].

"وقرأ الجمهور (كله) بالنصب تأكيداً للأمر. وقرأ أبو عمرو: (كله) علـــى أنه مبتدأ ويجوز أن يعرب توكيدا للأمر على الموضع على مذهـــب مـــن يجيز ذلك وهو مذهب الجرمي، والزجاج، والفراء.قال ابن عطية: ورجـــع الناس قراءة الجمهور، لأن التاكيد أملك بلفظة كل انتهى ولا ترجيح، إذ كل من القراءتين متواتر والابتداء بكل كثير في لسان العرب"[٤]

١- الزخرف ٤٤.

٢- البحر المحيط، ٢٠٤/١٠.

٣- آل عمران ١٥٤.

٤- البحر المحيط، ٣٩٤/٣.

جملة (قل) لا محل لها استئنافيه أو اعتراضية وجملة (إن الأمر كله لله) في محل نصب مقول القول[1]

وقال أبو علي: حجة من نصب أن (كلَّه) بمنزلة أجمعين وجمع في أنه للإحاطة والعموم، فكما أنه لو قال: إن الأمر أجمع لم يكن إلا نَصبًا كذلك إذ قال: (كلَّه)، لأنه بمنزلة أجمعين، وليس الوجه أن يلي العوامل كما لايليها أجمعون.

وحجة أبي عمرو في رفعه (كلُّه) وابتدائه به أنه وإن كان في أكثر الأمر بمنزلة أجمعين لعمومها، فإنه قد ابتدئ بها كما ابتدئ بسائر الأسماء في نحو قوله: (وكلُّهم آتيه يومَ القيامةِ فَردا)[2] فابتدأ به في الآية ولم يُجْرِه على ما قبله، لأن قبله كلاما قد بُني عليه، فأشبه بذلك ما يكون جاريا على ما قبله وإن خالفه في الإعراب ألا ترى أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل إذا جرى صفةً. لموصوف، أو حالا لذى حال، أو خبر لمبتدأ، ولا يحسن إعماله عمل الفعل إلا في هذه المواضع؟ وقد قالوا: أ قائمٌ أخواك، وأذاهبٌ إخْوتُك؟

وما ذاهبٌ إخواتُك، فأعملوا اسم الفاعل لما تقدمه كلام أُسند إليه وإن لم يكن أحد تلك الأشياء التي تقدم ذكرها- فكذلك حسُن ابتداء كلهم في الآية لمّا كان قبله كلام، فأشبه بذلك إتباعه ما كان جاريا عليه، كما أشبه اسمُ الفاعل في إجرائه على ما ذكرنا ما يجرى صفة على موصوف، أو حالا أو خبر مبتدإ نحو:مررت برجل قائم أَبَواه، وهذا زيد قائما غلامُه، وزيد منطلق أبواه- فكذلك حسن الابتداء بكلهم وقطعه مما قبله لما ذكرتُ من المشابهة- ومن ثم أجاز سيبوية: أين تظن زيد ذاهب، فأَلْغَى الظنَّ وإن كان (أين) غير مستقر كما جاز إلغاؤه إذا كان أين مستقرا لأن قبله كلاما، فجعله وإن لم يكن

١- الجدول، المجلد الثاني، ٤/ ٣٤٤.

٢- مريم ٩٥.

مستقرا بمنزلة المستقر، كما جعلوا همزة الاستفهام وحرف نفي في: أقائم أخواكَ، بمنزلة الموصوف، نحو: مررت برجلٍ قائمٍ أخَواه"[1].

وقال المكي: والنصب الاختيار، للإجماع عليه، ولصحة وجهه، ولأن التأكيد أصل (كل) لأنها للإحاطة"[2].

١- أبو علي الفارسي، الحجة، ٢/٣٩٢،٣٩٣.

٢- الكشف، ١/٣٦١.

المبحث الثاني

غير النسق ـ الجملة الفعلية

الرفع على قراءة حفص:

قال تعالى: (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ)[1]

"قرأ الجمهور برفع(شهر)، وقرأه بالنصب مجاهد، وشهر دين حوشب وهارون الأعور عن أبي عمرو، وأبو عمارة عن حفص عن عاصم.

وإعراب (شهر)، يتبين على المراد بقوله (أياما معدودات) فإن كان المراد بها غير أيام رمضان فيكون رفع (شهر) على أنه مبتدأ، وخبره قوله (الذي أنزل فيه القرآن) ويكون ذكر هذه الجملة تقدمة لفرضية صومه بذكر فضيلته والتنبيه على أن هذا الشهر هو الذي أنزل فيه القرآن هو الذي يفرض عليكم صومه، وجوزوا أن يكون: (الذي أنزل) صفة. إما للشهر فيكون مرفوعا، وإما لرمضان فيكون مجرورا"[2].

وإن كان المراد بقوله (أياما معدودات) أيام رمضان، كما روى عن الشافعي أنه قال: قال الله جل ثناؤه (أياما معدودات ثم أبان أن هذه الأيام شهر رمضان بقوله تعالى: (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ)[3].

فجوزوا فى إعراب(شهر) أن يكون بدلا من قوله:الصيام، أي: كتب عليكم شهر رمضان، قاله الكسائي، وفيه بعد لوجهين، أحدهما: كثرة الفصل بين البدل والمبدل منه، والثاني: أنه لا يكون إذ ذلك إلا من بدل الاشتمال: لا، وهو عكس بدل الاشتمال، لأن بدل الاشتمال في الغالب يكون بالمصادر كقوله تعالى: (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه)[4].

١- البقرة ١٨٥.

٢- البحر المحيط، ١٩٣/٢.

٣- الشافعي محمد بن إدريس، أحكام القرآن، ١٠٥/١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٤- البقرة ٢١٧.

وقول الأعشى:

لقد كان في حول ثواء ثويته   تقضي لبانات ويسأم سائم

وهذا الذي ذكره الكسائي بالعكس، فلو كان هذا التركيب: كتب عليكم شهر رمضان صيامه، لكان البدل إذا ذاك صحيحا وعكس: ويمكن توجيه قول الكسائي على أن يكون على حذف مضاف. فيكون من بدل الشيئ من الشيء وهما لعين واحدة تقديره: صيام شهر رمضان، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. لكن في ذلك مجاز الحذف والفصل الكثير بالجمل الكثيرة. وهو بعيد، ويجوز على بعد أن يكون بدلا من أيام معدودات، على قراءة عبدالله، فإنه قرأ (أيامٌ معدودات) بالرفع على أنها خبر مبتدأ محذوف أي: المكتوب صومه أيام معدودات. وانتصاب (شهر رمضان) على قراءة من قرأ ذلك على إضمار فعل تقديره: صوموا شهر رمضان[١]. وقال ابن الأنباري: (شهر رمضان) على البدل من الصيام فى قوله تعالى: (كتب عليكم الصيامُ) والنصب على تقدير فعل، والتقدير: صوموا شهر رمضان، ويكون (الزى) (وَصْفَه)، ولا يجوز أن يكون منصوبا (بتصوموا) فى قوله: (وأن تصوموا خير لكم) لأنه يؤدى إلى أن يفصل بين الصلة والموصول بأجنبي، وهو خبر (أن تصوموا) وهو (خير لكم) لأن الاسم لا يُخبر عنه وقد بقيت منه بقية، والهاء في (فيه) تعود إلى شهر رمضان- وهدى، منصوب على الحال من القرآن، أي هاديا للناس، وبينات، عطف عليه[٢].

وقد روى عن بعض السلف أنه كره أن يقال إلا (شهر رمضان) ولا يقال (رمضان)[٣].

١- البحر المحيط، ١٩٤/٢، ١٩٥.

٢- البيان في غريب إعراب القرآن-١٤٤/١.

٣- عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير،٢٧/٢. تحقيق: أحمد محمد شاكر. مكتبة التراث الإسلامي القاهرة.

قال تعالى: (وَإِنْ كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ **قَلْبُهُ** وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ)[١].

وقراءة الجمهور (آثم) اسم فاعل من أثم قلبه، و(قلبه) مرفوع به على الفاعلية.

قال ابن عطية: ويجوز أن يكون (قلبه) بدلا على بدل بعض من كل، يعني أن يكون بدلا من الضمير المرفوع المستكن فى (آثم) [٢]، لأن الآثم صاحب القلب دون القلب[٣] كما ذكر ابن الانبارى: يجوز أن يكون (آثم) خبر(إن) و(قلبه) بدل البعض من الكل كقولك: ضرب زيدٌ رأسُه، وقطع عمروٌ يدُه[٤].

وقرأ قوم (قلبَه) بالنصب، ونسبها ابن عطية إلى ابن أبي عبلة. وقال: قال مكي هو على التفسير يعنى التمييز، ثم ضعف من أجل أنه معرفة. والكوفيون يجيزون مجيئ التمييز، معرفة.

وقد خرجه بعضهم على أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به، نحو قولهم: مررت برجل حسن وجهه، ومثله ما أنشد الكسائي:

أنعتها إني من نعاتها مدارة الأخفاف مجمراتها

غلب الدفار وعفريناتها كوم الذرى وادقة سراتها

وهذا التخريج هو على مذهب الكوفيين جائز، وعلى مذهب المبرد ممنوع، وعلى مذهب سيبويه جائز نى الشعر ولا فى الكلام[٥]. وعلق عليه ابن هشام قائلا: ومن الوهم قول مكى فى قراءة ابن أبي عبلة (فإنه اثم قلبه) بالنصب إن (قلبه) تمييز، والصواب أنه مشبه بالمفعول به كحسن وجهه[٦].

١- البقرة ٢٨٣.

٢- البحر المحيط ٧٤٦/٢.

٣- الرضي، تلخيص البيان فى مجازات القرآن، ص ١١

٤- البيان فى غريب إعراب القرآن، ١٨٦/١.

٥- البحر المحيط ٧٤٧/٢.

٦- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٧٤٥.

قال تعالى: (فَوَقَاهُ اللَّهُ سَيِّئَاتِ مَا مَكَرُوا وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ* النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ)(١).

(النار) بدل من (سوء العذاب)(٢).

وقال العكبري: ويقرأ بالنصب بفعل مضمر يفسره (يعرضون عليها) تقديره: (يُصلّون النار) ونحو ذلك، ولا موضع ليعرضون على هذا، وعلى البدل موضعه حال إما من النار، أو من آل فرعون(٣). وقال الزمخشري: يجوز أن ينصب على الاختصاص(٤).

قال تعالى: (قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ)(٥).

قال ابن الأنبارى، رفع (علام الغيوب) أن يكون مرفوعا على البدل من المضمر المرفوع فى (يقذف) أو أن يكون بدلا من (رب) على الموضع و موضعه الرفع. أو أن يكون وصفا ر(رب) على الموضع، وفى حمل وصف اسم (إن) على الموضع خلاف(٦).

وقال أبو البقاء: وقراءة النصب على إضمار أعني(٧).

قال تعالى: (سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبٍّ رَحِيمٍ)(٨).

قرأ الجمهور: (سلام) بالرفع. وقال مكي: "ارتفع على البدل من (ما) التي في قوله تعالى: (وَلَهُمْ مَّا يَدَّعُونَ) كأنه قال: ولهم سلام.

١- غافر ٤٥، ٤٦.

٢- أو على الابتداء و(يعرضون) خبر: مشكل إعراب القرآن، ٢/ ٢٦٦.

٣- التبيان، ٢/٣٧٣، ٤٧٣.

٤- البحر المحيط، ٩/٢٦١.

٥- سبأ ٤٨.

٦- البيان فى غريب إعراب القرآن. ٢/٣٨٣.

٧- التبيان، ٢/٣٣٣.

٨- يس ٥٨.

ويجوز أن تكون (سلام) نعتا لـ(ما) إذا جعلتها نكرة، تقديره: ولهم شيء يدعونه مسلم[1].

وفي قراءة عبد الله (سلاما) بالنصب على نصب المصادر[2].

و (قولا) نصب على المصدر، أي يقولونه قولا يوم القيامة، أو قال الله تعالى ذلك قولا[3].

وشرحه أبو حيان بما يأتي:

"قرأ الجمهور: (سلام) بالرفع- وقيل: وهو صفة لما، أي مسلم لهم وخالص. انتهى. ولا يصح إن كان (ما) بمعنى الذي، لأنها تكون إذا ذاك معرفة. وسلام نكرة، ولا تنعت المعرفة بالنكرة. فإن كانت (ما) نكرة موصوفة جاز، إلا أنه لا يكون فيه عموم، كحالها بمعنى الذي.

وقال الزمخشري: (سلام قولا) بدل من (ما يدعون)، كأنه قال: لهم سلام يقال لهم قولا من جهة رب رحيم، والمعنى: أن الله يسلم عليهم بواسطة الملائكة، أو بغير واسطة، مبالغة في تعظيمهم، وذلك متمناهم، ولهم ذلك لا **يمنعونه. قال ابن عباس: والملائكة يدخلون عليهم بالتحية من رب العالمين.** انتهى وإذا كان (سلام) بدلا من (ما يدعون)، كان (ما يدعون) خصوصا والظاهر أنه عموم في كل ما يدعون، وإذا كان عموماً، لم يكن بدلاً منه".[4]

قال تعالى: (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ)[5].

"وجوزها رفع (الحي) على أنه صفة للمبتدأ الذي هو(الله) [6]، أو على أنه بدل من (هو) أو من (الله) تعالى، وأجودها الوصف ويدل عليه قراءة من قرأ: (الحيَ القيومَ) بالنصب، فقطع على إضمار: أمدح، فلو لم يكن وصفا

١- ويجوز أن تكون (سلام) خبر (ما) و (لهم) ظرف ملغى.

٢- أو حال في معنى مُسلما.

٣- مشكل إعراب القرآن، ٢/٢٣١.

٤- البحر المحيط، ٩/٧٦.

٥- البقرة ٢٥٥.

٦- أو على أنه خبر بعد خبر أو خبر مبتدأ محذوف أي: هو.

ما جاز فيه القطع، ولا يقال: في هذا الوجه الفصل بين الصفة والموصـوف بالخبر، لأن ذلك جائز حسن، تقول: زيد قائم العاقل"[١]. ومثله قوله تعـالى: "اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ"[٢].

قال تعالى: (**تَنزِيلٌ** مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ)[٣].

"(تنزيل): صفة، وقرئ (تنزيلا) بالنصب أي: نزل تـنزيلا ولا يتعيـن أن يكون (تنزيل) صفة، بل يجوز ان يكون خير مبتدأ محذوف، فيحسن إذ ذاك أن يكون (لا يمسه) نهيا"[٤].

وقال العكبري: (لا يمسه) هو نفي. وقيل: هو نهي حرك بالضم. و(تنزيل): أي هو تنزيل ويجوز أن يكون نعتا لقرآن[٥].

النصب على قراءة حفص:

قال تعالى: (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ **قَائِمًا** بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)[٦].

"قالوا: وانتصب (قائما بالقسط) على المدح[٧]، أو صفة للمنفي، كأنه قيل: لا إله قائما بالقسط إلا هو. أو: على القطع، لأن أصله: القائم وكذا قـرأ ابـن مسعود، فيكون كقوله: (وله الدين واصبا) أي الواصب. وقرأ أبو حنيفـة: قيما، وانتصابه على ما ذكر[٨].

١- البحر المحيط، ٢/٦٠٨، ٦٠٩.

٢- آل عمران ٢.

٣- الواقعة ٨٠.

٤- البحر المحيط، ١٠/٩٣.

٥- التبيان، ٢/٤٣٩.

٦- آل عمران ١٨.

٧- أو على الحال من اسم الله تعالى.

٨- البحر المحيط، ٣/٦١،٦٢.

وأما قراءة عبد الله: (القائم بالقسط)، قال الزمخشري[1] وغيره: إنه بدل من(هو). وكذا قال العكبري[2] ولكن يعقب عليه أبو حيان قائلا: "ولا يجوز ذلك، لأن فيه فصلا بين البدل والمبدل منه بأجنبي. وهو المعطوفان، لأنهما معمولان لغير العامل في المبدل منه، ولو كان العامل في المعطوف هو العامل ي المبدل منه لم يجز ذلك أيضاً، لأنه إذا اجتمع العطف والبدل قدم البدل على العطف، لو قلت جاء زيد وعائشة أخوك، لم يجز إنما الكلام: جاء زيد أخوك وعائشة[3].

قال تعالى: (وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلًا ـــ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلًا، **ذُرِّيَّةَ** مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا)[4].

"وانتصب (ذرية) على النداء أي: يا ذرية، أو على المفعول الثاني ليتخذوا، و(وكيلاً)[5] في معنى الجمع أي لا يتخذوا وكلاء ذرية أو على إضمار أعني.

وقرأ فرقة (ذرية) بالرفع وخرج على أن يكون بدلاً من الضمير في (يتخذوا) على قراءة من قرأ بياء الغيبة. وقال ابن عطية: ولا يجوز في القراءة بالتاء لأنك لا تبدل من ضمير مخاطب لو قلت صربتك زيداً على البدل لم يجز انتهى. وما ذكره من إطلاق إنك لا تبدل من ضمير مخاطب يحتاج إلى تفصيل، وذلك أنه إن كان في بدل بعض من كل وبدل اشتمال جاز بلا خلاف، وإن كان في بدل شيء من شيء وهما لعين واحدة وإن كان يفيد التوكيد جاز بلا خلاف، نحو: مررت بكم صغيركم وكبيركم وإن

١- الكشاف، ٤١٧/١.

٢- التبيان، ٢٠١/١.

٣- البحر المحيط، ٦٤/٣.

٤- سورة الإسراء، ٢، ٣.

٥- الإسراء ٢.

لم يفد التوكيد، فمذهب جمهور البصريين المنع ومذهب الأخفش والكوفيين الجواز وهو الصحيح لوجود ذلك في كلام العرب"[١].

وشرح السمين الحلبي (ذرية) على أنها منصوبة على النداء، أي: يا ذرية من حملنا، وخصوا هذا الوجه بقراءة الخطاب في (تتخذوا) وهو واضح عليها إلا أنه لا يلزم، وإن كان مكيٌّ قد منع منه فإنه قال: فأما من قرأ (يتخذوا) بالياء فذرية مفعول لا غير، ويبعد النداء؛ لأن الياء للغيبة والنداء للخطاب، فلا يجتمعان إلا على بُعدٍ. وليس كما زعم، إذ يجوز أن ينادي الإنسان شخصاً ويخبر عن آخر فيقول (يا زيدُ ينطلق بكرٌ وفعلت كذا). و(يا زيدُ ليفعلْ عمروٌ كيتَ وكيت)[٢].

وشرحه العكبري بما يأتي: قوله تعالى: (ألا تتخذوا) يقرأ بالياء على الغيبة، والتقدير: جعلناه هدى لئلا يتخذوا؛ وآتينا موسى الكتاب لئلا يتخذوا. ويقرأ بالتاء على الخطاب، وفيه ثلاثة أوجه؛ أحدها: أنَ (أنْ) بمعنى أي، وهي مفسِّرة لما تضمّنه الكتابُ من الأمر والنهي. والثاني: أن (أنْ) زائدة؛ أي قلنا: لا تتخذوا. والثالث: أن (لا) زائدة، والتقدير: مخافةَ أنْ تتخذوا؛ وقد رجع في هذا من الغيبة إلى الخطاب. و(تتخذوا) هنا يتعدى إلى مفعولين: أحدهما (وكيلاً)؛ وفي الثاني وجهان؛ أحدهما: (ذرية) والتقدير: لا تتخذوا ذرية من حملنا وكيلاً، أي رباً أو مفوَّضاً إليه. و(من دوني) يجوز أن يكون حالاً من وكيل، أو مفعولا له، أو متعلقاً بتتخذوا. والوجه الثاني: المفعول الثاني (من دوني) [٣].

١- البحر المحيط، ٧/١١.

٢- الدر المصون، ٧/٣١٠،٣١١.

٣- التبيان، ٢/١٢٠، ١٢١.

الفصل الثالث:
التداخل بين التعدد والتوحد

المبحث الأول: تداخل القراءات مع عطف النسق

المبحث الثاني: تداخل القراءات مع غير النسق

المبحث الأول

تداخل القراءات مع عطف النسق

الرفع على قراءة حفص:

قال تعالى: (أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ **كِتَابُ** مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الْأَحْزَابِ فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ)(١).

وقرأ: محمد بن السائب الكلبي وغيره (كتاب موسى) بالنصب عطفاً على مفعول يتلوه، أو بإضمار فعل. وإذا لم يعن بالشاهد الإنجيل فإنما خص التوراة بالذكر، لأن الملتين مجتمعتان على أنها من عند الله، والإنجيل يخالف فيه اليهود، فكان الاستشهاد بما تقوم به الحجة على الفريقين أولى. وهذا يجري مع قول الجن (إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى) (٢).

ومع قول النجاشي: إن هذا والذي جاء به موسى ليخرج من مشكاة واحدة(٣). و(كتاب) على الرفع مبتدأ مؤخر(٤).

قال تعالى: (وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ **أَحْيَاءٌ** عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ)(٥).

" وقرأ الجمهور (بل أحياء) بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: بل هم أحياء وقرأ ابن أبي عبلة: (أحياء) بالنصب. قال الزمخشري: على معنى بل أحسبهم أحياء انتهى. وتبع في إضمار هذا الفعل الزجاج. قال الزجاج: ويجوز النصب على معنى: بل أحسبهم أحياءً وردَّه عليه أبو علي الفارسي في الإغفال.

١- هود ١٧.

٢- الاحقاف ٣٠.

٣- البحر المحيط، ١٣٥/٦.

٤- د. محمد سيد طنطاوي، معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم ص ٢٨٦، راجعه: الشيخ محمد فهيم أبو عُبية مجمع البحوث الإسلامية- مصر .

٥- آل عمران ١٦٩.

وقال: لا يجوز ذلك، لأن الأمر يقين، فلا يجوز أن يؤمر فيه بمحسبة، ولا يصح أن يُضمر له إلا فعل المحسبة. فوجه قراءة ابن أبي عبلة أن يضمر فعلاً غير المحسبة: اعتقِدْهم أو اجعلْهم، وذلك ضعيف، إذ لا دلالة في الكلام على ما يضمر، انتهى كلام ابي علي. وقوله: لا يجوز ذلك لأن الأمر يقين، فلا يجوز أن يؤمر فيه بمحسبة معناه: أن المتيقن لا يعبر عنه بالمحسبة، لأنها لا تكون لليقين. وهذا الذي ذكره هو الأكثر، وقد يقع (حسب) لليقين كما تقع ظن،لكنه في ظن كثير، وفي حسب قليل. ومن ذلك في (حسب) قول الشاعر:

حسبتُ التُّقَى والحمدَ خيرَ تجارةٍ ... رباحاً إذا ما المرءُ أصْبحَ ثاقِلا

وقول الآخر[1]:

شهدْتِ وفاتوني وكنتُ حَسِبْتُني ... فقيراً إلى أنْ يَشْهدوا وتَغيبي

فلو قدر بعد: بل أحسبهم بمعنى أعلمهم، لصح لدلالة المعنى عليه، لا لدلالة لفظ ولا تحسبن، لاختلاف مدلوليهما. وإذا اختلف المدلول فلا يدل أحدهما على الآخر. وقوله: ولا يصح أن يضمر له إلا فعل المحسبة غير مسلم، لأنه إذا امتنع من حيث المعنى إضماره أضمر غيره لدلالة المعنى عليه لا للفظ. وقوله: أو اجعلهم، هذا لا يصح ألبتة، سواء كانت اجْعَلْهم بمعنى اخْلُقْهم، أو صَيِّرهم، أو سَمِّهم، أو الْقَهم. وقوله: وذلك ضعيف أي النصب، وقوله: إذ لا دلالة في الكلام على ما يضمر إن عنى من حيث اللفظ فصحيح، وإن عنى من حيث المعنى فغير مسلم به، بل المعنى يسوغ النصب على معنى اعتقدهم، وهذا على تسليم إن حسب لا يذهب بها مذهب العلم[2].

قال أبو البقاء (بل أحياءٌ) أي: بل هم أحياءٌ – ويقرأ بالنصب عطفاً على أمواتاً كما تقول: ما ظننت زيداً قائماً بل قاعداً[3].

١- (فحسب) في هذين البيتين لليقين..

٢- البحر المحيط، ٤٢٩/٣.

٣- التبيان، ٢٤٤/١.

قال تعالى: (ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ **أَشَدُّ** قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ)[1].

"وأفرد (أشد)، وإن كانت خبراً عن جمع، لأن استعمالها هنا هو بمن،لكنها حذفت، وهو مكان حسن حذفها، إذ وقع أفعل التفضيل خبراً عن المبتدأ وعطف (أو أشد) على قوله (كالحجارة)، فهو عطف خبر على خبر من قبيل عطف المفرد، كما تقول: زيد على سفر، أو مقيم، فالضمير الذي في (أشد) عائد على (القلوب)، ولا حاجة إلى ما أجازه الزمخشري من أن ارتفاعه يحتمل وجهين آخرين.

أحدهما، أن يكون التقدير: أو هي أشد قسوة، فيصير من عطف الجمل. والثاني: أن التقدير: أو مثل أشد، فحذف مثل وأقيم أشد مقامه. ويكون الضمير في (أشد) إذ ذاك غير عائد عل القلوب، إذ كان الأصل أومثل شيء أشد قسوة من الحجارة، فالضمير في (أشد) عائد على ذلك الموصوف بأشد المحذوف.

ويعضد هذا الاحتمال الثاني قراءة الأعمش، بنصب الدال عطفاً على (كالحجارة)، قاله الزمخشري،وينبغي أن لا يصار إلى هذا إلا في هذه القراءة خاصة. وأما على قراءة الرفع، فلها التوجيه السابق الذي ذكرناه، ولا إضمار فيه، فكان أرجح.

وقد رد أبو عبد الله بن أبي الفضل في منتخبه على الزمخشري قوله: إنه معطوف على الكاف، فقال: هو على مذهب الأخفش، لا على مذهب سيبويه، لأنه لا يجيز أن يكون إسماً إلا في الشعر، ولا يجيز ذلك في الكلام، فكيف في القرآن؟ فأولى أن يكون (أشدّ)، خبر مبتدأ مضمر، أي: وهي أشدّ، انتهى كلامه.

وما ذهب إليه الزمخشري صحيح، ولا يريد بقوله: معطوف على الكاف، أن الكاف اسم، إنما يريد معطوفاً علىالجار والمجرور، لأنه في موضع مرفوع، فاكتفى بذكر الكاف عن الجار والمجرور، لأنه في موضع مرفوع، فاكتفى بذكر الكاف عن الجار والمجرور. وقوله: فالأولى أن يكون (أشد) خبر مبتدأ مضمر، أي: هي أشد، قد بينا أن الأولى غير هذا، لأنه تقدير لا حاجة إليه[2].

١- البقرة ٧٤.

٢- البحر المحيط، ١/٤٢٤، ٤٢٥.

"و(أشد) مرفوعٌ لعطفه على محل (كالحجارة) أي: فهي مثــل الحجــارة أو أشــد والكاف يجوز أن تكون حرفاً فتتعلق بمحذوف وأن تكون اسما فلاتتعلــق بشــيء، ويجوز أن تكون خبر مبتدأ محذوف أي: وهي أشد و(قسوة) نصب على التميــيز لأن الإبهام حَصَلَ في نسبة التفضيل إليها، والمفضّل عليه محذوف للدلالــة عليــه أي: أشد قسوةً من الحجارة[1].

قال تعالى: (وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُـرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)[2].

"والظاهر أن الواو في قوله (والبحر) في قراءة من رفع،وهم الجمهور، واو الحـال (والبحر) مبتدأ، و(يمده) الخبر، أي حال كون البحر ممدوداً.

وقال الزمخشري: عطفا على محل إن ومعمولها على ولــو ثبـت كـون الأشجار أقلاماً، وثبت أن البحر ممدوداً بسبعة أبحر، انتهى. وهذا لا يتم إلا علــى رأي المبرد، حيث زعم أن (أن) في موضع رفع علــى الفاعليـة.وقـال بعـض النحويين: هو عطف على أن، لأنها في موضع رفع بالابتداء، وهو لايتم إلا علــى رأي من يقول: إن أن بعد لو في موضع رفع على الابتداء، ولولا يليــها المبتـدأ اسماً صريحاً إلا في ضرورة شعر،نحو قوله:

لو بغير الماء حلقي شرق   كنت كالغصان بالماء اعتصاري

فإذا عطفت (والبحر) على أن ومعموليها،وهما رفع بالابتداء، لزم من ذلك أن يليها الاسم مبتدأ، إذ يصير التقدير: ولو البحر،وذلك لا يجوز إلا في الضرورة، إلا أنــه قد يقال إنه يجوز في المعطوف عليه نحو:

رب رجل وأخيه يقولان ذلك – وقرأ عبد الله (وبحر يمده)، بالتنكير بالرفع، والواو للحال، أو للعطف على ما تقدم، وإن كانت الواو واو الحال، كـان بحـر ، وهـو نكرة، مبتدأ، وذكروا في مسوغات الابتداء بالنكرة أن تكون واو االحــال تقدمتــه، نحو قوله:

١- الدر المصون، ١/ ٤٣٦/٤٣٧.

٢- لقمان ٢٧.

سرينا ونجم قد أضاء فقد بدا محياك أخفى ضوؤه كل شارق[١].

وذكر ابن جني قراءة ابن مسعود: (وبحرٌ يُمِدُّه)، وهي قراءة طلحة بن مصرّف.

وقرأ جعفر بن محمد: (والبحرُ مِدَادُه).

وقرأ الأعرج والحسن: (والبحرُ يُمِدُّه) برفع الياء.

وقال في إعراب هذه الآية نظر، وذلك أن هناك حذفاً، فتقديره: فكُتب بذلك كلمات الله ما نَفِدت، فحذف ذلك للدلالة عليه، كما أن قوله: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ)[٢] أي: فحلق فعليه فدية، فاكتفى بالمسَّبب، وهو الفدية من السبب، وهو الحَلق، ونظائره كثيرة في القرآن وفصيح الكلام.

وأما رفع (بَحر) فالابتداء، وخبره محذوف، أي: وهناك بحر يُمِدُّه من بعده سبعة أبحر. ولا يجوز أن يكن (وبحر) معطوفا على(أقلام): لأن البحر وما فيه من الماء ليس من حديث الشجر والأقلام، وإنما هومن حديث المِداد، كما قرأ جعفر بن محمد: (والبحرُ مِدَادُه).

فأما رفع (البحر) فإن شئت كان معطوفا على موضع (أنّ)[٣] واسمها وإن كانت مفتوحة، كما عطف على موضعها في قوله سبحانه: (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)[٤] ويدل على صحة العطف هنا، وأن الواو ليست بواو حال قراءة أبي عمرو وغيره: (والبحرَ يَمُدُّه) بالنصب، فهذا عطف على (ما) لا محالة، ويشهد بجواز كون الواو حالا هنا قراءة طلحة بن مصرف: (وبحرٌ – يُمِدُّه)، أي: وهناك بحر يمده من بعده سبعة أبحر، فهذه واو حال لا محالة.

وأما (والبحرُ يُمِدُّه) بضم الياء فتشبيه بإمداد الجيش. يقال: مدّ النهرُ، ومدّه نهرٌ آخر، وأمددت الجيش بمدد – قال الله تعالى: (مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ)[٥]

قال العجاج: ماءُ قُرِيٍّ مَدَّهُ قَرِيّ.

١- البحر المحيط، ٨/٤٢٠.

٢- البقرة ١٩٦.

٣- في قوله تعالى: (ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام).

٤- التوبة ٣.

٥- الأنفال ٩.

فأما قول الآخر:

نظرتُ إليها والنجومُ كأنها		قناديلُ مِرس أُوقِدَتْ بِمِدادِ

فليس من المداد الذي يكتب به، وإنما أراد هنا ما يُمدّها من الدُّهن، كذا فسروه، وليس بقوي أن تكون قراءة جعفر بن محمد: (والبحرُ مِدَاده) أي: زائد فيهلأن ماء البحر لا يعتدّ زائدا في الشجر والأقلام لأنه ليس من جنسه، فالمراد هناك إنما هو هذا المكتوب به بإذن الله[1].

قال تعالى: (وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ **وَرَسُولِهِ** إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرْ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)[2].

"وقرأ ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وزيد بن علي (ورسوله) بالنصب، عطفاً على لفظ اسم أنْ. وأجاز الزمخشري أن ينتصب على أنه، مفعول معه.

"أما قراءة الجمهور بالرفع فعلى الابتداء، والخبر محذوف أي: ورسوله بريء منهم، وحذف لدلالة ما قبله عليه. وجوزوا فيه أن يكون معطوفاً على الضمير المستكن في بريء. وحسنه كونه فصل بقوله: من المشركين، بين متحمله، والمعطوف. ومن أجاز العطف علىموضع اسم إن المكسورة أجاز ذلك، مع أن المفتوحة. ومنهم من أجاز ذلك مع المكسورة، ومنع مع المفتوحة[3].

قوله: (ورسوله) الجمهور على رفعه، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مبتدأ والخبر محذوف أي: ورسوله بريءٌ منهم، وإنما حُذف للدلالة عليه.

والثاني: أنه معطوفٌ على الضمير المستتر في الخبر، وجاز ذلك للفصل المسوّغ للعطف فرفعه على هذا بالفاعلية.

١- المحتسب، ١٦٩/٢، ١٧٠.

٢- براءة ٣.

٣- البحر المحيط، ٣٦٧/٥.

الثالث: أنه معطوف على محل اسم (أن)، وهذا عند مَن يجيز ذلك في المفتوحة قياساً على المكسورة. قال ابن عطية: ومذهب الأستاذ – يعني ابن الباذش – على مقتضي كلام سيبويه أن لا موضع لما دخلتْ عليه (أنّ)؟

إذ هو مُعْرَبٌ قد ظهر فيه عملُ العامل، وأنه لا فرق بين (أنّ) وبين (ليت)، والإجماع على أن لا موضع لما دخلت عليه هذه. قال الشيخ: وفيه تعقب؟ لأن علة كون (أنّ) لا موضع لما دخلتْ عليه ليس ظهور عمل العامل بدليل: (ليس زيد بقائم) و(ما في الدار من رجل) فإنه ظهر عملُ العامل ولهما موضع، وقوله: (بالإجماع) يريد أن (ليت) لا موضع لما دخلت عليه بالإجماع – ليس كذلك: لأن الفراءَ خالَفَ، وجعل حكم (ليت) وأخواتِها جميعها حكمَ (إنّ) بالكسر.

قلت: قوله بدليل ليس زيد بقائم) إلى آخره قد يظهر الفرق بينهما فإن هذا العامل وإنْ ظهر عملُه فهو في حكم المعدوم؟ إذ هو زائد فلذلك اعتبرنا الموضع معه بخلاف (أنّ) بالفتح فإنه عاملٌ غيرُ زائد، وكان ينبغي أن يُرَدّ عليه قوله: وأن لا فرقَ بين أنّ وبين (ليت)، فإنّ الفرقَ قائمٌ، وذلك أن حكمَ الابتداء قد انتسخ مع ليت ولعل وكأن لفظاً ومعنىً بخلافه مع إنّ وأنّ فإن معناه معهما باقٍ.

وقرأ عيسى بن عمر وزيد بن علي وابن أبي إسحاق (ورسوله) بالنصب. وفيه وجهان، أظهرهما: أنه عطف على لفظ الجلالة. والثاني: أنه مفعولٌ معه، قاله الزمخشري[١].

قال تعالى: (**وحورٌ عينٌ**)[٢].

"وقرأ الجمهور: (وحور عين) برفعهما، وخرج علي على أن يكون معطوفاً على (ولدان)، أو على الضمير المستكن في (متكئين)، أو على مبتدأ محذوف هو وخبره تقديره: لهم هذا كله، (وحور عين) أو على حذف خبر فقط: أي ولهم حور، أو فيهما حور.

١- الدر المصون، ٦/٧ ، ٨.

٢- الواقعة ٢٢.

"وقرأ أبي وعبد الله: (وحوراً عيناً) بنصبهما" قالوا: على معنى ويعطون هذا كله وحوراً عيناً. وقرأ قتادة: (وحور عين) بالرفع مضافاً إلى عين: وابن مقسم. بالنصب مضافاً إلى عين[1].

وقال أبو الفتح: هذا على فعل مضمر، أي: يُؤتَون، أو يُزَوَّجُونَ حوراً عينا، كما قال: (وزَوَّجناهم بحور عين)[2]، وهو كثير في القرآن والشعر"[3].

والعِينُ جمع عَيْنَاءَ يعني البقرة الوحشية وبها شبِّهَت المرآة فقيل حورٌ عينٌ[4].

وعند المكي " من رفعه حمله على المعنى: لأن معنى الكلام: فيها أكواب وأباريق، فعطف (وحورٌ عينٌ) على المعنى، ولم يعطفه على اللفظ.

ويجوز النصب على أن يحمل أيضا على المعنى، لأن المعنى: يطوف عليهم بكذا وكذا، ويعطون كذا وكذا، ثم عطف (وحوراً) علىمعنى: (ويعطون)[5]. ويذكر العكبري التقديرات المختلفة لقراءة الرفع والنصب قائلاً: (وحور عين) يقرأ بالرفع، وفيه أوجه: أحدها: هو معطوف على (ولدان): أي يطفن عليهم للتنعم: لا للخدمة.

والثاني: تقديره: لهم حور، أو عندهم، أو وثَمّ.

والثالث: تقديره: ونساؤهم حور.

ويقرأ بالنصب على تقدير: يعطَون، أو يُجازَون[6].

النصب على قراءة حفص:

قال تعالى: (وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ــ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ــ **وَالْخَامِسَةَ** أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ)[7].

١- البحر المحيط، ١٠/٨٠، ٨١.

٢- الدخان ٥٤.

٣- المحتسب، ٢/٣٠٩.

٤- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، ٢/١٠،١١، مؤسسة المعارف، بيروت.

٥- مشكل إعراب القرآن، ٢/٣٥١.

٦- التبيان، ٢/٤٣٨.

٧- النور ٧-٩.

"وقرأ الجمهور (والخمسة) بالرفع فيهما. وقرأ طلحة والسلمي والحسن والأعمش وخالد بن إياس ويقال ابن إياس بالنصب فيهما. وقرأ حفص والزعفراني بنصب الثانية دون الأولى، فالرفع على الابتداء وما بعده الخبر، ومن نصب الأولى فعطف على (أربع) في قراءة من نصب (أربع)[1]، وعلى إضمار فعل يدل عليه المعنى في قراءة من رفع (أربع) أي وتشهد (الخامسة) ومن نصب الثانية فعطف على (أربع) وعلى قراءة النصب في (الخامسة) يكون (أن) بعده على إسقاط حرف الجو، أي بأن، وجوّز أن يكون (أن) وما بعده بدلاً من (الخامسة)[2].

وقرأ حفصٌ (والخامسةَ أنَّ غَضَبَ) بنصب التاء ورفعها الباقون.

فعلى قراءة حفص، لا يجوز الابتداء بقوله (والخمسةَ) لأنها محمولة على (أربع) المنصوبة في قوله (أن تَشْهَدَ أربعَ شهاداتٍ) التقدير: وتشهد الشهادة الخامسة – فهما داخلتان في صلة (أن) فلا تفصل منهما. وأما على قراءة الباقين فلها تقديران.

أحدهما: أن تخرج الخامسة من صلة (أنْ) وتعطف على موضع (أنْ) لأنها وما عملت فيه في موضع رفع بأنها فاعلة (ويَدْرَأ) التقدير: ويدرأ عنها العذاب شهادتهما أربع شهادات بالله. والشهادة الخامسة بأنّ غَضَبَ الله عليها فعلى هذا لا يجوز الابتداء بها لأنها متعلقة بما قبلها، وداخلة معه في الدَّرء كما بيَّنا.

والآخر: ألّا تحمل على ما قبلها، ولا تدخل معه في الدَّرء. ولكن تجعل بها موجبة لغضب الله عليها إن كان من الصادقين فعلى هذا يجوز الابتداء بها لأن الكلام الذي قبلها قد تناهي. ثم استؤنفت هي فرفعت بالابتداء. وجعلت (أن) وما اتصل بها الخبر، والوجه الأول أجود وأصح، لأن صدر القصة تدل عليه، وعليه مدار الحكم[3].

١- النور ٦.

٢- البحر المحيط، ١٧/٨.

٣- ابن غلبون، طاهر بن عبدالمنعم، كتاب التذكرة في القراءات، المجلد الثاني، ص ٥٦٥، ٥٦، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي – القاهرة، ط:٢، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

قال تعالى: (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا)[1].

"قرأ الجمهور: (مثلَهن) بالنصب، والمفضل عن عاصم، وعصمة عن أبي بكر: (مثلُهن) بالرفع فالنصب، قال الزمخشري عطفا على (سبع سماوات). انتهى وفيه الفصل بالجار والمجرور بين حرف العطف، وهو الواو، والمعطوف، وهو مختص بالضرورة عند أبي علي الفارسي، وأضمر بعضهم العامل بعد الواو لدلالة ما قبله عليه، أي: وخلق من الأرض مثلهن، فمثلهن مفعول للفعل المضمر لا معطوف، وصار ذلك من عطف الجمل والرفع على الابتداء[2].

قال تعالى: (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ)[3].

"وقرأ العربيان[4] وابن كثير: بنصب (والعين، والأنف، والأذن، والسن) ورفع (والجروح) وروي ذلك عن نافع. وروى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ (أن النفس) بتخفيف (أن) ورفع (العين) وما بعدها فيحتمل (أن) وجهين: أحدهما: أن تكون مصدرية مخففة من أنّ، واسمها ضمير الشأن وهو محذوف، والجملة في موضع رفع خبر أنّ فمعناها معنى المشددة العاملة في كونها مصدرية. والوجه الثاني: أن تكون أن تفسيرية التقدير أي: النفس بالنفس، لأن (كتبنا) جملة في معنى القول.

وقرأ أبي بنصب (النفس)، والأربعة بعدها وقرأ (وأنْ الجروح قصاص) بزيادة (أن) الخفيفة، ورفع (الجروح) ويتعين في هذه القرءة أن تكون المخففة من الثقيلة، ولا يجوز أن تكون التفسيرية من حيث العطف، لأن كتبنا تكون عاملة من حيث

١- الطلاق ١٢.

٢- البحر المحيط، ٢٠٥/١٠.

٣- المائدة ٤٥.

٤- هما أبو عمرو وابن عامر.

المشددة غير عاملة من حيث التفسيرية فلا يجوز لأن العطف يقتضي التشـــريك، فإذا لم يكن عمل فلا تشريك[1].

وقال ابن الأنباري: يقرأ (والعين بالعين) وما بعده بـــالنصب والرفـــع. فـــالنصب بالعطف على اسم (أن) وهو (النفس) – والرفع من وجهين:

أحدهما: أن يكون مرفوعاً بالابتداء وخبره (بالعين).

والثاني: أن يكون مرفوعاً بالعطف على الضمير المرفوع فـــي قولـــه: (بـــالنفس) أي:النفس مقتولة بالنفس ولم يؤكد كقوله تعالى(ما أشركنا ولا آباؤنـــا)[2] وآباؤنـــا، معطوف على الضمير المرفوع في (أشركنا) من غير تأكيد لأن (لا) جاءت بعـــد واو العطف، وإذا جاءت بعد واو العطف فلا يكون تأكيداً، وقوله تعالى: (الجـــروح قصاص) قرئ أيضا بالنصب والرفع. فانصب بالعطف على المنصوب (بأن) كأنه قال: وأن الجروح قصاص. والرفع على أنه مبتدأ وخبره (قصاص)[3].

قال العكبري: قوله تعالى (النفس بالنفس): بالنفس في موضع رفع خبر أن، وفيـــه ضمير. وأما: (العين) إلى قوله تعالى: (والسن) فيقرأ بالنصب عطفـــاً علـــى مـــا عُمِلَتْ فيه (أن)، وبالرفع. وفيه ثلاثة أوجه. أحدها: هو مبتدأ والمجـــرور خـــبره، وقد عطف جملاً على جملة. والثاني: أن المرفوع منها معطوف على الضمير فـــي قوله: (بالنفس)، والمجرورات على هذا أحوال مبيّنة للمعني، لأن المرفوع علـــى هذا فاعل للجار، وجاز العطف من غير توكيد، كقوله تعـــالى: (مـــا أشـــركنا ولا آباؤنا) والثالث: أنها معطوفة على المعنى: لأن معنى كتبنا عليهم: قلنا لهم النفـــس بالنفس. ولا يجوز أن يكون معطوفاً على أنَ وما عملت فيه لأنها وما عملت فيـــه في موضع نصب.

وأما قوله (والجروح) فيقرأ بالنصب حملاً على (النفس)، وبالرفع، وفيـــه الأوجـــه الثلاثة – ويجوز أن يكن مستأنفاً، أي: والجروح قصاصٌ في شريعة محمد[4].

١- البحر المحيط، ٤/٢٧٢.

٢- الأنعام ١٤٨.

٣- البيان، ١/٢٩٢، ٢٩٣.

٤- التبيان، ١/٣٢٩.

وقال أبو علي: ويجوز أن يُستأنف: (والجروحُ قصاص) ليس على أنه مما كُتب عليهم في التوراة، ولكنه على الاستئناف وابتداء تشريع - انتهى - إلا أن أبا شامة قال: ولا يستقيم في رفع الجروح الوجه الثاني وهو أنه عطف على الضمير الذي في خبر (النفس)[1]. وإن جاز فيما قبلها، وسببه استقامة المعنى في قولك: مأخوذة هي بالنفس، العين هي مأخوذة بالعين، ولا يستقيم: والجروحُ مأخوذةٌ قصاص، وهذا معنى قولي: لمّا خلا قوله (الجروح قصاص) عن الباء في الخبر خالف الأسماءَ التي قبلها فخولِفَ بينهما في الإعراب - قلت: وهذا الذي قاله واضح، ولم يتنبَّه له كثيرٌ من المُعْرِبين[2].

(العين، الأنف، الأذن، السن، الجروح) أسماء معطوفة على النفس اسم أنّ منصوبة مثله. (بالعين) -جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر معطوف على خبر أنّ (قصاص) خبر معطوف على الخبر المحذوف المتعلق به بالنفس[3].

"وذكر أبو زرعة حجة أخرى هي: إنما اختاروا الانقطاع عن الكلام الأول والاستئناف بـ (الجروحُ) لأن خبر الجروح يتبين فيه الإعراب، وخبر الاسم الأول مثل خبر الاسم الثاني والثالث والرابع والخامس، فأشبه الكلام بعضه بعضا، ثم استأنفوا الجروح فقالوا: (والجروحُ قصاص) لأنه لم يكن خبر (الجروح) يشبه أخبار ما تقدمه، فعُدل به إلى الاستئناف.

وحجة الكسائي في ذلك صحة الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قرأ: (... والعينُ بالعين والأنفُ بالأنف) كلها بالرفع. قال الزجاج: (رفعه على وجهين على العطف على موضع (النفس بالنفس) والعامل فيها المعنى (وكتبنا عليهم النفس) أي قلنا لهم النفس. ويجوز أن يكون (والعينُ بالعين) على الاستئناف. وعند الفراء أن الرفع أجود الوجهين وذلك لمجيء الاسم الثاني بعد تمام خبر الأول، وذلك مثل قولك: (إن عبد الله قائم وزيدٌ قاعد). وقد أجمعوا على الرفع في قوله:

١- أي: أن النفس بالنفس هي والعين....

٢- الدر المصون، ٢٧٨/٤، ٢٧٩.

٣- الجدول، المجلد الثالث، ٣٦٢/٥.

(... أن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين)[1]. فكان إلحاق ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه أولى[2].

قال تعالى: (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا **وَالصَّابِرِينَ** فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ)[3].

نصب (والصابرين) على المدح، والقطع إلى الرفع أو النصب في صفات المدح والذم والترحم، وعطف الصفات بعضها على بعض مذكور في علم النحو. وقرأ الحسن، والأعمش، ويعقوب: (والصابرون) عطفاً على: الموفون، وقال الفارسي: إذا ذكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح والذم، والأحسن أن تخالف بإعرابها ولا تجعل كلها جارية على موصوفها، لأن هذا الموضع من موضع الإطناب في الوصف والإبلاغ في القول، فإذا خولف بإعراب الأوصاف كان المقصود أكمل، لأن الكلام عند الاختلاف يصيركأنه أنواع من الكلام، وضروب من البيان، وعند الاتحاد في الإعراب يكون وجهاً واحداً أو جملة واحدة. انتهى كلامه[4].

قوله: (والموفون) في رفعه ثلاثة أوجه، أحدها: - ولم يذكر الزمخشري غيره - أنه عطف على(من آمن) أي: ولكن البر المؤمنون والموفون. والثاني: أن يرتفع على خبر مبتداء محذوف، أي: هم الموفون. وعلىهذين الوجهين فنصب (الصابرين) على المدح بإضمار فعل، وهو في المعنى عطف على(مَنْ آمن)، ولكن لما تكررت الصفات خُولف بين وجوه الإعراب - قال الفارسي:وهو أبلغ لأن الكلام يصير على جمل متعددة، بخلاف اتفاق الإعراب فإنه يكون جملةً واحدةً، وليس فيها من المبالغة ما في الجمل المتعددة.

١- الأعراف ١٢٨.

٢- أبو زرعة، الحجة، ص ٢٢٧.

٣- البقرة ١٧٧.

٤- البحر المحيط، ٢/١٤٠.

فإن قيل: لم لا يجوز على هذين الوجهين أن يكون معطوفا على (ذوي القربى) أي: آتى المال الصابرين؟ قيل: لئلا يلزم من ذلك محذور وهو الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه الذي هو في حكم الصلة بأجنبي وهوالموفون. والثالث: أن يكون (الموفون) عطفاً على الضمير المستتر في (آمن)، ولم يُحتَج إلى التأكيد بالضمير المرفوع المنفصل لأن طول الكلام أغنى عن ذلك.

وعلى هذا الوجه يجوز في (الصابرين) وجهان، أحدهما: النصب بإضمار فعل (كما تقدم)، والثاني: العطف على (ذوي القربى)، ولا يُمنَع من ذلك ما تقدم من الفصل بالأجنبي،لأن الموفين علىهذا الوجه داخل في الصلة فهو بعضها لا أجنبي منها.

وقرا الحسن والأعمش ويعقوب: (والصابرون)[1]. وحكى الزمخشري قراءة (والموفين) و(الصابرين). وأخرج (الصابرين) منصوباً على الاختصاص والمدح إظهاراً لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال[2].

قال د. تمام حسان: فالبارون بحسب نص الآية أربعة أصناف:

أ- من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين.

ب- من آتى المال علىحبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل. والسائلين وآتاه أيضا في عتق الرقاب، ثم صلى وزكى.

ج- الموفون بعهدهم إذا عاهدوا.

د- الصابرون في البأساء والضراء وحين البأس.

فإذا نظرنا إلى الواو العاطفة قبل (الصابرين)، وجدناها قرينة واضحة الدلالة على عطف الصابرين (وهي منصوبة) على (الموفون) (وهي مرفوعة) وتكون إلا كذلك. بل إن النحاة أنفسهم (وهم أحرص الناس على دلالة الإعراب) لم يجدوا ذلك إلا من قبيل العطف، وذلك لمكان الواو وإن سموا ذلك (قطع العطف) والتمسوا له مختلف صور التخريج[3]".

١- الدر المصون، ٢/٢٤٩،٢٥٠.

٢- الكشاف، ١/٣٣١.

٣- د. تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص٢٥١، عالم الكتب، مصر. الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

المبحث الثاني

تداخل القراءات مع غير النسق

الرفع على قراءة حفص:

قال تعالى: (قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِأُولِي الْأَبْصَارِ)[1].

"والجمهور برفع (فئة)، على القطع، التقدير: إحداهما، فيكون فئة، على هذا خبر مبتدأ محذوف، أو التقدير: منهما، فيكون مبتدأ محذوف الخبر.

وقيل: الرفع على البدل من الضمير في (التقتا).

ومنهم من رفع (كافرة)، ومنهم من خفضها على العطف، فعلى هذه القراءة تكون (فئة) الأولى بدل بعض من كل، فيحتاج إلى تقدير ضمير أي: فئة منهما تقاتل في سبيل الله، وترتفع أخرى على وجهي القطع إما على الابتداء وإما على الخبر.

وقرأ ابن السميفع، وابن أبي عبلة (فئة) بالنصب. قالوا: على المدح، وتمام هذا القول: إنه انتصب الأول على المدح، والثاني على الذم، كأنه قيل: أمدح فئة تقاتل في سبيل الله، وأذم أخرى كافرة.

وقال الزمخشري: النصب في (فئة)، على الاختصاص وليس بجيد، لأن المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة ولا مبهماً ، وأجاز هو ، وغيره قبله كالزجاج: أن ينتصب على الحال من الضمير في (التقتا)، وذكر (فئة) على سبيل التوطئة[2].

عند العكبري في التبيان: (فئةٌ): خبر مبتدأ محذوف: أي إحداهما فئة. و(أخرى): نعت لمبتدأ محذوف، تقديره: وفئة أخرى (كافرة).

فإن قيل: إذا قررت في الأول إحداهما مبتدأ كان القياس أن يكون والأخرى، أي والأخرى فئة كافرة.

١- آل عمران ١٣.

٢- البحر المحيط، ٣/٤٥، ٤٦.

قيل: لما علم أن التفريق هنا لنفس المثنى المقدم ذكره كان التعريف والتنكير واحداً ويقرأ بالنصب فيهما على أن يكون حالاً من الضمير في (التقتا) تقديره: التقتا مؤمنة وكافرة. وفئة وأخرى على هذا للحال[1].

ولخّص السمين الحلبي أوجه النصب قائلاً: فيه أربعة أوجه، أحدها: النصب بإضمار أعني. والثاني: النصب على المدح – وتحرير هذا القول أن يقال على المدح في الأول، وعلى الذم في الثاني، وكأنه قيل: أمْدَح فئةً تقاتل في سبيل الله، وأذم أخرى كافرة. الثالث: أن ينتصب على الاختصاص جوّزه الزمخشري قال الشيخ: وليس بجيد. لأن المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة ولا مبهماً. قلت: لا يعني الزمخشري الاختصاص المبوَّب له في النحو نحو (نحن معاشر الأنبياء لا نورث)[2] إنما عنى النصب بإضمار فعلٍ لائقٍ، وأهل البيان يسمون هذا النحو اختصاصاً. الرابع: أن تنتصب فئة على الحال من فاعل (التقتا) كأنه قيل: التقتا مؤمنةً وكافرةً، فعلى هذا يكون (فئة) و(أخرى) توطئةً للحال، لأن المقصود ذكر وصفها، وهذا كقولهم: جاءني زيد رجلاً صالحاً، ومثله في باب الإخبار: (بل أنتم قومٌ مسرفون)[3]. ونحوه[4].

قال تعالى: (**التَّائِبُونَ** الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ)[5].

"قال ابن عباس: لما نزل (إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعدا عليه حقا في التوراة والإنجيل والقرآن ومن أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم)[6]. قال رجل: يارسول الله صلى الله عليه وسلم وإن زنا،وإن سرق، وإن

١- التبيان، ١/١٩٧.

٢- البخاري، ٣/١١٢٦.

٣- الأعراف ٨١.

٤- الدر المصون، ٣/٤٥ ، ٤٦.

٥- براءة ١١٢.

٦- براءة ١١١.

شرب الخمر؟ فنزلت التائبون الآية. وهذه أوصاف الكلمة من المؤمنين ذكرها الله تعالى ليستبق إلى التحلي بها عباده، وليكونوا على أوفى درجات الكمال. وآية (إن الله اشترى) مستقلة بنفسها، لم يشترط فيها شيء سوى الإيمان فيندرج فيا كل مؤمن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، وإن لم تكن فيه هذه الصفات. والشهادة ماحية لكل ذنب، حتى روي أنه تعالى يحمل عن الشهيد مظالم العباد ويجازيهم عنه.

وقالت فرقة: هذه الصفات شرط في المجاهد – والآيتان مرتبطتان فلا يدخل في المبايعة إلا المؤمنون الذين هم على هذه الأوصاف، ويبذلون أنفسهم في سبيل الله "وسأل الضحاك رجل عن قوله تعالى: (إن الله اشترى) الآية وقال: لأحملن على المشركين فأقاتل حتى أقتل، فقال الضحاك: ويلك أين الشرط التائبون العابدون الآية؟ وهذا القول فيه حرج وتضييق، وعلى هذين القولين ترتب إعراب (التائبون)، فقيل: هو مبتدأ خبره مذكور وهو العابدون، وما بعده خبر بعد خبر أي: التائبون في الحقيقة الجامعون لهذه الخصال. وقيل: خبره الآمرون – وقيل: خبره محذوف بعد تمام الأوصاف، وتقديره: من أهل الجنة أيضا وإن لم يجاهد قاله الزجاج كما قال تعالى: (وكلاً وعد ا لله الحسنى)[1] ولذلك جاء: (وبشر المؤمنين)[2] وعلى هذه الأعاريب تكون الآية معناها منفصل من معنى التي قبلها.

وقيل (التائبون) خبر مبتدأ محذوف تقديره: هم التائبون، أي: الذين بايعوا الله هم التائبون، فيكون صفة مقطوعة للمدح " ويؤيده قراءة أبي وعبد لله والأعمش (التايبين) بالياء إلى (والحافظين) نصباً على المدح.

وقيل: يجوز أن يكون (التائبون) بدلاً من الضمير في (يقاتلون)[3]. والصفات إذا تكررت وكانت للمدح أو الذم أو الترحم جاز فيها الاتباع للمنعوت والقطع في كلها أو بعضها، واذا تباين ما بين الوصفين جاز العطف – ولما كان الأمر مبايناً

١- النساء ٩٥.

٢- براءة ١١٢.

٣- براءة ١١١.

للنهي، إذ الأمر طلب فعل والنهى ترك فعل، حسن العطف في قوله: والناهون ودعوى الزيادة أو واو الثمانية ضعيف[1].

وعند النحاس (التائبون) "رفع على إضمار مبتدأ عند أكثر النحويين أي: هم التائبون وفيه قولان سوى هذا: قال أبو اسحاق يجوز أن يكون بدلاً أي يقال: التائبون، قال: ويجوز أن يكون رفعاً بالابتداء قال: وهو أحسن عندي، ويكون التقدير: التائبون لهم الجنة وفي قراءة عبد الله (التائبين العابدين الحامدين) وفيه تقديران يكون نعتاً للمؤمنين في موضع خفض ويكون منصوباً على المدح[2].

قال تعالى: (**عَامِلَةٌ** نَاصِبَةٌ)[3].

وقال عكرمة والسدي (عاملة ناصبة) بالنصب على الذم، والجمهور برفعهما[4].

"رفع على إضمار (هي)، وذلك في الدنيا، فتقف على هذا التأويل على (خاشعة) ويجوز أن تكون (عاملة) خبراً بعد خبر عن (الوجوه)، فيكون العامل في (النار)، لما لم تعمل في الدنيا أعملها الله في النار، وهو قول الحسن وقتادة، ولا تقف على هذا على (خاشعة)[5].

وقال أبوالبقاء (وجوه) هو مبتدأ ، و(خاشعة) خبره، و(يومئذ) ظرف للخبر، و(عاملة): وصف لها بما كانت عليه في الدنيا[6].

قال أبو الفتح: ينبغي أن يكون النصب على الشتم، أي: أذكرها عاملة ناصبة في الدنيا على حالها هناك، فهذا كقوله تعالى: (يُريهم اللهُ أعمالَهم حسراتٍ عليهم)[7].

١- البحر المحيط، ٥/٥١١.

٢- النحاس، إعراب القرآن، ٢/٢٣٨.

٣- الغاشية ٣.

٤- البحر المحيط، ١٠/٤٦٢.

٥- مشكل إعراب القرآن، ٢/٤٧٢.

٦- التبيان، ٢/٤٩٩.

٧- البقرة ١٦٧.

وذلك أنهم لم يخلصوها لوجهه، بل أشركوا به معبودات غيره، وله نظائر في القرآن ومأثور الأخبار"[١].

النصب على قراءة حفص:

قال تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا **بَعُوضَةً** فَمَا فَوْقَهَا)[٢].

و(ما) إذا نصبت (بعوضة) زائدة للتأكيد أو صفة للمثل تزيد النكرة شياعاً، كما تقول:" ائتني برجلٍ ما، أي: أي رجل كان. وأجاز الفراء، وثعلب، والزجاج: أن تكون ما نكرة، وينتصب بدلاً من قوله: مثلاً.

وقرأ الجمهور: بنصب (بعوضة) واختلف في توجيه النصب علىوجوه: أحدها: أن تكون صفة لما، إذا جعلنا ما بدلاً من مثل، ومثلاً مفعول بيضرب، وتكون (ما) إذ ذاك قد وصفت بإسم الجنس المتنكر لإبهام ما، وهو قول الفرآء.

الثاني: أن تكون بعوضة عطف بيان، ومثلاً مفعول بيضرب.

الثالث: أن تكون بدلاً من مثل.

الرابع: أن يكون مفعولاً ليضرب، وانتصب مثلاً حالاً من النكرة مقدمة عليها.

الخامس: أن تكون مفعولاً ليضرب ثانياً، والأول هو المثل على أن يضرب يتعدى إلى اثنين.

السادس: أن تكون مفعولاً أول ليضرب، ومثلاً المفعول الثاني.

والسابع: أن تكون منصوباً على تقدير إسقاط الجار، والمعنى (أن يضرب مثلاً) ما بين (بعوضة فما فوقها) وحكوا له عشرون ما ناقة فجملاً، ونسبه ابن عطية لبعض الكوفيين، ونسبه المهدوي للكوفيين، ونسبه غيرهما للكسائي والفرآء، ويكون (مثلاً) مفعولاً. بيضرب على هذا الوجه، وأنكر هذا النصب، أعني نصب (بعوضة) على هذا الوجه، أبو العباس. وتحرير نقل هذا المذهب: أن الكوفيين يزعمون أن (ما) تكون جزاء في الأصل وتحول إلى لفظ الذي، فينتصب ما بعدها، سواءً كان نكرة أم غير نكرة، ويعطف عليه بالفاء فقط، وتلزم ولا يصلح

١- المحتسب، ٢/٣٥٦.

٢- البقرة ٢٦.

مكانها الواو، ولا ثم، ولا أو، ولا لا، ويجعلون النصب في ذلك الاسم على حـــذف مضاف، وهو بين فلما حذف بين قام هذا مقامه في الإعراب. ويقدرون الفاء فإلى، وقد جاء التصريح بها في بعض المواضع، حكى الكسائي عن العرب: مطرنا مــا زبالة فالثعلبية، وما منصوبة بمطرنا. وحكى الكسائي والفراء[1] عن العرب. هـــي أحسن الناس ما قرنا، وانتصاب ما في هذه المسألة على التفسير، وتقول هي حسنة ما قرنها إلى قدمها. قال الفراء: أنشدنا أعرابي من بنى سليم:

يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم ولا حبال محب واصل تصل.

وقال الكسائي: سمعت أعرابياً نظر إلى الهلال فقال: الحمد لله مـــا إهلالـــك إلـــى سرارك، وحكى الفرآء عن العرب: الشنق ما خما فعشرين. والمعنى فيما تقدم مـــا بين كذا إلى كذا، وما في هذا المعنى لا تسقط، فخطأ أن يقـــول: مطرنـــا زبالـــة فالثعلبية. وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون لا يعرفه البصريون، والذي نختاره مـــن هذه الأعاريب أن ضرب يتعدى إلى اثنين هو الصحيح، وذلك الواحد هو (مثـــلاً) لقوله تعالى: ضرب مثل، ولأنه المقدم في التركيب، وصالح لأن ينتصب بيضرب. وما: صفة تزيد النكرة شياعاً، لأن زيادتها في هذا الموضع لا تنقاس. و(بعوضـــة) بدل لأن عطف البيان مذهب الجمهور فيه أنه لا يكون في النكرات، إنما ذهب إلى ذلك الفارسي، ولأن الصفة بأسماء الأجناس لا تنقاس.

وقرأ الضحاك، وإبراهيم بن أبي عبلة، ورؤية بن العجـــاج وقطـــرب (بعوضـــة) بالرفع، واتفق المعربون على أنه خبر، ولكن اختلفوا فيما يكون عنه خبراً، فقيـــل: خبر مبتدأ محذوف تقديره هو بعوضة، وفي هذا وجهان:

أحدهما: أن هذه الجملة صلة لما، و(ما) موصولة بمعنى الذي، وحذف هذا العـــائد وهذا الإعراب لا يصح إلا على مذهب الكوفيين، حيث لم يشترطوا فـــي جـــواز حذف هذا الضمير طول الصلة – وأما البصريون فإنهم اشترطوا ذلك في غير أي من الموصولات، وعلى مذهبهم تكون هذه القراءة على هذا التخريج شاذة،ويكـــون إعراب (ما) على هذا التخريج بدلاً، التقدير: مثلاً الذي هو بعوضة.

١- انظر الفراء، معاني القرآن، ٢٢/١.

والوجه الثاني: أن تكون ما زائدة أو صفة وهو بعوضة وما بعده جملة، كالتفسير لما انطوى عليه الكلام السابق، وقيل: خبر مبتدأ ملفوظ به وهو (ما)، على أن تكون استفهامية.

"قال الزمخشري: لما استنكفوا من تمثيل الله لأصنامهم بالمحقرات. قال: إن الله لا يستحي أن يضرب للأنداد ما شاء من الأشياء المحقرة بله فما فوقها، كما يقال فلأن لا يبالي بما وهب ما دينار وديناران، والمختار الوجه الثاني لسهولة تخريجه، لأن الوجه الأول لايجوز فصيحاً على مذهب البصريين، والثاني فيه غرابة واستبعاد عن معنى الاستفهام، وما من قوله: فما معطوفة على قوله بعوضة إن نصبنا لما موصولة وصلتها الظرف، أو موصوفة وصفتها الظرف، والموصوفة أرجح – وإن رفعنا (بعوضة) وكانت (ما) موصولة فعطف (ما) الثانية عليها أو استفهاماً، فذلك من عطف الجمل، أو كانت البعوضة خبراً لهو محذوفة، و(ما) زائدة، أو صفة فعطف على البعوضة، إما موصولة أو موصوفة[1].

قال السمين الحلبي: وتلخّص مما تقدم أن في (ما) ثلاثة أوجه: زائدة، صفة لما قبلها، نكرة موصوفة، وأنّ في (مثلاً) ثلاثةً أيضاً مفعولٌ أول، مفعولٌ ثانٍ، حالٌ مقدمة، وأن في (بعوضة) تسعة أوجهٍ. والصواب من ذلك كله أن يكون (ضرب) متعدياً لواحد بمعنى بيِّن، و(مثلاً) مفعول به، بدليل قوله: (ضُرِبَ مَثَلٌ)[2] و(ما) صفةٌ للنكرة، و(بعوضةً) بدلٌ لا عطف بيان، لأن عطف البيان ممنوع عند جمهور البصريين في النكرات.

وقرأ ابن أبي عبلة والضحاك برفع (بعوضة)، واتفقوا على أنها خبرٌ لمبتدأ، ولكنهم اختلفوا في ذلك المبتدأ، فقيل: هو (ما) على أنها استفهاميةٌ، أي: أيّ شيء بعوضةٌ، واليه ذهب الزمخشري ورجحه. وقيل: المبتدأ مضمر تقديره: هو بعوضة، وفي ذلك وجهان، أحدهما: أن تُجْعَل هذه الجملة صلة لـ (ما) لكونها بمعنى الذي، ولكنه حذف العائد وإن لم تطُل الصلة، وهذا لا يجوز عند البصريين

١- البحر المحيط، ١/١٩٧ – ١٩٩.

٢- الحج ٧٣.

إلا في (أي) خاصةً لطولها بالإضافة، وأما غيرها فشاذ أو ضرورة، كقراءة: (تماماً على الذي أحسنُ)[١].

وقوله:

مَنْ يُعْنَ بالحق لا يَنْطِقْ بما سَفَهٌ ولا يَحِدْ عن سبيلِ الحمدِ والكرمِ

أي: الذي هو أحسنُ، وبما هو سَفَهٌ، وتكون (ما) على هذا بدلا من (مثلا)، كأنه قيل: مثلاً الذي هو بعوضةٌ – والثاني، أن تُجْعَل (ما) زائدة أو صفة وتكون (هو بعوضةٌ) جملة كالمفسِّره لما انطوى عليه الكلام[٢].

وقال أبو الفتح: وجه ذلك: أن (ما) ها هنا اسم بمنزلة الذي، أي: لا يستحي أن يضرب الذي هو بعوضةٌ مثلاً، فحذف العائد على الموصول وهو مبتدأ ومثله قراءة بعضهم(تماما على الذي أحسنُ) أي: على الذي هو أحسن – وحكى صاحب الكتاب عن الخليل: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً. أي الذي هو قائل لك شيئاً. وعليه قوله:

لم أر مثل الفتيان في غيرَ إلا أيام ينسَوْن ما عواقُبها

أي يَنسَوْن الذي هو عواقبها، حذف الضمير من هنا ضعيف، لأنه ليس فضله كالهاء في نحو قولك: ضربت الذي كلمت، أي: كلمته.

وان شئت كان تقديره: ينسون أيَّ شيء عواقبها، فتكون ما استفهامية، وعواقبها خبراً عنها، والجملة في موضع نصب بينسون، وجاز فيه التعليق، لأنها ضد يذكرون ويعلمون، فيجرى مجرى قولك: لا تنس أيّنا أحق بكذا. وأتذكر أزيدٌ أفضل أم عمرو[٣].

قال تعالى: (وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ **الْكَذِبَ** هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ)[٤]

١- الأنعام ١٥٤، وهي قراءة الحسن والأعمش.

٢- الدر المصون، ١/٢٢٦.

٣- ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرءات والإيضاح عنها، ١/٦٤.

٤- النحل ١١٦.

وقرأ الجمهور (الكذب) بفتح الكاف والباء وكسر الذال، وجوزوا في (ما) في هذه القرءة أن تكون بمعنىالذي العائد محذوف تقديره: للذي تصفه ألسنتكم. وانتصب (الكذب) على أنه معمول لتقولوا أي: ولا تقولوا الكذب للذي تصفه ألسنتكم من البهائم بالحل والحرمة، من غير استناد ذلك الوصف إلى الوحي. و(هذا حلال وهذا حرام) بدل من (الكذب)، أو على أضمار فعل أي: فتقولوا هذا حلال وهذا حرام. وأجاز الحوفي وأبو البقاء أن يكون انتصاب (الكذب) على أنه بدل من الضمير المحذوف العائد على (ما)، كما تقول: جاءني الذي ضربت أخاك، أي ضربته أخاك. وأجاز أبو البقاء أن يكون منصوباً بإضمار أعني. وقال الكسائي والزجاج: ما مصدرية، وانتصب (الكذب) على المفعول به أي: لوصف ألسنتكم الكذب. ومعمول: ولا تقولوا، الجملة من قوله: هذا حلال وهذا حرام، والمعنى ولا تحللوا ولا تحرموا لأجل قول تنطق به ألسنتكم كذباً، لا بحجة وبينة. وهذا معنى بديع، جعل قولهم: كأنه عين الكذب ومحضه، فإذا نطقت به ألسنتهم فقد جلت الكذب بحليته وصورته بصورته كقولهم: وجهه يصف الجمال، وعينها تصف السحر.

"وقرأ معاذ وابن أبي عبلة، وبعض أهل الشام (الكُذُبُ) بضم الثلاثة صفة للألسنة، جمع كذوب – قال صاحب اللوامح: أو جمع كاذب أو كذاب انتهى. فيكون كَشارِف وشُرُف، أو مثل كتاب وكتب، ونسب هذه القراءة صاحب اللوامح لمَسْلَمَة بن محارب. وقال ابن عطية: وقرأ مسلمة بن محارب الكذب بفتح الباء على أنه جمع كذاب، ككتب في جمع كتاب.وقال صاحب اللوامح: وجاء عن يعقوب (الكذب) بضمتين والنصب، فأما الضمتان فلأنه جمع كذاب وهو مصدر، ومثله كتاب وكتب. وقال الزمخشري: بالنصب على الشتم، أو بمعنى الكلم الكواذب، أو هو جمع الكذاب من قولك: كذب كذاباً ذكره ابن جني انتهى"[1].

يقول المكي في مشكل إعراب القرآن: (الكذب) نصب بـ (تصف) و(ما) و(تصف) مصدر. ومن رفع (الكُذُبُ) وضم الكاف والذال جعله نعتاً للألسنة[2].

١- البحر المحيط، ٦/٦٠٦، ٦٠٧.

٢- مشكل إعراب القرآن، ٢/٢٢.

قال السمين الحلبي: العامة على فتح الكاف وكسر الذال ونصب الباء. وفيه أربعة أوجهٍ أظهرها: أنه منصوب على المفعول به وناصبة (تصف) و(ما) مصدرية، ويكون معمول القول الجملة من قوله (هذا حلالٌ وهذا حرامٌ) و(لِمَا تَصِفُ) علةٌ للنهي عن القول ذلك، أي: ولا تقولوا: هذا حلال وهذا حرام لأجل وصفِ ألسنتِكم الكذبَ، وإلى هذا نحا الزجاج والكسائي والمعنى: لا تُحلّلوا ولا تحرموا لأجلِ قولٍ تَنْطق به ألسنتُكم من غير حجّةٍ.

الثاني: أن ينتصب مفعولاً به للقول، ويكون قوله: (هذا حلال) بدلاً من (الكذب) لأنه عينُه، أو يكون مفعولاً بمضمرٍ، أي: فيقولوا: هذا حلالٌ وهذا حرامٌ، و(لما تصف) علة أيضا، والتقدير: ولا تقولوا الكذب لوصف ألسنتكم. وهل يجوز أن يكون المسألة من التنازع على الوجه، وذلك: أن القول يَطْلُب (الكذب) و(تصف) أيضا يطلبه، أي: ولا تقولوا الكذب لما تصف ألسنتكم؟ فيه نظرٌ.

الثالث: أن ينتصب على البدل من العائد المحذوف على (ما) إذا قلنا: إنها بمعنى الذي التقدير: لما تصفه، ذكر ذلك الحوفيُّ وأبو البقاء.

الرابع: أن ينتصب بإضمار أعني، ذكره أبو البقاء، ولاحاجة إليه، ولا معنى عليه.

وقرأ ابن أبي عبلة ومعاذ بن جبل بضم الكاف والذال، ورفع الباء صفةً للالسنة كصَبُور وصُبُر، أو جمع كاذب شارِف وشُرُف، أو جمع (كِذاب) نحو: كتاب وكُتُب[1].

١- الدر المصون، ٧/٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩.

خاتمة البحث ونتائجه

وأختتم هذا البحث بالإشارة إلى أهم ما توصلت إليه من نتائج، وهي كالتالي:

- إن القرآن الكريم بقراءاته المتنوعة أظهر جميع الإمكانيات الصحيحة المقبولة في اللغة مع أن المعنى لا يتناقض. وإن تنوع القراءات أثبت مدى ما تتحمله اللغة من إمكانيات دلالية.
- وردت أكثر قراءات الرفع والنصب. بين صيغة الفعل المبنى للمعلوم وصيغة الفعل المبني للمجهول.
- إن ما ساعد على قراءتي البناء للمعلوم والبناء للمجهول أن المسند إليه ضمير مستتر، وأحيانا نائب الفاعل أيضاً ضمير مستتر.
- أثّر الفعل وتغيير صيغته في تراوح بين الرفع والنصب في القراءات القرآنية.
- تغلب الصيغة الثلاثية المزيدة على قراءة الجمهور، والمفعول في قراءة الجمهور فاعل في المعنى.
- أكثر صيغ الزوائد وقوعا في القرآن الكريم هو صيغة (أفعل) ثم (فعّل).

ومعظم اختلاف القراءات ظهرت بتغيير صيغة الفعل بين (فعل وأفعل) وبين (فعل وفعّل) أي بين المجرد والمزيد بالهمزة وبين المجرد والمزيد بالتضعيف.

- وقد لاحظتُ أن معظم اختلاف القراءات بين المجرد والمزيد بالهمزة ظهرت في صيغة المضارع وأودّ أن أشير أن كتابة فعل مضارع لهما واحد صورة أي: دون النقط والضبط، أما معظم القراءات بين صيغتي (فعل وفعّل) ظهرت في صيغة الماضي ونلاحظ أن صورة فعل ماضي بينهما واحد.

- أكثر ما جاءت له صيغة (أفعل) في القرآن هو التعدية. جاءت الهمزة لتعدية اللازم إلى مفعول، ولتعدية المتعدي لواحد إلى مفعولين. أما أكثر استعمال صيغة (فعّل) في القراءات القرآنية كان للتعدية وللتكثير.
- دلاليا: يحرص الجمهور على إثبات النموذج: فعل وفاعل ومفعول.
- رتبة الفاعل تكون بعد الفعل مباشرة ولكن قد يتقدم عليه المفعول به كما في قوله تعالى: (إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ).

ولكن بورود قراءة أخرى في الآية الكريمة قد أصبحت الرتبة حسب الواقع اللغوي مثل: (إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبُ الْمَوْتَ).

كما قال أبو الفتح: إن أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل، فإذا عناهم ذِكر المفعول قدموه على الفاعل.

- وقد ظهرت بعض الآيات بين صيغتي (فعل وأفعل) بالكلمات المشهورة في اللغة أنهما بمعنى واحد أما في القرآن الكريم فقد وردتا باختلاف المعنى وهو اللزوم والتعدى.

كما في قوله تعالى: (وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ)[1] قرأ الجمهور (ويُهلك) من (أهلك) عطفاً على ليُفسِدَ. وقرأ الحسن وابن أبي إسحاق، وأبو حيوة، وابن محيصن (ويَهلِكُ) من هَلَك، وبرفع الكاف، (والحرث والنسل) على الفاعلية[2].

ويقال: هلكه الله أيضاً في معنى أهلكه الله[3].

وقال د. عبدالخالق عضيمة: الفعل الثلاثي (هلك) جاء لازماً في القرآن و(أهلك) متعد بالهمزة، صرح بالمفعول في جميع المواقع[4].

فهلك وأهلك بمعنى واحد فقط في اللغة ولا نأخذه في القرآن الكريم لأن في القرآن الكريم ورد (هلك) لازماً:

(إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ)[5].

1- البقرة، الآية: ٢٠٥.

2- البحر المحيط، ٣٣٠/٢.

3- ابن دريد، الجمهرة، ١٧١/٣.

4- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثاني، ١٣٦/١.

5- النساء، الآية: ١٧٦.

(حَتَّى إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا)[1].

(هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيهْ)[2].

أما المزيد فورد متعديا:

(إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ)[3].

(قَالَ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ)[4].

(وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ)[5].

ما جاء في القرآن الكريم من كون الثلاثي المجرد لازماً وللثلاثي المزيد متعديا جاء على ما عليه اللغة العربية عامة. وبعض الأمثلة تأتي في اللغة على فعل وأفعل بمعنى واحد لكنّ لغة القرآن جاءت غير ذلك.

— وللسياق أثر في الترجيح بين القراءات عند المفسرين، وأحيانا السياق يقوي كلتا القراءتين، كما في قوله تعالى: (أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا)[6]. قرأ الجمهور (تسقط) بتاء الخطاب، مضارع أسقط، (السماء) نصبا، ومجاهد بياء الغيبة مضارع سقط، (السماء) رفعاً[7].

أما في قراءة المجرد فمن حيث تساوي المعطوفات كما يلي:

(أَوْ **تَكُونَ** لَكَ **جَنَّةٌ** مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ)[8].

(أَوْ تَسْقُطَ السَّمَاءُ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا)[9].

(أَوْ **يَكُونَ** لَكَ **بَيْتٌ** مِنْ زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ)[10].

---

[1]- غافر، الآية: ٣٤.

[2]- الحاقة، الآية: ٢٩.

[3]- المائدة، الآية: ١٧.

[4]- الأعراف، الآية ١٢٩.

[5]- هود، الآية ١١٧.

[6]- سورة الإسراء، الآية: ٩٢.

[7]- البحر المحيط، ١١٢/٧.

[8]- الإسراء، الآية: ٩١.

[9]- الإسراء، الآية: ٩٢.

[10]- الإسراء، الآية: ٩٣.

وإن مجيء المعطوف (تأتي) متعديا بالباء يرجح أن تكون (تسقط) مضارع (أسقط) المتعدي بالهمزة؛ لأن التعدية بالباء معادلة للتعدية بالهمزة فقد جاء في قوله تعالى: (وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ)[١] متعديا بالباء.

وقرأ رزّ بن حبيش (تُنبت) ـ بضم التاء وكسر الباء ـ (الدهن) بحذف الباء ونصبه. (تُنبت) (الدهن) متعدياً بالهمزة.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو (تُنبت) من (أنبت) والباقون من (نبت)[٢].

- إن كثيرا من الآيات تتراوح بين كونها جملة اسمية أو كونها جملة فعلية بتغيير الرفع والنصب في الكلمة الواحدة.

فمثلاً في قوله تعالى: (بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)[٣] قرأ الجمهور: بنصب (ملة)[٤] بإضمار فعل أما على المفعول، أي بل نتبع ملة، لأن معنى قوله: (كونوا هوداً أو نصارى) اتبعوا اليهودية أو النصرانية وأما على أنه منصوب على الإغراء، أي ألزموا ملة إبراهيم، قاله أبو عبيد، وأما على أنه منصوب على إسقاط الخافض أي: نقتدي ملة، أي بملة وهو يحتمل أن يكون خطابا للكفار، فيكون المضمر اتبعوا، أو كونوا، ويحتمل أن يكون من كلام المؤمنين، فيقدر بنتبع، أو تكون أو نقتدي[٥].

وهذا ما يعرف في الدرس الحديث باسم **(سياق الحال)**[٦]؛ كما ذكره سيبويه في الكتاب: وذلك قولك، إذا رأيت رجلاً متوجّها وِجهَة الحاجّ، قاصداً في هيئة الحاجّ، فقلت: مكةَ وربِّ الكعبة. حيث زَكِنتَ أنّه يريد مكةَ، كأنّك قلت: يريد مكةَ والله[٧].

١- المؤمنون، الآية: ٢٠.

٢- البدور الزاهرة، ص٢١٦.

٣- البقرة، الآية: ١٣٥.

٤- قرأ ابن هرمز الأعرج وابن أبي عبلة برفع (ملة) وهو خبر مبتدأ محذوف، أي: بل الهدى ملة، أو أمرنا ملته، أو نحن ملته، أي: أهل ملته؛ البحر المحيط، ١/٦٤٦.

٥- البحر المحيط، ١/٦٤٦.

٦- د. محمود سليمان ياقوت، شرح جمل سيبويه، ١/١٧٠، ١٧١، دار المعرفة الجامعية إسكندرية، ١٩٩٢م.

٧- الكتاب، ١/٢٥٧، ٢٥٨.

— وليست القراءات اختيارية، ولهذا قال سيبويه في (كتابه) في قوله تعالى: (مَا هَذَا بَشَرًا)[1] وبنو تميم يرفعونها إلا من دري كيف هي في المصحف، وإنما كان ذلك، لأن القراءة سنة مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا تكون القراءة بغير ما روى عنه. خلافاً للزمخشري حيث اعتقد أن القراءات اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء[2].

— ولقد كان القرآنُ — في قراءاته — خير حافظ للغات واللهجات بفضل عناية القراء وتدقيقهم في الضبط وتخريجهم في التلقي حتى إنهم ليُراعون اليسير من الخلاف ويلقنونه ويدونونه. ونجد أن التغييرات الإعرابية التي تطرأ بتغير القبائل قد احتواها القرآن في قراءاته:

فمثلاً في لغة أهل الحجاز أعمال (ما) عمل (ليس)، ولهجة بني تميم في إهمالها، وهاتان اللهجتان متضمنتان في قراءة الآيتين (مَا هُنَّ أُمَّهَاتهم)[3]، و(مَا هَذَا بَشَراً)[4] قرأ عاصم — في رواية المفضل عنه (أمهاتُهم) بالرفع، وهذا على اللغتين في (ما)، لغة أهل الحجاز ولغة تميم، وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه: (ما هُنَّ بأمهاتهم)[5].

عندما رفع القراء خبر (ما) أهملها النحاة وجعلوها تميمية، وعند قراءتهم بنصب خبرها جعلها النحاة عاملة عمل (ليس) وأطلقوا عليها أنها (ما) الحجازية[6].

— وجدت لبدل كل من بعض شاهداً في التنزيل، كما في قوله تعالى: (فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا — **جَنَّاتِ** عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَانُ)[1].

---

[1] يوسف، الآية: ٣١.

[2] الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله الشافعي، البحر المحيط في أصول الفقه، ٤٧٠/١، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، دولة الكويت، ط:٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

[3] المجادلة، الآية: ٢.

[4] يوسف، الآية: ٣١.

[5] ابن عطية، المحرر الوجيز، ٣٣٧/١٤.

[6] د. هادي عطية مطر الهلالي، أثر القراء السبعة في أعمال الحروف العاملة وأهمالها، ص٤٣، ٤٤، المورد، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، رئيس مجلة الإدارة: د. محسن جاسم الموسوي، المجلد السابع عشر شتاء، ١٩٨٨، العدد الرابع.

قرأ الجمهور (جنات) نصباً جمعاً بدلاً من (الجنة) (ولا يظلمون شيئاً) اعتراض أو حال. وقرأ الحسن وأبو حيوة وعيسى بن عمرو الأعمش وأحمد بن موسى عن أبي عمرو (جنات) رفعاً جمعاً أي: تلك جنات وقال الزمخشري الرفع على الابتداء انتهى يعني والخبر (التي)[٢]. وقال ابن الأنباري: (جنات) منصوب على البدل من (الجنة) في قوله تعالى: (يدخلون الجنة) وتقديره: يدخلون جنات عدنٍ. وهذا بدل الشيء من الشيء وهو نفسه، لأن الألف واللام في الجنة للجنس[٣].

أما السيوطي فقال: وجدت لبدل كل من بعض شاهدا في التنزيل وهو (جنات) جمع وهو بدل من (الجنة) المفرد التي هي بعض[٤].

"ويعقب الشيخ (العليمي): ولا شك أنه بدل كل من بعض، ونكتته البيانية تقرير خلودهم وإقامتهم بكونها عدنا، وأنها من موعود الرحمن الذي لا يخلف وعده، أو لتقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة. وبعد ذكر هذا التعقيب علق عليه أ. د. محمود شرف الدين تعليقاً جميلاً قائلاً: واستقراء (السيوطي) وتعقيب (العليمي) عليه، يؤذنان بأن أجدادنا ــ رحمهم الله ــ أخلصوا لهذه اللغة، فأوفوها حقها من التعقيد والبحث لأنها لغة القرآن الكريم، وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم[٥].

وهكذا، وضح أن التراوح بين قراءة رفع الاسم مرة ونصبه مرة أخرى وهب اللغة العربية حقلا خصبا من الثنائية النحوية التركيبية، تلك الثنائية التي دارت بين اللفظ والمعنى، وتعدد نمط الجملة بين الاسمية مرة والفعلية أخرى، وتعدد الموقع النحوي داخل الجملة الواحدة، وتراوح التركيب بين تعدد الإسناد فيه أو توحده.

---

[١]- مريم، الآية: ٦٠، ٦١.

[٢]- البحر المحيط، ٢٧٨/٧.

[٣]- البيان في غريب إعراب القرآن، ١٢٨/٢.

[٤]- الإتقان في علوم القرآن، ١٩٥/٢.

[٥]- التوابع بين القاعدة والحكمة، ص١٩٢.

وقد سخرت اللغة لتحقيق هذه الثنائيات المتعددة كل ما تملكه من إمكانات صيغية ودلالية.

ولا يفوتني هنا أن أنوه بالمجهود الفكري الطيب الذي قدمه النحاة المسلمون حول الدلالات التركيبية المختلفة لحركتي الرفع والنصب؛ فهذه الدلالات هي التي سمحت بتقديم الأنواع السابقة من الثنائيات، وهذا ليس بالأمر الغريب على اللغة العربية، لغة القرآن الكريم تلك اللغة التي أعطت للحركة الإعرابية قيمة نحوية وتركيبية ودلالية لم تحظ بها في غيرها من اللغات السامية الأخرى.

والمكانة التي أعطيت لحركة الإعراب في اللغة العربية تتوازى مع مكانة الحركة عموما في اللغة فهي المسئولة عن التفرقة بين الصيغ، والمعاني بحيث يمكن أن أذهب إلى أن اللغة العربية هي "لغة الحركة" (Vowel Language) والله أعلم.

ولن تزال الأمم -إن شاء الله- على تعاقبها وتلاحقها وتتابعها أمةً بعد أمة، وجيلاً إثر جيل، تتعاهد هذه القراءات، وترويها، وتتقلها لمن بعدها، وتقرؤها، وتقرئ بها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها[1]، وكل ذلك مصداق لقوله تعالى:

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[2].

---

[1]- أ. عبدالفتاح القاضي، القراءات بين حقيقة التوقيف ودعوى الاجتهاد، ص٨٠، المؤتمر السادس، بحوث قرآنية، مجمع البحوث الإسلامية، الأزهر، مصر، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

[2]- الحجر، الآية: ٩.

فهرس المحتويات

إهداء أ

الشكر والتقدير ب

مقدمة د

التمهيد: ــ معني الدلالة النحوية ١

ــ التبادل بين الرفع والنصب

ــ الرفع والنصب بين الاعتبار وافتراض.

الباب الأول: ثنائية المعنى النحوي ١٢

مدخل ١٣

الفصل الأول: معنى الفاعلية ٣٠

المبحث الأول: تغيير الصيغة الفعلية ٣١

(أ) ــ بين فعل وأفعل ٣١

ــ بين أفعل وفعل (والمعنى مختلف) ٣٥

ــ بين أفعل وفعل (والمعنى واحد) ٤٦

(ب) ــ بين فعل وفعّل ٥٧

ــ بين فعّل وفعل ٥٩

(ج) ــ بين فعّل وفاعل ٦٧

(د) ــ بين افتعل وأفعل ٦٨

(هـ) ــ بين فعل وافعوعل ٦٩

المبحث الثاني: المشاركة في الفعل ٧١

المبحث الثالث: التبادل بين حروف المضارعة ٧٩

أ ــ التبادل بين الياء والتاء ٧٩

١ــ التاء بدل من الياء ٧٩

٢ــ الياء بدل من التاء ٨١

ب ــ التبادل بين التاء والنون ٨٤
١ــ النون بدل من التاء ٨٤
المبحث الرابع:
(أ) اختلاف الحركة الإعرابية. ٨٥
(ب) التمييز المحول من الفاعل. ٩١
الفصل الثاني: معنى المفعولية ٩٨
المبحث الأول: إقامة المفعول به مقام الفاعل مع فعل ماض ٩٩
المبحث الثاني: إقامة المفعول به مقام الفاعل مع فعل مضارع ١١٦
المبحث الثالث: إقامة المفعول الأول مقام الفاعل مع فعل ماض ١٢٤
المبحث الرابع: إقامة المفعول الأول مقام الفاعل مع فعل مضارع ١٢٧
الفصل الثالث: الفاعلية والمفعولية معاً ١٣١
المبحث الأول: تداخل القراءات بين الصيغ الثلاثية مع البناء للمعلوم والمجهول. ١٣٢
المبحث الثاني: تداخل القراءات بين الثلاثي والمزيد مع البناء للمعلوم والمجهول. ١٣٥
المبحث الثالث: تداخل القراءات بين الصيغ المزيدة مع البناء للمعلوم والمجهول. ١٤٦

الباب الثاني: ثنائية نمط الإسناد ١٥٢
مدخل ١٥٣
الفصل الأول: الابتدائية والمفعولية ١٦٢
المبحث الأول: خلو التركيب من فعل في بدايته. ١٦٣
المبحث الثاني: المصادر. ١٧٧
المبحث الثالث: الاسمية والفعلية في غير باب الاشتغال والمصادر ١٩٧

الفصل الثاني: الخبرية والمفعولية ٢٠٣
المبحث الأول: المصادر ٢٠٤
المبحث الثاني: المشتقات ٢١٤
المبحث الثالث: الاسمية والفعلية في غير باب المصادر والمشتقات ٢٢٢
الفصل الثالث: تداخل النمطين ٢٣٠
المبحث الأول: الاشتغال ٢٣١
المبحث الثاني: (أ) المصادر ٢٣٥
(ب) المشتقات ٢٤٢
المبحث الثالث: مبتدأ / خبر ـ مفعول / حال ٢٤٥

الباب الثالث: ثنائية الموقع النحوي ٢٥٢
مدخل ٢٥٣
الفصل الأول: المواقع الاسمية ٢٥٧
المبحث الأول: الرفع والنصب بين العُمَد. ٢٥٨
المبحث الثاني: الرفع والنصب بين الفضلات. ٢٧٥
الفصل الثاني: المواقع الوصفية ٢٨٩
المبحث الأول: الخبر والحال. ٢٩٠
المبحث الثاني: النعت والحال. ٣٠٤
الفصل الثالث: تداخل نمط الموقع ٣١٤
المبحث الأول: تداخل بين الاسمية والوصفية في مواقع متحدة الرتبة. ٣١٥
المبحث الثاني: تداخل بين الاسمية والوصفية في مواقع متفاوتة الرتبة. ٣٢٦
المبحث الثالث: تعدد الموقع في إطار فوق الثنائي. ٣٣٧

الباب الرابع: ثنائية الكم التركيبي	٣٥١
مدخل	٣٥٢
الفصل الأول: توحد الإسناد وتعدده في عطف النسق	٣٥٩
المبحث الأول: جملة اسمية ــ مفرد.	٣٦٠
المبحث الثاني: مفرد ــ جملة فعلية.	٣٨٣
الفصل الثاني: توحد الإسناد وتعدده مع غير النسق	٣٩١
المبحث الأول: جملة اسمية ــ مع غير النسق.	٣٩٢
المبحث الثاني: غير النسق ــ جملة فعلية.	٤١٠
الفصل الثالث: تداخل بين التعدد والتوحد	٤١٨
المبحث الأول: تداخل القراءات مع عطف النسق.	٤١٩
المبحث الثاني: تداخل القراءات مع غير النسق.	٤٣٣
خاتمة البحث ونتائجه	٤٤٣
الفهارس	٤٥٠
فهرس المصادر والمراجع	٤٥١
فهرس القراءات القرآنية	٤٨٩
مصطلحات القرآء	٥١٠
فهرس المحتويات	٥١١